المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق خلال الفترة 2016 – 2008

تأليف : الدكتور خالد هاشم محمد

التنسيق
د/ سالم بن لباد

التصميم والإخراج
د/ بدرالدين شعباني

رقم التسجيل VR.3373-6364.B

المركز الديمقراطي العربي
تأليف : الدكتور خالد هاشم محمد

AMERICAN STRATEGY TOWARD IRAQ DURING THE PERIOD 2008 - 2016

D^r. KHALED HASHEM MOHAMED

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de

تأليف: د/ خالد هاشم محمد

الاستراتيجية الأمريكية

تجاه العراق خلال الفترة

(2016 – 2008)

تأليف

د/ خالد هاشم مُحَمَّد

الناشر

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة: المركز الديمقراطي العربي برلين– ألمانيا

All rights reserved No part of this book may by reproducted.

Stored in a retrieval system or transmitted in any from or by any means

without prior permission in writing of the published

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Berlin10315 Gensingerstr :112

Tel :0049-code Germany

54884375-030

91499898-030

86450098-030

البريد الإلكتروني

book@democraticac.de

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان
اسم الكتاب: الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق خلال الفترة (2008– 2016)
تأليف: د. خالد هاشم محمد
التنسيق: د.سالم بن لبـاد
التصميم والإخراج: د.بدر الدين شعباني
رقم تسجيل الكتاب: VR. 3373-6364 . B
عدد الصفحات: 277
الطبعة الأولى
أفريل 2020 م

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	8
الفصل الأول الاستراتيجية الأمريكية: الأهداف. المؤسسات. الأدوات.	12
المبحث الأول: أهداف الاستراتيجية الأمريكية.	14
المبحث الثاني: مؤسسات صنع الاستراتيجية الأمريكية	27
المبحث الثالث: أدوات تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية.	48
الفصل الثاني الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق ما بعد الحرب الباردة وحتى تولي أوباما السلطة	73
المبحث الأول: الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق (1990-2003).	75
المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق منذ احتلاله وحتى تولي أوباما الرئاسة	87
الفصل الثالث الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق في ولاية أوباما الأولى.	119
المبحث الأول: استراتيجية أوباما تجاه الشرق الأوسط.	121
المبحث الثاني: القضية العراقية في استراتيجية أوباما.	138
المبحث الثالث: الآثار المترتبة على استراتيجية أوباما في العراق.	155
الفصل الرابع	185

الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق في ولاية أوباما الثانية.	
المبحث الأول: الثابت والمتغير في استراتيجية أوباما	**186**
المبحث الثاني: استراتيجية أوباما في مواجهة صعود تنظيم "داعش".	**205**
خاتمة.	**222**
قائمة المصادروالمراجع.	**235**

مقدمة

مقدمة:

إنَّ الاستراتيجية هي علم وفن توظيف واستخدام إمكانيات الدولة المتاحة وتهيئة بيئتها الداخلية والخارجية لتحقيق أهدافها بأقل الكلف واغتنام الفرص، في إطار عملية متكاملة يتم إعدادها والتخطيط لها، بهدف خلق هامش من حرية العمل تُعين صانعو القرار على تحقيق أهداف سياستهم العليا في أوقات السلم والحرب. وقد مثل تفكك الاتحاد السوفيتي الفرصة السانحة للولايات المتحدة للهيمنة عالمياً، ولاسيّما على المناطق ذات الأهمية الجيوستراتيجية.

إذ تحظى المناطق الحيوية في العالم باهتمام أمريكي خاص، ويأتي العراق في مقدمة هذه المناطق، فالعراق يمثل مكانة كبيرة في الاستراتيجية الأمريكية، وقد نشأت هذه الأهمية من خلال ما يحظى به العراق من موقع جغرافي متميز في منطقة هي من أهم مناطق العالم، فضلاً عن إمكاناته النفطية التي تؤهله لأن يكون دولة إقليمية مهمة. لذلك حين أصبح العراق يشكل تهديدا للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة سعت لتبني حياله استراتيجية شاملة سياسية، اقتصادية، عسكرية انتهت باحتلاله عام 2003، الأمر الذي يعد تجسيداً عملياً لأفكار كبار مسئولي إدارة الرئيس الأسبق جورج بوش الابن ومُنظري الاتجاه اليميني المسيحيّ في الولايات المتحدة، وتطبيقاً واضحاً للاستراتيجية الأمريكية على الصعيد العالمي والمنطقة العربية، والتي هدفت من ورائه إلى الحفاظ على ديمومة مصالحها، وتلقين المناوئين للسياسات الأمريكية العِبر والدروس على القوة التدميرية للعسكرية الأمريكية، فالهدف من وراء الاحتلال هو تحقيق سيطرة عسكرية استراتيجية، وهيمنة جيوسياسية، فضلاً عن تأمين إمدادات هائلة من الطاقة والسيطرة على مخزون استراتيجي عالمي والضغط به على المنافسين الآخرين.

لذلك أصبح العراق أحد الوسائل أو الأدوات الجديدة التي تسعى من خلالها الولايات المتحدة لتحقيق استراتيجيتها على صعيد المنطقة في إعادة تشكيلها وترتيبها وفق رؤيتها بما يتلاءم ومصالحها وأهدافها الحيوية. فقد وجهت الولايات المتحدة رسالة تفيد أنها تريد أن تستخدم التغيير في العراق لإحداث تغيير في أماكن أخرى، وذلك عن طريق تقديم العراق بوصفه نموذجاً (ديمقراطياً وصديقاً للولايات المتحدة

وداعماً لجهودها في العمل ضد الإرهاب) وبشكل يضمن عدم عودته إلى سابق عهده معارضاً للتوجهات والسياسات الأمريكية، ويجب أن تسير على خطاه دول المنطقة، وجاء ذلك عبر استراتيجية شاملة طبقتها في العراق بعد 2003.

إن الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط على اختلاف الإدارات لم تتغير كثيراً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية سواء كانت هذه الإدارات جمهورية أم ديمقراطية، فالسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط عموماً والعراق خصوصاً لم تتغير كثيراً فهناك مصالح استراتيجية ثابتة منها أمن إسرائيل والنفط والدفاع عن حلفائها في المنطقة، وبالتالي لا يمكن توقع تغيير كبير في الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق في عهد الرئيس اوباما.

وكان لحرب العراق الأثر الكبير في حصول الرئيس اوباما على ترشيح حزبه في الانتخابات الرئاسية، لذا أصبحنا أمام رئيس له موقف محدد وثابت من قرار الحرب عندما عارضه قبل أن يدخل مجلس الشيوخ الأمريكي عندما رأى أن الحرب غير محددة التكاليف ولا العواقب ولا الإطار الزمني، وبالتالي تشتيت القوى الأمريكية على الساحة الأهم "الحرب على الارهاب" وهي ساحة حرب افغانستان.

أهتم الرئيس اوباما بموضوع الانسحاب من العراق منذ أن كان مرشحاً للرئاسة وهذا كان واضحاً في خطابه الانتخابي، كما التزم الرئيس اوباما ببنود الاتفاقية العراقية -الأمريكية ومواعيد الانسحاب من العراق مؤكداً أن الولايات المتحدة ستنسحب حسب ما هو متفق عليه مع الحكومة العراقية. وتحول الاهتمام الأمريكي إلى مناطق أخرى من العالم كاسيا خصوصا في ظل تنامي قوة الصين هناك، لكن في ظل المتغيرات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وظهور ما يسمى بالربيع العربي وتصاعد العنف في سوريا والعراق دفع الإدارة الأمريكية وعلى رئيسها الرئيس اوباما إعادة التفكير بالاستراتيجية الأمريكية وخصوصا في ظل تنامي ظاهرة الإرهاب التي تشهدها المنطقة، وهو ما يضع ثقلا كبير على الرئيس اوباما بإعادة حساباته وتبني استراتيجية جديدة تتلاءم مع المستجدات الأخيرة.

وتنطلق الدراسة من معالجة مشكلة وهي أن الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق قد شهدت مجموعة من التحولات بوصول الرئيس باراك أوباما إلى السلطة،

والتي عبرت بشكل واضح عن إبراز العديد من الاتجاهات والتوجهات الخارجية الجديدة، وبدأت تظهر ملامح مرحلة جديدة تختلف كلياً عن المرحلة السابقة (مرحلة الرئيس بوش الابن).

لذلك نسعى إلى دراسة وتحليل أبعاد وتوجهات الاستراتيجية الأمريكية في عهد الرئيس باراك اوباما تجاه العراق، والآثار المترتبة على تلك الاستراتيجية. والى أي مدى كانت مغايرة عن استراتيجية الإدارة السابقة (إدارة بوش الابن).

وسنحاول أن نجيب على مجموعة من الأسئلة:

1- ما خصائص الاستراتيجية الأمريكية وما هي أهدافها وكيف تتم صناعتها ومن ينفذها؟

2- كيف تعمل الولايات المتحدة لتحقيق أهداف استراتيجيتها في العراق بعد عام 2003؟

3- ما هي الاستراتيجية التي تبناها الرئيس اوباما تجاه العراق في فترته رئاسته الأولي؟

4- ما هي الآثار المترتبة على استراتيجية اوباما تجاه العراق في فترة رئاسته الأولي؟

5- لماذا كان هناك تحولاً استراتيجيا طرأ على سياسة الرئيس اوباما تجاه العراق في فترة الرئاسة الثانية؟.

6- ما هو الثابت والمتغير في استراتيجية اوباما تجاه العراق في فترة الرئاسة الثانية؟

7- كيف تنعكس التطورات الراهنة بالمنطقة العربية على مستقبل الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق؟

أهمية الدراسة:

تنبع الأهمية العملية لهذه الدراسة من تركيزها على حدث هام وهو التغيير الذي صاحب الاستراتيجية الأمريكية خلال فترة الرئيس باراك أوباما، فمنذ مجيء الرئيس الأمريكي باراك اوباما إلى السلطة، انتهجت الإدارة الأمريكية إزاء العراق سياسة جديدة

مغايرة إلى حد ما عن الرئيس السابق جورج بوش، مستندة في ذلك إلى فكرة الانسحاب المسؤول التي تم تبنيها من قبله أثناء الحملة الانتخابية في الولاية الأولي عام 2009.

وقد سارع الرئيس اوباما إلى وضع فكرة الانسحاب المسئول موضع التنفيذ عن طريق مرحلتين انتهت في نهاية عام 2011، ليخرج الرئيس اوباما في 6 كانون الثاني / يناير معلنا عن استراتيجية جديدة في العالم ومنها منطقة الشرق الأوسط التي أشار فيها أن مركز الاهتمام الأمريكي هو في أسيا، مع بقاء الولايات المتحدة الأمريكية متيقظة ما يحدث في الشرق الأوسط.

وقد نأت السياسة الخارجية الأمريكية بنفسها عن الانغماس في الشأن العراقي، في فترة اوباما الثانية، غير ان توالي الأحداث وظهور متغيرات جديدة في الشأن العراقي، منها عدم الاستقرار في العراق، وتصاعد الاحتجاجات الشعبية، ثم دخول (داعش) كمتغير أساس في المشهد العراقي، لاسيما بعد سقوط الموصل في 2014/6/9 والعقبات أمام تشكيل الحكومة، كل هذا أدى إلى عودة الاهتمام الأمريكي بقوة في الشأن العراقي وما ترتب عليه من آثار على مختلف الصعد.

ومن هنا تأتي أهمية الدراسة العملية باعتبارها محاولة لوصف التحول الاستراتيجي الذي شهدته السياسة الأمريكية في عهد الرئيس اوباما، وأسباب ذلك التحول والعوامل المؤثرة عليه وابعاده.

الفصل الأول

الاستراتيجية الأمريكية

الأهداف. المؤسسات. الأدوات.

يعود أهمية مفهوم الاستراتيجية الأمريكية إلى رؤيتها الواسعة تجاه القضايا المختلفة استراتيجيا وعسكريا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا.. وبالتالي لا توجد بقعة من العالم لا تمسحها البصمة الأمريكية سواء كانت بشكل ايجابي أم سلبي، وكذلك بوصفها دولة عظمى وعضو دائم في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، وبالتالي ينطوي مفهوم الاستراتيجية الأمريكية على عدة أهداف تصنف إلى مستويات عدة منها بعيدة ومتوسطة وقريبة المدى، ومنها ما يمثل تحقيقه مصلحة ملحة تقع على عاتق صانع ومتخذ القرار الأمريكي، إلا أن الأهداف **الاستراتيجية** الكبرى التي ترى الولايات المتحدة الأمريكية هنالك ضرورة ملحة لتحقيقها هي ما يتعلق بأمنها القومي وتفوقها الاستراتيجي والحفاظ على ديمومة تفوقها وبقائها على قمة الهرم العالمي.

وكذلك فأن تلك الاستراتيجية هي ليست من صنع المؤسسات الرسمية لوحدها كالرئيس الأمريكي أو الكونجرس أو الأجهزة الحكومية الأخرى، وإنما تشترك جميعها في صنعها إضافة إلى المؤسسات غير الرسمية كمراكز الدراسات والفكر وجماعات الضغط، وبالتالي تلتقي المؤسسات الرسمية وغير الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية على هدف إستراتيجي واحد ألا وهو تحقيق متطلبات الأمن القومي الأمريكي.

وبالطبع فإن تحقيق الاستراتيجية الأمريكية يحتاج إلى أدوات تنفيذ تلك الاستراتيجية وهي أما أن تكون صلبة كاستخدام القوى العسكرية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وتتعدد استخداماتها لتشمل الحرب أو الردع أو التدخل.. الخ، أو أن تكون تلك الأدوات ناعمة والمتمثلة باستخدام الأدوات السياسية أو الدبلوماسية أو الاقتصادية أو الإعلامية، وهناك اتجاه جديد برز أثناء مرحلة صعود الرئيس باراك أوباما الذي عرف باستراتيجية استخدام القوة الذكية والتي تعني المزج بين القوتين الناعمة والصلبة.

المبحث الأول: أهداف الاستر اتيجية الأمريكية

لا تختلف الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية عن الأهداف المماثلة لاستراتيجيات معظم دول العالم، فهذه الاستراتيجيات تدور في مجملها حول أهداف الأمن والرفاهية والمكانة، إلا أن قدرات الدول على تحقيق تلك الأهداف تختلف من دولة لأخرى حسب ما يتاح لها من القدرات الشاملة والموارد القومية.

ويوضح صامويل هنتنجتون صاحب أطروحة "صدام الحضارات" إن مصالح وأهداف الاستراتيجية الأمريكية هي[1]

- الحفاظ على الولايات المتحدة كأكبر قوة عالمية .
- الحيلولة دون بروز قوة مهيمنة سياسية وعسكرية واقتصاديا في أوروبا واسيا .
- حماية المصالح الأمريكية في الجنوب وفي الأقاليم المختلفة خصوصاً في الخليج العربي وأمريكا الوسطى.

وهنا يشير المحلل الاستراتيجي برونو كولسن ذلك بقوله "الأهداف الاستراتيجية بالنسبة إلى سياسة الولايات المتحدة الخارجية ثابتة منذ خمسين عاماً، وهي القضاء على الخصوم في سبيل آن تحافظ الولايات المتحدة على وضعها المتفوق والوحيد أطول مدة ممكنة"[2].

وعليه يمكن توزيع الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة على النحو التالي:

أولاً- الأهداف العسكرية والأمنية: ويمكن تقسيمها على النحو التالي:

(1) الدفاع عن الولايات المتحدة الأمريكية وتأكيد تفوقها العسكري. يتمثل الهدف الأساسي للولايات المتحدة في الدفاع عن أراضيها ضد أي تهديد يواجه الأمة الأمريكية، وهو ما يتطلب الحفاظ على قوات عسكرية كافية لحماية سكانها من أي

---

[1] صامويل هنتنجتون، صدام الحضارات...إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، ط2، نيويورك، 1999، ص358.

[2] موسى الزعبي، الاستراتيجية شاملة للولايات المتحدة: حرب على المنافس، أعداء وأصدقاء، مجلة الفكر السياسي، العدد (21)، سوريا، 2005،ص2.

تهديد خارجي[3]. وقد أكد تقرير المراجعة الدفاعية لعام 2010 على أن الجيش الأمريكي على استعداد تام للاستجابة بطريقة حاسمة مع أي أعمال عدوانية أو إرهابية سواء تلك التي ارتكبت على الأراضي الأمريكية أو على أراضي إحدى الدول الحليفة للولايات المتحدة، وعليه تعمد وزارة الدفاع الأمريكية على الإشراف لتنسيق استراتيجية وطنية شاملة لحماية الولايات المتحدة من أي عدوان والرد على أي هجمات في المستقبل[4].

كما أكدت العديد من التقارير والمراجعات الدفاعية على أن أحداث 11 سبتمبر 2001 أدت إلى بروز حقيقة أساسية، وهي كون الولايات المتحدة ربما تكون عرضه للهجمات في المستقبل سواء على الأهداف العسكرية أو المدنية، وهو ما يتطلب التكاتف ما بين الجهود المدنية والعسكرية للدفاع عن الولايات المتحدة ضد أي عدوان خارجي وتقديم الدعم للسلطات المدنية خاصة ان أحداث 11 سبتمبر أبرزت الدور الثانوي لوزارة الدفاع على الصعيد المدني، وبالتالي وزارة الدفاع الأمريكية مطالبة بما يلي[5]:

1- سـرعة ومرونـة الـرد على أي حـدث في ضـوء التطـورات في الأسـلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية، والفاعلين على الصعيد الدولي من خلال بروز بعض المنظمات الإرهابية التي جعلت الولايات المتحدة هدفاً رئيسياً لهجماتها.

2- إعادة ترتيب الوضع العسكري عالمياً وتحت إشرافها وفق ما تقتضيه مصلحتها من خلال تعزيز وتطوير قدراتها في الأرض والبحر والجو والفضاء والانترنيت لرصد أي تهديد مباشر للولايات المتحدة.

3- تسريع وتطوير القدرات النووية، فعلى وزارة الدفاع تحسين قدرتها النووية كأسلحة الدمار الشامل، فضلاً عن تأمين استخدام هذه الأسلحة في وقت الطوارئ.

---

[3] Quadrennial Defense Review Report, Department of Defence. (30 Seftemper 2001( ) , p.18.

[4] ibid, P19.

[5] نها عبد الحفيظ، الاستمرار والتغيير في السياسة الدفاعية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001, رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2012، ص84.

من جانب آخر لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية تجاهل التطورات العسكرية للقوى الدولية على الساحة العالمية، فلا يمكن تجاهل القوى العسكرية للصين والتي تشهد نموًا وتطورًا مضطرد أو هي التي تعد أكبر الدول سكاناً على مستوى العالم، وكذلك القدرات العسكرية للهند أكبر القوى الديمقراطية في المعقل الأسيوي، فضلاً عن القوى الموجودة على الساحة منذ انتهاء الحرب الباردة كروسيا وفرنسا؛ مما يتطلب من الولايات المتحدة ضمان تفوق قوتها العسكرية على هذه الدول[6].

(2) توسيع مفهوم الأمن القومي الأمريكي (عالمية مفهوم الأمن القومي الأمريكي). كان الهدف الأساسي من سياسة الأمن القومي الأمريكي هي حماية الولايات المتحدة ومواطنيها ومصالحها، فقبل انخراط الولايات المتحدة في الشؤون الدولية كانت المصالح الأمنية الأمريكية ترتكز على دعم الحرب وحماية المواطنين الأمريكان من التهديدات الخارجية، ثم توسع مفهوم الأمن القومي الأمريكي وخصوصًا في فترة الحرب الباردة، فقد طرأت العديد من التغيرات على الاستراتيجية الأمريكية الأمنية والدفاعية بعد خروجها من الحرب العالمية الثانية كقوى عظمى في مواجهة الاتحاد السوفيتي الذي كان الخطر الأول بالنسبة لها[7]. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي أصبحت الولايات المتحدة القوى الوحيدة المتحكمة في العالم وهو ما تطلب منها إن توسع من مفهومها للأمن القومي ليمتد ويشمل جميع بقع العالم التي لها فيها مصالح استراتيجية.

كما أن أحداث 11 سبتمبر 2001 والحرب على الإرهاب قد وسعت من مفهوم (العدو المجهول أو الخفي) الذي بات يحكم الهاجس الأمني الأمريكي وأصبحت مناطق أخرى تشكل بيئة للأمن القومي الأمريكي بغض النظر عن قربها الجغرافي أو بعدها، ومن هنا سعت الإدارة الأمريكية لتأمين كل بيئة بما يخدم الاستراتيجية الأمريكية وذلك عن طريق:

---

[6] National Defense Budget Estimates for FY 2010, United States Department of Defense, 2009, P33.

[7] نها عبد الحفيظ، مصدر سابق، ص85.

– منـع الانتشـار النـووي. أصـبحت قضـية منـع انتشـار السـلاح النـووي وحظر الأسلحة الكيماوية أحد أهم أهداف الاستراتيجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة و بصفة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر من خلال الربط ما بين مشكلة الانتشار النووي والأمن القومي الأمريكي.

وقبل أحداث سبتمبر تبلورت المخاطر التي يمكن ان تنتج عن انتشار هذه الأسلحة بما يأتي[8]:

1- حجـم التهديـد الـذي يمكـن ان يلحـق بـالمواطنين الأمـريكيين والقـوات الأمريكية بالخارج، في حاله وقوع أي تهديد باستخدام أسلحة الدمار الشامل.

2- مخاطر الحصول على الموارد في حال وقوع أي صراع نووي إقليمي، مثل تدمير حقول النفط، وإعاقة حركة الملاحة والسفن التي قد تؤثر على التجارة الدولية للولايات المتحدة.

3- حمايـة حلفـاء الولايـات المتحـدة مـن أي مخـاطر نوويـة بالإضـافة إلى الاعتبـارات الإنسـانية، حيـث إن اسـتخدام الأسـلحة النوويـة مـن الممكـن أن يحدث آثار تدميرية وكارثية ليس فقط على الدولة مستهدفة وإنما في الدول المجاورة أيضا.

وبعد أحداث 11 سبتمبر اتخذت مشكلة الانتشار النووي أبعاداً جديدة بالنسبة للأمن القومي الأمريكي، باعتبار أن هذه المشكلة باتت تهدد المجتمع الدولي نفسه وفقاً لرؤية الرئيس بوش، حيث تم الربط بين الانتشار النووي- ومن ثم سهولة حصول الجماعات الإرهابية على السلاح النووي واحتمال توجيه ضربة نووية للولايات المتحدة وقد جسدت الاستراتيجية القومية الأمريكية لمكافحة أسلحة الدمار الشامل هذا التوجه حيث أكدت على أن انتشار أسلحة الدمار الشامل يتيح للدول الضعيفة والجماعات الصغيرة امتلاك قوة مروعة قادرة على ضرب الدول الكبرى[9]، مما تطلب

---

[8] خليل عرنوس، التحولات في النظام الدولي والإدارة الأمريكية للازمات الدولية "دراسة حالة الأزمة العراقية" 2002-2004، رسالة ماجستير،، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2010، ص97.

[9] National Strategy to Combat weapons of Mass Destruction, 2002, available at www.whitehouse. Gov.

طرق وأساليب جديدة لمواجهة هذا التهديد الجديد وإجراءات أكثر صرامة في منع الدول التي تحاول امتلاك تلك التكنولوجية أو الجماعات المتطرفة التي تحاول الحصول على تلك الأسلحة.

كل ما تقدم دفع الولايات المتحدة الأمريكية لتوسع من مفهوم أمنها القومي من خلال تعزيز وجودها العسكري المنتشر على مساحة واسعة من العالم واحتكارها للقدرات الحربية بعيدة المدى وعندما تحتم الضرورة قطع الصلة بين انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب، فأن الولايات المتحدة تمتلك الوسائل التي تمكنها من العمل بمفردها أي استخدام القوة العسكرية إذا تطلب الأمر في أي بقعة من العالم.

(3) بناء القدرات الأمنية للدول الشريكة. بعد الحرب العالمية الثانية عملت وزارة الدفاع على بناء قدرات الدول الحليفة والشريكة للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما سمح للقوات المسلحة الأمريكية فرصة للتدريب مع هذه القوات، من خلال برامج التدريب الثنائية والمتعددة الأطراف من خلال المساعدات العسكرية الخارجية والتمويل والتبادل التقني، ويمثل هذا الأمر أهمية متزايدة للولايات المتحدة من خلال قدرتها على بناء القدرات الأمنية للشركاء باعتباره هدف مهم ضمن أنشطة التعاون الأمني، والأكثر دينامية في السنوات القادمة[10]. وتظهر أهمية هذا العنصر وخاصة في ضوء النزاعات الواضحة في كل من العراق وأفغانستان، وهنا تظهر أهمية الأبعاد الاستراتيجية للدفاع الأمريكي باعتبارها عنصراً مهماً أكثر من أي وقت مضى، وقد قسمت الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة على عدد من المبادرات تشمل مجموعة من المهام الأساسية وهي:

- تقوية وتوسيع نطاق القدرات لتدريب القوات الجوية للدول الشريكة.
- خلق آليات لتسريع امتلاك وتحويل القدرات الحساسة للقوات الحليفة.

ثانياً- أهداف سياسية: وهي تسعى إلى:

[10] Quadrennial Defense Review Report , Department of Defence, (30) September 2001( ), p.26.

1- تأكيد نمط القطبية الأحادية. بعد انهيار الاتحاد السوفيتي برزت الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة سعت إلى أقامت النظام الدولي الجديد بقيادتها وهو ما عبر عنه جيمس بيكر وزير الخارجية في عهد الرئيس بوش الأب عام 1990 بقوله "يتعين على الولايات المتحدة أن تقود ويتعين على شعبنا أن يفهم نحن الأمة الوحيدة التي تمتلك الأدوات السياسية والعسكرية والاقتصادية الضرورة"[11]. صحيح أن هناك بعض القوى العالمية التي لم تستطيع الولايات المتحدة الهيمنة على قراراتها السياسية، إلا أن تلك القوى لا زالت تعاني من ضغط الأخيرة عليها عبر العديد من المنظمات السياسية والاقتصادية لإخضاعها إلى عالم الهيمنة[12].

وقد عكس رفض الولايات المتحدة لعدد من الاتفاقيات الدولية منها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية كيوتو للتغيرات المناخية والمحكمة الجنائية الدولية (وهو ما يعكس الهيمنة الأمريكية على شؤون المجتمع الدولي من خلال المنظمات الدولية) عدم رغبة الولايات المتحدة في سيادة التعددية القطبية، ورغبتها في التصرف بشكل منفرد كقطب واحد.

كما أن هجمات 11سبتمبر2001، قد دعمت التوجه الأمريكي نحو القطبية الأحادية المنفردة، ففي أعقاب تلك الهجمات كان هناك توافق كبير داخل الولايات المتحدة حول حقها في التصرف بشكل منفرد باعتبارها تواجه تهديداً لأمنها القومي، ومن ثم جاء التدخل الأمريكي في أفغانستان عام 201 والعراق عام 2003 ليعكس تلك الهيمنة المنفردة[13].

2- حماية المصالح الحيوية للأمن القومي الأمريكي. وهو ما يعني ان مصالح الولايات المتحدة لا تنحصر بالإقليم الأمريكي وإنما تمتد لتشمل الأقاليم التي

---

[11] قحطان حسين طاهر، تقييم أداء الأمم المتحدة في تسوية النزاع العراقي الكويتي، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد(20)، جامعة بابل، 2005، ص11.

[12] حسين حافظ وهيب، المرتكزات الأساسية للاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، مجلة دراسات دولية، العدد(64_ 65)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2016، ص105.

[13] خليل عرنوس، مصدر سابق، ص96.

تعدها امتداداً لإقليمها ومصالحها، لذلك أصبح تعبير الأمن القومي الأمريكي ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية بمثابة الشعار المركزي الذي سارت عليه الإدارات الأمريكية المتعاقبة، فمفهوم الأمن القومي للدول الكبرى كالولايات المتحدة لا يمكن تعريفه فقط على أساس اعتبرت الجغرافية والإقليم كما هو الحال مع الدول الصغيرة التي تبدأ وتنتهي مصلحتها القومية عند حدودها، فهو بالنسبة للولايات المتحدة أكثر اتساعاً ليشمل مصالحها في أي بقعة من العالم تراها هي تمثل مصلحة قومية بالنسبة لها[14]

وأمام هذه الاتساع في مفهوم الأمن القومي الأمريكي، فان الولايات المتحدة لا تستبعد استخدام القوة العسكرية للحفاظ عليه، كما يؤكد على ذلك بريجنسكي بقوله "إن الولايات المتحدة تستخدم قوتها المطلقة في الدرجة الأولى لتحصين أمنها الخاص"[15].

3- دعم ومساندة الحلفاء والأصدقاء في العالم. من خلال بناء علاقات تعاون وثيقة مع حلفاءها وأصدقائها حول العالم. فالهدف الذي اتبعته الإدارات الأمريكية سواء أكانت جمهورية أم ديمقراطية هو دعم ومساندة الأنظمة "الصديقة" ضد أي تهديد داخلي أو خارجي وكانت الخيارات الاستراتيجية لتحقيق هذا الهدف قد تعددت وتنوعت من عقد اتفاقات مع الحلفاء إلى سياسة ملء الفراغ لتحقيق توازنات إقليمية إلى التدخل في الترتيبات الإقليمية لضمان تفوق حلفائها كما في الشرق الأوسط، من خلال إقامة نظام إقليمي تكون إسرائيل أحد عناصره الأساسية ويضمن للولايات المتحدة مصالحها الحيوية هناك[16].

---

[14] حسين السيد محمود، تيار المحافظون الجدد و توجهات السيادة الخارجية الأمريكية لإدارة بوش 2001-2004، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2011، ص128-130.

[15] زبغينو بريجنسكي، الاختيار، قيادة العالم أم السيطرة على العالم، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004، ص9.

[16] خليل إبراهيم السامرائي، تطور المفاهيم الاستراتيجية الأمريكية تجاه الوطن العربي: العرب والقوى العظمى، العرب والولايات المتحدة الأمريكية، بيت الحكمة ( ) سلسلة المائدة الحرة (19)، بغداد، 1998، ص31.

وفي هذا الصدد يؤكد "بروس ريدل" المدير السابق لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي الأمريكي "ليس مهماً لنا فقط بسبب الحاجة لضمان تدفق النفط من المنطقة أو من أجل للتأكيد على مصداقية الالتزامات الأمريكية في المنطقة، بل من أجل تدعيم دور هذه القوى المعتدلة في المنطقة أيضا"[17].

4- نشر وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان. وهو ليس في كل الإدارات الأمريكية، وإنما اكتسب هذا الهدف أهمية خاصة في الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة حيث اقترن الاهتمام به بالتطورات التي طرأت على النظام العالمي الجديد وبروز دور القيادة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية[18].

ولقد ساعدت أحداث 11 سبتمبر 2001 وبداية الحرب على الإرهاب، الولايات المتحدة على توظيف هذا الهدف بالشكل الذي يحقق لها أهدافها، من خلال تحميل الدول الاستبدادية القمعية مسئولية تفريخ عناصر إرهابية تمثل تهديداً للأمن القومي الأمريكي، وهو ما شكل تطورا جديدا إضافة إلى الاستراتيجية الأمريكية هدف آخر هو نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان باعتبارها مبدأ أخلاقي يبرر التوسع والاتجاه نحو العالمية مما عزز من مكانة هذا الهدف على الأجندة الأمريكية وخاصة إذا امتزج بمصالح أمريكية حيوية في البؤر التي تنفجر فيها مشكلات الديمقراطية وحقوق الإنسان[19].

ويذهب جوشوا مورافشيك في كتابه (تصدير الديمقراطية: تحقيق قدر الولايات المتحدة) "إلى أن عملية نشر وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم هي المدخل الذي يمكن الولايات المتحدة من خلاله تحقيق أهداف أمنها القومي"[20].

---

[17] عماد يوسف وأروى الصباغ، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط3، 2003، ص225.

[18] عبير بسيوني، الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، مجلة السياسة الدولية، العدد (27)، القاهرة، 1997، ص112.

[19] خليل عرنوس، مصدر سابق، ص102.

[20] Joshua Muravchik, Exporting Democracy: Fulfilling America's Destiny, (Washington: The American Enterprise Institute, 1992), PP.24_27.

ولاحظنا كيف استطاعت الولايات المتحدة توظيف موضوع "الديمقراطية وحقوق الإنسان" لتبرير احتلالها للعراق والتي ثبتت زيف هذا التبرير فقد كان يخفي وراءه أهداف أخرى تتعلق بمصالح الولايات المتحدة في العراق والمنطقة[21]، كما دعمت الإدارة الأمريكية برئاسة باراك أوباما ثورات الربيع العربي عام 2011، وطالبت بتغيير الأنظمة المتسلطة بأنظمة ديمقراطية عندما رأت بأن تلك الأنظمة الديمقراطية الجديدة ممكن أن تحقق للولايات المتحدة الأمريكية مصالحها في المنطقة عبر التحالف معها.

ما يمكن قوله أن الأهداف السياسية والاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، تهدف في المقام الأول إلى حماية الأمن القومي الأمريكي بمفهومه الواسع والشامل عبر تأكيد التفرد والتفوق العالمي للولايات المتحدة باعتبارها القطب الأوحد ومساندة ودعم الحلفاء والأصدقاء في العالم.

ثالثاً- أهداف اقتصادية. وتشمل الآتي:

1- تعزيز مكانة الاقتصاد الأمريكي. تمتلك الولايات المتحدة اليوم أقوى اقتصاد في العالم، فهي تعد الأولى في العالم من حيث الناتج القومي الإجمالي والذي وصل حوالي إلى 16 ترليون دولار عام 2014 وهو ما يساوي حوالي 25% من إجمالي الناتج القومي العالمي[22]، مما يجعل منه المساهم الأول في الاستقرار العالمي على حد تعبير بريجنسكي بقوله: "إن القوة الأمريكية هي أساس الاستقرار العالمي، وأي انكماش اقتصادي خطير داخل أمريكا ينتج عنه تأثيرات عالمية معرقلة الأمر الذي ينعكس بدوره على التجارة العالمية"[23].

وتعتبر الطاقة في مقدمة الأهداف الاقتصادية التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأمينها ويأتي النفط على رأسها، وكانت الاستجابة الأمريكية السريعة لأزمة احتلال العراق للكويت خير مثال على ذلك، فلم يسمح للعراق أن يتحكم في أهم مورد

---

[21] Phyllis Bennis, Bush on Middle East Democracy? & Ending Occupation? in Iraq, Institute for Policy Studies, Nov 18, 2003, at: http://www.ips-dc.org.

[22] سليم كاطع، مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي، مجلة الدراسات الدولية، العدد(42)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2009، ص156.

[23] زبيغنو بريجنسكي، الاختيار، مصدر سابق، ص178.

اقتصادي عالمي آنذاك، كما أن البعد الاقتصادي في أزمة إيران النووية كان واضحاً وحاضراً ويتمثل في التهديد الذي ممكن أن تشكله إيران إذا ما تحولت لقوة نووية للمصالح النفطية الأمريكية في الشرق الأوسط وتأمينها في الخليج العربي[24]، كما أن الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة تحت شعار "الحرب على الإرهاب" ونشر الديمقراطية تخفي ورائها أهداف اقتصادية خصوصاً إذا ما عانت من مأزق اقتصادي داخلي أو بدفع من المجتمع العسكري – الصناعي الأمريكي[25].

وبالنتيجة تهدف الولايات المتحدة في المحافظة على تربع الاقتصاد الأمريكي على قمة اقتصاديات العالم وتطويره كأحد أهم الأوليات الاقتصادية التي تسعى إليها وهو ما يؤكده فرنسيس فوكوياما "أصبح الاقتصاد بشكل واضح أكثر أهمية من كونه مقياسً للقوى العظمى، وأن الشأن الحقيقي للعالم في المستقبل سيتركز على القضايا الاقتصادية"[26].

2- السيطرة على الأسواق العالمية والمؤسسات النقدية. تعتبر الولايات المتحدة الوريثة للإمبراطورية البريطانية التي كانت المصالح التجارية بالنسبة لها هي المحرك الأساسي لسياستها الخارجية، لذلك أصبح هاجس الولايات المتحدة ومنذ نشأتها هو التجارة، لذلك سعت إلى تأمين حرية الملاحة البحرية والتفاوض على مناطق تجارية حرة وفتح أسواق جديدة لمنتجات شركاتها، وكل ذلك يقع في صميم الاستراتيجية الأمريكية في العالم.

حتى في فترة الحرب الباردة كان هناك نوع من التفاهم بين القوتين العظيمين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على تقاسم أسواق العالم ومنع قيام أي نزاع مسلح قد يشكل تهديداً لتلك المصالح، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي أصبحت الساحة خالية أمام الولايات المتحدة لفرض هيمنتها ومن طرف واحد على العالم وذلك عبر الوجود العسكري في كافة المناطق ذات الأهمية الجيو ستراتيجية في العالم، لتحقيق أكبر قدر من المصالح للشركات الأمريكية العملاقة، والسيطرة على منابع النفط،

---

[24] خليل عرنوس، مصدر سابق، ص102-103.

[25] ختسان الغريب، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص180.

[26] فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993، ص17.

وتأمين طرق إمدادها وهكذا أصبحت الآلة العسكرية الأمريكية أداة للسيطرة والهيمنة الاقتصاديين[27]

من جانب آخر تهدف الولايات المتحدة السيطرة على المؤسسات النقدية العالمية وهي (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) التي اقرها مؤتمر (بريتونودز) عام 1944[*] لتحقيق مصالحها الاقتصادية وتهيمن الولايات المتحدة الأمريكية على تلك المؤسسات عن طريق حقوقها التصويتية وقدرتها على اختيار رؤسائها ووجودها على ترابها، ويسهم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية ومنظمات الأمم المتحدة المتفرعة في بلورة العولمة الاقتصادية والتي تسهل على الولايات المتحدة تحقيق الهيمنة على النظام الدولي، وهو ما أكده الرئيس بيل كلينتون بقوله "إن العولمة ليست شيئاً يمكننا صده أو إيقافه، وأنها المكافئ الاقتصادي لقوة طبيعية مثل الماء والريح ... لا يمكننا تجاهله"، كما يؤكد هنري كيسنجر بقوله" إن الولايات المتحدة كانت وما زالت القوة المحركة التي توفر الدينامية المحركة للعولمة"[28].

3- الوقوف في وجه القوى الاقتصادية الكبرى في العالم. على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الاقتصادية العظمى الوحيدة في هذا العالم، إلا أن المؤشرات الاقتصادية والسياسية دون العسكرية تشير إلى إمكانية صعود دول أخرى منافسة لها لتحتل موقعاً متميزاً في ظل نظام متعدد الأقطاب ويأتي في مقدمتها الصين واليابان وأوروبا وروسيا وبعض التكتلات الاقتصادية حول العالم. إذ إن مؤشرات النمو الاقتصادي لتلك البلدان ليست في صالح الهيمنة الأمريكية في المدى المنظور، فسرعة الإنتاجية الصناعية للولايات المتحدة الآن تقل ثلاث مرات عن اليابان ومرتين عن أوروبا الغربية، وميزانها التجاري يزداد عجزاً، وبينما كان الناتج القومي الإجمالي الأمريكي (50%) من الناتج العالمي عام 1945 تراجع إلى (23)

---

[27] ختسان الغريب، مصدر سابق، ص182-183.

[*] بريتونودز. مؤتمر اقيم في الولايات المتحدة عام (1944) في ولاية (نيوهامشير) الأمريكية لمناقشة تأسيس هاتين المؤسستين (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ( ) وتم اعتبارها من المؤسسات المالية التي تديرها الدول الرأسمالية.

[28] باهر مردان، مستقبل الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2007، ص26-27.

1996[29]، وفي مقال نشرته (أرسي التمان وار ان هاس) في مجلة فورين افيرز عام 2010 حمل عنوان "تهتك أمريكا وقوتها "قدما فيه خلاصة بليغة لآفاق أمريكا المستقبلية غير المشرقة ومن ضمن ما قالاه ان "الأفق المالي لما بعد عام 2020 كارثي تماماً .... وان الولايات المتحدة لن تتأخر في الوصول إلى منعطف تاريخي إذا لم تبادر إلى تنظيم بيتها المالي واستعادت شروط تفوقها العالمي"[30]

إذن فالمؤشرات الاقتصادية التي جعلت من الولايات المتحدة القوى العظمى الوحيدة هي في تغير مستمر، وعلى الرغم من أن عملتها الدولار ما زالت المهيمنة، إلا أن اليورو الأوروبي والين الياباني إضافة إلى اليوان الصيني تطرح نفسها كبديل للدولار في المبادلات التجارية الدولية في الآفاق المستقبلية.

كما أن الصين تعد قوة اقتصادية لا يستهان بها وهي تنافس الولايات المتحدة في سوق الطاقة وخاصة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، لذلك تسعى الولايات المتحدة جاهدة إلى استمرار نظام الأحادية القطبية لأطول مدة ممكنة والتقليل من إمكانية ظهور أقطاب جديدة من خلال مواجهة تلك الأقطاب المحتملة والتقليل من قدرتها على منافسة الولايات المتحدة اقتصادياً وسياسياً في العالم.

كما تسعى الولايات المتحدة إلى تشكيل تكتلات اقتصادية كبرى وتحت إشرافها وسيطرتها – مثل النافتا وتكتل المحيط الهادئ لتؤمن لها السيطرة العالمية في مواجهة أي تكتلات أخرى في العالم.

ونستنتج مما سبق إن الأهداف الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية هي ذات أبعاد متعددة، تهدف في المقام الأول إلى تحقيق التفوق الاقتصادي للولايات المتحدة وعدم السماح بظهور منافس اقتصادي لها على الساحة العالمية عبر أحكام سيطرتها على الأسواق العالمية والمؤسسات المالية الكبرى.

---

[29] نفس المصدر، ص28.

[30] زبيغنيو بريجنسكي، رؤية استراتيجية: ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت،2012، ص60. وللمزيد عن نقاط الضعف والقوة لأمريكا انظر نفس المصدر الباب الثاني: انكسار الحلم الأمريكي، ص49-78.

جدول رقم(1)

القيم المتوقعة للناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه

الناتج المحلي الإجمالي المتوقع_ بتريليونات الدولارات						
الأعـوام	الولايات المتحدة	الاتحاد الأوربي	الصين	اليابان	روسيا	الهند
2010(1	13.15	14.63	3.64	4.54	0.88	1.13
2025(2	19.48	19.10	16.12	5.56	2.01	3.80
(3 20.30	22.26	20.34	21.48	5.79	2.49	5.33
2050(4	38.65	26.62	46.27	6.22	4.30	15.38
حصة الفرد منه- بآلاف دولارات						
2010(5	42.372	29.649	2.699	35.815	6.328	0.966
2025(6	54.503	38.320	11.096	47.163	15.714	2.722
2030(7	59.592	40.901	14.696	50.965	20.039	3.648
2050(8	88.029	55.763	32.486	66.361	39.350	9.287

المصدر: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي- النظام العالمي في 2050/ شباط- فبراير 2010

المبحث الثاني: مؤسسات صنع الاستراتيجية الأمريكية

تخضع عملية صنع الاستراتيجية الأمريكية للعديد من المؤسسات بعضها رسمي والآخر غير رسمي، تختلف درجة تأثيرها بحسب ما تتمتع به من صلاحيات ونفوذ، ويمكننا أن نقسم تلك المؤسسات على النحو التالي:

أولاً- المؤسسات الرسمية:

- **مؤسسة الرئاسة والمؤسسات التابعة لها:**

تعد مؤسسة الرئاسة من أهم مؤسسات صنع السياسات والإستراتيجيات في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تضم بالإضافة إلى الرئيس ومكتبه التنفيذي جهازه الحكومي المتمثل بالوزارات والوكالات.

1- رئيس الدولة:

يعد رئيس الدولة هو الرئيس الفعلي للولايات المتحدة الأمريكية، ومدة ولايته الانتخابية هي أربع سنوات بموجب الدستور وعن طريق السلطات الممنوحة للرئيس، تنبثق الأجهزة والمؤسسات التنفيذية وسلطاتها والتي تشكل بمجموعها الإدارة الفيدرالية للدولة الأمريكية أو ما يصطلح عليه بمؤسسة الرئاسة[31]

وينتخب الرئيس من قبل الشعب الأمريكي لمدة أربع سنوات ويمكن ان ينتخب لولاية رئاسية ثانية، ويمنح الدستور الأمريكي الرئيس سلطات واسعة في السياسات العامة، إذ يؤدي الرئيس دوراً مهيمناً ليس في إدارة الحكومة فحسب، بل أيضا في العملية التشريعية ، وقد بينت المادة (2) الفقرة (2) من الدستور الأمريكي سلطات الرئيس التنفيذية. "إذ هو القائد الأعلى للقوات المسلحة والدبلوماسي الأول والمشرف على تنفيذ السياسة الخارجية كما له الحق في التفاوض مع أي دولة".

كما تنص المادة (2) الفقرة (1) من الدستور أيضا على أن تخول السلطة التنفيذية لرئيس الولايات المتحدة، ويقلد منصبه لمدة أربع سنوات وبموجب هذه المادة يصبح الرئيس هو المسئول عن العلاقات الخارجية للولايات المتحدة، لأنها من اختصاص

---

[31] المادة الثانية الفقرة الأولى من دستور الولايات المتحدة: متاح على موقع وزارة الخارجية الأمريكية وهو http://www.usinfo.state.gov.

وزارة الخارجية وهي تتبع السلطة التنفيذية وهو ما أكدته المحكمة الفيدرالية العليا في العام 1936 بقرارها الذي ينص على أن "الرئيس الأمريكي هو العنصر الوحيد للأمة في علاقتها الخارجية، وهو الممثل الوحيد في مواجهة الدول الأخرى"[32]

أن أعظم أدوار الرئيس وسلطاته تنحصر في مجال العلاقات الخارجية ورسم الاستراتيجيات للولايات المتحدة، وبلغ هذا الدور علواً بالغاً وهي تنحصر في ثلاث سلطات:

1- سلطات إدارة العلاقات الخارجية .

لا يوجد نص دستورياً مباشر ينص على مسؤولية الشؤون الخارجية إلا أن الرئيس يتولى إدارة الشؤون الخارجية والعلاقات الدولية استناداً إلى المادة (2) الفقرة (1) من الدستور الأمريكي "تخول السلطة التنفيذية لرئيس الولايات المتحدة، ويقلد منصبه لمدة أربع سنوات .."، ودلالة الربط هنا هي أن إدارة العلاقات الدولية هي جزء من مهام السلطة التنفيذية. إضافة إلى تفسير المحكمة الفيدرالية العليا لعام 1936 آنف الذكر وتعليقات الرؤساء الأمريكيين أنفسهم ومنهم الرئيس نيكسون حين قال "إن الرئاسة هي التي تصنع السياسة الخارجية"[33]

2- سلطة قيادة العمليات العسكرية:

تنص المادة (2) الفقرة (2) من الدستور الأمريكي إلى انه "سيكون الرئيس القائد الأعلى لجيش وأسطول الولايات المتحدة ولقوات المليشيا التابعة للولايات المتحدة عندما تستدعي إلى الخدمة الفعلية للولايات المتحدة" وهو بذلك يمتلك صلاحية تحريكها إلى أية منطقة في العالم، ويتولى قيادة العمليات الحربية، كما يمتلك صلاحيات استثنائية أثناء إعلان الحرب وبعبارة أخرى تخضع المؤسسة العسكرية للسيطرة المدنية وهي سيطرة الرئيس، الذي له الحق في إرسال القوات إلى خارج البلاد أو استعمال القوة العسكرية عند الضرورة، وله أيضا سلطة إصدار الأمر باستخدام

---

[32] أحمد باسل البياتي، دور الرئيس والكونجرس في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة قضايا سياسية، العدد(1)،كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد،2001، ص177 .

[33] نفس المصدر، ص177.

الأسلحة النووية عند الضرورة ويمكنه بوصفه القائد الأعلى أن يرسل القوات المسلحة إلى الصراعات التي قد تقود إلى حروب شاملة[34]

وعلى الرغم من إن سلطة إعلان الحرب هي حق دستوري للكونجرس الأمريكي بموجب المادة (1) الفقرة (8) من الدستور، فقد لجأ الكونجرس إلى تنظيم العمليات العسكرية، خارج الحدود من خلال إصدار قانون سلطات الحرب[*] عام 1973وقد

---

[34] عامر هاشم عواد ،دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2010، ص111 .

(*)"يعطي الدستور الكونجرس الأمريكي سلطة إعلان الحرب، لكنه يجعل الرئيس قائداً عاماً للقوات المسلحة، وبهذه الطريقة تكون سلطة الحرب قد قسمت، فعلى الرغم من ان الرئيس يقود القوات المسلحة، فإن الدستور يخول الكونجرس حشد الجيوش ودعمها، وتزويد البحرية بالمؤن والمحافظة عليها، ووضع التنظيمات اللازمة للقوات العسكرية، وقوة المحفظة(الإنفاق المالي)، تذهب كلياً إلى الكونجرس، ورغم أن الكونجرس مزوداً بسلطة إعلان الحرب، فقد فعل ذلك خمس مرات فقط، في حرب عام 1812، والحرب المكسيكية، والحرب الإسبانية - الأمريكية، والحرب العالمية الاولى، والحرب العالمية الثانية. وعلى مدى القرنين السابقين، شاركت القوات الأمريكية في عدة مئات من الأعمال العسكرية.

غير أن هناك حربين غير معلنتين تتميزان بأبعاد مختلفة تماماً، هما: قيام الرئيس "هاري ترومان" في يونيو عام 1950، بإقحام الولايات المتحدة الأمريكية في حرب كوريا، وقيام الرئيس "جون ف. كيندي"، و"ليندون جونسون"، بتوسيع الحرب في فيتنام، وكان من شأن توريط الولايات المتحدة في فيتنام أن ولد انقساما سياسياً داخل البلاد الى درجة ان "جونسون" أعلن انه لن يعيد ترشيح نفسه للرئاسة، كما أدى الى قيام الكونجرس بإصدار قانون سلطات الحرب عام 1973، ليضع قيوداً على السلطات الرئاسية الخاصة بالحرب". لقد اطلقت قساوة الحرب الفيتنامية شرارة جدل حول الأدوار المناسبة للكونجرس والرئيس في ممارسة سلطة الحرب، وعقد الكونجرس جلسات استماع لتقرير ما يمكن عمله لإيجاد حل للمنافسة بين الفرعين، وقد أدرك الكونجرس ان الرئيس قد يكون لديه أسباب شرعية ودستورية في حالات الطوارئ لاستخدام القوة دون إجراء تشريعي مسبق، ولكن مجلس الشيوخ اراد ان يحدد بالقانون الحالات التي يتصرف فيها الرئيس عسكرياً دون إجازة تشريعية مسبقة، وأدى الى صدور قانون سلطات الحرب.

ويتطلب قانون سلطات الحرب ان يقدم الرئيس، بعد إدخال القوات المسلحة في الأعمال الحربية، تقريراً الى الكونجرس خلال ثمان وأربعين ساعة، ويجب ان يوضح التقرير ان العمل العسكري يجب ان ينتهي في غضون ستين يوماً ما لم يعلن الكونجرس الحرب او يصدر تشريعاً بتخويل سلطات معينة او يمدد بالقانون فترة ستين يوماً او يكون غير قادر من الناحية الفعلية على عقد اجتماع نتيجة هجوم مسلح على الولايات المتحدة. ويستطيع تحديد الفترة بثلاثين يوماً إضافية إذا ما لزم استخدام القوة لحماية وسحب القوات الأمريكية. واذا امتنع الكونجرس عن دعم العملية العسكرية في غضون الستين يوماً الى التسعين يوماً، فانه يفترض في الرئيس ان يسحب القوات.

وقد استخدم الرؤساء من "فورد" الى "بوش" ،القوة العسكرية دون السعي الى تفويض من الكونجرس وكانت كل من هذه العمليات تمتد لفترات قصيرة مثل محاولة "كارتر"، انقاذ الرهائن الأمريكيين في إيران، وغزو

حدد الكونجرس الحالات التي في إمكان الرئيس خلالها استعمال القوات العسكرية ضمن عمليات محددة دون إجازة تشريعية مسبقة من الكونجرس، وقد وضعت اشتراطات على الرئيس أن يقوم بها وهي[35] :

- الحصول على موافقة الكونجرس قبل القيام بعمليات عسكرية واسعة خارج الحدود .
- سحب هذه القوات في غضون شهرين إذا صوت الكونجرس على ذلك .

ومثال على طلب الإدارة الأمريكية الحصول على موافقة الكونجرس لخوض الحرب، هو طلب الرئيس جورج بوش الأب في 8 / 11 /1991، تخويل الكونجرس لخوض العمليات العسكرية ضد العراق، وعندما صدر التخويل يوم 12/ 11 / 1991، صرح الرئيس بوش" واوضحت لزعماء الكونجرس إن طلب دعم الكونجرس وتوقيعي هذا القرار لا يشكلان أي تغيير في مواقف الفرع التنفيذي القائمة منذ زمن سواء بالنسبة إلى سلطة الرئيس الدستورية في استعمال القوات المسلحة للدفاع عن المصالح الأمريكية الحيوية أو لدستورية قرار سلطة الحرب". والأمر نفسه تكرر في طلب الرئيس جورج بوش الابن تفويض الكونجرس أيضا لخوض عمليات عسكرية ضد العراق في تشرين الثاني 2002[36].

كما أثار قرار إدارة أوباما للحصول على إذن من الكونجرس لضربة عسكرية ضد سوريا في اب/اغسطس/2013، بسبب استخدامها للأسلحة الكيميائية نقاشاً جديدا حول الحاجة الدستورية للرئيس للقيام بعمل عسكري، وما إذا كان الرئيس أوباما قد يخلق سابقة في هذا الشأن، وقال أوباما انه يتمتع بسلطة اتخاذ إجراء عسكري دون إذن محدد من الكونجرس. بيد إن الموافقة الرسمية من الكونجرس ستوفر أساساً اقوى للعمل وانه "الطريق الصحيح الذي يتعين القيام به لديمقراطيتنا". وقد ذهب فريق من الخبراء القانونيين كـ "نوح فلدمان" و"صموئيل ايساكاروف" إلى ان الدستور

"ريجان لجرينادا"، وغارته الجوية على ليبيا، وتدخل "بوش" في بنما عام 1989، اما العمليات الأكثر كثافة مثل ارسال قوات الى لبنان عام 1983، والى الخليج عام 1991، فقد تمت اجازتها بالقانون.

[35] عامر هاشم عواد، مصدر سابق، ص111- 112.

[36] ياسين محمد حمد، دور المؤسسات الدستورية والقوى السياسية في صنع القرار السياسي الأمريكي، رسالة دكتوراة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005، ص219.

الأمريكي قد كلف الكونجرس بوضع وأنهاء الحرب، إلا أنه كان يعتزم أن يكون للرئيس سلطة شن الحرب على نحو فعال حالما تبدأ الحرب، في حين اشار آخرون إلى أن هناك حدود واضحة وراسخة للسلطة الرئاسية خلال الحرب، مستشهدين بحكم المحكمة العليا في الولايات المتحدة عام 1952، الذي قضى على أمر الرئيس "هاري ترومان" بالإبقاء على مصانع الصلب تحت رقابة اتحادية لأسباب تتعلق بالأمن القومي، والتي تبين أنها ضد إرادة الكونجرس الأمريكي، كما ترى الخبيرة في القانون الدستوري "سوزان لو بلوش"، أن واضعي الدستور الأمريكي "قد قسموا عمداً صلاحيات الحرب بين الفرعين لحملهم على العمل معاً في هذا المجال الحيوي"[37].

3- سلطة إجراء المفاوضات وعقد المعاهدات:

تنص المادة (2) الفقرة (2) في الدستور الأمريكي إلى إن الرئيس الأمريكي يملك" ... السلطة، مستعيناً بمشورة مجلس الشيوخ وموافقته في إن تعقد المعاهدات، بشرط أن يوافق عليها ثلثا عدد الشيوخ الحاضرين"، وهو ما يعني مصادقة مجلس الشيوخ على تلك المعاهدات التي يعقدها الرئيس .

وتجنباً لرفض مجلس الشيوخ المصادقة على المعاهدات، يلجأ اغلب الرؤساء إلى الاتفاقيات التنفيذية[38]، وهي اتفاقيات يرى الرئيس ان لديه سلطة ابرامها في إطار صلاحياته التنفيذية، ولا يتم رفعها إلى مجلس الشيوخ للموافقة عليه، مثل اتفاقية يالطا عام 1945 واتفاقية السلام في فيتنام عام 1973 واتفاق الرهائن الإيرانيين عام 1981 واتفاقية التسوية الخاصة بأفغانستان في 1988، وتشكل تلك الاتفاقيات مصدر إزعاج للكونجرس حيث إنها اتفاقيات دولية يعقدها الرؤساء دون العودة للكونجرس، وتقرر وزارة الخارجية بان الاتفاقيات التنفيذية يجب ان لا تتضارب مع تشريع سنه الكونجرس خلال ممارسته لسلطته الدستورية، وإذا ما تعارضت اتفاقية تنفيذية مع قانون معمول به في مجال مفوض للكونجرس، مثل التجارة الخارجية،

---

[37] Balance of U.S. War Powers: There have Long Been Disputes Over the Role of Congress and the President in Waging Military Action, Council on Foreign Relations, December 01, 2013, at: https://www.cfr.org.

[38] عامر هاشم عواد، مصدر سابق، ص116 .

فأنها تكون قابلة للإلغاء من قبل المحاكم ويجب أن لا تنتهك الاتفاقيات التنفيذية الحقوق المضمونة دستورياً[39]

ويمكن القول أن دور الرئيس الأمريكي بوصفه مؤسسة لصنع الاستراتيجية تتحكم فيها ثلاث عوامل قد توسع أو تقلص من صلاحياته في رسم تلك الاستراتيجية .

- **الأغلبية في الكونجرس:**

تؤثر طبيعة الأغلبية في الكونجرس من حيث كونها من أغلبية حزب الرئيس أم لا في توسيع أو تقليص من صلاحيات الرئيس، فكلما كانت الأغلبية في الكونجرس من حزب الرئيس توفر أريحية للرئيس في اتخاذ القرارات، ففي عام 2000 كان كلا المجلسين جمهوري، في حين كانت الإدارة ديمقراطية ووقفت في وجه الكثير في القرارات التي أرادها الرئيس[40] .

- **شخصية الرئيس:**

تلعب شخصية الرئيس من حيث أسلوبه وإدارته واختياره لمساعديه ومدة توليه المنصب دوراً في طريقة تعامله مع صنع القرار ورسم الاستراتيجية، فمثلاً الرئيس كلينتون تميزت فترته الرئاسية خصوصاً الفترة الأولى بالتوجه نحو القضايا الاقتصادية واختار كادره للبيت الأبيض ليكون أكثر بعداً عن القضايا الاستراتيجية العسكرية ويرجع ذلك إلى سجل الرئيس كلينتون المعادي للحرب. وفي تعامله مع الأزمة العراقية حرص على توسيع التعاون مع هيئة مفتشي الأمم المتحدة لنزع أسلحة الدمار الشامل وان قبل في نهاية 1998 توجه وزارة الدفاع ورئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال "جون شاليكا شفيلي" بضرب العراق ضمن ما عرف بعمليات ثعلب الصحراء. في حين كانت توجهات بوش الابن قد اصطبغت بصبغة دينية ومثال ذلك تبريره لصياغة استراتيجية الهجوم على العراق قوله "لقد زارني الله في البيت الأبيض وبارك

---

[39] مجموع محاضرات د. محمد كمال مادة السياسة الخارجية الأمريكية، تمهيدي دكتوراة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، لسنة 2014.

[40] عبد الخالق شامل، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005، ص54.

الحرب على العراق"[41] وقد اثرت طروحات بوش الابن واختياره لكادره اليميني المتشدد في رؤيته لرسم وصنع الاستراتيجية .

- **المناخ السياسي الدولي:**

يلعب المناخ السياسي الدولي دوراً كبيراً في دعم الرئيس من عدمه، فعندما تواجه الولايات المتحدة خطراً وتحدياً خارجياً هذا يساعد الرئيس في إقناع الكونجرس والرأي العام بالقرارات والسياسات التي يتخذها، وهو ما نجح به الرئيس بوش الابن عندما ربط ما بين العدو الخارجي والتهديد لأمن الشعب الأمريكي، فخطابه عن حال الاتحاد في كانون الثاني 2002 مثالا على إثارة حالة الهلع داخل الولايات المتحدة حيث قال " لن أنتظر الأحداث ولن أقف متفرجاً فيما تقترب منا التهلكة أكثر فأكثر...إن حربنا على الإرهاب قد بدأت فعلاً...الخ"[42]

إن المدى الواسع من الصلاحيات، التي يتمتع بها الرئيس الأمريكي هي التي اضفت عليه الدور المهم في صنع الاستراتيجية وهو ما يميز السلطة التنفيذية عن باقي السلطات الأخرى ، بوصفها مؤسسة ذات دور فاعل في صنع الاستراتيجية الأمريكية.

2- المؤسسات التنفيذية:

- **وزارة الخارجية.**

يعد وزير الخارجية المستشار الأول للرئيس فيما يتعلق بأمور السياسة الخارجية، والمسئول عن إجراء المفاوضات الدولية، والمتحدث باسم الحكومة، وهو لا يعني وجود اتفاق تام في الآراء بين وزير الخارجية والرئيس أو تمتعه بصلاحيات واسعة، فهذا الأمر يتوقف على قناعات الرئيس في المقام الأول، فقد تمتع جيمس بيكر في عهد الرئيس بوش الأب بعلاقات طيبة وصلاحيات من قبل رئيسه، وعلى العكس من ذلك فلم تكن علاقة كولن باول في عهد بوش الابن على أفضل حال، وإنما جرى في الغالب الاستعاضة عن دوره في مجال السياسة الخارجية بمجموعة من المستشارين[43].

---

[41] شادي فقيه، بوش ويوم الرب العظيم، دار العلم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2004، ص51.

[42] نصير عاروري، حرب جورج دبليو بوش "الوقائية" بين مركزية الخوف وعولمة إرهاب الدولة، المستقبل العربي، العدد (297)، تشرين الثاني 2003، ص12.

[43] انظر الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية:http://www.usinfo.state.gov

ويسمى وزير الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكي سكرتير الدولة للشئون الخارجية، ورغم إن عمل وزارة الخارجية هو في إدارة الشؤون الخارجية، وتوجيه سياسة البلد الوجهة الصحيحة، إلا أن عملها يتم التجاوز عليه أو تقليصه أحياناً من قبل مؤسسات ووزارات أخرى، لاسيما من قبل مستشار الأمن القومي، والمسئولين في وزارة الدفاع.

كما تؤدي شخصية وزير الخارجية دوراً بارزاً في سعة المكانة التي يحظى بها الوزير لدى الرئيس وإدارته التنفيذية وكذلك الكونجرس، فإذا كان ذا شخصية قوية، فانه يكون مهندساً للسياسة الخارجية الأمريكية، وإذا كان العكس، فأن عمله يهمش، ومثال ذلك: (هنري كيسنجر) عندما كان مستشار الأمن القومي لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق (ريتشارد نيكسون)، وكان ذا شخصية بارعة وتمتع بمكانه مرموقة لدى الرئيس، وفي العام 1971، تسلم (هنري كيسنجر) منصب وزير الخارجية وظهرت المكانة الحقيقية لوزارة الخارجية في سياسات الولايات المتحدة الخارجية، لاسيما تلك التي تعنى بالمنطقة العربية[44].

كما تلعب وزارة الخارجية دورا كبيرا في تحديد وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات اللازمة للبلاد وان هذا الدور يزداد أهمية في بعض المناسبات خصوصا في أوقات الأزمات مما يستدعي الأمر اتخاذ قرارات مهمة جداً في اللحظة دون الانتظار وإجراء المشاورات الطويلة، أو حتى جس نبض الرأي العام مقدماً.

ونخلص إلى القول إلى أن وزارة الخارجية الأمريكية تبقى هي المؤسسة الرسمية الأكثر ارتباطا بالعمل الخارجي وبعملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية كونها مرتبطة بالعمل الدولي.

- **وزارة الدفاع:**

تعد وزارة الدفاع واحدة من أهم الحلقات في صناعة استراتيجيات الولايات المتحدة، فهذه المؤسسة تحاول دائماً أن تكون الأداة الأبرز في صنع تلك الاستراتيجية، ساعدها في ذلك التفرد الأمريكي في النظام الدولي والذي جعل من القوة العسكرية

(44) فواز جرجيس، السياسة الأمريكية تجاه العرب: كيف تصنع ... ومن يصنعها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص63 – 64 .

ذراع الولايات المتحدة الفاعل. الأمر الذي زاد من تأثير هذه المؤسسة في الاستراتيجية الأمريكية[45].

ترتبط المؤسسة العسكرية في أي بلد بطبيعة النظام السياسي وباهتماماته الأساسية ودور الدولة إقليمياً ودولياً وبطبيعة التحديات التي يعتقد بأنها تواجهها ولابد من التصدي لها، وليس من بلد في العالم تؤدي فيه المؤسسة العسكرية دوراً بارزاً في عملية صنع السياسات والاستراتيجيات مثل الولايات المتحدة الأمريكية، فهذه المؤسسة تحاول دائما أن تكون الأداة الأبرز في تنفيذ استراتيجية الأمريكية يساعدها على ذلك التفرد الأمريكي في النظام الدولي، الذي جعل من القوة العسكرية ذراع الولايات المتحدة الأمريكية الفاعل والمؤثر على المستوى الدولي، الأمر الذي زاد من تأثير هذه المؤسسة في صناعة القرار السياسي الخارجي الأمريكي فطبيعة الدور الذي تمتعت به الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية كإحدى القوتين العظيمتين في العالم ومن ثم تربعها على هرم الهيمنة العالمية في القرن الواحد والعشرين وازدياد مناطق نفوذها في العالم ازداد تبعاً لذلك دور هذه المؤسسة العسكرية في الاستراتيجية الأمريكية[46]. زيادة على ذلك فان وزير الدفاع هو عضو في حكومة الرئيس وعضو في مجلس الأمن القومي ومستشار الرئيس في الشؤون العسكرية والدفاعية ولهُ مسؤولية الإشراف والتوجيه للقوات المسلحة الأمريكية بعد رئيس الدولة. إضافة إلى أن وزارة الدفاع تتمكن من التأثير والمشاركة في صنع السياسة الأمريكية، وذلك عن طريق سكرتير الدولة الأمريكي لشؤون الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة

ومن أهداف وزارة الدفاع الأمريكية[47]:

1- حماية الداخل الأمريكي، وحماية القواعد في الخارج.

2- الإبقاء على مستوى القوات في الأماكن البعيدة.

---

[45] عامر هاشم عواد، مصدر سابق، ص132.

[46] سوسن اسماعيل العساف، المؤسسة العسكرية الأمريكية في ظل النظام الحربي الجديد، أوراق أمريكية، العدد (115)، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2002 ص1.

[47] باهر مردان، مصدر سابق، ص93.

3- إفهام الأعداء انهُ ليس لديهم مأوى يحميهم.

4- حماية شبكة المعلومات من أي اختراق.

5- استخدام التكنولوجيا المعلوماتية لربط القوات الأمريكية المختلفة وهو ما يؤهلها للقتال معاً في صف واحد.

6- الحفاظ على اتصال سهل وسلس بالفضاء الخارجي، وحماية القدرة الفضائية من أي هجوم مفاجئ

وبعد أحداث (11) أيلول أعادت الولايات المتحدة مراجعة سياساتها الدفاعية، إذ إن الحرب على الإرهاب هي حرب من نوع يتطلب تغييراً في طبيعة القوات العسكرية والتكتلات التي تستخدمها والفلسفة العسكرية بصورة عامة، كما تطلب الأمر زيادة في ميزانية الدفاع وتدريباً متخصصاً في مواجهة الإرهاب، كل ذلك اعطي حرية حركة أكبر للقادة العسكريين في الميدان ومن ثم، وضعت إدارة (بوش الابن) البنتاجون في المقام الأعلى على سلم اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسة الأمن القومي وتبنت وزارة الدفاع في تقرير المراجعة الدفاعية لسنة 2001 استراتيجية تضم ثلاثة أهداف لترشيد عملية تطوير القوات والقدرات الأمريكية وانتشارها واستعمالها وهي[48]:

1- طمأنة الحلفاء والأصدقاء بشأن هدف الولايات المتحدة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها الأمنية.

2- ردع العدوان من خلال توفير ونشر القدرة التي تتمكن من التصدي الساحق للهجمات، وفرض عقوبات صارمة على القدرة العسكرية لجيش الخصم وبناه التحتية الداعمة.

3- إلحاق الهزيمة الماحقة بأي خصم فيما لو فشل الردع.

ساهمت أحداث 11 ايلول في غياب فكرة الدولة العدو بمعنى أصبح التهديد غير مرئي بوضوح، دفع ذلك البنتاجون إلى أن أصبح يسيطر على مجالات كانت تتولاها في العادة وكالة الاستخبارات المركزية، ووزارة الخارجية فتوسع دور الجيش وأنشأت شعبة الدعم الاستراتيجي لتزويد وزير الدفاع بالأدوات المستقلة للحصول على منظور

[48] نفس المصدر، ص94.

استخباري شامل وهو ما زاد من مساحة مساهمة البنتاجون في عملية صنع واتخاذ القرار الخارجي[49].

- **وكالة المخابرات المركزية:**

يتميز عمل الوكالة بالسرية التامة وهي الحلقة الأهم في عملية صنع قرارات الإدارة الأمريكية. وتأتي أهميتها من أن اجتماعات مجلس الأمن القومي تبدأ بملخص تقرير الوكالة الاستخباري الذي يلقيه رئيسها، كما أن الرئيس يبتدأ يومه في الغالب بالاطلاع على تقرير الاستخبارات.

وما يعطي للوكالة مكانتها كثرة مصادر معلوماتها الداخلية والخارجية فضلاً عن مراكز الابحاث التابعة لها. وفي العموم تتلخص وظائف الوكالة في الثلاث الرئيسة الآتية[50]:

أ- تقديم المعلومات في الميادين السياسية والاستراتيجية ما كان منها عسكرياً أو اقتصادياً لدائرة القرار في مجال الأمن القومي.

ب- تقديم التحليلات والتقديرات للأوضاع السياسية والاستراتيجية في مختلف الدول بناءً على طلب دائرة صنع القرار، أو في حالة حصول مستجد يتطلب ذلك.

ج- القيام بأعمال سرية في الخارج لتنفيذ أهداف سياسية واستراتيجية محددة في إطار استراتيجية الولايات المتحدة، وبأمر أو تفويض من رئيس الدولة.

لقد أدت وكالة الاستخبارات المركزية دوراً مهماً في الحرب على العراق، في إطار الحملة التي ساقتها الولايات المتحدة الأمريكية إبان حربها على العراق في العام 2003، والتي ادعت فيها بأن العراق يسعى إلى امتلاك أسلحة دمار شامل، وهو ما تبين عدم صحته فيما بعد.

---

[49] كمال مساعد، التأثير بسرعة: خطة استراتيجية أمريكية ضد الإرهاب، الحياة في 2006/6/1، متاح: http://www.alhayat.com.

[50] محمود خلف، أجهزة المخابرات الأمريكية: الهياكل التنظيمية والمهام الرئيسة، السياسة الدولية، العدد(156)، القاهرة، 2004، ص326_327.

ولذلك وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول: بان الرؤساء الأمريكيين كانوا وما يزالون يستخدمون بانتظام هذه الوكالة بمثابة جهاز يستطيعون بواسطته انتهاج سياسة خارجية بدون دبلوماسيين، والقيام بعمليات عسكرية بدون قوات مسلحة، والتدخل في شئون الدول الأخرى بدون أذن مسبق، ومراقبة من الكونجرس[51].

3- مجلس الأمن القومي:

يعد مجلس الأمن القومي من الناحية العملية الجهة الأولى التي يعتمد عليها الرئيس في اتخاذ قراراته على الرغم من ان الدستور يمنح وزير الخارجية هذا الموقع كونه المسئول عن تقديم المشورة إلى الرئيس، ولكن من الناحية العملية تعد مشورة مجلس الأمن القومي هي المرجحة عند اتخاذ القرارات والاستراتيجيات والسياسات والسبب هو أن المجلس يعتمد على مجموعة من الخبراء والمختصين، إضافة إلى دقة المعلومات التي يحصل عليها، لذلك هناك نوع من الصراع بين وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي[52]. ومن مهام مجلس الأمن القومي تقديم المشورة بخصوص القضايا الدولية ، وتحقيق التنسيق والتكامل بين السياسات الداخلية والخارجية ذوات العلاقة بمجالات الأمن القومي[53]، وإسداء النصح للرئيس فيما يخص تلك السياستين الداخلية والخارجية، وكما تلعب شخصية وزير الخارجية دورا فانه أيضا لشخصية مستشار الأمن القومي أهمية بالغة، لاسيما في أوقات الأزمات، وفي حالة فرض تسوية معينةٍ كشخصية (زبيغنيو بريجنسكي)، و(هنري كيسنجر)، إذ أديا دوراً كبيراً بالتأثير في عملية صنع الاستراتيجية واتخاذ القرار مع الرئيس في أوقات ترأسهم للمجلس. وبهذا فأن مجلس الأمن القومي، يحظى بأهمية بالغة في ميدان الشئون الخارجية لا تقل عن بقية الوزارات والمؤسسات، بل يفوقها في اغلب الأحيان[54].

---

[51] عبد الجبار كريم، السياسة الخارجية الأمريكية حيال الخليج العربي بعد عاد 2003، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2011، ص121_122.

[52] صلاح المختار، من يصنع القرار الأمريكي؟ وكيف، آفاق عربيه، العدد(11)،بغداد،1992، ص41.

[53] هشام سلام، مجلس الأمن القومي ودوره في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، تقرير واشنطن، العدد(11)، 2005/6/18، الموقع: www.ta4rir.org/showarticle.cfm

[54] جون الترمان، بنى رسمية وغير رسمية في السياسة الخارجية الأمريكية، أبحاث إستراتيجية أمريكية، مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية، دمشق، 2004، ص2.

وما يعطي أهمية لتأثير هذا المجلس إن القضايا الدولية قد ازدادت تعقيداً، ولم تتمكن وزارة الخارجية بهيكلها البيروقراطي من مواكبتها، الأمر الذي جعل الرئيس يعوّل بشكل أكبر على مجلس الأمن القومي في تداول المعلومات المهمة وتوليد البدائل وهذا ما ظهر في زمن مستشار الأمن القومي للرئيس بوش الأب (برنت سكو كرفت)، و(أنتوني ليك) زمن الولاية الأولى للرئيس (جورج ووكر بوش)[55] وان لم يعكس قاعدة عامة.

وبالنتيجة ولقرب مجلس الأمن القومي من الرئيس الأمريكي والاعتماد على مشورته في اتخاذ القرارات، أصبح مجلس الأمن القومي من المؤسسات القرارية المهمة التي لها دور فعال في صنع الاستراتيجيات والسياسات الأمريكية.

4- الكونجرس:

تنص المادة الأولى، الفقرة الأولى من الدستور الأمريكي، على أن "تخول جميع السلطات التشريعية الممنوحة (في هذا الدستور) إلى كونجرس الولايات المتحدة، الذي يتألف من مجلسي للشيوخ وآخر للنواب"[56]، ويمارس الكونجرس دورا هاما ومركزيا في مراجعة وصناعة السياسة العامة للولايات المتحدة عبر مساحتين[57]: الأولى تتعلق بصياغة السياسة من خلال دوره التشريعي القانوني وموافقته على الميزانية العامة للدولة.

أما المساحة الأخرى، فتلك التي تتعلق بالرقابة على السلطة التنفيذية وسياستها وما إذا كان الاستعمال للمواد المالية يتم بطريقة مثالية ام لا.

ويبرز دور الكونجرس في مجال صنع الاستراتيجية واتخاذ القرار الخارجي الأمريكي من خلال" لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب" و"لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ" و"لجنتي الاستخبارات الموجودة في المجلسين" و "لجنتي القوات المسلحة في كلا المجلسين" و "لجنتي التخصيصات المالية في كلا المجلسين" وهذه

---

[55] هشام سلام، مصدر سابق.

[56] نص المادة الاولى، الفقرة الأولى من الدستور الأمريكي.

[57] توماس جورجيسيان، أجندة كونجرس 2007 العربية، تقرير واشنطن، العدد(90)، 2007/1/6، الموقع:
http://www.taqrir.org/showarticle .cfm?id=549

اللجان لها تأثير على صانع القرار الأمريكي من خلال مراقبة واتخاذ قرارات تمس العمل الخارجي وكذلك تخصيص الموارد المالية والميزانية اللازمة للسلطة التنفيذية في تنفيذ سياساتها الخارجية[58].

وعلى الرغم من الصلاحيات الواسعة الممنوحة للكونجرس بموجب الدستور، لكن ما يهمنا هنا هو صلاحياته في مجال صنع الاستراتيجية الأمريكية وتتمثل بما يأتي:

1- **إصدار القوانين**. بموجب المادة الأولى، الفقرة الأولى من الدستور الأمريكي يمارس الكونجرس وحده صلاحيات إصدار القوانين، إلا أنه يشترط فيها مصادقة الرئيس الأمريكي بموجب المادة الأولى الفقرة السبعة من الدستور "كل مشروع يكون قد حصل على موافقة مجلس النواب ومجلس الشيوخ، يجب أن يصبح قانوناً في أن يعرض على رئيس الولايات المتحدة، فإذا وافق وقع عليه إما إذا لم يوافق فانه سيعيده مرفقاً باعتراضاته إلى المجلس الذي يكون مشروع القانون قد بدأ منه أصلاً".

ويقوم الكونجرس بإصدار القوانين الخاصة بالعلاقات الخارجية والعلاقات الاقتصادية الخارجية والقوانين الخاصة بالمساعدات الحكومية الأمريكية للدول الأجنبية والمنظمات الدولية، والسلطة التي يمارسها الكونجرس في مجال تنظيم هذه الأمور تجري عبر تشريع القوانين التي لها اثر كبير في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها تكون ملزمة للمؤسسة التنفيذية.

ويبذل الكونجرس الأمريكي جهوداً كبيرة في مجال تشريع القوانين المتعلقة بالعلاقات الخارجية، وتكاد تحتاج معظم السياسات الخارجية التي يقترحها الرئيس إلى سن قوانين، وعند تقديم مؤسسة الرئاسة مشاريع القوانين في مجال السياسة الخارجية إلى الكونجرس فأنه تتاح للكونجرس فرصة رحبة لتعديلها أو رفضها، هذا وان أهم تأثير للكونجرس الأمريكي يستطيع تحقيقه في مجال السياسة الخارجية هو في مجال تخصيص الأموال حيث يستطيع أن يقيد حجم الإنفاق لدعم أنشطة قتالية في مناطق معينة أو عدم الموافقة على منح التخصيصات اللازمة على بعض السياسات

---

[58] هشام الغريري، صنع القرار في السياسة الأمريكية، دراسات استراتيجية، العدد(18)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2001، ص17.

الخارجية التي تسعى الإدارة الأمريكية لتنفذيها وتحتاج إلى سن قوانين لتنفيذها، كذلك من خلال تقييد تقديم معونة عسكرية لدولة معينة كما في إمكانه أن يحظر عقد اتفاقيات عسكرية[59]

2- **إنشاء الجيوش وإعلان الحرب.** ولعل أبرز واهم اختصاصات الكونجرس هي إعلان الحرب، فقد نص الدستور في المادة الأولى، الجزء الثامن، الفقرة الحادية عشر، " تكون للكونجرس سلطة ... إعلان الحرب"، ويعد الدستور الأمريكي أول دستور مكتوب يمنح السلطة التشريعية صراحة صلاحية إعلان الحرب، أما العمليات العسكرية فقد اكدت ونظمت بموجب قانون سلطات الحرب الذي اقره الكونجرس عام 1973 والذي تم توضيحه سابقا.

وللكونجرس الأمريكي أيضا سلطة حشد وتدعيم الجيوش غير انه لا يجوز أن تحدد أي اعتمادات مالية لهذا الغرض لأكثر من عامين وفقاً لنص البند الثاني عشر من الفقرة الثامنة من المادة الأولى، وله سلطة بناء الأسطول البحري وتدعيمه وذلك وفقاً لنص البند الثالث عشر من الفقرة الثامنة من المادة الأولى، وللكونجرس سلطة وضع القواعد للحكومة لإدارة وتنظيم القوات البرية وذلك وفقاً لنص البند الرابع عشر من الفقرة الثامنة من المادة الأولى[60].

3- صلاحية تنظيم التجارة مع الدول الاجنبية. فبموجب أحكام المادة الأولى، الفقرة الثامنة من الدستور الأمريكي "...للكونجرس سلطة اقتراض الأموال لحساب الولايات المتحدة وتنظيم التجارة مع الدول الأجنبية..." على الرغم من ذلك اتجه الكونجرس نحو منح الرئيس إجراءات تشريعية ذوات مسار سريع لتطبيق الاتفاقات التجارية مع الدول الأخرى، مقابل إشراك أعضاء الكونجرس في المفاوضات التجارية[61].

---

[59] أحمد عبد الكاظم موسى، السياسة الخارجية الأمريكية حيال إيران بعد عام 2003 وآفاق المستقبل، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2012، ص144.

[60] نفس المصدر، ص145.

[61] عامر هاشم عواد، مصدر سابق، ص140.

4- إقرار الميزانية العامة. بموجب المادة الأولى الفقرة التاسعة من الدستور الأمريكي، ".. لن تسحب أية أموال من الخزانة إلا نتيجة للاعتمادات التي ينص عليها القانون، وينشر من وقت لأخر بانتظام تقرير رسمي وبيان بإيرادات ومدفوعات جميع الأموال العامة...".

وتعد سلطة إقرار الموازنة العامة واحدة من أهم أسلحة الكونجرس في التأثير على سياسات مؤسسة الرئاسة عن طريق إقرار أو تقليص أو الإحجام عن تخصيص الاعتمادات التي تطلبها تلك المؤسسة[62] .

وبالنتيجة يمكن القول انه وعلى الرغم من الصلاحيات الممنوحة للكونجرس وبموجب الدستور الأمريكي، لكن ذلك لا يعني الغلبة المطلقة للكونجرس في صنع الاستراتيجية الأمريكية، وانما يرتبط الأمر بعوامل عديدة، قد تزيد أو تقل بحسب تأثير تلك العوامل، فسلطة الرئيس الأمريكي تبقى هي السلطة الأكثر تأثيراً في موضوع تقرير السياسة الخارجية، ولما كانت الاستراتيجية هي الخطة التي تقرر التعامل لغرض تحقيق هدف السياسة الخارجية، فان عملية صنع الاستراتيجية ستكون من نصيب الرئيس والمؤسسات التابعة له، ودور الكونجرس سيكون دورا إضافيا قد يتصاعد حتى يصل إلى دور الشريك أو قد ينخفض متوافقا مع مؤسسة الرئاسة، وكلما ضعف دور مؤسسة الرئاسة في حقبة معينة في عملية صنع الاستراتيجية، نجد أن الكونجرس يحاول ملء الفراغ الناشئ عن ذلك الضعف، بان يبحث هو نفسه عن دور في عملية صنع الاستراتيجية.

ثانياً- المؤسسات غير الرسمية:

ويقصد بها مجموعة المؤسسات والمنظمات وجماعات الضغط والمصالح ذات الطابع المالي أو الديني أو الفكري التي من شأنها التأثير في عملية صنع السياسات والاستراتيجيات سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال التأثير في المؤسسات الرسمية المعنية مباشرة في صنع ورسم السياسات والاستراتيجيات .

وهي تعمل على ممارسة ثلاث تأثيرات متزامنة تنتهي إلى التأثير في التشريعات والسياسات[63] .

---

[62] نفس المصدر، ص141.

التأثير الأول: يتم عبر وسائل الإعلام التي تملكها أو تملك أسهماً مؤثرة فيها وذلك لتوليد رأي عام متقبل لأفكارها وطروحاتها في نوع التشريع أو السياسة المرغوب فيها .

التأثير الثاني: يكون في استغلال ظروف الانتخابات التشريعية أو الرئاسية في الولايات أو على المستوى القومي، وما يرافقها من حاجة إلى مصادر التمويل والدعاية والحصول بالتالي على التنازلات أو عرض مساومات في القوى والأطراف السياسية .

التأثير الثالث: يتمثل في الروابط التي تكون موجودة مع أعضاء الكونجرس وتحديداً في اللجان ذات العلاقة بعمل ونشاط تلك القوى.

وفي العموم، تنتهي هذه التأثيرات إلى ممارسة تأثير سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في التشريعات والسياسات التي يقرها الكونجرس

من جانب آخر فأن السلطة التنفيذية هي الأخرى تعد مصدر استجابة وتأثير في علاقاتها مع القوى غير الرسمية من خلال خضوعها للضغوط التي تتلقاها مما تكون سبباً في اعتمادها استراتيجية محددة، أو قد تكون سبباً في ما تصدره من قرارات .

هناك العديد من المؤسسات غير الرسمية التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في صنع السياسات والاستراتيجية الأمريكية وأهمها :

1- جماعات المصالح والضغط:

ونقصد بها الجماعات ذات المصالح الخاصة التي تسعى إلى التأثير في الإجراءات الخاصة باستصدار القرارات التشريعية الملائمة لأعضاء الكونجرس أو الإدارة الأمريكية، وقد اتسعت تلك الجماعات إلى درجة لا يمكن تصورها في الأجيال السابقة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تنامى عددها بشكل ملحوظ وتعددت وتنوعت بشكل كبير، وهي تعمل من خلال جمع وتنظيم المعلومات حول قضايا السياسة الخارجية، وتضم قوى كثيرة لعل اهمها:

---

(63) شابنام اسلم، فساد أعضاء الكونجرس.. بين معضلة فصل السلطات والحقوق الدستورية، تقرير واشنطن، العدد(64)، 2006/6/24، الموقع:

http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=393.

أولاً: جماعات الضغط الديني والعرقي(ألاثني). وقد زادت تلك الجماعات وتنوعت وأهمها: اللوبي اليهودي - اللوبي اليوناني الأمريكي - اللوبي الأرمني الأمريكي

ثانياً: جماعات المصالح المالية والصناعية والنفطية. ومن أهمها: المجمع الصناعي العسكري - الغرف التجارية الأمريكية.

ثالثاً: جماعات المصالح الايدلوجية وأهمها:_ جماعة الضغط البيئي _ جماعة الضغط لحقوق الإنسان.

2- مؤسسات الفكر والدراسات:

تعد مراكز الفكر والدراسات واحدة من أبرز المؤسسات التي تؤثر في عملية صنع الاستراتيجيات والقرارات الخارجية في الولايات المتحدة وهي كما يقول "دونالد ابلسون" أستاذ العلوم السياسية في جامعة "ويست اونتاريو" انه في حين أصبحت مؤسسات الفكر والرأي في السنوات الماضية ظاهرة عالمية، فان المؤسسات الأمريكية تتميز عن نظيراتها في البلدان الأخرى بقدرتها على المشاركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في صنع السياسة وفي استعداد صانعي السياسة إلى العودة إليها للمشورة السياسية[64].

وقد حصل بروز وارتقاء لمؤسسات الفكر والدراسات بصورة متوازية مع ارتقاء الولايات المتحدة إلى سدة زعامة العالم حتى أصبح هناك أكثر من 1200 مؤسسة للفكر والرأي موزع على كامل الساحة السياسية الأمريكية، وهي تشكل مجموعة غير متجانسة من حيث اتساع نطاق المواضيع والتمويل والتفويض والموقع، فبعض هذه المؤسسات مثل معهد الاقتصاد الدولي ومؤسسة الحوار بين الدول الأمريكية أو معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى يركز على مجالات وظيفية محددة أو مناطق معينه، في حين تغطي مؤسسات أخرى كمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية السياسة الخارجية بصورة عامة.

ولدى القليل من مؤسسات الفكر مثل مؤسسة بروكنجز، منح وقفية ضخمة فلا تقبل بالتالي الا القليل من التمويل الرسمي، في حين تحصل مؤسسات أخرى مثل

---

[64] دونالد ابليسون، تأثير مراكز الابحاث الاستراتيجية على صناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية، العدد (9)، 2005، ص4.

مؤسسة راند على معظم ايراداتها من عقود للقيام بأعمال لزبائن في الحكومة وفي القطاع الخاص، بينما تعتمد قله منها وبصورة شبه تامة على التمويل الحكومي مثل معهد السلام الأمريكي [65].

وتقوم مؤسسات الفكر والرأي في بعض الحالات بدور إضافي كمنضمات غير حكومية ناشطة في قضية معينة، فمجموعة الأزمات الدولية مثلاً تنشر شبكة من المحللين في الاماكن الساخنة حول العالم لرصد الأوضاع السياسية المتفجرة وتضع توصيات مبتكره ومستقلة من أجل أحداث ضغط عالمي لا يجاد حل سلمي لها .

يقول ريتشارد هاس المدير السابق لدائرة التخطيط السياسية في وزارة الخارجية الأمريكية آن مؤسسات الفكر ومراكز الدراسات توفر لصانع السياسة الأمريكية فوائد عديدة منها[66]:

1- توليد أفكار جديدة لدى صانعي السياسة الأمريكية تساعده على تجديد السياسة وتوفر له خيارات مبتكرة ومتجددة ولكي تنجح مؤسسات الفكر في ذلك تحتاج إلى استغلال قنوات متعددة واستراتيجيات تسويق منها نشر مقالات وكتب وأبحاث ودراسات والظهور بصورة منتظمة على شاشات التلفزيون وفي مقالات الرأي وعلى صفحات الجرائد ومقابلات صحفيه وبيانات حقائق وصفحات على شبكة الانترنت كذلك توفر حلقات النقاش لمراكز الفكر والدراسة خيارات متعددة، فالبحاثة هم في الغالب مستقلون لا تقيدهم الوظائف الحكومية وبالتالي يستطيعون إعطاء تقييم صريح للتحديات التي تواجه بلدهم ومجتمعاتهم وكذلك توفر ردود ذات نوعية عالية. ومن الأمثلة على ما توفره تلك المراكز من أفكار جديدة، هو ما نشرته مجلة فورين أفيرز لمقال بعنوان " أسباب التصرفات السوفياتية" وهو مقال كتبه الدبلوماسي الأمريكي جورج كينان عام 1947، ساهم هذا المقال في إقامة الأسس الفكرية لسياسة الاحتواء التي اتبعتها

---

[65] مكسيم لوفايفر، السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة حسين حيدر، ط1، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، 2006، ص116.

[66] ريتشارد هاس، مؤسسات الرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية، للمزيد من التفاصيل انظر الموقع الالكتروني:

http//: www.usinfo.state .govjournal/itps/1102/ijpa/haass.html

الولايات المتحدة خلال العقود الأربعة التالية ضد الاتحاد السوفيتي. كما أسهمت دراسات قام بها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ومعهد هيرتيج وبروكنجز بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أسهمت جميعاً في النقاش الذي دار داخل الحكومة الأمريكية حول الاستراتيجية المناسبة والواجب اتباعها لمواجهة التهديد "الإرهابي" في الداخل والخارج .

2- توفر خبراء للعمل (توفير المواهب) في الحكومة ومؤسسات الدولة، تعتبر هذه الوظيفة التي تؤديها تلك المراكز بالغة الأهمية في النظام السياسي الأمريكي، ففي كل انتقال للسلطة يتم استبدال مئات الموظفين من الدرجة المتوسطة أو من كبار الموظفين في السلطة التنفيذية، وتساعد مؤسسات الفكر والدراسات الرؤساء على سد هذا الفراغ من خلال ما توفره من خبراء ومستشارين للعمل في تلك الوزارات، فقد استعان رونالد ريغان بمؤسسة هيرتيبج ومؤسسة هوفر لتشكيل هيئة خبرائه ومستشارية في الحكومة وكذلك إدارة بوش الابن الذي ملء وظائف المستويات العليا في جهاز السياسة الخارجية بخبراء من تلك المراكز البحثية.

ومن جهة أخرى توفر هذه المراكز للموظفين الرسميين بعد مغادرتهم مناصبهم الحكومية مواقع مؤسساتية يستطيعون فيها تشاطر ما اكتسبوه من خبرة وتبصر خلال خدمتهم في الحكومة والاستمرار في لعب دور مؤثر في النقاشات وتشكيل نوع من مؤسسة ظل غير رسمية وهو ما يطلق عليه سياسة "الباب المفتوح " وهو ما تنفرد الولايات المتحدة به وهو من مصادر قوتها، ففي اغلب دولنا المتأخرة يجد المرء فصلاً حاداً بين الرسميين الحكوميين المحترفين وبين المحليين الأكاديميين .

3- إشراك الجمهور من خلال تثقيف الموطنين وتوعيتهم بنوعية التحديات التي تواجههم، فمع ازدياد اندماج العالم أكثر فأكثر باتت الأحداث والقوى العالمية تطال حياة المواطن أينما كان وتوثر عليه، وأصبح للمواطن دوراً فعالاً من خلال التأثير في سياسة دولته، وهنا يأتي دور مراكز الدراسات والفكر من خلال توفير منتديات ولقاءات يمكن فيها للمواطنين وطلاب الجامعات والمثقفين أن يتناقشوا حول الأحداث الدولية .

4- كما يمكن أن تلعب مراكز الدراسات دوراً في رعايتها للحوارات الحساسة وتأمين وساطة بين الأطراف المتنازعة الداخلية أو الخارجية، من خلال رعايتها لمفاوضات وحوارات غير رسمية، فقد لعب مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية دوراً في إطلاق مشاريع لتحسين العلاقات الأثنية بين سكان يوغسلافيا السابقة ولمد جسور بين الانقسامات الدينية - العلمانية في إسرائيل وتسهيل الحوار اليوناني - التركي، ففي أحيان كثيرة تكون الجهود الحكومية غير مرغوب بها لكونها طرفاً في نزاع وكبديل عنها يأتي دور تلك المراكز لتلعب هذا الدور والقيام به باعتبارها مراكز مستقلة وعلميه.

ويعد هنري كيسنجر مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق، ثم وزير الخارجية في إدارة الرئيس نيكسون أشهر من ترك بصماته على السياسة الخارجية من تلك المؤسسات الأكاديمية، إضافة إلى زبيغنيو بريجنسكي ومادلين أولبرايت وكونداليزا رايس.

وما نستطيع إن نخلص إليه هو: إن مؤسسات الفكر والدراسات هي بمثابة "مصنع للأفكار" كانت وما تزال إحدى أهم روافد صنع الاستراتيجيات والقرارات السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، وخصوصا على مستوى القرار الخارجي.

المبحث الثالث: أدوات تنفيذ الاستر اتيجية الأمريكية

يتطلب تحقيق الأهداف الاستراتيجية استعمال مجموعة من الأدوات وهذه الأدوات تتفاوت وتختلف من دولة إلى أخرى أيضا باختلاف أهداف الدولة ومصالحها ووفق ما تمليه عليها ظروفها وإمكانياتها في تحقيق أهدافها المرجوة، وهي تتراوح ما بين استخدام القوة العسكرية إلى الضغط الاقتصادي أو الوسائل السياسية.

ويقدر تعلق الأمر بالاستراتيجية الأمريكية، فأدوات تحقيقها متعددة ويمكن تقسيمها على النحو التالي:

أولاً- الأداة العسكرية:

ونعني بها توظيف القوة العسكرية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

تعمد الولايات المتحدة إلى توظيف ما تمتلكه من القدرات العسكرية الضخمة والمتطورة سبيلً لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وتعول الولايات المتحدة وبشكل كبير على الأداة العسكرية وهو ما جعل سياستها وسلوكها يتسم بطابع عسكري ومنطلق ذلك هو كثافة اللجوء إلى الوسيلة العسكرية وتكرار توظيفها في سلوكها الخارجي، ففي دراسة قدمها (هيرمان) وجد أن الولايات المتحدة وإسرائيل هي أكثر الدول توظيفاً للوسائل العسكرية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

كما أن القوة العسكرية تأخذ موقعاً متميزاً في الاستراتيجية الأمريكية، ليس فقط بسبب إدراك الولايات المتحدة للتأثير الذي تحدثه هذه القوة فحسب، بل أيضا لأنها تمتلك أكبر ترسانة عسكرية في العالم، وتلجأ الولايات المتحدة إلى استخدام شكلين من أشكال استخدام القوة وهما[67]:

- التهديد باستخدام القوة في إطار نمط الردع أو نمط الإجبار. وهو استخدام تهديدي يهدف إلى التأثير في إرادة الخصم في اتجاه منعه من القيام بسلوك معين يرغب في القيام به (الردع)، أو دفعه نحو إشباع سلوك معين لا يرغب في القيام به(الإكراه) .

[67] محمد السيد سليم، مصدر سابق، ص101 .

– الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية. ويرتبط هذا الشكل باستخدام القوة في إطار نمط الدفاع أو نمط لهجوم ضد قوات أو قدرات الخصم بهدف أحداث أثار تدميرية مباشرة بها.

1- التهديد باستخدام القوة العسكرية: ويقسم إلى:

– **الردع.** هو براعة عدم استخدام القوة العسكرية، كما عرفه "توماس شيللنج"[68] أو هو قدرة الدولة على منع أو تحييد تهديدات أو أخطار معينة ودفعها بعيداً عن حيز العمل المباشر ومجال التنفيذ الفعلي، عن طريق مواجهتها بتهديدات أو إخطار مقابلة أو مضادة تساويها أو تفوقها في الحجم والتأثير[69]

وبقدر تعلق الأمر بالولايات المتحدة بوصفها قوه عالمية، فإنها وظفت الردع لحماية وتحقيق استراتيجيتها العالمية، ففي أثناء الحرب الباردة وبسبب وجود منافس قوي لها وهو الاتحاد السوفيتي وصعوبة المواجهة الفعلية بينهما كان مجرد امتلاك السلاح النووي يمنع الدولة المنافسة لها أو المتصارعة معها من تهديدها باستخدام أسلحتها النووية، وفي هذا الصدد يشير (يوجين روستو) مدير وكالة السيطرة على الأسلحة ونزع السلاح في إدارة الرئيس ريغان "إن القوة النووية الاستراتيجية توفر ردعاً لمتابعة مصالح الولايات المتحدة في العالم ".

أما في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفيتي، فلم يعد الأمر يوكل إلى التهديد باستخدام السلاح النووي فقط، وهو ما صرح به الرئيس بوش الابن في الجمعية الوطنية للدفاع في 1 ايار- مايو 2001 بقوله "لا يمكن الآن أن يستند الردع بعد اليوم إلى التهديد بالرد الانتقامي النووي فقط" ودعا إلى إيجاد مفاهيم جديدة للردع تعتمد القوات الهجومية والدفاعية وهو ما يعني تأمين استراتيجية شاملة لمحاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتكنولوجيا إنتاج الصواريخ العابرة للقارات

---

[68] اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولة، دراسة تحليلية مقارنة، منشورات ذات سلاسة، الكويت 1987، ص326.

[69] هنري كيسنجر، العقيدة الاستراتيجية الأمريكية ودبلوماسية الولايات المتحدة، ترجمة حازم طالب، الدار العربية، بغداد، 1987، ص33.

وغيرها، ففي ظل عدم إمكانية التنبؤ بالتحديات الأمنية في ظل بيئة متغيرة تتسم بعدم اليقين في القرن الحادي والعشرين[70]، فأن الحاجة تدعو للموائمة مع تلك التغييرات وتتمثل عناوين هذه التغييرات في البيئة الاستراتيجية كما تدركها وزارة الدفاع في التحول من القدرة على الردع استناداً إلى قاعده (مقاس واحد يناسب الجميع) إلى قاعدة الردع المناسب (القوى المارقة وشبكات الإرهاب)، ولاحظنا حديثا كيف نجحت الولايات المتحدة إلى حدا ما بدفع نظام بشار الأسد إلى تسليم أسلحته الكيمائية وبوساطة روسيا وإلا سيواجه بتهديد يفوق إمكانياته وقدراته[71].

- **الإكراه (الإجبار).** هو استخدام التهديدات لحث الخصم على فعل شيء أو التوقف عن فعل شيء وليس الامتناع عن فعل شيء لم يقم به بعد. وتعمل الولايات المتحدة على استخدام عدة قنوات كسبيل لتحقيق الإكراه اتجاه دول كإيران وكوريا الشمالية منها تصريحات المسئولين الأمريكان أو سفرائها حول العالم والتقارير التي تقوم بنشرها والوثائق. فمثلاً لاحظنا إن إدارة أوباما (تنصح) إيران بخصوص مساعيها النووية بضرورة سلك إيران للطرق السلمية والتأكيد على سلمية البرنامج النووي، وإلا فأن إيران سوف تتكبد خسائر كبيرة وتضييع فرصة ثمينة، وقد نجح هذا المسعى إلى حد بعيد من خلال ما حققته إدارة أوباما في يوليو 2015 من اتفاق بين مجموعة(5+1) وإيران[72]، وكذلك الحال بالنسبة للبرنامج النووي لكوريا الشمالية، حيث تحاول الولايات المتحدة الأمريكية المزج بين النصح بتخلي كوريا الشمالية عن برنامجها النووي، وبين التضخيم من حجم الفعل الأمريكي في حالة عدم تخلي كوريا الشمالية عن برنامجها، وقد نجحت الولايات المتحدة في ذلك إلى حد ما،

---

[70] باهر مردان، مصدر سابق،ص59_61.

[71] Hisham Melhem, How Obama's Syrian Chemical Weapons Deal Fell Apart, *The Atlantic*, Apr 10, 2017, at: https://www.theatlantic.com.

[72] حميد حمد السعدون، الاستخدام الأمريكي للقوة الصلبة والقوة الناعمة في السياسة الخارجية، مجلة دراسات دولية، العدد(64_65)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2016، ص11.

فالإجبار أو الإكراه يتحقق عندما تتوافق الدولة المجبرة على قرار أو سلوك يتوافق ورغبة الطرف الذي يصدر الإكراه.[73]

2- الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية

- **الحرب**. "فعل عنيف يعتمده أحد الأطراف بهدف أن يعلي إرادته على الطرف الأخر، ويدفعه إلى الانصياع إلى رغبته" كما عرفها كلاوزفتيز[74]. وهي حالة استثنائية في حساب العديد من الدول باستثناء البعض وذلك حسب اختلاف إدراكهم لمفهوم الحرب.

التجربة التاريخية للولايات المتحدة بعد حصولها على الاستقلال تؤكد على استمرارها في التوسع والحروب حتى وصلت إلى المكانة والهيمنة الدولية التي تتمتع بها اليوم وهي إلى اليوم لا تتورع عن الدخول في حرب إذا ما اقتضت مصلحتها القومية بذلك، فهي أكثر الدول لجوءً للحرب حيث شاركت في 29حرباً من مجموع 114حرب بين 1945- 1994، ومنذ بداية القرن العشرين وحتى عام 1991 كانت الولايات المتحدة طرفاً مباشراً في (10) حروب ودخلت طرفاً غير مباشر (حرب بالنيابة) في (118) حرباً في مختلف بقاع العالم، وعلى هذا الأساس نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية استعملت الحرب كوسيلة لتنفيذ استراتيجيتها وتحقيق أهدافها.[75] وهو ما يدل على أن الحرب وسيلة تتصدر سلم وسائل الولايات المتحدة في علاقاتها الدولية.

وجاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 لتؤكد ان الاستراتيجية الأمريكية تعتمد وبشكل أساسي على الوسيلة العسكرية لتحقيق أهدافها، إذ اعتمدت على مبدأ (الحرب على الإرهاب) وروجت لمبدأ (الحرب الوقائية) كغاية ووسيلة تلوح بها بعد أن وجدت أسلوب الهجوم هو الأمثل للقضاء على التهديدات الإرهابية وتعد الحرب على العراق عام 2003 واحتلاله من قبل الولايات المتحدة من بين تلك الأنواع من الحروب، ومما جاء

---

[73] نفس المصدر، ص62.

[74] كارل فون كلاوزفيتز، عن الحرب، ترجمة سليم شاكر الامامي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1997، ص35.

[75] ازاد شيخ عبد الله، وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية في عهد جورج دبليو بوش، متاح على الموقع الالكتروني:

www.hekar.net/modules/php?name=Newsandfil=articleandsid=1558.

في استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة التي صدرت في آذار/ مارس 2006 "إن الولايات المتحدة في حرب وهي استراتيجية امن قومي في وقت الحرب .... ففي حال الضرورة وبناء على المبادئ الراسخة في الدفاع عن الذات فأننا لا نستبعد إمكانية اللجوء إلى استعمال القوة قبل تعرضنا للهجوم حتى لو كانت هناك شكوك حول مكان وزمان الهجوم علينا"[76]

- **التدخل**. نقصد بالتدخل هو التدخل الدولي، أي ذلك الذي يتم من قبل دولة في شؤون دولة أخرى، وقد عرفه الفقيه القانوني الألماني شتروب "هو تعرض دولة للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى دون أن يكون لهذا التعرض سند قانوني، بغرض إلزام الدولة المتدخل في أمرها على إتباع ما تمليها عليها في شأن من شئونها الخاصة الدولة أو الدول المتدخلة"[77]

يعد التدخل العسكري من الوسائل المهمة التي تعتمد عليها الولايات المتحدة في تنفيذ استراتيجيتها, على الرغم من إن التدخل في شئون الدول الأخرى مبدأ محظور في العلاقات الدولية، إلا أن الولايات المتحدة أصبحت توظفه كوسيله لتنفيذ استراتيجيتها بصورة مستمرة.

وإذا كان التدخل العسكري سلوكاً أمريكياً لاسيما إبان الحرب الباردة، حيث تدخلت بشكل واسع في ثلاثة أماكن احدث بعضها أزمات أو حروب دولية على سبيل المثال كما حصل في:[78]

- التدخل العسكري الأمريكي في كوريا عام 1950.
- التدخل العسكري الأمريكي في الدومينكان عام 1965.
- التدخل العسكري الأمريكي في فيتنام (1968 – 1978).

---

[76]) The National Security Strategy 2006, at: https://georgewbush-whitehouse.

[77] شريف عبود محمد، عدم مشروعية التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية (دراسة تطبيقية لتدخل إيران في شؤون بعض الدول العربية)، بحث دبلوم، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، 2011، ص9.

[78] أحمد فخر، الحروب العادلة بين المفاهيم النظرية والتطبيقات العملية في الشرق الأوسط، قضايا استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، لندن، العدد (4) 1996، ص12.

إلا أن التدخل (لأسباب انسانيه) أصبح نمط شائع في السلوك السياسي للقطب الأحادي الجانب ليس فقط على نمط وضع السياسات الدولية، وإنما على صنع القرار السياسي الأممي, وأصبح منطق القوة هو المنطق السائد في العلاقات الدولية.[79].

ففي عام 1993 أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية ان استراتيجيتها العسكرية الجديدة في التدخل الخارجي تقوم على عنصرين: المصلحة والقدرة، فلا تدخل عسكري أمريكي إلا إذا كانت هناك مصلحة حيوية أمريكية، أما في المناطق الأخرى التي لا توجد مصلحة حيوية فيها فأنها لا تتدخل مهما كانت الأحداث مأساويه كما حصل في (رواندة)[80].

وبعد أحداث 11/ايلول/2001، وسعت الولايات المتحدة من التدخل العسكري على صعيد المفهوم والمبررات والتطبيقات، فعلى صعيد المفهوم فقد توسعت الدوافع الإنسانية لدرجة حاولت الولايات المتحدة إظهار تدخلها حاجة دولية أكثر من كونها حاجة أمريكيا، كما يقول كولن باول "إن حاجة العالم للديمقراطية ونبذ الإرهاب يدعونا لأن نكون خارج حدودنا الوطنية"[81]، أما على صعيد المبررات والتطبيقات، فقد عمدت لتوظيف مؤسسات النظام الدولي لاسيما مجلس الأمن لإضفاء الشرعية على سلوكها التدخلي المنفرد بل أنها تحاول توجيه عمل الأمم المتحدة في أحياناً ومصادرات بعض صلاحياته في أحيان اخرى[82].

يتضح مما سبق، إن الولايات المتحدة الأمريكية ركزت وبشكل أساس على استخدام الأداة العسكرية وبشتى الأساليب والاستخدامات في سبيل تحقيق أهداف استراتيجيتها، وقد ثبت عدم قدرتها على حسم الكثير من القضايا الجوهرية، وهذا ما بان واضحا في فيتنام والعراق وأفغانستان والحرب على الإرهاب. ونجد ان قول

---

[79] هنري كيسنجر، هل تحتاج الولايات المتحدة الى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002، ص11.

[80] صلاح المختار، الاحتواء المزدوج بين الوهم والحقيقة، دراسة نقديه للسياسة الأمريكية تجاه العراق، مركز الجمهورية للدراسات الدولية، دار الحرية، بغداد، 1995، ص129.

[81]) James Mann, George W. Bush: The American Presidents Series, (New york: 2015), pp. 80_83.

[82] يفجيني بريماكوف، العالم بعد أحداث 11/ سبتمبر وغزو العراق، مكتبه الجيبكاف، الرياض، 2004، ص116-122.

مستشار الرئيس أوباما لمكافحة الإرهاب جيري بيرنان "سنستخدم القوة الناعمة والدبلوماسية العامة لهزيمة المتطرفين وهي وسائل لم تستخدم سابقا.." يعبر عن هذا الانتقال بحكم الضرورات وليس بحكم القناعات[83].

ثانياً- الأداة الاقتصادية:

ونقصد بها استخدام الدولة لمقدراتها الاقتصادية في التأثير على الدول الأخرى وتوجيه سلوكها السياسي في الاتجاه الذي يخدم المصلحة القومية لهذه الدولة، وبطبيعة الحال فهذه السياسة تنتهجها الدول الغنية في مواجهة الدول الفقيرة، وهي من الوسائل المهمة التي تعتمدها الدول في تنفيذ سياستها وتحقيق أهدافها ولها وجهان الترغيب ويعني منح المساعدات الاقتصادية للدولة التي تتماشى سياستها مع مصالح الدولة المانحة، مثل المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لمصر وباكستان. والوجه الآخر هو الترهيب ونعني به منع المساعدات وفرض عقوبات على الدول المناوئة أو المناهضة والتي لا تتماشى سياستها مع مطالب الدول المانحة مثل الحظر الأمريكي على كوبا منذ تحولها إلى الشيوعية على اثر انقلاب كاسترو1959.

وتعبر الأداة الاقتصادية عن نفسها من خلال المساعدات الاقتصادية، إذ يتم استخدامها بهدف دفع الدولة المتلقية إلى تبني سلوك ينسجم مع أهداف الدولة المانحة للمساعدة،

وتعول الولايات المتحدة الأمريكية على المساعدات الخارجية كواحدة من الأدوات الفعالة لتحقيق أهدافها انطلاقاً من اعتبارين[84]:

1- غنائها وثروتها باعتبارها قوة اقتصادية كبرى مما يتيح لها تقديم مساعدات شتى ولكثير من الدول دون ان يؤثر هذا كثيراً في مستواها الاقتصادي، فهي تكاد لا تتجاوز نسبة 1% من اجمال الناتج القومي.

2- إدراك الولايات المتحدة الأمريكية لحاجة بعض الدول الماسة للمساعدات الخارجية مما يساعدها على استخدامها كورقة ضغط على الدول

---

(83) John O. Brennan, Obamas Battle Against Terrovism to Go Beyond Bombs and Bullets, Washington 2009, at: http://www.washingtonpost.com.

(84) ازاد شيخ عبد الله، مصدر سابق.

المعنية لدفعها لاتخاذ منهج سياسي معين يتماشى مع مصالح وأهداف الاستراتيجية الأمريكية.

لقد بات دور الاقتصاد الأمريكي أكثر أهمية بعد الحرب العالمية الثانية بفعل التطور والتنوع الذي طرأ عليه، كما وتعددت استخداماته كوسيلة من وسائل تنفيذ الاستراتيجية وكما يأتي:

- **التوظيف الذاتي للاقتصاد.** يبقى الاقتصاد الأمريكي أقوى اقتصاد على مستوى العالم وهو ما يفسر الهيمنة الأمريكية في مختلف المجالات، كما وتعد الصناعة الأمريكية أقوى صناعة في العالم إذ تتميز بوفرة الإنتاج وتنوعه من حيث مصادر الطاقة والمعادن، كما وتعد الولايات المتحدة صاحبة أكبر قوة تجارية، وبهذا فان الولايات المتحدة تبدأ القرن الحادي والعشرين بموجودات اقتصادية تفوق ما لدى أي دولة أخرى ساعدتها على توظيف كل هذه الإمكانيات على المستوى الخارجي.[85]

- **توظيف المؤسسات العالمية**، خصوصاً المنظمات الاقتصادية الكبرى على مستوى العالم وأهمها:

1- منظمة التجارة العالمية، ومن قبلها الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والتي أسست لـ (تحرير التجارة الدولية)، أي إزالة الحواجز التجارية الجمركية ورفع كل الحواجز التي تعيق تحركات السلع عبر الحدود الدولية وفتح الأسواق واتاحة المنافسة الدولية استناداً إلى مبدأ الحرية (الليبرالية) الاقتصادية وهو الباب الذي تدخل منه العولمة.

2- صندوق النقد الدولي. وهو من المؤسسات التي انبثقت عن مؤتمر (بريتونوودز) لسنة 1944 وكانت غايته تشجيع ثبات سعر الصرف وتحرير الأسواق من القيود وتشجيع التعاون النقدي الدولي.

---

[85] جاسم محمد مصحب، العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة دراسات دولية، العدد (64-65)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، 2016، ص236-238.

3- البنك الدولي. وتأسس عام 1946 ويهدف إلى منح القروض لأغراض دعم وتنمية القطاع الخاص المحلي وتشجيعه على الإسهام في الإنتاج وتخفيض دور الحكومة في الإنتاج وإعادة هيكلة شركات ومؤسسات القطاع العام .

وقد بينا سابقاً كيف إن الولايات المتحدة استطاعت الهيمنة على تلك المؤسسات المالية من خلال حقوقها التصويتية ومن وجودها على أراضيها واختيارها لرؤسائها وبالتالي أصبح أداة اقتصادية بيد الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها القومية، وعلى سبيل المثال فقد وقع الرئيس الأمريكي باراك أوباما عام 2010 على مصنف تحديد سياسة الرئاسة حول التنمية العالمية، وكان هذا المصنف أداة لتفعيل دور المساعدات التنموية وإعادة بناء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كوكالة سيادية في الحكومة الأمريكية، وقد بلغت الدفعات المالية والبرامج لهذه الوكالة في السنة المالية 2010(10.44) مليار دولار لعشرين دولة، فضلا عن (5.4) مليار دولار إلى باقي الدول الأخرى المستفيدة من برامج الوكالة ووزعت الدفعات على مناطق جغرافية كبيرة في العالم وحسب خريطة اهتمام السياسة الخارجية الأمريكي، وتهدف الوكالة من تلك المساعدات إلى تحقيق مصالح الولايات المتحدة خارجيا[86].

هذا فضلاً عن دور الشركات متعددة الجنسيات في الهيمنة العالمية عبر إدماج العالم كله في سوق رأسمالية عالمية واحدة، وهو هدف العولمة الاقتصادية الرأسمالية. هذه الشركات منحت الولايات المتحدة الأمريكية الاقتدار المالي والاقتصادي وقللت الفرص أمام الدول الضعيفة جاعلة إياها ملزمة باعتماد ما ينسجم وسياسات الولايات المتحدة تماشياً لحالة التدهور والتراجع الذي أصابها، وهو ما أكده (الفن توفلر) في كتاب (صدمة المستقبل) بقوله "إن الذين لا يستطيعون التكيف مع الانتقال سيضطرون إلى حياه اقل من المستوى العادي الذي توفره فرص التطور، وإذا لم يقبلوا بمثل تلك الحياة فليس أمامهم فرص للحياة[87].

كما استطاعت الولايات المتحدة ان تربط دول الجنوب مالياً بواسطة شبكتين متداخلتين ومتكاملتين هما المساعدات والمعونات والهبات المالية السنوية وبرامج

---

[86] .www.usaid gov .in 24/3/2013.

[87] الفن توفلر، صدمة المستقبل، ترجمة عبد اللطيف الخياط، مطبعة جميل، بغداد 1979، ص76.

الديون الخارجية وقد حققت تلك المساعدات والمعونات خمس أهداف للولايات المتحدة

1- الترويج لسياسات الولايات المتحدة عالمياً .

2- زيادة فرص الاستثمارات للشركات الأمريكية وإملاء سياسة الباب المفتوح من أجل الوصول إلى مصادر المواد الأولية.

3- ربط النمو الاقتصادي في البلاد المتلقية لهذه المعونات بالنظام الرأسمالي العالمي.

4- تحقيق مكاسب اقتصادية مباشرة للشركات الأمريكية وتسهيل معاملاتها التجارية.

5- زيادة اعتماد الدول المتلقية لهذه المساعدات والمعونات على أسواق وسلع الولايات المتحدة.

أما برامج الديون الخارجية فلا شك هي أكثر خطورة من برامج المساعدات والمعونات، حيث يتم استخدامها كأحد أهم واحدث وسائل الاستنزاف المالي والنقل المعاكس للمواد المالية من الجنوب وتفريغه من رأس ماله، فقد ارتفع دين أمريكا اللاتينية بحلول 1990 من 200 إلى 433 بليون دولار ثم وصل في نهاية عام 2001 إلى حوالي 800 بليون دولار، وبلغت الديون وحدها من عام 1982 إلى 2001 حوالي 150 بليون دولار.

لاشك ان العولمة الاقتصادية تدفع باتجاه سيطرة كاملة ومباشرة على الأسواق وعلى الخامات وإعادة ترتيب الأوضاع العالمية والإقليمية بالكيفية التي تناسب مصالح القوى المهيمنة، ونظراً لسيطرة الولايات المتحدة على مجمل المؤسسات والمنظمات الاقتصادية فأنها هي المستفيد الأول من سياسة العولمة الاقتصادية ومن ثم فأنها تسعى إلى استغلال هذه السياسات بالصورة التي تخدم وتحقق مصالحها الاستراتيجية في العالم وهو ما يؤكده (كيسنجر) بقوله "أن الولايات المتحدة كانت ولا تزال القوة المحركة التي توفر دينامية العولمة وهي المستفيد الأول منها، إذ أصبحت الإنتاجية الأمريكية في إدارة الاقتصاد هي المعيار في معظم بلدان العالم" وعليه شكلت العولمة

الاقتصادية اداة فعالة لربط اقتصاديات الدول النامية في الاقتصاد العالمي الذي تسيطر عليه الاقتصاديات الكبرى وخاصة الولايات المتحدة ومن ثم تعد أداة أخرى لتحقيق أهداف استراتيجيتها القومية[88].

ثالثاً- الأداة السياسية:

وهي أداة أخرى من أدوات تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية، وتتبع الولايات المتحدة العديد من الأدوات السياسية بهدف تحقيق مصلحها ودفع الأخطار عنها قبل أن تفكر في اللجوء إلى الوسائل التي تقتضي استخدام القوة، ويمكن تحديد أهم تلك الادوات:

- **الدبلوماسية**. وهي واحدة من الأدوات الحاسمة والمهمة والتي لا تعرف حدود معينة لاستخدامها، فهي تستخدم في كل تحرك أمريكي في وقت السلم وفي وقت الحرب، وتعتمد الولايات المتحدة على مسئولين دبلوماسيين محترفين ينتشرون حول العالم وفق تنظيم إداري عالي الكفاءة يقود الجهود عبر دبلوماسية ثنائية أو متعددة الأطراف، وتأتي اهمية الأداة الدبلوماسية كونها متأتية من كفاءة الجهاز المسئول عنها وهو وزارة الخارجية الأمريكية، إذ يعد وزير الخارجية الموظف الدبلوماسي الأعلى في الحكومة والمستشار الأول للرئيس في السياسة الخارجية وتمتلك الولايات المتحدة سلك دبلوماسي محترف أنشئ على أساس الكفاءة وليس النفوذ السياسي أو المكانة الاجتماعية[89].

كما تمارس الولايات المتحدة نوع من الدبلوماسية يسمى " الدبلوماسية المجتمعية" والتي ترمي إلى قيام حكومة الولايات المتحدة بالانخراط وبناء العلاقات مع المجتمع المدني في الدول الأخرى، الذي يضم في طياته النشطاء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان ورجال الأعمال والاكاديميين والإعلام المستقل ومثال ذلك قيام وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس في عام 2005 بالاجتماع مع أحزاب المعارضة وقيادات المجتمع المدني من بلاروسيا في العاصمة الليتوانية فيلنيوس، ما اظهر تضامن الولايات المتحدة معهم في موجة الرئيس البيلاروسي آنذاك الكساندر

---

[88] هنري كيسنجر، العقيدة الاستراتيجية الأمريكية ودبلوماسية الولايات المتحدة، مصدر سابق، ص58.

[89] احسان عدنان عبد الله، توظيف فكرة الديمقراطية في الاستراتيجية الأمريكية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2010، ص45.

لوكاشينكو وهي تهدف من وراء هذه الدبلوماسية المجتمعية تحقيق أهداف منها تحسين صورة الولايات المتحدة في العالم وزيادة شرعية قيادتها وخدمة المصالح الأمريكية من خلال تنويع الأطراف المتحاورة معها مما يجعلها تملك مرونة في رد الفعل تجاه التغيرات السياسية غير المتوقعة في الدول التي لا تصمد فيها ترتيبات السلطة القائمة، إضافة إلى مساعدة المجتمع المدني حول العالم خاصة في ظل النظم غير الليبرالية التي تسعى إلى تقييده[(90)].

وتبقى الدبلوماسية لا تعمل وحدها، فأسس نجاح الدبلوماسية هو عدم فصل الدبلوماسية عن القوة المسلحة، فالقوة هي داعم للمفاوض وموقفه التفاوضي.

- **توظيف نفوذها في الأمم المتحدة**. تقع الأمم المتحدة ضمن محور اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبار الأمم المتحدة تحمل الصفة الأخلاقية والشرعية مما يجعلها أداة مهمة للولايات المتحدة لتحقيق أهدافها بسمة شرعية ومقبولة دولياً. كما أن الولايات المتحدة هي أحد الأعضاء الخمس الدائمين في مجلس الأمن الدولي وتعمل على جعله يعمل وفق ما تراه مناسباً وضرورياً لها ولحلفائها.

ومن مظاهر الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة، هو ما عمدت إليه الولايات المتحدة في ظل النظام العالمي الجديد إلى تحويل الأمم المتحدة من منظمة أممية تكفل المساواة في السيادة بين جميع أعضائها إلى أداة للتعبير عن إرادة الدولة المهيمنة على النظام الدولي، ومن ثم التعامل بازدواجية المعايير حيال القضايا الدولية، فقد اتخذ مجلس الأمن قرارات مختلفة تلبي رغبة الدولة المهيمنة، ومثال ذلك استمرار فرض العقوبات على العراق منذ عام 1991حتى احتلاله على يد الولايات المتحدة علم 2003، كما تم الإلغاء قرار الجمعية العامة الذي صدر عام 1975 لمساواة الصهيونية بالعنصرية تحت إصرار وضغط من الولايات المتحدة، في حين لم تصر على تنفيذ القرار الصادر عام 1992 بدعوة إسرائيل إلى إعادة الفلسطينيين المطرودين إلى

(90) مارك لاجون وسارة جريبوسكي، الدبلوماسية المجتمعية الأمريكية تجاه الصين والسعودية، متاح على رابط المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، www.rcsmideasti.

أراضيهم[91]. وعبر فرانسيس فوكوياما عن ذلك بقوله" ان الأمم المتحدة نافعة تماما كأداة لأحادية القطب الأمريكية، ولعلها تكون بالفعل الآلية الرئيسية التي ستمارس من خلالها أحادية القطب هذه في المستقبل" وعلق شومسكي على ذلك بقوله" عندما تخفق الأمم المتحدة في أن تكون أداة طيعة للأحادية الأمريكية في مسائل ذات اهتمام نخبوي، فهي تسقط حالا من الاعتبار"[92]،

لا بل وصل الحال بالولايات المتحدة وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001الى الاستخفاف بالأمم المتحدة والتقليل من أهميتها واعتبرتها غير ملائمة لمقتضيات الزمن الراهن، وكان تعليق الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن عندما طلب منه رئيس وزراء اليابان كويزومي ان يكون للأمم المتحدة دور في العراق قائلا " يمكن أن أتفهم وجهة النظر هذه، لكن المشكلة هي ان الأمم المتحدة أصبحت قديمة ويجب تغييراها"، وهو ما يعكس عدم ثقة الولايات المتحدة بالمنظمة الدولية بصورتها الحالية.

من ناحية أخرى فقد افرغت الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة مبدأ السيادة بين الدول من محتواه، فأصبح لا يتناسب مع واقع الحال بالنسبة إلى الدول الصغيرة، لكنه يتناسب مع واقع النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، كما تعكس الممارسة السياسية الأمريكية في الأمم المتحدة عدم المساواة بين الدول، كبيرها وصغيرها.

أما مبدأ حظر استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، فهو من الناحية العملية غير معمول به، وخير دليل على ذلك الحروب التي شنتها الولايات المتحدة وحلفائها خارج إطار المنظمة الدولية على العراق، كما لم تحرك الأمم المتحدة ساكنا عندما ضربت إسرائيل المفاعل النووي العراقي عام 1981، كما استخدمت الولايات المتحدة الفيتو أربع مرات عام 1989، لمنع صدور قرارات تدين إسرائيل بسبب سياستها العنصرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

---

[91] أحمد إبراهيم محمود، ظاهرة الفوضى والعنف المسلح في النظام الدولي الجديد، السياسة الدولية، العدد(108)، نيسان/ ابريل، القاهرة، 1992، ص279.

[92] نعومي شومسكي، الهيمنة ام البقاء: السعي الأمريكي الى السيطرة على العالم، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004، ص42-43.

كما بات جلياً أثر الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ودورها المحوري في عدم إجراء أي إصلاحات جوهرية في بنى منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها، وخصوصا مجلس الأمن الدولي، لما يملكه من صلاحيات تنفيذية في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، وذلك بهدف إبقاء الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة وقراراتها، كونها المنظمة التي تضطلع بمهمة حفظ السلام العالمي، بالإضافة إلى كونها تملك صلاحيات استخدام أعمال القسر والمنع بحق أي دولة، سواء أكانت عضوا فيها أم خارج عضويتها[93].

ورغم الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة من أجل نزع الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، والعمل على خفض الإنفاق العسكري على مستوى العالم من أجل المحافظة على السلام العالمي وتقويته، إلا أن الأرقام التي وردت في تقارير "معهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام" لعام 2017، أشارت إلى أن الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن تملك وحدها ما يعادل 64% من قيمة تجارة السلاح الدولي على مستوى العالم[94]، وهذا ما يوضح دور الدول الخمس الكبرى وتحديدا الولايات المتحدة في إفشال جهود الأمم المتحدة في هذا المجال.

ومما ساعد الولايات المتحدة على فرض هيمنتها ونفوذها على الأمم المتحدة هي:[95]

1- غياب القوة الدولية القادرة على ثني الرغبة الأمريكية.

2- قناعة الدول المنتصرة في الحرب الباردة بضرورة استثمار النصر الغربي.

3- حق النقض الفيتو.

---

[93] أحمد الرشيدي وآخرون، الأمم المتحدة: ضرورات الاصلاح بعد نصف قرن، وجهة نظر عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص318_319.

[94] جدول أعده الخليج اون لاين استنادا لتقارير من معهد ستوكهولم لأبحاث السلام ومنظمة العفو الدولية، متاح على الرابط: http://alkhaleejonline.net

[95] فاطمة محمد رضا، الأبعاد الجيوستراتيجية للأمن القومي الأمريكي بعد عام 2001، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2012، ص46.

4- حاجة الأمم المتحدة للتمويل والضغط المالي الذي تمارسه الولايات المتحدة عليها لاسيما وان الولايات المتحدة هي أكبر المساهمين في تسديد التزاماته المالية.

ويمكننا أن نميز بين ثلاث أنماط لتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع الأمم المتحدة في حل الصراعات الدولية هي[96].

أ- **النمط الاستبعادي**: وتعمل الولايات المتحدة في ظله على استبعاد مجلس الأمن من أي دور، كي تقوم هي بتسويتها وفق رؤيتها لحل الصراع، بعيدا عن الأمم المتحدة، مثال ذلك استبعاد الأمم المتحدة عام 2003 عن أي دور ممكن أن تلعبه عندما اقدمت الإدارة الأمريكية على إحتلال العراق خارج نطاق الأمم المتحدة وشرعيتها ومن خلال عمل انفرادي لا يستند إلى أي قرار من مجلس الأمن.

ب- **النمط الافتعالي**: وهو عكس النمط السابق، أي ان الولايات المتحدة تقوم بإقحام مجلس الأمن في حل الصراع من دون مبرر لتدخله، وذلك بهدف استصدار قرارات تلبي مصالح القوة المهيمنة عليه، مثال ذلك إقحام مجلس الأمن في قضية "لوكربي" وإصدار القرارين (731) و(784)، وفرض عقوبات على ليبيا بما يخالف أراء القانون الدولي التي ترى أن مجلس الأمن الدولي قد تجاوز حدود سلطاته المنصوص عليها في الميثاق.

ج- **نمط المشاركة المحسوبة**: وهو النمط الوسط بين الحالتين السابقتين، وهو السمة الغالبة على الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية، منذ أزمة العراق عام 1991 وحتى أحداث ايلول/ سبتمبر 2001. وقد أدت الأمم المتحدة خلال تلك الفترة أدوار مختلفة، بحسب طبيعة الأزمة وعلاقتها بمصالح القطب المهيمن أي الولايات المتحدة.

وعموماً فان استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للأمم المتحدة كان وسيلة لإضفاء الشرعية على أي عمل تقوم به، وبات التدخل الأمريكي في شؤون الدول باسم

---

[96] محمد يوسف الحافي، الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص234-236.

الأمم المتحدة واقعاً مفروضاً من خلال تسييس موضوعات مثل حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون الدولي والشرعية الدولية بما يؤمن مصالحها الأساسية كما حصل في العراق عام 1990-1991 أو في أفغانستان 2000-2001 أو بتكليف دولي كما حصل في كوسوفو عام 1999 وفي العراق عام 2003.

- **توظيف نفوذها لدى الدول الحليفة**. تمتلك الولايات المتحدة اليوم شبكة كبيرة وواسعة من المناصرين لسياستها وهي تضم مجموعة من أقوى دول العالم عسكرياً وأكثرها تقدماً علمياً وصناعياً وكلها دول ارتبطت مصالحها بالولايات المتحدة الأمريكية بصورة يصعب تفكيكها، فمنهم ما يتم تصنيفه كأصدقاء للولايات المتحدة ومنهم ما يصنف كحليف وهم على درجات أيضا من ناحية القرب من الولايات المتحدة، فلا يمكننا وضع بريطانيا كتركيا ولا اليابان أو إسرائيل كالسعودية من حيث درجة القرب نفسها من الولايات المتحدة، وتؤمن هذه الشبكة الواسعة من العلاقات للولايات المتحدة مهمة تنفيذ أهدافها الاستراتيجية في العالم.

رابعاً- الأداة الاستخباراتية:

تمتلك الولايات المتحدة منظومة استخباراتية هي الأضخم على مستوى العالم مؤلفة من ستة عشر وكالة استخباراتية تعمل بتنسيق وترابط تحت إشراف مكتب مدير الاستخبارات القومية من ضمنها وأهمها وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) التي تأسست عام 1947 من قبل الرئيس الأمريكي آنذاك (هاري ترومان) بعد الحرب العالمية الثانية وبناءً على متطلبات موجهة الاتحاد السوفيتي كقوة عالمية. وتعتبر أنشطة هذه الوكالات ضرورية لإدارة الشؤون الدولية للولايات المتحدة وحماية أمنها القومي.

وتتنوع هذه الوكالات من حيث طبيعة عملها الاستخباراتي، فهناك وكالات عسكرية وأخرى مدنية وأخرى متخصصة بالتحليل المعلوماتي وأخرى ذات طبيعة تقنية،

ويعتبر مدير الاستخبارات القومية المسئول الأول أمام الرئيس عن شؤون الاستخبارات[97]

لعل أهم المسئوليات الملقاة على عاتق مجتمع الاستخبارات هي جمع وتحليل المعلومات الداخلية والخارجية وممارسة التجسس بكل أنواعه، والمساهمة في عمليات التخطيط العسكري ومكافحة التجسس الأجنبي والقيام بالعمليات الخاصة التي يوعز بها الرئيس الأمريكي[98]

ومن المعروف أن هذه الوكالات الستة عشر كانت تعمل بصوة مستقلة عن بعضها البعض في إطار التنافس والحفاظ على سرية المعلومات وبعد أحداث سبتمبر 2001 تم ربط هذه الوكالات (عملياتياً واستخباراتياً) وتحت إشراف مكتب مدير الاستخبارات القومية.

إن ربط فكرة المصالح الأمريكية المنتشرة في العالم مع الأمن القومي الأمريكي، اعطى لهذه الوكالات الاستخباراتية نزعة في التوسع والتطور في مهامها أكثر تحت ذريعة حماية الأمن القومي الأمريكي، فالدول الحليفة للولايات المتحدة والقواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في العالم والبعثات الدبلوماسية والقنصلية الأمريكية، والمناطق الحيوية في العالم و الشركات العابرة للقارات، كلها تمثل مصالح أمريكية وهي جزء من الأمن القومي الأمريكي وبالتالي فأن اتساع الرقعة الجغرافية لهذه المصالح يدفع إلى تصديق فكرة أن الأمن القومي الأمريكي هو امن عالمي، وبالتالي غطت هذه الوكالات الاستخباراتية باختصاصاتها جميع مجالات النظام العالمي، فمنها ما هو سياسي كوكالة الاستخبارات المركزية، ومنها ما هو دفاعي كوكالة استخبارات الدفاع ومنها ما هو امني كمكتب التحقيقات الفيدرالية ....الخ. لاشك ان هذا التنوع في موارد المعلومات الاستخباراتية وأدوارها يقدم لصناع القرار حزمة خيارات متنوعة تساعده في اتخاذ القرار السياسي[99].

---

[97] فوزي حسن حسين، التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية وبرامج الأمن القومي للدول (الولايات المتحدة نموذجاً ( )، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2013، ص491.

[98] انظر الموقع الالكتروني الرسمي لمجتمع الاستخبارات الأمريكي.

[99] فوزي حسن حسين، نفس المصدر، ص521.

وقد تكون المعلومات التي تقدمها الوكالات الاستخباراتية صحيحه ودقيقة جداً تؤدي بصناع القرار إلى اتخاذ سياسات وقرارات عقلانية تحقق الأهداف القومية للولايات المتحدة، مثال ذلك المعلومات الاستخباراتية التي قدمتها أجهزة الاستخبارات الأمريكية إلى الرئيس السابق(بوش الابن) بشان البرنامج النووي الليبي عام 2001 الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية إلى ترسيخ سياسة العقوبات الدولية على ليبيا خصوصاً إنها متهمة بقضايا دعم الإرهاب الدولي في حادث سقوط طائرة الركاب الأمريكية فوق لوكربي الاسكتلندية عام 1983، ومن ثم تشكيل حلف دولي مع بريطانيا وفرنسا لزيادة الضغط على ليبيا من أجل اجبارها عن التخلي عن طموحاتها النووية، الأمر الذي ادى إلى قرار ليبيا بتسليم كافة أجهزة الطرد المركزي الخاصة بالمفاعلات النووية إلى الولايات المتحدة في 9/كانون الأول /2002، وهو ما يمثل انصياع ليبي لصانع القرار الأمريكي الذي اعتمد على معلومات استخباراتية صحيحة[100].

في حين تسهم المعلومات غير الدقيقة (خاطئة) التي تقدمها وكالة الاستخبارات إلى صناع القرار والذين يتخذون قرارات تأسيساً عليها، بنتائج سلبية على العلاقات الدولية للولايات المتحدة وسمعتها الدولية، ومثال ذلك عندما قامت وكالة الاستخبارات المركزية بتقديم معلومات حول موقع في العاصمة اليوغسلافية (بلغراد) خلال حرب البلقان في تسعينيات القرن المنصرم، تفيد بأن مصنع الإنتاج الصواريخ يمد العراق وليبيا بصواريخ بعيدة المدى، وتم قصف الموقع بالاعتماد على تلك المعلومات، وتبين فيما بعد، ان الموقع الذي تم قصفه هو السفارة الصينية في بلغراد مما دفع الإدارة الأمريكية إلى تقديم اعتذاراً رسمياً إلى الصين وتقديم تعويضات رافق ذلك توتر في العلاقات الأمريكية الصينية[101].

وقد تكون المعلومات التي تقدمها الاستخبارات (مسيسة) لاسترضاء صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، ففي أحيان كثيرة يعمل السياسيون على (كسب أو إرغام)

---

[100] محمد إبراهيم خليل، الجزاءات الدولية كأسلوب لإدارة الازمات، دراسة لحالتي الحظر الجوي على كل من العراق وليبيا، رسالة دكتوراه غير منشورة،، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008، ص3.

[101] جورج تنيت، في قلب العاصفة، السنوات التي قضيتها في السي أي إي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007، ص70.

الاستخبارات لتأييد مواقفهم لأسباب تتعلق بالسمعة الشخصية أو إثبات الذات أو لأغراض الحملات الانتخابية، ومثال ذلك تسييس الاستخبارات الأمريكية لإطلاق معلومات مفادها امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل وثبوت صلة الرئيس العراقي صدام حسين بتنظيم القاعدة ويذكر هنا مدير وكالة الاستخبارات المركزية أنداك (جورج تنت) في كتابه "كنت في قلب العاصفة "أن (ريتشارد هاس) مدير التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية اخبره بأن (كوندليزا رايس) اخبرته في تموز 2002 بان الحرب على العراق هي نتيجة حتمية وان القرارات اتخذت.

أي أن قرار (الحرب) اتخذ قبل تقديم الاستخبارات الأمريكية تقديراتها النهائية بشأن العراق، ولكن تم ارغام الاستخبارات على إطلاق هذه المعلومات، حتى تكتسب هذه المعلومات نوعاً من المصداقية لدى الرأي العام[102].

وعندما تخفق الطرق الدبلوماسية في تحقيق أهدافها، وعندما تفشل الوسائل الاقتصادية (ترغيباوترهيباً) في تحقيق أهداف الدولة، وعندما يتعذر استخدام القوة العسكرية لشن الحروب، تبرز العمليات الخاصة للاستخبارات كوسيلة اخيرة أمام صناع القرار لتحقيق أهداف سياستهم، فهذه العمليات تهدف إلى تغيير واقع قائم والتعامل مع وضع جديد يتلاءم والسياسات الأمريكية، فالعمليات الخاصة هي وسيلة لتنفيذ أهداف الدولة الخارجية بالقوة الخفية، وليس بالقوة العلنية كما تفعل الجيوش[103].

ومن العمليات الناجحة (حققت أهدافها) التي قامت بها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) والتي أثرت في عملية صنع الاستراتيجية القومية للولايات المتحدة، العملية الخاصة التي قامت بها وبالاشتراك مع الاستخبارات البريطانية في إشعال تمرد شعبي ضد رئيس الوزراء الإيراني السابق (محمد مهدي مصدق) الذي قام بتأميم النفط الإيراني عام 1952 وقرر حل الشركة البريطانية الإيرانية للبترول، الأمر الذي هدد المصالح الغربية في منطقة الخليج، فسقطت حكومة (مصدق) وعاد الشاه

---

[102])Michael V. Hayden, Lessons Learned: The Iraq Invasion, World Affairs, May/ June 2013,PP. 29_31.

[103] فوزي حسن حسين، مصدر سابق، ص529 .

إلى سدة الحكم ليعيد الأمور إلى نصابها ويلغي قرار التأميم وسميت تلك العملية (بعملية اياكس)[104]. كما شاركت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية مع وزارة الدفاع والخارجية في عملية احتلال العراق عام 2003 من خلال عمليات خاصة في شمال العراق وجنوبه ركزت على دعم الأطراف المعارضة والراغبة في إزاحة الرئيس العراقي صدام حسين من سدة الحكم وتنفيذ عمليات تفجيرية للبنية التحتية العراقية وتسريبها معلومات إعلامية لنشر معلومات دقيقة عن نظام صدام حسين حتى يصاب أركان النظام بالإرباك وإدارة عمليات تضليل وتمويه لخداع النظام العراقي وقياداته، واستمرت هذه العمليات مدة سنتين من 2001-2003 وأنفقت خلالها الاستخبارات الأمريكية 200 مليون دولار سميت هذه العملية بعملية (مكافحة الاستخبارات الهجومية)، وهي تدعم الحجة القائلة بان قرار الحرب ضد العراق اتخذت منذ زمن طويل[105].

لاشك ان نجاح العمليات الخاصة للاستخبارات الأمريكية يؤدي إلى تسريع انجاز الأهداف القومية ويعزز حماية المصالح العليا للولايات المتحدة، كما يمكن أن يؤدي هذا النوع من العمليات إلى خلق حالة من الإجماع السياسي داخل الولايات المتحدة حول مصالح الأمن القومي الأمريكي والتعويل أكثر على أسلوب العمليات الخاصة للاستخبارات كوسيلة ناجحة لتنفيذ أهداف الاستراتيجية الأمريكية.

وقد تخفق الاستخبارات في تنفيذ العمليات الخاصة ومن ثم إخفاق في تحقيق أهدافها وهو ما سينعكس سلباً على صنع الاستراتيجيات لأسباب أما تتعلق بقلة المعلومات المتاحة بشأن العملية الخاصة أو بسبب حدوث مفاجئات طارئة (غير متوقعة) ومن أمثلة العمليات الخاصة الفاشلة للاستخبارات الأمريكية، عملية خليج الخنازير في كوبا عام 1961 وعملية مخلب النسر في إيران عام 1980[*].

---

[104] فليب آجي، اساطير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، دار الاوائل، دمشق، 2004، ص81.

[105] جورج تينت، مصدر سابق، ص314 .

[*])عملية خليج الخنازير: في 17 مارس 1960 وافق الرئيس الأمريكي السابق (أيزنهاور) على عملية خاصة لوكالة الاستخبارات المركزية في كوبا، من أجل القضاء على النظام الشيوعي بقيادة(كاسترو) كجزء نت متطلبات الحرب الباردة، بالاعتماد على الوية كوبية تم تدريبها بواسطة الاستخبارات الأمريكية في غواتيمالا، على أن تتم العملية بطريقة إنزال جوي لهذه الالوية في خليج الخنازير الكوبي، ومن ثم تدعم جوياً بعد المراهنة

ويمكن أيضا تحديد أهم أهداف ومهام الاستخبارات الأمريكية كوسيلة من وسائل تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية على النحو التالي[106].

1- **محاربة التطرف العنفي.** من خلال رصد وتفكيك الشبكات المتطرفة التي تستخدم العنف لألحاق الاذى بالولايات المتحدة ومصالحها كتنظيم القاعدة وتنظيم "داعش"، وهذا يقتضي توفير النظام تحذيرات فعال عن المخاطر الإرهابية واختراق الجماعات الإرهابية استخباراتنا ومنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل.

2- **مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل.** ويجب أن لا يقتصر الأمر على مكافحة انتشار تلك الأسلحة فقط، وإنما مراقبة ومنع وسائل انتقالها المختلفة من الدول إلى المنظمات الإرهابية وهو ما يتطلب نظام لمنع الحصول على تلك الأسلحة وتعزيز عقيدة الردع من خلال تطوير القدرات الذاتية ومن ثم إدارة العواقب والنتائج الناجمة عن امتلاك الجماعات المتطرفة لتلك الأسلحة.

على رغبة الشعب الكوبي بالتخلص من نظام (كاسترو الشيوعي). وبالفعل بدأت العملية في 17 نيسان 1961، ولكن انباء تلك الخطة وصلت الى كاسترو عن طريق عملائه وجهاز الاستخبارات الروسية (KGB) فتم التهيؤ لهذا الهجوم، حيث حوصرت الالوية الكوبية (المعارضة) وسقط منها اعداد كبيرة بين قتيل واسير وجريح، اما الجانب الأمريكي فقد خسر طائرتين من طراز B26 مع مقتل طياريها، وانتهت العملية بالفشل دون ان تحقق ولو جزءاً من أهدافها بالقضاء على نظام (كاسترو الشيوعي).

(*) عملية مخلب النسر : في عام 1980 احتجزت إيران بعد اندلاع الثورة الاسلامية فيها، (53) دبلوماسياً أمريكياً بسبب الدعم الأمريكي المتواصل لشاه إيران (الرئيس الإيراني السابق) فأخفقت الجهود الدبلوماسية في حل الأزمة، الأمر الذي دفع بالرئيس الأمريكي آنذاك (جيمي كارتر) الى الايعاز الى وكالة الاستخبارات المركزية لتنفيذ عملية خاصة داخل إيران يتم من خلالها اطلاق سراح الرهائن وجلبهم الى سلطنة عمان، فشكلت الاستخبارات الأمريكية فرق عمل خاصة يتم نقلها بواسطة طائرات مروحية الى منطقة الهدف قرب العاصمة الإيرانية طهران، إلا أن عاصفة ترابية(غير متوقعة) مشاكل تقنية في المروحيات من جراء تلك العاصفة في الصحراء الإيرانية(طبس)، واحتراق احدى الطائرات حالت كلها دون اتمام العملية، الأمر الذي دفع بفرق العمل الى العودة الى منطقة الخليج وإلغاء العملية، وقد اعترف(كارتر) بفشل العملية وبمسؤوليته عنها.

[106] فوزي حسن حسين، مصدر سابق، ص545- 546.

3- **توفير التحذيرات والاستخبارات الاستراتيجية لصناع القرار**. حتى يتمكن صناع القرار من ردع أو منع التهديدات أو الرد عليها بفاعلية في حال حصولها. وهو ما يتطلب توسيع الخبرات في مجال الاستخبارات الاستراتيجية.

4- **الانخراط في عمليات مكافحة الاستخبارات المضادة**. وهو ما يتطلب ضرورة توفير القدرة اللازمة على الكشف المبكر عن التهديدات الداخلية والدخلاء الذين يريدون استغلال قدراتهم من أجل إلحاق الضرر بالولايات المتحدة، وضرورة اختراق الاستخبارات الأجنبية المضادة وتأمين إيصال المعلومات اللازمة للمجتمع الاستخباراتي القومي.

5- **تعزيز امن الفضاء المعلوماتي**. يوجد هناك إمكانية أن تقوم بعض الدول والكيانات غير الحكومية بسرقة أو نقل أو تغيير أو تدمير المعلومات، في هذا الإطار يلعب المجتمع الاستخباراتي دوراً هاماً في تعزيز امن الانترنيت عبر زيادة القدرة على كشف نشاطات تلك الجهات.

مما تقدم يتضح جلياً ما تمثله أجهزة الاستخبارات الأمريكي، النظام الأساسي لسياسات الأمن القومي الأمريكي، وهي الجهة الرسمية المسئولة عن تقييم المخاطر والتهديدات التي تحيق بالولايات المتحدة وما يمكن أن تلعبه من دور فعال ومؤثر كوسيلة من وسائل تحقيق الاستراتيجية الأمريكية.

خامساً- الأداة الإعلامية والقوى الناعمة:

لاشك أن تطور وسائل الإعلام وخصوصاً في الآونة الأخيرة، جعلها تتحول من مجرد ناقلة للأخبار والمعلومات إلى مؤثر قوي ومتحكم في توعية الرأي العام، بل وتعداها إلى المساهمة الفعالة في صناعة القرارات الهامة والمصيرية على المستوى الدولي.

وتمتلك الولايات المتحدة اليوم أضخم جهاز إعلامي ودعائي على مستوى العالم، لأسباب تتعلق بالاقتصاد الكبير الذي تتمتع به والميزانيات الضخمة التي ترصد لوسائل الإعلام والدور الكبير للسياسية الخارجية الذي تضطلع به الولايات المتحدة مما يتطلب منها أداة إعلامية كبيرة تسهم في تحقيق استراتيجيتها العالمية. كما أن الأداة الإعلامية هي الوسيلة المسئولة عن نشر المفاهيم والقيم الأمريكية والترويج لها وفق

تعبير (هيلين توماس) عميدة الصحفيين في البيت الأبيض "إن وسائل الإعلام باتت صدى لما يصرح به البيت الأبيض"[107].

وتزداد اهمية الإعلام الأمريكي في مجال التأثير العالمي خصوصاً في أوقات الحروب والأزمات، حيث يتم استخدامها كأحد أدوات الاستراتيجية الحربية مما يبثه من أخبار وبرامج وتقارير موجهة ضد الدول التي تقف ضد سياسات الولايات المتحدة أو الدول التي يراد تشويه صورتها وتكوين رأي عام ضدها مما يسهل إصدار قوانين وتشريعات أو الدخول في حروب ضدها بدعم شعبي بعد ان يتم إقناع الراي العام من خلال الإعلام أن لهذه الدول تأثير وخطر على الأمن القومي الأمريكي[108] فلم يكن للرئيس الأمريكي بوش الابن أن يحصل على تأييد واسع داخل الولايات المتحدة في حربه ضد العراق وأفغانستان لولا الدعم والمساندة الإعلامية الضخمة لتلك الحرب وهو ما يعني ان الإعلام هو أحد الوسائل المهمة التي تعتمد عليها الإدارات الأمريكية لتنفيذ أهدافها الاستراتيجية، بالمقابل وضف الرئيس باراك أوباما الإعلام بأسلوب مغاير عما كان عليه أثناء إدارة الرئيس بوش الابن، واستطاع أن يكسب ود الدول العربية وان يغير الصورة التي رسمها سلفه بعد خطابه في جامعة القاهرة عام 2009.

كما تلعب الصحافة الأمريكية وهي صورة أخرى من صور الإعلام دورا كبير في تحريك الراي العام والجماهير، فعلى سبيل المثال لعبت الصحف الأمريكية دوراً في تأجيج حملة الكراهية ضد العرب والمسلمين بعد أحداث سبتمبر وضرب برجي التجارة العالمية في أمريكا كصحيفة (نيويورك تايمز) نشرت مقال (الحرب العالمية الثالثة) وصحيفة (الانترناشونال هيالد) نشرت مقال جاء فيه(هذا دليل على أن الأمريكيين على دراية بالعداء الذي تكنه الشعوب العربية تجاههم)، وصحيفة التلغراف وغيرها العديد من الصحف. وهذه المواضيع التي تناولتها تلك الصحف هي مواضيع تمس الأمن القومي الأمريكي وساهمت في الحملة الكبرى التي سعت الإدارة الأمريكية برئاسة بوش الابن والمحافظين الجدد على القيام بها في الحرب على الإرهاب.

---

[107] جورج ماكغفون، ووليم بولك، الخروج من العراق، خطة عمل الانسحاب من الان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص23.

[108] سلام الناصري، الإعلام والسياسة الخارجية الأمريكية، مطبعة دار الشؤون العامة، بغداد، 2000، ص21.

كما يتم توظيف الإنتاج السينمائي في هوليود في الولايات المتحدة لخدمة المجهود القومي الأمريكي، والولايات المتحدة هي أكبر مصدر ومنتج للأفلام السينمائية والبرامج التلفزيونية، ففي عهد الرئيس روزفلت تم التنسيق بين وكالة الأمن القومي الأمريكي وبين الشركات الرئيسة العاملة في صناعة السينما، وأصدرت الحكومة دليلاً موجهاً إلى هوليود يضم الموضوعات التي ممكن أن تسهم في المجهود القومي الأمريكي وحدد الرئيس روزفلت خمسة موضوعات تتمتع بالأولوية هي:[109]

1- توضيح وتفسير لماذا يحارب الأمريكيون
2- تشجيع العمل والإنتاج
3- رفع المعنويات في الجبهة الداخلية
4- وصف الأمم وشعوبها
5- تصوير بطولات القوات المسلحة

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، جاءت موجة من الأفلام التي يتم إعدادها بطريقة محكمة بقصد تحسين صورة الديمقراطية الأمريكية وان تبدو للمتلقي بأنها مواقف ناقدة للسياسة الأمريكية كما هو الحال بالنسبة للفلم (باسيفاير) عام 2005 الذي جاء على اثر فضيحة التعذيب في سجن أبو غريب في العراق.[110]

يمكن القول بان صناعة السينما في أمريكا أصبحت أداة من أدوات الاستراتيجية الأمريكية، ورسم لها خطوط عامة تتماشى في الغالب مع الاستراتيجية الكبرى للسياسية الأمريكية خاصة في مراحل التحول المهمة.

ومن جانب آخر وبسبب التطور الكبير في مجال الإعلام والاتصال وتكنولوجيا المعلومات، أصبحت الولايات المتحدة توظف (الدعاية) في تنفيذ استراتيجيتها الخارجية عبر التأثير في عقول الجماهير وعواطفهم وتغيير اتجاهاتهم وسلوكهم، وبما يخدم مصالحها وأهدافها، أو ما اسماه(جوزيف ناي) بالقوة الناعمة التي لا تعتمد على

---

[109] صباح ياسين، إعلام احتلال العراق، الصدمة والرعب من كتاب: الاحتلال الأمريكي للعراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص21.

[110] هناء عبيد، هوليود والسياسة الخارجية الأمريكية، موجة افلام تمجيد القوة العسكرية، ملف الاهرام الاستراتيجي، 2007، www.ahram.org

بطش الأساطيل والحروب، بل تلجأ إلى اسر العقول عبر وسائل معنوية جاذبة لتوظيف القيم السياسية البراقة واطلاق السياسات الخارجية القائمة على الحوار والتعاون المتبادل وطريقة حياة وأساليب التفكير الأمريكي لتكسب غيرها وتؤثر فيهم[111]، وكل هذا هو تنفيذاً لأهداف سياستها العالمية الرامية إلى نقل القيم الأمريكية (أمركة العالم) بما يتلاءم وأهدافها الاستراتيجية وجندت في سبيل ذلك كل وسائل الإعلام الحديثة المرئية والمسموعة والمكتوبة والإنترنيت لاستمالة صناع القرار والجمهور في دول العالم وخصوصاً دول الجنوب[112] وهو ما يشير إليه (بريجنسكي) أيضا بقوله" إن الانتشار السريع للإنترنت كأداة جديدة للاتصال ما هو إلا مظهر واحد من مظاهر التأثير العالمي الكبير لأمريكا بوصفها الرائد الاجتماعي للعالم[113]

نخلص إلى القول إلى إن الوسيلة الإعلامية بما تملكه من أدوات متعددة دور كبير ومؤثر على الرأي العام الداخلي والخارجي وعلى صانع القرار الأمريكي وباعتبارها واحده من أهم وسائل تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية.

---

[111] حميد حمد سعدون، الفوضى الأمريكية: دراسة في الأفكار والسياسة الخارجية" العراق أنموذجا"، ط1، دار ميز بوشاميا للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2013، ص93.

[112] وسام حسين علي العيثاوي، دور الإعلام في تنفيذ السياسة الخارجية، الحوار المتمدن على الموقع الالكتروني

www.m.ahewar.org/s.asp?aid=448199r=o

[113] زينغينو بريجنسكي، الاختيار، مصدر سابق، ص25.

الفصل الثاني

الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق ما بعد الحرب الباردة وحتى تولي أوباما السلطة

لقد عُدَّ العراق معادياً للمصالح الغربية ثُمَّ أصبح يشكّل مصدر قلق للولايات المتحدة في منطقة تقتضي ضمان المصالح الأمريكية فيها، وإذعان الجميع للإملاءات الأمريكية، منذ نهاية الستينيات، وازداد القلق بعد التوازن الاستراتيجي الذي حققه العراق مع "إسرائيل" عقب الحرب الإيرانية - العراقية من جهة، وأدواره الإقليمية وفاعليته في التأثير في النظام الإقليمي العربي من جهة ثانية.

وبهذا وجدت الولايات المتحدة ضرورة تدمير قوة العراق وإبعاد خطره عن مصالحها في المنطقة والسيطرة على أمن الخليج ونفطه (مفتاح السيطرة على العالم)، مستغلة بذلك أن انفرادها بالساحة الدولية في ظل غياب المنافس التقليدي (الاتحاد السوفيتي) وقيادتها لنظام دولي جديد، فالاستراتيجية الأمريكية حيال العراق بُنيت أثناء تلك الفترة على أساسين :

- تهديد العراق للمصالح الأمريكية.
- عدّهُ العدو التقليدي الذي تبحث عنه.

المبحث الأول: الاستر اتيجية الأمريكية تجاه العراق (1990-2003)

خرج العراق من الحرب مع إيران بقدرات عسكرية تؤهله لأداء دور عسكري وسياسي أكثر فاعلية على الصعيد الاقليمي، ساعد ذلك أن سياسة الاعتدال العراقي في زمن الحرب مع إيران بشأن إسرائيل تراجعت ثانيةً بعد انتهاء الحرب، فاخذ العراق يتجه للتشدد ويقود لواء المراجعة في السياسة العربية خصوصاً خلال سنتي 1989-1990 ويلوح جهاراً بالتهديد بحرق نصف إسرائيل.

ومع أن انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين، وبروز نظام القطبية الأحادية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، طرحت فكرة النظام الدولي الجديد، الذي يؤكد على ضرورة السيطرة والهيمنة الأمريكية الخالصة. وضمان وحماية مصالحها الاستراتيجية في مختلف الاقاليم ومن بينها الشرق الأوسط وتحقيق هدفها الأساسي في المنطقة وهو حماية امن إسرائيل [114]، وبما أن العراق خرج من الحرب وكما أوضحنا اقوى عسكرياً فكان لابد من إعادة التوازن الاستراتيجي لصالح إسرائيل.

وكان أهم ما تحتاجه الاستراتيجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، هو العدو الاستراتيجي القادم، فجاءت تقارير وزارة الدفاع الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لتبين مهام استراتيجيتها ولتركز على منع اليابان وأروبا من أن تتحولا إلى قوتين عسكريتين كبيرتين ومنافستين عالمياً للولايات المتحدة، وردع المنافسين المحتملين عن لعب اي دور اقليمي، ومنع التكاثر النووي، واستمرار روسيا مصدراً للتهديد النووي للولايات المتحدة.

- **الاحتلال العراقي للكويت وأزمة حرب الخليج الثانية:**

جاءت أزمة الخليج ومن بعدها حرب الخليج 1990-1991، لتستثمرها الولايات المتحدة لفرض نظامها الدولي الجديد عبر هيمنتها على مجلس الأمن وقراراته وعبر تزعمها لقوة عسكرية دولية وتحت قيادتها لتدمير العراق والسيطرة الكاملة على منطقة الشرق الأوسط وزيادة قواعدها العسكرية الدائمة في المنطقة [115].

---

[114] أمين المشاقبة وسعد شاكر شلبي، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1990-2008، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، 2012، ص14-15.

[115] محمد السيد سليم، مصدر سابق، 722.

ويمكن اجمال الأهداف الاستراتيجية الأمريكية بخصوص حرب الخليج الثانية 1991 مما يأتي[116]:

1- اغتنام فرصة فراغ الساحة الدولية من شريك منافس لها، بعد ضعف الاتحاد السوفيتي ورغبتها في حصر القرار الدولي بها دون سواها.

2- رغبتها في السيطرة على منطقة الشرق الأوسط، اذا منحت إسرائيل حليفها الاستراتيجي القوة والسلطة اللازمتين للتحكم بهذه المنطقة.

3- رغبتها في السيطرة على امن الخليج ونفطه وعدم السماح لأية دولة اخرى بالتدخل في شؤون الخليج ومنها شؤونه النفطية.

4- إضعاف الموقف العربي إلى درجة دفع العرب إلى الصلح مع إسرائيل وبدء مفاوضات للتسوية السلمية.

5- ضرب القوة العسكرية العراقية، اذ ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن العراق أصبح يشكل تهديداً لأمن جيرانها وحلفائها وهو ما افصح عنه الجنرال مايكل دوجان الرئيس السابق لقيادة اركان القوة الجوية الأمريكية في مقال نشرته صحيفة الجارديان البريطانية في 1990/9/2 من أن احد أهداف حرب الخليج هو " تحطيم وتصفية عشر سنوات من التنمية الصناعية في العراق".

وتشير الكثير من المصادر إلى أن الاستراتيجية الأمريكية تجاه أزمة الخليج 1990 ومن بعدها حرب الخليج 1991، قد جرى التخطيط لها منذ زمن، وأن خيار استخدام القوة العسكرية ضد العراق كان حاضراً في المدرك الامريكي قبل اندلاع الحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى)، ففي مجلة (فور تشين ماكزين) الصادرة بتاريخ 7/ ايار/ 1979، نشرت مقال بعنون (ماذا لو غزت بغداد الكويت؟) وتحدثت عن ردة الفعل الأمريكية تجاه غزو عراقي محتمل للكويت والخطوات التي ستتبعها الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة هكذا خيار محتمل.

كما تشير مصادر أخرى إلى أن حرب الخليج 1991 كانت عمل من أعمال الولايات المتحدة، فإن خلفيات الازمة، وكيفية اندلاعها لم تكن الا من صنع السياسة

---

[116] ياسين سويد، الوجود العسكري الاجنبي في الخليج، واقع وخيارات دعوة الى افق عربي اسلامي في الخليج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص18-19.

الأمريكية، وباعتراف وزير الخارجية الامريكي السابق (جيمس بيكر) بأن العراق اصبح حجر عثرة في طريق السلام في الشرق الأوسط وتحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما يجعل البعض ينظر إلى أزمة الخليج كفخ نصب (لصدام حسين) وجره لدخول الكويت ومما يعزز هذه التصورات لقاء السفيرة الأمريكية (آبريلكلاسبي) بصدام حسين في 25/ تموز/ 1990 حيث اكدت في نهاية لقائها "ليس لدينا رأي فيما يخص الصراعات العربية – العربية ومنها الاختلاف الحدودي مع الكويت) وهو ما فهم ضمنيناً بأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتدخل في اي نزاع عراقي كويتي مستقبلي [117].

ولكن سرعان ما تغير الموقف الامريكي حيال دخول القوات العراقية الكويت في 2/ اب/ 1990، اذ استنكرت العملية وطالبت بانسحاب عراقي غير مشروط كما قامت بتجميد الودائع العراقية في الولايات المتحدة الأمريكية ومنع اي صفقات مع العراق [118] ثم وسعت الإدارة الأمريكية من حجم اهتمامها بالأزمة وعملت بثلاثة اتجاهات متوازية [119]:

1- بناء الاجماع الوطني والدولي لغرض شن الحرب
2- تحديد اهداف الحرب
3- توفير الوسائل المطلوبة جميعها للقيادة العسكرية.

وفي 1990/10/30 صادق الرئيس الامريكي السابق (بوش الأب) على الشروع بالهجوم في منتصف كانون الثاني- يناير 1991 والشروع بالهجوم البري في النصف الثاني من شباط/ 1991 ضمن ما سميت بحرب (عاصفة الصحراء)، وبافتراضات ثلاثة أولها. إنهاء الحرب بأسرع وقت تجنباً لتحويلها إلى حرب استنزاف وثأن ياً فرضية النصر الساحق وعدم التشكيك بالفشل وثالثها فرضية إنهاء الحرب بأقل الخسائر البشرية تحاشياً للضغوط الرأي العام الأمريكي وانتهت الحرب بإخراج القوات

---

[117] باهر مردان ، مصدر سابق، ص128- 130.

[118] بوب ودوورد، القادة اسرار ما قبل وبعد ازمة الخليج، ترجمة عمار جولاق ومحمود العايد، دار الجبل، بيروت، 1991، ص172.

[119] هارون بريف واخرون، حرب الخليج (ابعاد إسرائيل)، ترجمة بدر عقيلي، دار الجليل للنشر، عمان ، 1993، ص31-32 .

العراقية من الكويت لكن هذه النهاية للحرب هي في الواقع نظرياً دون أن تنتهي واقعياً، اذ تلت تلك الحرب العسكرية حرباً اخرى غير عسكرية، اقتصادية اتاحت للولايات المتحدة في ظل النظام الدولي إضعاف العراق والتحكم بمصيره [120].

يمكن القول أن حرب الخليج الثانية قد وفرت للولايات المتحدة الأمريكية أهدافها الاستراتيجية التي كانت تخطط لها منذ زمن بعيد والتي كان ت من المتعذر لها تحقيقها من دون هذه الحرب، لذلك عمدت جاهدة على استغلالها بشتى الوسائل وفي مختلف الاتجاهات واضعه نصب عينها مصالحها ومصالح حلفائها.

- **مرحلة فرض العقوبات الاقتصادية.**

بعد انتهاء الصفحة العسكرية في حرب الخليج 1991، وضمن استراتيجية متكاملة اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية وعبر توظيفها وسيطرتها الكاملة على مجلس الأمن، الوسائل الاقتصادية التي فرضت على العراق بشكل غير مسبوق، ففي 1990/8/2 جمد الرئيس الامريكي (بوش الأب) الأرصدة الحكومية العراقية، وبعد ذلك تم التركيز على صياغة قرارات عقوبات دولية من مجلس الأمن باسم الشرعية الدولية تراوحت بين الحصار والمقاطعة الاقتصادية والتجارية وفرض الحضر الجوي والبحري والتصرف بثروات العراق النفطية ومنع المساعدات الإنسانية [121].

بدأتها بقرار (660) في 1990/8/2 الذي نص على "أن يسحب العراق جميع قواته من الكويت فوراً، ومن دون قيد أو شرط" وسخرت الولايات المتحدة الأمريكية نفوذها في الأمم المتحدة واستطاعت خلال الفترة من 2/ اب/ 1990 وحتى 29/ 1991/1 من اصدار (12) قراراً ضد العراق. [122] وكانت القاعدة الأساسية للعقوبات ضد العراق هي قرار مجلس الأمن رقم (661) الذي اتخذ في اب 1990 وبعد اربع ايام من دخول القوات العراقية الكويت، والزم القرار الدولي الدول الاعضاء كافة في الأمم المتحدة

---

[120] Richard N. Haass, The United States and Iraq: A Strategy for the Long Haul, .Brookings, Tuesday, October 15, 1996, at: https://www.brookings.edu.

[121] Peter Hahn, Op. Cit., at: http://origins.osu.edu.

[122] الأن غريش ودومنيك فيدال، الخليج مفاتيح لفهم حرب معلنه، ترجمة ابراهيم العريش شركة الارض للنشر المحدودة، بيروت، 1991، ص228.

بمنع اي تجارة أو تعامل مالي مع العراق، بما في ذلك تحويل اية اموال إلى العراق أو الكويت [123] ثم تبعها قرار (665) في 25/ اب/ 1990 الهادف إلى تقوية ترتيبات العقوبات الاقتصادية، عبر مسألة الحصار البحري من خلال وقف الشَحن البحري القادم والخارج والعمل على تفتيش حمولته[(124)] وقرار (666) الذي حدد الشروط التي يمكن بموجبها تزويد العراق بالأدوية ولحالات إنسانية [125] وقرار (670) الذي فرض حظراً جوياً على العراق[(126)]، وبهذا نجحت الولايات المتحدة في ارساء الحظر الشامل على العراق.

وفي 3 نيسان / ابريل 1991 اتخذ القرار رقم (687) وهو الذي كان يمثل أحد أكثر القرارات تعقيداً. والذي أنشئ لجان للتفتيش على المنشأة العسكرية والمدنية العراقية، وطالب العراق دون قيد أو شرط بتدمير كافة اسلحته غير التقليدية والصواريخ ذات المدى البعيد والمتوسط تحت اشراف وتنفيذ دولي، وأنشاء منطقة حدودية في العراق، فضلاً عن ذلك تضمن القرار ضرورة إنشاء صندوق للتعويضات، اذ نص القرار على أن العراق مسئول بموجب القانون الدولي عن اية خسائر أو اضرار، بما في ذلك الاضرار البيئية ونضوب المصادر الطبيعية وعن الاخطار التي لحقت بالحكومات الاجنبية، افراداً أو كائنات نتيجة لغزو العراق غير القانوني واحتلاله الكويت.

وتناول القرار (688) الصادر في 5/ نيسان / ابريل/ 1991، الظروف الداخلية للعراق بطريقة غريبة تفسح المجال لمزيد من التدخل في الشؤون الداخلية العراقية

---

[123] تيم نبلوك، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص32-33.

[124] أن ظر نص قرار (665) في 25/ اب/ 1990، قرارات ومقررات مجلس الأمن، الوثائق الرسمية والأمم المتحدة مجلس الأمن: نيويورك

http/www.un.org/Arabic/Res/665.

[125] أنظر نص قرار (666) في 25/ اب/ 1990، قرارات ومقررات مجلس الأمن، الوثائق الرسمية والأمم المتحدة مجلس الأمن: نيويورك

http/www.un.org/Arabic/Res/666

[126] أنظر نص قرار (670) في 25/ اب/ 1990،قرارات ومقررات مجلس الأمن، الوثائق الرسمية والأمم المتحدة مجلس الأمن: نيويورك

http/www.un.org/Arabic/Res/670

وأن جاءت صيغته مفعمة بالشعور الإنسانية، فقد لاحظ القرار (688) " قمع السكان المدنيين العراقيين في ارجاء كثيرة من العراق بما فيها المناطق التي يقطنها الاكراد، والتي تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر في المنطقة، وطالب القرار بأن يقوم العراق فوراً بوقف هذا القمع، وعلى الرغم من عدم وجود اية عقوبة مخول بها في القرار، استعملت الولايات المتحدة، هذا القرار كمرجع لأقامه منطقتي حظر الطيران في العراق وهما. المنطقة الشمالية فوق خط عرض (36) وتمنع فيها الطلعات الجوية العراقية ومنطقة حظر جنوب العراق خط عرض (32).

لاشك أن لهذا القرار ابعاد استراتيجية أكثر من كونه قرارا اجرائي إنساني، فإقامة منطقتي حظر شمال وجنوب العراق يضمن عملياً تقسيم العراق إلى منطقة شمالية واخرى جنوبه واخرى في الوسط على أساس التقسيم الطائفي للبلد وابعد من ذلك هو تنفيذ استراتيجية التفتيت والتفكيك الأمريكية لا سيما وأن هذه الخطوط وضعت بعناية، وجاءت متسقة مع مواقف عراقية ذات بعد اثني بقصد ايجاد بيئة داخلية تسمح لتمرد أو أن فصال مستقبلي.[127]

وتحت ذريعة تخفيف معاناة الشعب العراقي جراء الحصار، صدر قرار (986) المعروف بقرار "النفط مقابل الغذاء" في 1995/4/14 ليسمح للعراق ببيع جزء بسيط من موارده النفطية مقابل شراء مواد إنسانية من اغذية ودواء وتحت اشراف الأمم المتحدة . لكن هذا القرار لم يسهم واقعياً في رفع معاناة الشعب العراقي، اذ تعرضت المبالغ المستحقة للعراق لاستقطاع اجزاء كبيرة منها لصالح صندوق التعويضات وتكاليف مفتشي الأمم المتحدة وقد وصف (جيف سيمونز) أحد مسئولي الأمم المتحدة هذا القرار بأنه " كسابقه ليس سوى لعبة سياسية أتسم بالالتفاف والمناورة في العلاقات الدولية ضمن الجهود الأمريكية المستمرة لأحكام الحظر على العراق.[128]

لقد اسهمت القرارات الاممية على العراق ما بين (1990- 1995) بنتائج مأساوية على الشعب العراقي وكانت حالة تلك القرارات الدولية غير المسبوقة وتطبيقاتها هي عدم الاكتراث الحقيقي لمعاناة الشعب العراقي في الوقت الذي تظهر الولايات المتحدة

---

[127] باهر مردان ، مصدر سابق، ص136- 137 .

[128] نفس المصدر، ص138.

الأمريكية نفسها بأنها الراعية والمحافظة لحقوق الإنسان والداعية لتخفي معاناة الشعب العراقي.

- **مرحلة احتواء العراق (استر اتيجية الاحتواء المزدوج).**

يمكن القول بأن استراتيجية الاحتواء المزدوج والتي تم وضعها وأن تهاجها من قبل ادارة الرئيس بيل كلينون، قد جرى البدء فيها قبل ذلك، خصوصاً بعد إنتهاء أزمة حرب الخليج الثانية حيث كانت إدارة الرئيس بوش الأب السابقة قد بدأت تضغط على العراق من خلال تقييده وتكبيله بقرارات الأمم المتحدة . ولكنها تجلت بصورة واضحه مع وصول ادارة بيل كلينتون إلى السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية 1993. ففي 18/ايار/1993 أعلن الناطق باسم ادارة الرئيس بيل كلينتون "مارتن أن ديك" (والذي اصبح سفير الولايات المتحدة في إسرائيل فيما بعد)، من مجلس الأمن القومي عن الخطوط العامة للاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه إيران والعراق، ولخص أن ديك هذه الاستراتيجية بعبارة " الاحتواء المزدوج"[129]. اما الهدف المعلن لهذه الاستراتيجية الجديدة هو أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تلعب بعد الأن لعبة " توازن القوى القديمة " أي دعم العراق أو إيران لكي توازن كل منها الدولة الاخرى[130]، وأن ما يتم الاعتماد على مبدأ الاحتواء المزدوج من خلال عزلهما في محاولة لا بقائهما دولتين ضعيفتين باستخدام مزيج بين القوة العسكرية والحظر الاقتصادي والدبلوماسي الدولي وباعتبارهما يشكلان تهديداً مزدوجاً للمصالح الأمريكية والدول الموالية للغرب في الشرق الأوسط.[131]

فالنسبة للعراق موضوع بحثنا سيمنع الحصار المفروض عليه من افادة من عائدات تصديره النفطية التي من الممكن أن يستخدمها لمواصلة تطويره برامج اسلحة الدمار الشامل، فضلاً عن اضعافه وإنهاكه للحيوله دون الحصول على إمكانيات

---

[129] أمين المشاقبة وسعد شاكر شلبي، مصدر سابق، ص65.

[130] وليام كوأنت، ما الذي تعنيه سياسة " الاحتواء المزدوج"، صحيفة الحياة، العدد(77)، 1993، متاح على الرابط:

daharchives.alhayat.com/issue-archive/wasat%20magazine.1993/7/19.

[131] ليون هادار، عاصفة الصحراء فشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ترجمة سعد الحسنية، الدار العربية للعلوم، ط1، بيروت، 2005، ص194.

وقدرات تؤهله لأداء دور اقليمي مستقبلاً ومن ثم تهديده للمصالح الحيوية الأمريكية وامن وسلامة (إسرائيل) الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة [132].

وهذا ما اكده الرئيس كلينتون في خطاب القاه حول السياسة الأمريكية تجاه العراق في 1994/10/12 جاء فيه "أن قوة السياسة الخارجية الأمريكية تقوم على الحزم في التزاماتنا، وقد اعطت الولايات المتحدة المجتمع الدولي كلمتها حول احترام العراق لحدود جيرانه.... ويضيف لن نسمح لصدام بتحدي ارادة الولايات المتحدة والمجتمع الدولي اضافة إلى ذلك فأن العقوبات ستبقى مفروضة حتى يمتثل العراق بجميع قرارات مجلس الأمن".

فالاستراتيجية الأمريكية فيما يخص العراق تتضمن الضغط عليه من خلال القرارات الصادرة عن مجلس الأمن التي تلت أزمة وحرب الخليج (1990- 1991) تنفيذاً لاستراتيجية الاحتواء ازاءه والتي سنى لها تطبيق فلسفة الاحتواء القائمة على أساس الضغط على العراق وتحطيمه وعزله اقليمياً ودولياً.

وهذا ما اكده ايضاً رونالد ينومأن مدير مكتب شؤون شمال الخليج في وزارة الخارجية الأمريكية في 1994/1/27 "تصر الولايات المتحدة الأمريكية على التزام العراق الكامل بقرارات مجلس الأمن كافه ومنها القرار 687 الصادر في 1991/4/3 لوقف اطلاق النار، الذي وضع نهاية للقتال على أساس قبول العراق لشروط اعتبرت ضرورية لإعادة الأمن والسلام إلى المنطقة واستدعى هذا القرار التخلي العراقي عن اسلحة الدمار الشامل التي بحوزته وإعادة الممتلكات العراقية إلى اصحابها والاعتراف بالحدود العراقية الكويتية الجديدة ثم قرار 688 والذي يطالب العراق بوضع نهاية للاضطهاد ويدعوه إلى التعاون مع جهود الاغاثة الإنسانية وقرار 715 والذي يتصل بقرار 687 حول المراقبة طويلة الأمد لأسلحة الدمار الشامل [133] فضلاً عن الإبقاء على العقوبات الاقتصادية وفي ذلك تقول مستشارة الأمن القومي الامريكي سان دي

---

[132] باهر مران ، مصدر سابق، ص141.

[133] ماجدة عود الله ابو جاموس، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي بعد إنتهاء الحرب الباردة وازمة الخليج، مديرية المطابع العسكرية، عمان ، 1996، ص81- 83.

بيكر "أن الولايات المتحدة هي التي ابقت هذه العقوبات مفروضة على العراق لأكثر من ثمان سنوات، وهذه العقوبات هي احد الدعامات الي تقوم عليها استراتيجية الاحتواء".

ومن هنا يمكن القول أن استراتيجية الاحتواء ضد العراق قد ركزت على الاجراءات التي تجبر العراق على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة والتي تتضمن:

1- عقوبات الأمم المتحدة الاقتصادية ضد العراق.
2- قوة التفتيش الدولي للتحقيق من التقيد بالعقوبات
3- مناطق حظر الطيران في شمال العراق وجنوبه.
4- حماية دولية للمنطقة الأمنية في شمال العراق.

ولقد اتبعت واشنطن في هذا المجال منحى يقوم على أساس الضغط على العراق من خلال المراجعة الدورية التي يقوم بها مجلس الأمن الدولي كل شهرين لمدى التزام العراق بتنفيذ بنود قرارات الأمم المتحدة ومدى تعاونه مع اللجان المشكلة والتابعة للأمم المتحدة وعلى ضوء ذلك يتخذ القرار بتجديد العقوبات أو رفعها.

وتجلى الضغط ايضاً من خلال طرح الإدارة الأمريكية فكرة اقامة منطقة برية عازلة جنوب خط عرض (32)، ولكن الدول الحليفة رفضت ذلك خوفاً من أن تستغل إيران هذا الوضع بما لها من نفوذ على الشيعة في جنوب العراق وتعمل على ملء الفراغ الناجم في المنطقة مما يؤدي في النهاية إلى اختلال التوازن لصالحها.

كما سعت الولايات المتحدة إلى الضغط على العراق من خلال عدم السماح له ببيع نفطه الا ضمن كميات محدودة ومن قبل الأمم المتحدة وبأسعار محدودة ولفترات محدودة حوالي 1 مليار دولار كل 6 اشهر وتحت اشراف الأمم المتحدة ومن خلال تجميد الاموال العراقية والتي تكبد العراق خسائر بمليارات الدولارات ثم الضغط عليه سياسياً من خلال حض الدول على عزلته الاقليمية والدولية عن طريق التلويح المستمر بأن العراق مازال يمتلك اسلحة الدمار الشامل ومازال يشكل تهديداً لدول الخليج[134].

[134] نفس المصدر، ص84- 85.

أن زيادة حجم التعاطف الدولي تجاه العراق مقارنة مع مطلع التسعينات وخصوصاً لجهة معاناة الشعب العراقي من اجراءات الحصار وبعد أن استطاع العراق عقد سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية والتعاونية مع بيئته العربية تبعها تكرار الازمات مع العراق جراء اعمال لجان التفتيش، كل ذلك جعل من استراتيجية الاحتواء بالمفهوم الذي ساد في السنوات الماضية، لا جدوى منه وتأكد فشل استراتيجية الاحتواء في تحقيق الأهداف الأساسية للاستراتيجية الأمريكية. واصبح من الضروري البحث عن صيغة جديدة لاستراتيجية متطورة تصلح للتطبيق والبقاء في المدى الطويل، فاعلن المسئولون في الإدارة الأمريكية أن سياسة الاحتواء باقية ولكنها ستتحول من احتواء مخفف إلى احتواء متشدد والفرق في الحالتين أن الاحتواء الثاني يتضمن استخدام القوة العسكرية كإحدى الادوات المهمة لتنفيذ الاحتواء الجديد. وكان الاحتواء القديم قد ادى إلى سلبيات عديدة ابرزها السماح لنظام العراقي في الاستمرار في بناء الته الحربية وإعادة تنظيم قواته التقليدية وظلت الركائز الأساسية لسلطة صدام حسين دون مساس رغم كل الصعاب التي واجهها النظام [135]

وقد حدد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ركائز استراتيجية الاحتواء الجديدة بما يلي [136]:

1- المحافظة على وجود عسكري قوي في المنطقة مع الاستعداد للاستخدام القوة العسكرية في أربع حالات هي: محاولة النظام العراقي إعادة بناء أسلحة الدمار الشامل أو الاعتداء على جيرانه وتحدي الطائرات الحليفة وعدم احترام مناطق الحظر الجوي في شمال وجنوب العراق. ومهاجمة الاكراد في شمال العراق.

2- الإبقاء على العقوبات الاقتصادية وحرمان العراق من الموارد التي تمكنه من الأنفاق على إعادة بناء الجيش العراقي مع استمرار دعم برنامج

---

[135] Hon.Sonyki.U.S Policy Toword Iraq",SenateAngust 31,1998,p3 http//www.iraq.org/havernment/us/letters.

[136] طه المجدوب، رؤية استراتيجية اضواء على الازمة العراقية : الولايات المتحدة الأمريكية وإستراتيجية الاحتواء الجديدة، ملفات الاهرام، العدد (123)، 3يناير 1999، متاح على الرابط:
www. Ahram.org.eg/Arehive//1999/1/3=

النفط مقابل الغذاء والذي سيوفر 10 مليار دولار سنوياً لشراء الاغذية والادوية.

3- عودة اللجنة الدولية والوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى العراق لمتابعة مهمه الأمم المتحدة بشرط أن يتخذ العراق أولاً تدابير واضحة وملموسة وإيجابية.

4- على المدى الطويل، فإن من الضروري وضع حد للتهديد الذي يمثله النظام العراقي وأن أفضل الطرق لذلك أن يكون للعراق حكومة مختلفة، وأن الولايات المتحدة ستكثف التزاماتها ودعمها لمجموعات المعارضة العراقية عبر " قانون تحرير العراق" والذي اقر عام 1998.

ويتم تحقيق استراتيجية الاحتواء الجديدة في العراق على ثلاث مراحل متعاقبة تمتد لفترات زمنية طويلة وفق ما اعلنت عنه مادلين اولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية أن ذاك. المرحلة الأنية والمرحلة المتوسطة المدى والمرحلة بعيدة المدى.

وقد اعتبرت اولبرايت أن الضربات العسكرية التي وجهة إلى العراق عبر عملية ثعلب الصحراء والتي اعتبرت عملية قوية من اجل إضعاف النظام العراقي من خلال ضرب الأهداف المرتبطة بأركانه وفي مقدمتها الحرس الجمهوري والقوات الخاصة واجهزة الأمن والمخابرات وقوات حزب البعث هي ضمن الأهداف الأنية. اما الأهداف المتوسطة المدى فأنها تتضمن امتثال العراق لقرارات الأمم المتحدة، فبالرغم من أن الهجمات الاخيرة قد دمرت جزءاً كبيراً من برنامج اسلحة الدمار الشامل في العراق واضعفت قدرات النظام العراقي، فإن هذا لا يعني أن الخطر قد أنتهى لأن فرق التفتيش عن هذه الاسلحة لم تتأكد من حجم الاسلحة الكيمياوية والبيولوجية التي كانت في حوزة العراق ولم يعثر عليها كله[137].

أما الأهداف ذات المرحلة البعيدة، فهي إسقاط النظام الحاكم في بغداد وإقامة حكومة جديدة وقد اعتبرت الإدارة الأمريكية هذا الهدف هو الهدف الاستراتيجي لها في العراق وتبلور هذا الهدف في قانون تحرير العراق وتخصيص مبلغ 97 مليون دولار

[137]) Dominic Tierney,The Right Way to Lose a War:America in an Age of Unwinnable Conflicts,(New York: Little, Brown and Company, 2015), pp. 155_157.

للمعارضة العراقية لكي تقوم بعملية التغيير السياسي داخل العراق ودعمها، وعندما يأتي الوقت المناسب لكي تكون المعارضة العراقية قادرة ومستعدة أكثر للقيام بمهامها، وبالتالي فأن واشنطن سوف تقرر ما هو الدعم الإضافي الذي ممكن أن تقدمه للمعارضة العراقية [138]، وذلك فيه اعتراف ضمني بأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تعتقد ولا تثق بأن المعارضة العراقية قادرة بوصفها الحالي على التحرك الفعال، كما يعني أن واشنطن لا يمكن أن تقدم للمعارضة ما هو أكثر من المساعدات المالية. وهو ما اصبح واضحاً للعيان بتحرك الولايات المتحدة وبشكل انفرادي للقيام بعملية تغيير النظام في العراق واحتلاله عبر حملة عسكرية واسعة عام 2003 [139].

[138] David Wurmser, Tyranny's Ally: America's Failure to Defeat Saddam Hussein, The American Enterprise Institute,

[139]) Richard Perle, Lessons Learned: The Iraq Invasion, World Affairs, May/ June 2013, PP 26-28.

المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق منذ احتلاله وحتى تولي اوباما الرئاسة

شكَّل قيام الولايات المتحدة الأمريكية بغزو واحتلال العراق في العام 2003 منعطفاً خطيراً في التطور السياسي للعراق ولمجمل المنطقة العربية والعلاقات الدولية. ولم يكن هذا الغزو وليد ساعته، أو ردَّة فعل لحدث طارئ أو تفويض من قبل الأمم المتحدة ، بل كان نتيجة لسياسات متراكمة متعاقبة، وفقاً لاستراتيجية أمريكية بعيدة المدى، تمتدّ جذورها مع تأسيس دولة العراق المعاصرة، ومن ثَمّ بروز الولايات المتحدة، كقطب أعظم، بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي، يبحث عن نقاط ارتكاز عالمية، تتمتع بمزايا استراتيجية، قائمة على الهيمنة والأطماع والسيطرة.

ولقد بلغت هذه الاستراتيجية الأمريكية بفعلها المؤثَّر في الساحة الدولية، درجة عالية لم تبلغها من قبل وتجسد ذلك بتحقيق هدفها باحتلال العراق.

أولاً- تطورات الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق قبل الاحتلال:

وسيتم التركيز هنا على أهم الأحداث والتطورات التي مرت بها الاستراتيجية الأمريكية قبل شن الحرب على العراق من خلال التركيز على: **التمهيد لغزو العراق واحتلاله والدوافع الاستراتيجية لاحتلال العراق**

1- التمهيد لغزو العراق واحتلاله:

بعد أن ادركت الإدارة الأمريكية الجديدة (إدارة بوش الأبن) أن استراتيجية الاحتواء المزدوج التي اتبعتها ادارة بيل كلينتون السابقة، قد فشلت في اسقاط النظام العراقي، رغم أن ها كانت مرحلة مهمه وفاعلة في تضييق الخناق عليه واستنزاف قدراته وإمكانياته العسكرية والاقتصادية، فقد سعت ادارة بوش الابن إلى وضع استراتيجية جديدة للتعامل مع العراق، ولكن العامل الأهم الذي اثر في هذه الاستراتيجية الجديدة تمثل اولاً في وصول ادارة يمينية متطرفة (المحافظون الجدد) الذي شارك بعض اعضائها في ادارة حرب الخليج عام 1991 ومن ثم فهم كانوا أكثر ميلاً إلى إسلوب الحسم منه إلى إسلوب التهدئة وثانياً إحياء مشروع القرن الأمريكية وتبني مفهوم الاستراتيجية الاستباقية القائمة على استباق وقوع الخطر ثم توظيف

احداث 11 سبتمبر 2001 ومحاولة ربطها بالعراق ومن ثم غزوه واحتلاله عام 2003 [140].

- **المحافظون الجدد والاستر اتيجية الاستباقية:**

أن الاستباقية ليست استراتيجية جديدة للعقيدة العسكرية الأمريكية لاسيما من خلال تتبع نشأة هذا المفهوم من خلال الوثائق الأمريكية، كما أنها لم تكن وليدة احداث 11 ايلول 2001، فهذه الأحداث لم تعمل الا على التسريع في عملية صياغة وتحديد معالم واركان هذه الاستراتيجية بشكل دقيق ومحكم [*]، وبقدر تعلق الامر

---

[140] علي عبد الخضر محمد، استراتيجية الحرب الوقائية: في وثائق الأمن القومي الامريكي، (2002-2006)، مجلة العلوم السياسية، العدد(53)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2017، ص164.

[*]) الحرب الاستباقية : هي حرب توجه ضد قوات الخصم التي نشرت فعلاً في اوضاع هجومية استعداً لهجوم فعلي، اي هيه استباق الخصم بتوجيه ضربه اجهاضيه ضد قواته لأفشال هجوم اكيد. فالهجوم الأستباقي اذن يبرر بكون التهديد وشيكاً ولا يترك مجالاً لاختيار الوسائل، أو متسعاً من الوقت للتخطيط، فالهجوم اليابأن ي على ميناء (بيرل هاربر الامريكي) سنة 1941 بمثابة ضربه استباقية لأن اليابان وجهت للولايات المتحدة ضربة استبقت بها اي هجوم امريكي عليها.

الحرب الوقائية: تقوم في الأساس على التخمين والتنبؤ بخطر قد يكون مصدر تهديد في المستقبل. اذن الفرق بين الحربين الاستباقية والوقائية هو أن الأولى تحدث في حالة الحرب الحقيقية، اي عندما يكون العدو واضحاً ومستعداً، ويبقى فقط من يبادر بالضربة الأولى، أو يكون السباق اليها. اما الحرب الوقائية فهي تعتمد على فكرة أن حرباً أو على الاقل تغييراً سلبياً ما سيحدث في المستقبل ولا يكون لصالح احد الاطراف .

وعلى خلفية هذا الفرق بين الاستراتيجيتين نقول: هل استراتيجية الولايات المتحدة بعد احداث 11 سبتمبر 2001 هي استراتيجية الحرب الاستباقية ام الوقائية: نقول بأن ها استراتيجية الحرب الوقائية، فبالرغم من أن الإدارة الأمريكية تصر على أن استراتيجيتها هي استباقية بدعوى أن العدو واضح التهديد موجود فعلاً، ولهذا استعملت مصطلح الاستباقية في وثيقتي استراتيجية الأمن القومي لعام 2002 و 2006 واعتبرت حربها ضد أفغانستان والعراق حرب استباقية، الا أنه في حقيقة الامر لا أفغانستان ولا العراق كانتا تمثلان العدو الواضح ولم تكن هنالك حالة نزاع فعليه بينهما وبين الولايات المتحدة مثلما كان الشأن بين هذه الاخيرة وبين الاتحاد السوفيتي في فترة الحرب الباردة، واضافتاً الى ذلك لم تقدم الولايات المتحدة ادلة فعليه ودامغة عن وجود اسلحة دمار شامل في العراق تهدد الأمن القومي الامريكي. وبالتالي فأن استراتيجية الحرب الوقائية الية جديدة تبنتها ادارة الولايات المتحدة الأمريكية بعد احداث 11 سبتمبر من اجل مواجهة مصادر امنها القومي .وللمزيد من التفاصيل أنظر: (National Security Strategy 2002), (National Security Strategy2006) وأنظر كذلك: (مفهوم الاستراتيجية الأمريكية، ص6-12) حيدر

بالعراق والاستراتيجية الأمريكية تجاهه، فقد ارتبط مفهوم الاستراتيجية الاستباقية بتيار المحافظون الجدد، الذي برز في منتصف التسعينيات، وهو التيار المعروف بتطرفه ونظرته الأيديولوجية للقضايا المختلفة بما في ذلك ما يرونه بالدور الواجب للولايات المتحدة عالمياً، ويعتقد هذا التيار أن أمريكا (وطن استثنائي تاريخي) لابد أن يسود ويهيمن حتى لو تطلب الامر استخدام القوة العسكرية، ويضفي على تصورات هذه مسحة ايدلوجية لاعتقاده بضرورة تطهير الثقافة السائدة وشن الحرب المقدسة ضد (الشيطان) القابع في قلب الوطن أو الذي قد يظهر في بقعة من بقاع العالم معوقاً لامتداد (امريكا الرسالة) التي تعبر عن الارادة الالهية [141]، ثم أسست مجموعة من هذا التيار في عام 1997 مشروع القرن الامريكي الجديد برئاسة ويليام كريتسول، وأثبت تيار المحافظون الجدد في هذا المشروع نهجهم العالمي القائم على فكرة عريضة (لقيادة امريكية عالمية). تستدعي الحاجة إلى تحدي الأنظمة المعادية لمصالح وقيم امريكا، وتتطلب زيادة في الأنفاق العسكري الدفاعي بشكل كبير لكي تضطلع امريكا بالدور العالمي في المحافظة على نظام دولي مؤيد لأمن وازدهار المبادئ التوسعية للولايات المتحدة الأمريكية [142].

وفي كانون الثاني 1998، حذرت مجموعة القرن الأمريكي، الرئيس (بيل كلينتون) في رسالة مفتوحة من أن احتواء العراق كان سياسة فاشلة، وإن الاطاحة بصدام حسين من السلطة يجب أن تصبح هدف السياسة الخارجية الأمريكية [143]، ودعوة إلى تبني الاستراتيجية الوقائية بغض النظر عن الدليل أو الذريعة، وكان من بين الموقعين الـ 18 دونالد رامسفيلد، وولفوفيتز وريتشارد ارميتاج وريتشارد بيرل، الذين شغلوا مراكز مهمه في ادارة الرئيس (بوش الأبن) في وقت لاحق وفي جواب على هذه الرسالة اقترح

سامي عبد، استراتيجية الولايات المتحدة تجاه العراق 2001 -2009، رسالة ماجستير، جامعة بيروت العربية،2011.

[141] بدرية صالح عبدالله، المحافظون الجدد: اليهود، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد (6)، مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، 2005، ص18.

[142] سوسن العساف، استراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، الشركة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2008، ص56.

[143] عبادة محمد التامر، سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية (إيران - العراق- سورية- لبنان أنموذجا)، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015، ص161.

الرئيس كلينتون ووافق الكونجرس على قانون من اجل تغيير النظام العراقي والذي عرف "بقانون تحرير العراق"[144].

وبهذا يمكن القول أن الاستراتيجية الاستباقية التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد احداث 11/ ايلول/2001، خرجت من مجموعة القرن الأمريكية (المحافظون الجدد) الذين نجحوا في الوصول إلى اعلى مراكز القرار في ادارة الرئيس الامريكي (بوش الأبن)[*]، بالإضافة إلى عدد من الساسة المخضرمين ومديري المراكز البحثية والاعلامية، واللذين أعربوا عن أفكارهم بأوضح ما يكون عندما بعثوا برسالة إلى الرئيس الامريكي (بوش الأبن) بعد 9 ايام من احداث 11 سبتمبر يطالبون فيها بتوسيع نطاق الحرب ضد الإرهاب ويحرضون على ضرب العراق وأن لم ينشأ دليل على إدانته بالتورط بالهجمات، كما أن الفشل في ضرب العراق سيكون استسلاماً مبكراً وربما مصيرياً في الحرب ضد الإرهاب [145].

وهكذا وبقدر أن هجمات 11/ سبتمبر/2001، قد مثلت حدثاً عالمياً وتاريخياً شاملاً وبكل المعايير، الا أنها وظفت استراتيجيا من قبل المحافظون الجدد في تنفيذ اجندتهم اليمينية المتطرفة. ومثلت فرصة مناسبة للولايات المتحدة الأمريكية لتصفية حسابها مع النظام السياسي العراقي، اذ بدأ الحديث صراحة عن تدخل عسكري امريكي لتغيير النظام السياسي في العراق بعقيدته المعادية للولايات المتحدة الأمريكية. وضرورة إعادة بناء هيكلية جديدة للجيش العراقي بشكل يتناغم مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وبهذا سارت للعمل باتجاهين هما التنسيق مع اطراف المعارضة العراقية لأدارة مرحلة ما بعد صدام، اذ وضع قانون تحرير العراق موضع التطبيق، وفي أوائل اب 2002 دعت وزارتا الخارجية والدفاع مع جماعات المعارضة

---

[144] سعد محيو، مأزق الحداثة العربية من احتلال مصر الى احتلال العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2010، ص256.

[*] ومن أهم رموز تيار المحافظون الجدد الذين وصلوا الى اعلى مراكز القرار في ادارة الرئيس الامريكي بوش الابنهم: (دونالد رامزفيلد) وزير الدفاع، (دوكلاس فاث) مساعد وزير الدفاع، (بول وولفويتز) نائب وزير الدفاع، (ريتشارد بير) رئيس مجلس سياسة الدفاع، (كوندليزا رايس) مستشارة الأمن القومي الامريكي، (ديك تشيني) نائب رئيس الجمهورية.

[145] نيفين عبد المنعم مسعد، السياسية الخارجية تجاه الدول العربية بعد احداث 11 سبتمبر 2001: صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية،، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص212.

العراقية إلى واشنطن لاجتماعات مع كبار مسؤولي الإدارة الأمريكية، فضلاً عن تعيين زلماي خليل زادة سفيراً فوق العادة ليكون نقطة التواصل مع اطراف المعارضة العراقية ونتج عن ذلك تشكيل لجنة قيادية لتكون قناة التعامل مع العراق الجديد [146]. وفي إيجاد ذرائع وحجج ساقتها الإدارة الأمريكية لتبرر وتمهد لحربها ضد العراق، أهمها:

2- الدو افع الاستر اتيجية لاحتلال العراق.

ساقت الإدارة الأمريكية في احتلالها للعراق مبررات عدة، طالما أعلنتها ودافعت عنها سواء أمام المنظمات الدولية كالأمم المتحدة أم دول العالم وحاولت من خلالها إضفاء الشرعية على احتلالها للعراق، ومهما تسترت الولايات المتحدة الأمريكية بتلك المبررات المعلنة فإن الواقع الذي افرزه الاحتلال يشير إلى أن الدوافع الكامنة هي التي يمكن أن يطلق عليها تسمية الدوافع أو الأهداف الحقيقية للاحتلال.

- **الدو افع المعلنة لاحتلال العراق:**

وتتمثل بثلاثة دوافع هي: **اولاً** نزع اسلحة الدمار الشامل من خلال تدمير وتفكيك اسلحة الدمار الشامل التي تهدد الأمن والسلم الدوليين **وثانياً**: اسقاط النظام العراقي لأتهامه بدعم الإرهاب (جعل العالم أكثر أمناً) من خلال تزويده أو احتمال أن يكون قد زود الارهابيين بالأسلحة التقليدية أو غير التقليدية اضافة إلى الدعم اللوجستي والمادي. **ثالثاً** تحرير الشعب العراقي من خلال نشر الديمقراطي ومبادئ حقوق الإنسان[147].

كشفت الحقائق فيما بعد زيف الادعاءات الأمريكية وبطلان الأساس القانوني الذي شنت الحرب بناءً عليه، فأولاً لم يكن العراق يملك أسلحة للدمار الشامل لأن جميع الاسلحة التي كانت بحوزته قد جرى تدميرها أثناء وبعد حرب الكويت ولم يتبقى لدى العراق سوى أسلحة تقليدية عفى عليها الزمن (وهنا سقطت الحجة الأولى). ثانياً لم يصبح العالم أكثر أمناً بعد اسقاط النظام العراقي بل على العكس ازدادت

---

[146] ابراهيم نوار، مستقبل العراق: مهمات إعادة البناء السياسي والمؤسسي، مجلة السياسة الدولية، العدد (152)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2003، ص86.

(147) Youssef Bassil, The 2003 Iraq War: Operations, Causes, and Consequences, IOSR Journal Of Humanities And Social Science (JHSS), (Nov. - Dec. 2012), P 29.

التهديدات ضد المصالح الأمريكية والغربية علاوة على تحويل العراق إلى منطقة جذب للمسلحين المعادين للمشاريع الأمريكية، وأصبح العراق قاعده لعمل تلك التنظيمات بعد أن كانت القطيعه بينه- النظام في العراق- وبينها على أشدها لاختلاف الاسس الايدلوجية الفكرية لكلا الطرفين (وهنا سقطت الحجه الثانية). وثالثاً أن أول من أنتهك الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق هو الجيش الأمريكي ذاته [148]، وتمثل فضائح سجن أبو غريب ومجازر حديثة وغيرها العشرات من المجازر التي راح ضحيتها المواطنين الأبرياء الذين قتلتهم القوات الأمريكية لمجرد الشك أفضل مثال على ذلك، ولذلك فأمريكا لم تأت بالديمقراطية ربما باستثناء العملية السياسية التي وأن جاءت وفق لعبة الديمقراطية الأمريكية، الا أنها لم تأتي بحكومات قادرة على حل مشاكل العراقيين وايضاً لم تحترم هي نفسها القوات الأمريكية حقوق الإنسان (وهنا سقطت الحجة الثالثة) [149].

على أن ادارة بوش وأن اعلنت تلك الحجج هي الدوافع وراء الحرب، الا أن حقيقة الامر أن الدوافع الكامنة للاحتلال تتلخص بثلاث دوافع أساسية:

1- الدافع الاقتصادي: ويعد هذا من ابرز ما دفع الولايات المتحدة لاحتلال العراق الذي يرقد على خزين هائلا من النفط [*]، والذي من المقدر له حسب خبراء النفط الاحتفاظ بالبرميل الاخير في العالم تحت اراضيه بعدما يتجاوز المئة عام بعد أن تنضب النفوط العالمية [150]. ومن هنا فإن احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية سيحقق أكثر من هدف، فمن جانب سيأمن

(148)) Patrick Cockburn, Chaos & Caliphate: Jihadis and the West in the Struggle for the Middle East, (New York: OR books 2016, P181.

(149) عامر هاشم عواد، دور العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، مجلة الدراسات الدولية، العدد(33)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007، ص183.

(*) تقدر نسبة الاحتياطات النفطية العراقية الثابتة بـ 112.5 مليار برميل وهو ما يعادل 12% من مجمل الاحتياط العالمي ويرى بعض الخبراء أن العراق لو استطاع التنقيب عن النفط لاصبح يملك ضعف احتياطاته الحالية، ولكن توقفت اعمال التنقيب منذ الحرب العراقية الإيرانية عام 1980 . وعادت ببطئ بعد احتلال العراق عام 2003، اضافة الى ذلك ميزة مهمه اخرى وهي أن كلفة أنتاج النفط العراقي متدنية كثيراً بالقياس لغيره.

(150) Nafeez Ahmed, Iraq invasion was about oil, The guardian, Thursday 20 March 2014, at: https://www.theguardian.com.

للولايات المتحدة مصدراً نفطياً هائلاً ورخيصاً [151]، ومن جهة ثانية سيجعل الولايات المتحدة لاعباً رئيساً في تحديد اسعار النفط من خلال تحكمها بإنتاج النفط العراقي [152]، ومن جانب ثالث تحقق لإسرائيل الحصول على مصدر جديد ومهم اذ اصبح لها وبعد الاحتلال حظ وفير من النفط العراقي وهو ما شكل بمثابة جائزة لها عن مواقفها خلال الحرب ضد العراق وهنا تحدث أكثر من مصدر عن إعادة افتتاح خط الأنابيب العراقي الذي يبدأ من كركوك ويصدر نفط عبر حيفا والذي اغلق منذ عقود طويلة. ولذلك كله تعمل الولايات المتحدة جاهدة لزيادة إنتاج النفط العراقي لتكسب مصادر دخل اكثر. اضافة إلى تزويد من ترغب من حلفائها به ولكن وفق الشروط الأمريكية وهنا سيتحول إلى عامل ضغط استراتيجي [153].

2- الدافع الاستراتيجي الأمني: منذ أن اعلن الرئيس كارتر مبدأه الشهير بخصوص منطقة الخليج العربي وإنشاء لهذا الغرض قوات التدخل السريع، بدأ ارتفاع العدد الاجمالي لانتشار القوات الأمريكية في منطقة الخليج بدأ بالحرب العراقية الإيرانية ومروراً بحرب الكويت عام 1991 وصولاً إلى تداعيات الحملة الأمريكية العالمية ضد ما تسميه الارهاب. ولأن القوات الأمريكية انتشرت في جميع دول الخليج باستثناء العراق، كان لزاماً على الولايات المتحدة أن تجد الفرصة لاستكمال أنتشار قواتها في الدولة الأخيرة وهي العراق فكان أن خاضت حرب الاحتلال التي أدت نتائجها إلى انتشار قوات أمريكية ذات ثقل متقدم في شمال الخليج وذلك للمرة الأولى على الإطلاق في تاريخ المنطقة. وبعيداً عن الحجج التي بررت بها الولايات المتحدة الأمريكية حربها على العراق من حيث إن النظام في العراق يهدد الولايات المتحدة ومصالحها ومصالح حلفائها،

---

[151] خليل العنابي، اللوبي النفطي الامريكي: النفوذ واليات التأثير، السياسة الدولية، العدد(164)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2006، ص44-147.

[152] خديجة عرفة، الصين وامن الطاقة: رؤية مستقبلية، السياسة الدولية، العدد (164)، 2006، ص56-57.

[153] عامر هاشم عواد، مصدر سابق، ص186.

فـإن الحقيقـة أن للعـراق أهميـة اسـتراتيجية كبيرة بالنسـبة للولايـات المتحـدة الأمريكية وهذه الأهمية هي التي دعتها لشن الحرب عليه واحتلاله[154].

ولذلك كانت مسالة اختيار العراق هدفاً أخر للمشروع الامريكي في الحرب ضد الإرهاب بعد أفغانستان خاضع لحسابات دقيقه ومستند لأسباب عديدة ذكرها وزير الدفاع رامسفيلد في محضر مجلس الأمن القومي في يوم 2001/9/14 ابرزها أن العراق يقع في قلب المنطقة الحيوية للمصالح الأمريكية وهو من موقعه هذا يهدد اصدقاء تقليديين للولايات المتحدة [155]، وعلاوة على موقعه في شمال الخليج العربي، فأنه يجاور ايضاً إيران وسوريا وهنا فقد دقت الولايات المتحدة باحتلالها العراق اسفيناً بين هاتين الدولتين المعاديتين للولايات المتحدة، كما أن العراق كان الحلقة المفقودة في سلسلة الانتشار العسكري الامريكي في المنطقة، وبالتالي فأن احتلال العراق مثل استكمالاً لسلسلة التواجد الامريكي في المنطقة [156]، كما خدم اسقاط النظام العراقي امن ومصلحة الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة إسرائيل بشكل أو بأخر. ومن هنا نستطيع فهم لماذا وقع الخيار على العراق لتبرير فكرة تحويله لدولة ديمقراطية كنموذج للدول العربية الاَخرى.

وهكذا وبعد أن ساقت الولايات المتحدة تلك الذرائع والدوافع وصدور قرار مجلس الأمن رقم (1441) وعُد العراق واحداً من دول محور الشر كما صنفته الادارة الامريكية، ونجحت تلك الإدارة بتعبئة الرأي العام الامريكي من أجل خوض الحرب ضد العراق عبر هجمة إعلامية تمثلت باختلاق سيناريوهات الخوف نتيجة لأحداث 11 سبتمبر 2001 وصدور مجموعة كبيرة من الكتب والمقالات والتقارير التي تدور حول قضية غزو العراق وتكييف الدوافع والمبررات وبهذا حصلت الإدارة الأمريكية على تفويض من الكونجرس في تشرين الأول 2002 باستخدام القوة العسكرية ضد العراق تحت ذريعة تهديد الأمن القومي الامريكي[157]، ما لبث أن شنت الولايات المتحدة

(154) Jane K. Cramer, A. Trevor Thrall, Why Did the United States Invade Iraq?,(Landon: Routledge 2012, PP. 102-104.

(155) محمد حسنين هيكل، الامبراطورية الأمريكية والاغارة على العراق، دار الشروق، القاهرة، 2004، ص345.

(156) للمزيد حول أهمية هذه المنطقة أنظر: عامر هاشم، التنافس الدولي على منطقة قلب اوراسيا ومستقبل التوازن الدولي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2000.

(157) (Michal Lehuta, A Political History of UN Security Council Resolution 1441, 17 March 2003, at: http://referaty.atlas.sk.

الأمريكية حربها الفعلية على العراق في 2003/3/19 وبتطبيق استراتيجية (الصدمة والترويع) كجزء من نظرية الحرب الاستباقية. لتتمكن في 2003/4/9 من احتلال العاصمة العراقية بغداد ودخول القصر الجمهوري والاطاحة بالنظام العراقي وأنهت بذلك عملياتها العسكرية في 2003/4/14 لتبدأ صفحة جديدة من الاستراتيجية الأمريكية ما بعد احتلال العراق.

ثانيا- تطورات الاستر اتيجية الأمريكية تجاه العراق بعد الاحتلال:

شكل الاحتلال الامريكي للعراق تجسيداً عملياً لأفكار تيار المحافظين الجدد في الولايات المتحدة والمتمثل في تطبيق استراتيجية الهيمنة على الصعيد العالمي والمنطقة العربية وخاصة العراق.

ولاستكمال أهدافها الاستراتيجية من احتلال العراق، فقد سعت الولايات المتحدة إلى تشكيل الكيان العراقي وفق مقاسات تلائم الرغبة والمصالح الأمريكية في المنطقة العربية وفق استراتيجية شاملة على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري وكما يلي:

1- الاستر اتيجية السياسية:

سارعت الولايات المتحدة بعد احتلال العراق عام 2003، إلى اتخاذ قرارات صارمة بحل المؤسسات الأمنية تاركة البلاد في فراغ امني دستوري، فضلاً عن تعزيز وتشجيع التمفصل على أساس عرقي وطائفي عبر نبت بذور الحرب الطائفية ضمن استراتيجية مرسومة مسبقاً، وقد تزامن ذلك مع تسويق حزمة من الأهداف ذات الطابع الحماسي من قبيل اقامة نظام ديمقراطي تعددي وتشجيع العراقيين على بناء (سنغافورة) جديدة في الشرق الأوسط وجعل العراق احد الاطراف الفاعلة في محاربة الإرهاب الدولي[158].

ولأهمية ذلك فسنقسم الاستراتيجية السياسية إلى جزئين هما: استراتيجية التفتيت واقامة نظام (ديمقراطي).

---

[158] محمد جواد علي، الشرق الأوسط الجديد وتداعيات الربيع العربي، مجلة العلوم السياسية، العدد(52)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2016، ص38.

- **استراتيجية التفتيت:** بدأت قوات الاحتلال بتطبيق هذه الاستراتيجية في العراق منذ اليوم الأول للاحتلال في2003/4/9. من خلال اطلاق الفوضى، وهذه الاستراتيجية لم تكن تعني شيئاً سوى تفكيك ونهب ومحو الدولة الوطنية من الوجود، ومن ثم تفكيك المجتمع العراقي بخلق التناحر والتباين بين الثقافات المحلية وتمزيق النسيج الثقافي للمجتمع بأسره، وصولاً إلى تدمير اسس التعايش بين الجماعات المؤلفة للمجتمع العراقي [159].

ونجم عن تلك الاستراتيجية فراغ دستوري في العراق، اذ أبطل فعلياً الدستور المؤقت الصادر عام 1970 عن مجلس قيادة الثورة المنحل، في حين اخذت قوات الاحتلال تمارس السيادة الفعلية على الارض، لاسيما بعد أن اقر المجتمع الدولي أن إدارة العراق من مسئولية قوات الاحتلال بصدور قرار مجلس الأمن رقم (1483)* في 22/ ايار /2003 [160]

وبناءً عليه عينت الولايات المتحدة في العراق سلطة مؤقته اسمتها "سلطة الائتلاف المؤقتة" وجعلت مديراً لها (بول بريمر)، لاسيما بعد ما تراجعت عن حكم العراق وادارته عسكرياً بواسطة الجنرال (جي غارنر)، وقد تولى بريمر إصدار ما يسمى (نظام سلطة الائتلاف المؤقتة) رقم (1) في 23/ ايار/ 2003 والذي خول بموجبه نفسه ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية كافة في العراق [161]. وبهذا قام بريمر بتفتيت الدولة العراقية من خلال تغيير مسار القوانين الجنائية والسياسية والاقتصادية والأمنية والسيطرة سيطرة تامة على مقدرات البلد الاقتصادية وامواله في الخارج والداخل وفقاً لاستراتيجية التفتيت.

---

[159] فاضل الربيعي، الاحتلال الامريكي للعراق: تكتيك الهروب من كابوس الشرق الأوسط الجديد: نتائج وتداعيات: كتاب. الاحتلال الامريكي للعراق صوره ومصائره، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص140.

(*) قرار مجلس الأمن الدولي الصادر في 22/ ايار /2003 ونص على (يعترف مجلس الأمن بأن الاحتلال (مشار اليه بالسلطة) لها سلطة وواجبات محددة بموجب القانون الدولي).

[160] عبد الحسين شعبان ، المشهد العراقي الراهن: الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي، من كتاب احتلال العراق، الأهداف، النتائج، المستقبل،، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص182.

(161) Francis Fukuyama, Nation-Building, The atlantic, January/February 2004, at: https://www.theatlantic.com

ونجم عن الفراغ الدستوري، فلتان أمني اسهم في انتشار عمليات السلب والنهب والتجاوز على ممتلكات الدولة والمواطنين، وشملت عمليات النهب والسلب والتخريب المتاحف والاثار والمكتبات والجامعات والمجمع العلمي وصروحاً ثقافية وتاريخية، واستكمالاً لمظاهر التدمير وضمن استراتيجية الصدمة والترويع ثم عمدت إلى حل الجيش العراقي وقوات الأمن استكمالاً لعملية تفكيك الدولة الوطنية ورموزها [162]. ودعمت وعززت التوجهات الانعزالية للعراق من خلال فصل العراق عن محيطه العربي والاسلامي بحجة خذلان العرب للعراقيين ايام محنتهم في ظل النظام السابق، ووصل الامر إلى اطلاق دعوة علنيه للانسحاب من الجامعة العربية والتنديد بمواقف عدد من الدول العربية. كما تضمنت استراتيجية التفتيت وضع سيناريوهات اعلامية لاحتلال العقل العراقي عبر اشاعه ثقافة الاحتلال من خلال الاجهزة الاعلامية الممولة من المحتل واشاعة الفوضى الاعلامية في العراق عبر الغاء وزارة الاعلام والسماح لعدد كبير من القنوات الاعلامية للتعبير وتشجيعها [163]. وبمرور الوقت اصبح التلويح بتقسيم العراق إلى ثلاث مناطق فيدرالية، يأخذ بعداً علنياً ولم يعد يخفي قادة كبار في الإدارة الأمريكية أن خيار تقسيم العراق بات امراً استراتيجيا للإدارة الأمريكية، فكتب أكثر من مرة (هنري كيسنجر) مقالاً يدعو إلى تقسيم العراق إلى دويلات ثلاث والسبب كما يراه هو أن العراق أنشئ لأسباب جيوسياسية، إلى أن جاء مشروع جو بايدن عام 2007 وبدعوته إلى تقسم العراق إلى ثلاث مقاطعات (شيعية وسنية، كردية) وهو اخر حلقة من استراتيجية التفتيت التي اعدتها ادارة بوش الابن في العراق لأيصاله إلى الحرب الاهلية والصراع الطائفي العرقي [164].

(162) Daniel W. Drezner, The latest Iraq autopsy, Foreign policy, August 20, 2004, at: http://foreignpolicy.com.

(163) مصطفى علي العبيدي، صفحات احتلال العراق: مشاهدات من حرب لا تنتهي 2003-2007، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008، ص143.

(164) صفاء مهدي، المتغيرات الاقليمية والاستراتيجية الأمريكية حيال العراق بعد 2003، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرية، بغداد، 2012، ص48-52.

والنتيجة النهائية هي أن استراتيجية التفتيت ماهي الا جزء من (الفوضى الخلاقة) التي بشرت بها الولايات المتحدة في العراق منذ عام 2003 استكمالاً لمشروعها الشرق الأوسطي الجديد[165].

- **إقامة نظام ديمقراطي**: ارتكز الخطاب السياسي الامريكي على فكرة أن اقامة نظام ديمقراطي في العراق سوف يكون نموذجاً تستلهمه دول المنطقة الاخرى بما يكون مقدمة لتحول ديمقراطي شامل في العالم بإكماله، وبحيث يكون هذا النظام موال لها، منصاع لأوامرها وملبي لطموحاتها[166]، ولكن يمكننا القول أن بناء نموذج (ديمقراطي) بشكل صحيح يصبح مستحيل مع وجود ادوات غير ديمقراطية (الاحتلال)[167]، كما أن الولايات المتحدة لا يعنيها المستقبل السياسي للعراق الا بالقدر الذي يحقق مصالحها الاستراتيجية فيه[168].

عندما تراجعت الإدارة الأمريكية عن إدارة العراق بصورة مباشرة، أعلن بريمر في شهر حزيران 2003 عن نيته تشكيل ادارة انتقالية تتألف من مجلس سياسي يرشح عراقيين للخدمة كـ (وزراء انتقاليين) بصيغة استشارية وبالفعل تم إنشاء "مجلس الحكم الانتقالي" من (25) عضو في 2003/7/13 بوصفه الجهة الرئيسية للإدارة العراقية ريثما تشكل حكومة معترف بها دولياً وممثلة للشعب العراقي [169]. وتبنت سلطة التحالف المؤقتة في تشكيل هذا المجلس مشروعاً للتمثيل النسبي الطائفي والعرقي بدلاً من التمثيل السياسي[*]، مما اثار الكثير من الانتقادات على المستوى العراقي والعربي لاسيما وأن سلطات الاحتلال هي من تقف وراء مثل هذا التقسيم. وكانت قرارات المجلس خاضعه لسلطة الفيتو من قبل بريمر الامر الذي اعاق عمل

---

(165) (Patrick Cockburn, Op. Cit. ,P. 193.

(166) Stephen M. Walt, Top 10 Lessons of the Iraq War, foreign policy, March 20, 2012, at: http://foreignpolicy.com.

(167) Walter Laqueur, Lessons Learned: The Iraq Invasion, World Affairs, May/ June 2013, PP. 24-25.

(168)) Noam Chomsky, Who Rules the World?, (New York: Metropolitan Books, 2016), P. 289.

(169) حيدر سامي، مصدر سابق، ص98-99.

(*) تشكيلت "مجلس الحكم الانتقالي" شملت الشيعه 50+1 اي 13 مقعد من 25 مقاعد الممثلي لمجلس الحكم الانتقالي وشغل السنة والاكراد نسبه 20% أو 5 مقاعد لممثلي كل منهما ومقعد (1) لكل من المسيحيين والتركمان .

المجلس وجعله كيانًا هيكلياً بدلاً من أن يكون مؤسسة تنهض بمهامها الحيوية[170]. ثم بدأت المشاورات بين أعضاء مجلس الحكم الانتقالي والحاكم المدني بريمر أسفرت عن صدور قانون (إدارة الدولة المؤقت) وهو القانون الذي أقر في 2004/3/17 لمرحلة انتقالية تبدأ في 2004/6/30 (تسليم السيادة للعراقيين) وينتهي في 2005/12/31 بتشكيل حكومة عراقية منتخبة[171]، وتكمن أهمية هذا القانون بكونه أهم وثيقة اقرتها الإدارة الأمريكية لتنظيم العراق سياسيا ودستورياً في مرحلة الاحتلال. وفي حزيران 2004، تم استبدال مجلس الحكم بحكومة مؤقته (حكومة اياد علاوي) طبقاً لقانون ادارة الدولة المؤقتة وتم على اثرها نقل السيادة بصورة اسمية للعراقيين وعمدت هذه الحكومة إلى حقبة انتقالية عبر برلمان وطني انتقالي، والانتقال إلى الحقبة الثانية من عمل الحكومة العراقية، تتم بعدها إجراء الانتخابات التشريعية لجمعية وطنية انتقالية للمدة بين2004/12/31 و2005/1/31 لتنتهي هذه المرحلة مع إجراء اول انتخابات تشريعية عند تأليف حكومة عراقية وفقاً لدستور دائم[172].

وفي الحقيقة فأن الحكومة المؤقتة لم تكن أكثر من واجهة لسيطرة الاحتلال سياسياً وامنياً وعسكرياً ومالياً على مفاصل الدولة العراقية وحتى الحكومة الانتقالية التي لحقتها لم تكن لها اي صلاحيات لتعديل المراسيم التي اصدرها الاحتلال الامريكي.

وفي 2005/1/30 تم إجراء انتخابات عراقية شارك فيها 58%من مكونات الشعب العراقي واتجه البعض إلى مقاطعتها وتمثل نسبتهم 42% وفق احصائيات المفوضية المستقلة للانتخابات وجرت تلك الانتخابات على أساس التصويت الطائفي والعرقي وليس على أساس التصويت السياسي، واثبتت أن التجربة الديمقراطية التي جاءت بها الولايات المتحدة للعراق، كانت تعني أن يصوت المواطن العراقي لطائفته وقوميته بدلاً من أن يصوت لوطنه، وهو ما عمق الانقسام الطائفي الذي هدد وحدة البلاد وسط تصعيد المواجهات العسكرية في البصرة والعمارة والنجف وبغداد والفلوجة، هذا إلى

---

[170] عبد الحسين شعبان، مصدر سابق، ص74-77.

[171] هيثم غالب الناهي، المحددات الدولية والاقليمية التي ساهمت في تفتيت الدولة العراقية: العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة و تكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص315.

[172] حسن لطيف الزبيدي واخرون، العراق والبحث عن المستقبل، المركز العراقي للبحوث والدراسات، بيروت، 2008، ص201.

جانب امتناع احدى المكونات العراقية الأساسية عن المشاركة في الانتخابات وهو (المكون السني) وفق التقسيمات التي سادت في عراق ما بعد الاحتلال [173].

ورغم كل ذلك تشكلت الحكومة المؤقتة الثانية بزعامة (ابراهيم الجعفري) وأوكلت اليها مهمه تشكيل لجنة صياغة الدستور العراقي الدائم ليحل محل قانون ادارة الدولة المؤقت، ثم عرضه على الاستفتاء في 2005/10/15، ثم يليه إجراء إنتخاب لحكومة دائمة في موعد اقصاه 2005/12/15 [174] وبسبب عدم اكتمال لجنة صياغة الدستور جاءت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس لتشير إلى ضرورة اشراك (السنة) في هذه اللجنة، فتم اشراك (15) عضواً ممثلي عن السنة مع الـ (55) عضو الذين انتخبتهم الجمعية الوطنية، وعدت الإدارة الأمريكية ذلك إنجازا لاستراتيجيتها السياسية ومشروعها الديمقراطي في العراق، وقد واجهت لجنة صياغة الدستور مسائل خلافية عدة تتعلق بقضايا حساسة جداً تمس صلب الدولة والمجتمع كقضية علاقة الدين بالدولة وظهر خلاف ما بين العلمانيين والاسلاميين حول دور الدين في الدولة وايضاً ظهر الخلاف حول موضوع الفدرالية ما بين مؤيد للحكم المركزي ومعارضاً للفيدرالية والتي يرى فيها بداية الطريق للتقسيم وهذه المخاوف كان لها ما يبررها مع تبني الكثير من الدوائر داخل الولايات المتحدة لمشاريع تقسيم العراق إلى دويلات ثلاث، وما بين الداعي إلى فدرالية العراق ومؤيد لها لأن تجارب العقود الماضية اثبتت أن المركزية غيبت مكونات واطياف وتيارات من الشعب العراقي في المشاركة في ادارة البلاد [175].

وعلى اية حال، اعتمدت الجمعية الوطنية العراقية مسودة الدستور، ثم صادق عليه البرلمان بعد استفتاء الشعب العراقي في 2005/10/15، بمشاركة 62% حسب احصائية للمفوضية العليا للانتخابات وبموافقة شعبية بلغت 80%. وتم اعتماد

---

[173] صفاء مهدي، مصدر سابق، ص60-61.

[174] هيثم غالب الناهي، مصدر سابق، ص323.

[175] إسراء علاء الدين نوري، العملية السياسية في العراق: مشاهد الاستقرار والتغيير، مجلة المستقبل العراقي، العدد (8)، مركز العراق للابحاث، بغداد، 2006، ص12-13.

دستور دائم للعراق [176] احتوى على (50) بنداً يتطلب التعديل، وينطوي كل واحد منها على خلافات ما بين الجماعات الاثنية والطائفية واغلبها يؤدي إلى مزيد من التضاد بين دور الدين والدولة [177] ويعود ذلك إلى ضغط عامل الوقت وسعة لجنة كتابة الدستور وتعدد مشاغلها، فضلاً عن الضغوط الأمريكية المباشرة وغير المباشرة على بعض الاعضاء. كما ينحاز الدستور الدائم إلى الاقاليم فيما اذا حصل اي نوع من التعارض بين الدستور الاتحادي ودساتير الاقاليم، طبقاً للمادتين (111، 112) اذ أن القانون الإتحادي يخضع لقوانين الاقاليم طبقاً للدستور النافذ.

وعلى أثر اقرار الدستور الدائم والمصادق عليه، انتقلت العملية السياسية حسب استراتيجية الاحتلال السياسية إلى مرحلة مهمة تمثلت في الانتخابات التشريعية التي جرت في 2005/12/15 وقد وضعت خلالها الإدارة الأمريكية جميع ثقلها لإنجاحها وبدعم مباشر من النظم العربية، متمثلاً بجامعة الدول العربية، وكان أهم ما أنجزته الإدارة الأمريكية هو جذب العرب (السنة) للانخراط في العملية السياسية، وافرزت تلك الانتخابات عن تشكيل حكومة توافق بزعامة نوري المالكي [178]، وبهذا استكملت الولايات المتحدة خطوات اقامة النظام (الديمقراطي) الذي بشرت به وفقاً لاستراتيجيتها السياسية بعد الاحتلال، وهو النظام الذي تميز بطغيان سياسة التوافقات والتوازنات الحزبية والتي اصبحت المحدد الرئيسي لسياسة العراق فيما بعد [179].

واتجهت الولايات المتحدة بعد استكمالها للعملية السياسية في العراق عبر حكومة منتخبة ودستور دائم، إلى عقد وتمرير سلسلة من الاتفاقات والقرارات مع الحكومة العراقية الجديدة لتنظيم العلاقة معها، والتي تخدم مصالحها، فجاء توقيع إعلان المبادئ في 2007/8/26 بين رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي والرئيس الامريكي بوش

---

[176] باسل يوسف بجك، قراءة قانونية لمستقبل وحدة شعب العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (323)، بيروت، 2006، ص85.

[177] أنتوني كوردسمان ، تطور قوات العراق وتحدي الحرب الاهلية، هل بمقدور القوى العراقية أنجاز المهمة، مجلة المستقبل العربي العدد(134)، بيروت، 2006، ص138.

[178] خير الدين حسيب، العراق الى اين، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(327)، بيروت، 2006، ص11-12.

[179] صفاء مهدي، مصدر سابق، ص70.

الابن، والذي حدد ثلاث مجالات (سياسية، اقتصادية، أمنية) يجب عقد اتفاق بشأنها والتركيز على مستقبل الوجود الامريكي بالعراق والأوضاع التي تتيح للعراق الخروج من وطأة الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة ، ومَثل إعلان المبادئ الأساسية الذي بني عليه اتفاق الإطار الاستراتيجي لعلاقة الصداقة والتعاون والاتفاقية الأمنية أو اتفاقية سحب القوات الاجنبية [*] ما بين العراق والولايات المتحدة والتي وقعت في 2008/11/17 ودخلت حيز التنفيذ 2009/1/1 والمتتبع لبنود هذه الاتفاقية يجد أن ها نصت على احترام سيادة كل طرف فيها، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية [180]، الا أن الواقع يشير إلى أن هذه الاتفاقية وخاصة الجوانب الأمنية منها تعد تدخلاً سافراً في شؤون العراق الداخلية، نظراً لوصاية القوات الأمريكية على العراق و اطلاق يدها في كل شبر من ارضه وعدم خضوع القوات الأمنية والمتعاونين معها إلى القانون العراقي الداخلي. اضافه إلى أن شمولية المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والتي تناولتها وتداعياتها على العراق والمنطقة يجعلها لا تعد بأي حال من الاحوال شأناً عراقياً [*]، وجعلها تحقق اهدافاً مباشرة للإدارة الأمريكية، وتقدم لها نصراً مجانياً عجزت عن تحقيقه ميدانياً على ساحة القتال وتنسجم في النهاية مع الأهداف التي من اجلها شنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على العراق.

---

[*]) للمزيد عن اتفاقية الاطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة و وتعاون بين جمهورية العراق والولايات المتحدة، أنظر موقع الأمانة العام لمجلس الوزراء العراقي على الرابط:

www.cabinet.iq/pageniewer.aspx?id=9.

(180) (Greg Bruno, U.S. Security Agreements and Iraq, Council on Foreign Relations, December 23, 2008, at: https://www.cfr.org.

[*]) بالنسبة لكثير من نصوص الاتفاقية ومواردها التي مست العراق في أكثر من جانب يمكن ذكر أكثر الملاحظات الدالة على ذلك بشكل مباشر اولاً: أن الاتفاقية جاءت في ظروف غير طبيعية وهو الاحتلال، ووفق القانون الدولي يعد العراق بلداً محتلاً واستناداً الى ذلك فأن مركزه القانوني غير متكافئ لاسيما طرفه الاخر دولة عظمى وهي الدولة المحتلة للعراق في الوقت ذاته لذلك يتوفر في هذه الحالة عنصر الاكراه في عقد وابرام المعاهدات الدولية من خلال تصريح مجموعه من المسؤولين الامريكان منهم قائد القوات الأمريكية أنداك ديفدبترايوس قال " اذا لم توقع الاتفاقية أن العراق سيواجه عواقب وخيمه. ثانيا : تعمد الولايات المتحدة استخدام لغة مطاطة وكلمات تشير الى أكثر من معنى لأجل التلاعب بنصوص الاتفاقية مما يتفق مع مصالحها. ثالثاً استطاعت الولايات المتحدة من خلال الاتفاقية الأمنية أن تستبدل قوات الاحتلال بسفارة امريكية في بغداد هي الاكبر في العالم حيث قدر عدد الدبلوماسيين الذين يعملون فيها بعد بما لا يقل عن (12) الف امريكي ومن جميع الاختصاصات الأمنية والاستخباراتية. وللمزيد أنظر: حيدر سامي، مصدر سابق، ص110-115.

2- الاستر اتيجية الاقتصادية:

اتسم الاقتصاد العراقي حتى شن الحرب الأمريكية على العراق 2003بالسمة المركزية، وبعد الاحتلال الامريكي للعراق تبنت الولايات المتحدة استراتيجية اقتصادية تجاهه قائمة على أساس ضرورة التحول نحو الليبرالية وإقامة اقتصاد السوق عبر حزمة من إجراءات الخصخصة وتشجيع الاستثمار الاجنبي والتحكم والسيطرة بنفطه على شركات عملاقة وبالشكل الذي يحافظ للولايات المتحدة على مصالحها في العراق، ويمكننا تقسيم ذلك إلى جزئين:

- فرض السيطرة على النفط العراقي
- سياسة الخصخصة وتشجيع الاستثمار الاجنبي.

- **فرض السيطرة على النفط العراقي.**

سهل الوجود العسكري الامريكي على ارض العراق، التحكم بالنفط العراقي والسيطرة عليه وكان من أهم الاسباب التي دفعت الولايات المتحدة لشن حربها على العراق باحتلاله عام 2003 (كما بينا سابقاً) وتعود محورية النفط العراقي في الاستراتيجية الاقتصادية الأمريكية في العراق، من أن الاخير يمتلك ثالث اكبر احتياطي نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية، وبالتالي سيمكن الولايات المتحدة الأمريكية من التحكم في تدفق هذا الاحتياطي النفطي الذي يمتاز بجودته وانخفاض تكاليف إنتاجه قياساً مع بقية أنحاء العالم، اذ توجد أنواع النفط في حقوله (خفيف، متوسط، ثقيل) ومن ثم تمكنها من أن تتحكم في اسعار النفط في السوق العالمية [181]، ومصداق تلك الأهمية هي أن قوات الاحتلال الامريكي عندما دخلت العاصمة بغداد تركت اغلب الوزارات والمؤسسات العراقية نهباً للعصابات واللصوص، بينما حرصت على حماية وزارة النفط والمنشآت والادارات المتعلقة بالأمور المالية والنفطية للمحافظة على عقود النفط التي كانت قائمة ومعرفة حجم الإنتاج للتوصل إلى تقدير صحيح لإمكانات إنتاج النفط، ومعرفة تفاصيل عملية إنتاج وتسويق النفط كلها والسيطرة على جميع الوثائق المهمة [182]،وعبر استراتيجية أوسع للسيطرة على نفط

---

(181) حيدر سامي، مصدر سابق، ص170.

(182) DilipHiro, How Bush's Iraqi Oil Grab Went Awry: Want proof the Iraq War was all about oil?, Thenation, October 8, 2007, at: https://www.thenation.com.

العالم بشكل أو بأخر، لاستعماله كورقة اقتصادية وسياسية لفرض سيطرتها العالمية وسيادتها كقوى كبرى وحيدة في العالم المستورد للنفط والمعتمد اقتصادياً عليه [183]

جدول رقم (2)

الجدول (1) : الاحتياطي المؤكد لمنتجي النفط الرئيسي. نهاية عام 2002

المنتجين في العالم	الاحتياطي المؤكد مليار برميل	النسبة من إجمالي الناتج العالمي
السعودية	261,8	25,0
العراق	112,5	10,7
الإمارات العربية المتحدة	97,8	9,3
الكويت	96,5	9,2
إيران	89,7	8,6
فينزويلا	77,8	7,4
روسيا ومنطقة بحر قزوين	77,1	7,4
الولايات المتحدة	30,4	2,9
ليبيا	29,5	2,8
نيجيريا	24,0	2,3
الصين	18,3	1,7
بحر الشمال/ النرويج، الدنمارك وبريطانيا	16,3	1,6
قطر	15,2	1,5
المكسيك	12,6	1,2
باقي دول العالم	90,2	8,6
كلي العالم	1049,7	100 ,2

ولهذا نلاحظ أن الصادرات النفطية العراقية إلى الولايات المتحدة مثلت الحصة الاكبر وقد تزايدت هذه النسبة من (10.819) مليار دولار عام 2004 إلى (13.185) 2005 والى (17.35) 2006 كما قامت وزارة النفط العراقية بمنح تراخيص عدة وبضغوط امريكية لاستثمار حقول النفط العراقي، وفي جولات التراخيص هذه تم

[183] خير الدين حسيب، مستقبل العراق، الاحتلال، المقاومة، التحرير والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص73-74.

الاتفاق مع مجموعه من الشركات على تطوير عدد من الحقول النفطية لسنة 2009 وأن احتياطي هذه الحقول النفطية المؤكد يمثل ما نسبته أكثر من 50% من الاحتياطي النفطي العراقي [184].

وعلى الرغم من التوجه الاستراتيجي الامريكي يتجه نحو التقليل من الاعتماد على النفط العربي وتحديداً نفط منطقة الخليج العربي لكن الهدف تحول من السعي لتقليل الاعتماد على النفط العربي، إلى استهداف السيطرة على منابعه للتحكم في تدفقه وتقرير اسعاره، اذ أن الاستغناء عن النفط العربي بشكل عام والخليج بشكل خاص والعراقي بشكل اخص، امر مستحيل اذ أن معظم الاحتياطات ولمدى زمني غير قليل سوف تكون من منطقة الخليج العربي، فالهدف هو ليس لإشباع الحاجة الأمريكية الأنية له، بقدر ما هو أداة للسيطرة العالمية وبسط الهيمنة على واحد من أهم مصادر الطاقة في العالم، وهو ما يؤمن الهيمنة الأمريكية العالمية [185].

وتكمن أهمية النفط العراقي بشكل خاص والخليجي بشكل عام في عدة نقاط [186]:

1- أن الولايات المتحدة اصبحت تعي تماماً أنها ليست وحدها على الساحة الدولية خاصة من الناحية الاقتصادية وأن هنالك دولاً كثيرة تسعى للوصول إلى مستواها والتفوق عليها في المدى المنظور فكان لابد لواشنطن أن تعمل إلى افشال وصول الاخرين إلى مستواها أو التحكم في عمليه صعودهم اليها، وكان النفط العراقي والخليجي هو الوسيلة ذلك أن معظم الدول الاوربية واليابان والصين والهند تستورد نفط الخليج وسيطرة امريكا على هذا النفط يجعلها تتحكم بكميات الإنتاج وكميات التوريد واسعار النفط.

2- أن استقرار الأوضاع في العراق يمكن الشركات الأمريكية من الوصول إلى 112 مليار برميل أو 200مليار برميل من النفط وهو الاحتياطي المعلن

---

[184] عبد علي المعموري ومحمد حسن رستم، مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية الأمريكية: مشاهد مختلفة، مجلة قضايا سياسية، العدد(18)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2009، ص16.

[185] شهد علي عبود، الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق: دراسة في البعد النفطي، الحوار المتمدن، متاح: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=420136

[186] مثنى مشعأن المزروعي، الأهمية الاستراتيجية لنفط العراق في منظور الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة المستقبل العربي، العدد (376)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص70-71 .

للـبلاد ويعني أن السـيطرة على العـراق هي مفتـاح الحصـول على نحـو ربـع الاحتياطي العالمي النفطي.

3- أن وجـود القـوات الأمريكيـة وسـيطرتها على نفـط العـراق والخلـيج سيمنعان حتى إمكانية التفكير في استخدام سلاح النفط سواء ضد الولايات المتحدة أو إسـرائيل كما أنها سـتزيد في قـدرت الولايـات المتحـدة على ممارسـة الضـغط على منظمـة اوبـك لاسـتنزاف احتياطاتهـا خـلال بلـوغ اقصى درجـات الإنتاج مع التشديد على أن يكون سعر البرميل في حدوده الوسطى أن لم تكن الدنيا.

نستنتج مما سبق، أن الولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى السيطرة والتحكم بالنفط العراقي في ظل وجودها العسكري المباشر في العراق أو حتى مع وجود حكومة عراقية صديقة لها عبر النهب المباشر أو من خلال تشريعات قانونية تتيح لشركاتها العملاقة اللعب بهذه الثروة الوطنية وبالشكل الذي يسمح لها بتحقيق مصالحها وأهدافها والتأثير على الدول النفطية وتخفيض الاسعار والتأثير في الاقتصاد العراقي واقتصاديات الدول الصناعية، فضلاً عن توفير احتياجاتها وفقاً لشروط تدعم مقومات نموها وازدهارها الاقتصادي.

- **سياسة الخصخصة وتشجيع الاستثمار الأجنبي:**

استعانت الولايات المتحدة في نظرتها للوضع الاقتصادي الذي يجب بنائه في العراق، بتلك التقارير الصادرة عن المراكز البحثية التابعة لجبهة "صقور البيت الأبيض" ومنها مؤسسة هيرتاج فان ديشن وامريكان أنتبرايزان ستتيوت" وغيرها التي دعت في مناسبات عديدة إلى ضرورة خصخصة الاقتصاد العراقي، والتخلص من الإدارة الحكومية للمؤسسات العامة، باعتبارها من مخلفات النظام السابق، كما أن خصخصة الاقتصاد العراقي جاءت ضمن الجهود العالمية للولايات المتحدة في نشر الخصخصة في أنحاء العالم، غير أن تحقيق هذا الهدف اصطدم بجملة من المعوقات لعل أهمها[187] :

1- عدم توفير الموارد والكوادر البشرية المؤهلة.

[187] صفاء مهدي، مصدر سابق، ص88-89.

2- صعوبة اقناع الشعب العراقي بهذه الرؤية، وضرورة تغيير البيئة الثقافية للعقل العراقي للقبول بهذه الصيغة الجديدة.

3- ضخامة المبالغ الواجب توافرها لإنجاح الخصخصة.

وفي هذا الاطار أصدرت سلطات التحالف المؤقتة بأدارة "بريمر" سلسلة قرارات ابرزها القرار رقم (12) الذي بدأ تطبيقه في 2003/6/7 والذي الغى الرسوم الجمركية وضرائب الاستيراد ورسوم التراخيص ورسوم اخرى ثم قرار رقم (39) الذي سمح بخصخصة مئتي مشروع مملوك للدولة و (100%) من الملكية الاجنبية للأعمال التجارية العراقية والمعاملة الوطنية للشركات الاجنبية، كما حول القرار رقم (40) من ليله وضحاها القطاع المصرفي من نظام تديره الدولة إلى نظام خاضع لأليات السوق، وذلك من خلال السماح للبنوك الاجنبية بالدخول إلى العراق، واقتناء ملكية ما يصل إلى (50%) من البنوك العراقية [188]، كما تضمنت إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي سلسلة اجراءات ابرزها. تعديل هيكل الإنفاق العام وتحرير التجارة والغاء نظام الحصص ومحاولة لجذب الاستثمار الاجنبي، الا أن هذه الإجراءات الاقتصادية السريعة، لم تؤدي إلى زيادة فاعلية تخصيص الموارد وإنما قادت إلى تدهور حاد في الطلب المحلي على عناصر الإنتاج مع اغراق السوق المحلية بالسلع الإنتاجية الأجنبية وتدهور الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي لأن معظم الزيادة الحاصلة في الإنتاج القومي كان مصدرها إنتاج وتصدير النفط الخام في ظل الارتفاع الحالي في الاسعار[189].

أما ما يخص الاستثمارات الاجنبية المباشرة، فقد سعت الولايات المتحدة بعد احتلالها العراق إلى الإعلان عن فتح باب التدفقات الاستثمارية عبر استراتيجية اقتصادية في مختلف المجالات العراقية بدءاً بالمجالات الزراعية والصناعية وصولاً إلى النفط والغاز، وحظي الاستثمار الاجنبي باهتمام كبير من قبل القوى الليبرالية، وبهدف تهيئة المناخ الاستثماري في العراق، اصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة بأدارة

---

[188] ايأن دوغلاس، الولايات المتحدة في العراق: جريمة ابادة جماعية، مجلة المستقبل العربي، العدد(350)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص46.

[189] حيدر نعمة نجيب وعبد الوهاب محمد جواد، البطاله في العراق: المظاهر والاثار وسبل المعالجة، دراسات اقتصادية، دار الحكمة، العدد(21)، بغداد، 2010، ص109.

"برايمر" تشريعات قانونية ابرزها قانون الاستثمار الاجنبي رقم (36) لسنة 2003، والذي عمد إلى تخفيض الضرائب على الشركات الاجنبية من (40%) إلى (15%) كحد اعلى، مما جعل العراق افضلية في امتلاكه لأكثر قوانين الاستثمار الاجنبي إنفتاحاً في العالم بأسره [190] ما لبث أن الغي قانون الاستثمار رقم (36) من قبل الحكومة العراقية على اثر صدور قانون جديد للاستثمار لسنة 2006، والذي تضمن المزيد من الضمانات والاعفاءات والحوافز للمستثمرين الأجانب.

كما مارست الولايات المتحدة ضغوطاً كبيرة على الحكومة العراقية منذ عام 2007 لإصدار "قانون النفط والغاز" والذي لقي معارضه شديدة من كثير من خبراء النفط في العراق بسبب اهدافه الرامية إلى هيمنة الشركات التابعة للدول التي شاركت في احتلال العراق [191]. كما أن الاستثمار الاجنبي في العراق لم يقتصر على قطاع النفط، بل كانت ضمن عملية إعادة "إعمار العراق" التي افادت منها الولايات المتحدة لتنشيط اقتصادها باعتبارها غنيمة حرب يحق لها الاستئثار بها وحدها، فاقتصرت العقود على الشركات الأمريكية وحدها دون غيرها، وقد عدت عملية "إعادة الاعمار" مثالاً صارخاً على مدى الاستهتار بالحقوق العراقية، بسبب عمليات النهب والاختلاس وهو ما دعا وكالة الشفافية الدولية إلى وصفها بأنها مهددة بالتحول إلى اكبر قضية فساد في العالم [192].

خلاصة القول، أن الاستراتيجية الأمريكية على المستوى الاقتصادي في العراق بعد الاحتلال سعت إلى السيطرة والتحكم بالنفط العراقي ودمج الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الدولي عبر سياسات الخصخصة وتشجيع الاستثمار الاجنبي عبر سياسة ذهبت الولايات المتحدة تروج لها وهي عدم قدرة العراق وعجزه على تطوير اقتصاده لوحدة وذلك لإعطاء فرصة لشركاتها للدخول إلى العراق والاستثمار فيه.

3-الاستراتيجية العسكرية.

---

[190] صفاء مهدي، مصدر سابق، ص95-96.

[191] عبد الجبار الحلفي، الاقتصاد العراقي: النفط الاختلال الهيكلي، مركز العراق للدراسات، مطبعة البينة، بغداد، 2008، ص99-100.

[192] نعومي كلاين، بغداد السنة صفر: نهب العراق سعياً الى يوتوبيا المحافظين الجدد، مجلة المستقبل العربي، العدد(308)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص25.

لاشك أن احتلال العراق كان هدفاً استراتيجيا بحد ذاته، واضحى الامساك بهذا الهدف والى مرحلة مقبلة لا يقل أهمية عن احتلاله ذاته، لذا جاءت الاستراتيجية العسكرية الأمريكية مرتكزه على هدفين أساسين هما حل الجيش العراقي وإعادة تشكيلة وفق منطلقات جديدة وتحويل العراق إلى قاعدة اقليمية محورية للوجود العسكري الامريكي في المنطقة.

- **حل الجيش العراقي:**

عمدت الولايات المتحدة مباشرة بعد احتلال العراق في 2003/4/9 إلى حل الجيش العراقي ذو الخبرة الميدانية وواحد من أكثر الجيوش احترافية في المنطقة، كإجراء امريكي ولتفكيك عقيدته القتالية وأساسه الفكري الذي قام عليه منذ تأسيسه وقد اكد بول بريمر الحاكم المدني في العراق الذي أشرف بنفسه على حل الجيش العراقي بقوله "الجيش العراقي في المستقبل لا يمكن أن يكون امتداد للجيش الحالي الذي أصبح أداة الدكتاتورية"[193]. وكان لقرار حل المؤسسة العسكرية العراقية ما بعد عام 2003 نتائج وخيمة ليس على العراق فحسب بل على الولايات المتحدة بصفتها الدولة المحتلة وتحملها تكاليف داخل العراق مادية وبشرية نتيجة ذلك القرار الخاطئ[194]

كما أن قرار حل الجيش العراقي لا تنحصر الرؤية حياله عند البعد العسكري فقط، بل تتعدى إلى التأثير الفعلي على قدرة العراق كدولة بشكل عام وتأثيرها على طبيعة دوره الاقليمي بشكل خاص، لأن دور العراق الاقليمي كان أيضاً من الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة لاحتلاله وهنا يؤكد وليم كوانت مساعد رئيس الأمن القومي الامريكي السابق "أن قرار الحرب على العراق تم إنجازه بسبب قلقنا على مصالحنا في الخليج العربي"[195].

كما لا يمكن فهم قرار حل الجيش العراقي بمعزل عن اهداف الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة والتي تعتبر إسرائيل بؤرة مصالح مركزية لها يجب أن تتضافر السياسات الأمريكية لتأمينها من اي خطر محتمل وفي هذا السياق يمسي تدمير

(193) PAUL BREMER, How I Didn't Dismantle Iraq's Army, The New York Times, SEPT. 6, 2007.

(194) Meghan L. O 'Sullivan, Lessons Learned: The Iraq Invasion, World Affairs, May/ June 2013, PP.32-34.

(195) صفاء مهدي، مصدر سابق، ص102-104.

الجيش العراقي قراراً إسرائيلياً بالنيابة وليشمل ضربة قاضية للتوازن الاستراتيجي بين العرب وإسرائيل. فضلا عن أن حل الجيش العراقي كان يهدف إلى تحقيق امال دول الجوار التي عانت من وطأة هذا الجيش وخاضت حروباً معه كالكويت مثلاً التي كانت هدفاً للاحتلال من قبل العراق ومن جانب اخر فإن إجراء حل الجيش العراقي وتصفية كوادره وتهجيرهم وابعادهم بذرائع مختلفة وتدمير معداته على الرغم من صلاحية البعض منها، وابقاءها مدمرة امام أنظار العراقيين هو للأضرار بالروح القتالية للعراقيين عموماً والانتقام من هذه المؤسسة القومية واذلالها واذلال الاعتزاز الذاتي للشخصية العراقية المعروفه عنها وقطع الطريق على قيادات الجيش للتعبير عن وطنيتهم وعن هويتهم الوطنية العراقية، الأمر الذي دفع تلك القيادات إلى أن تنظم وفي وقت لاحق للتنظيمات المتطرفة ويصبحوا المكون الأساسي لتنظيم القاعدة وتنظيم "داعش" فيما بعد [196].

لقد ترك حل الجيش العراقي فرغاً امنياً له تداعياته الخطيرة على مجمل السياسة الأمريكية واستراتيجيتها العسكرية في العراق، فضلاً عن عجز قواتها على ضمان بيئة مسالمة وامنة داخل مناطق العراق المختلفة، وانطلاقا من ذلك بدأت الولايات المتحدة تفكر في إعادة تشكيل الجيش العراقي ورغبة منها في التخفيف عن كاهل قوات الاحتلال والسعي من اجل تشكيل جيش جديد يختلف في المنطلقات والمهام عن الجيش السابق [197]، بحيث يكون اشبه بشرطة وطنية هدفه الحفاظ على الأمن الداخلي بدلاً من أن يكون قوة عسكرية ضاربة قادرة على حماية حدود الوطن والدفاع عنه من هجمات القوة الاقليمية المتربصة به [198]. وبهذا تكون قد حصرت الولايات المتحدة اداء القوات المسلحة العراقية في الحفاظ على المهام الداخلية، اما المهام الخارجية ووحدة سلامة الاراضي فقد خصت القوات الأمريكية للقيام بها وهو ما اكده توقيع اعلان المبادئ والاتفاقية الأمنية ما بين العراق والولايات المتحدة عام 2007.

(196) Ali Soufan, Anatomy of Terror: From the Death of bin Laden to the Rise of the Islamic State(New York: W.W. Norton and Company, 2017, pp. 165-167.

(197) (Paul D. Wolfowitz, Lessons Learned: The Iraq Invasion, World Affairs, May/ June 2013, PP. 19-20.

(198) عبد الوهاب القصاب، إعادة تشكيل الجيش العراقي: رؤية اولية من كتاب: برنامج لمستقبل العراق بعد انتهاء الاحتلال، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص241-242.

- **العراق كقاعدة عسكرية أمريكية:**

كان هدف الاستراتيجية العسكرية الأمريكية من احتلال العراق قائمة على أساس اقامة تواجد عسكري طويل الأمد وفي شكل قواعد عسكرية استراتيجية دائمة الوجود وكان هدف الولايات المتحدة من ذلك هو التحكم بالموقع الاستراتيجي للعراق وعده نقطة الانطلاق نحو استكمال مشروعها الشرق الأوسطي الجديد كما أن الوجود العسكري الدائم في العراق يتيح للولايات المتحدة امتلاك قدرة أكبر على محاصرة إيران لا سيما بعد محاصرتها من الجهة الشرقية عن طريق التواجد الأمريكي في افغانستان. فضلاً عن ضمان أمن الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة "إسرائيل" الذي ظل ينظر إلى العراق بوصفه بلداً معادياً.

وفي 2003/7/20 صدرت وثيقة رسمية من البنتاغون الامريكي تتحدث عن المزايا الاستراتيجية للوجود العسكري الدائم في العراق في مرحلة ما بعد نقل السيادة إلى العراقيين وعلى ضرورة التأكيد على أهمية القوى العسكرية الأمريكية المزمع إنشائها في العراق[199].

وفي اطار توقيع اعلان المبادئ بين العراق والولايات المتحدة فسر كثير من المراقبين أن التوجه الاستراتيجي للقوات المحتلة في العراق في الجانب الأمني من خلال التزام الولايات المتحدة بتقديم ضمانات امنية للحكومة العراقية والالتزام بردع أي عدوان خارجي يستهدف العراق وينتهك سيادته وحرمة اراضيه ومياهه واجوائه، بأنها تنطوي على اشارات ضمنية واضحة إلى القواعد العسكرية البرية والبحرية والجوية دائمة الوجود[200]، الا أن فكرة التمسك بتلك القواعد شهدت تراجعاً ملحوظاً منذ خطاب الرئيس بوش الابن في 2007/1/10 والذي اعترف فيه بالفشل الصريح والاخفاق في إنجاز الغاية التي من اجلها شنت الحرب على العراق والمتمثلة في اقامة عراق ديمقراطي ليبرالي طيع للنفوذ الامريكي وحليف معتمد ويعود ذلك التراجع إلى الخسائر الأمريكية التي تكبدتها في العراق (البشرية والمادية)، مما جعل الوجود العسكري

(199) Michael Howard, US military to build four giant new bases in Iraq, The Guardian, Monday 23 May 2005,at: https://www.theguardian.com.

(200) عبد المنعم السيد علي، التداعيات الاقتصادية لمشروع الاتفاقية الأمنية العراقية الأمريكية طويلة الامد، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية العدد(50)، بيروت، 2010، ص142-145.

الامريكي في العراق عالي التكاليف[201] وعلى سبيل المثال قدرت تكاليف الحرب على العراق بعد عام 2006 وحتى توقيع الاتفاقية الأمنية 2008 ما بين (12.5-14) مليار دولار شهرياً من غير القتلى والمصابين وتكاليف رعايتهم، مما دفع وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين اولبرايت إلى القول "أن الحرب على العراق تمثل أسوأ كارثة لسياسة الولايات المتحدة تفوق كارثه سقوطها في فيتنام، وأن صورة أمريكا قد شوهت بالكامل نتيجة لهذه الحرب"[202].

- **استراتيجية زيادة القوات:**

كمحاولة للخروج من المأزق والوضع البالغ التردي، الذي عاشته الإدارة والقوات الأمريكية في العراق، نتيجة تصاعد عمليات المقاومة العراقية، وارتفاع عدد القتلى في صفوف قوات الاحتلال، قدَّم الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن استراتيجية جديدة قال أنها ستكون مقَّدمة لتقليص القوات الأمريكية الموجودة في العراق، صدرت في تقريرٍ عن إحدى المؤسسات الفكرية المرتبطة بالإدارة الأمريكية بعنوان : **(الاستراتيجية القومية للنصر في العراق)**. وقد حّدد التقرير (النصر) بلائحة من الأهداف الذي يؤدي إنجازها إلى البدء بسحب القوات الأمريكية في العراق، **وأهم تلك الأهداف:**

1- إعداد قوات أمن نشطة لجمع المعلومات الاستخبارية، وتدمير الشبكات (الإرهابية)، والحفاظ على الأمن، كما أوضحت هذه الاستراتيجية على أهمية الانتصار في العراق، من خلال التركيز على البعد الأمني والعسكري، حيث وصل عدد القوات العراقية المؤهلة والمدّربة إلى 212 ألف عسكري، تسلّموا 29 قاعدة، ويؤدون دوراً متصاعداً في العمليات العسكرية[203].

---

[201] احمد ابراهيم محمود واخرون، حال الامه العربية 2010-2011: رياح التغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص2011-2014.

[202] صفاء مهدي، مصدر سابق، ص117-118.

[203] عامر هاشم عواد، الاستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة.. الآثار المحتملة للتنافس على صعيد الداخل الأمريكي في مستقبل الاستراتيجية الأمريكية في العراق، دار الصنوبر، بغداد، 2008، ص128-129.

2- أكدت الإدارة الأمريكية على ضرورة تحقيق تقدم في العراق في المجالات السياسية عبر الانتخابات، ووضع العراق على طريق الحكم الديمقراطي.

3- إما في المجال الاقتصادي فقد توقعت الاستراتيجية الأمريكية النجاح عبر إعادة بناء العراق واستعادته لقدراته النفطية والاقتصادية، وإجراء الإصلاحات الاقتصادية الأساسية لإرساء أساس اقتصاد متين.

ورفضت استراتيجية النصر الأمريكية الجديدة منطق الفشل لأن الفشل سيحوَّل العراق أولاً إلى أرض خصبة، ومأوى، ومقرٍ للإرهابيين، كما أن فشل هذه الاستراتيجية يعني ثانياً غياب العراق كنموذج يمثل دوراً مهمّاً لنشر الديمقراطية والحرية في دول المنطقة. والفشل في العراق سيؤدي إلى فوضى وحرب طائفية، لها عواقب وخيمة على المصالح الأمريكية في المنطقة ككل.

وكانت توصيات المؤسسة العسكرية الأمريكية (البنتاغون) التي طرحتها لجنة شكلها رئيس الأركان الأمريكي السابق الجنرال ديفيد بترايوس، والتي عرضت ثلاثة خيارات لمواجهة الوضع العراقي، وهي [204]:

1- زيادة كبيرة في عدد القوات الأمريكية هناك تزيد على 100 ألف جندي، وإدارة حملة ضد التمرّد القائم بقوة أمريكية تتجاوز ربع مليون جندي.

2- تقليص القوات الأمريكية في العراق إلى مستوى 100 ألف جندي فقط، والوجود في العراق لفترة زمنية طويلة.

---

[204] وركزت خطة بترايوس- كروكر على أكثر من جانب، إضافة الى الجانب العسكري، منها السياسة، الاقتصاد، الأمن، الجهود الدبلوماسية، الى جانب الخطوط التي صورها بوش خلال الأشهر الأخيرة. بالإضافة الى الأعمال التي تؤخذ على عاتق الحكومة العراقية، ومن ضمنها التشريعات الخاصة بالنفط، وإشراك اكبر عدد من السنة الذين كانوا أعضاء في حزب صدام حسين، حزب البعث، إضافة الى الإجراءات الموضوعة للإنجاح المصالحة وبناء حكومة وحدة وطنية. وقد بدء بترايوس تطوير الخطة بعد فترة قصيرة من وصوله الى بغداد ليحل محل الجنرال جورج كيسي في شباط الماضي، للمزيد من التفاصيل أنظر:

William A. Knowlton, Jr,The Surge: General Petraeus and the Turnaround in Iraq, Industrial College of the Armed Forces, National Defense University Press Washington, December 2010, PP. 7-13.

3- انسحاب سريع للقوات الأمريكية من العراق خلال فترة لا تتجاوز 6 أشهر.

وقد خلصت اللجنة إلى التوصية بخيار وسط بين الخيارين الأول والثاني، وطرح زيادة بمقدار 20- 30 ألف جندي لفترة قصيرة بهدف وقف التدهور الأمني والعنف الطائفي في العراق، يعقبها تقليص تدريجي للقوات الأمريكية إلى مستوى 100 ألف جندي، فقط يمكنهم البقاء هناك لمدة 5- 7 سنوات. ويتم التركيز في المهمة على التدريب والاستشارة، حسب الأدوار القتالية.

ومع إطلالة عام 2007 قَّدم الرئيس السابق، بوش الأبن ما عرف بـ"**الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في العراق**"، التي قامت على خطين متوازيين [205]:

الأول: زيادة عدد القوات الأمريكية في العراق بقوات إضافية تقدر بـ (30) ألف جندي.

الثاني: إجراء إصلاحات داخلية يرافقها توسيع نشاط الخدمات المقدمة في داخل المدن لإحداث تغيير اقتصادي- اجتماعي في الداخل العراقي.

وهناك خط ثالث ثقافي ويتضمن تعليم الجنود الأمريكيين الذين سوف يرسلون إلى العراق اللغة العربية لغرض التفاهم وكيفية التعاطي مع العراقيين.

النتيجة، أن النجاح الذي تحدث عنه الرئيس بوش تبدى في امر واحد فقط وهو انحسار العنف اذ نجحت خطة فرض القانون في تهدئة مناطق كانت مستعصية وعنيفة، كالأنبار وبعض ضواحي بغداد، ولعل أحد أهم العوامل التي ساعدت في ذلك بتصورهم هو انقلاب الزعماء السنة المحليين ضد القاعدة بسبب افعالها الوحشية ضد المدنيين وفرضها مبادئ الدولة الاسلامية الصارمة والقاسية التي أعلنتها في بعض المناطق وتوسيعها للهجمات التي تنفذها[206].

---

[205] حامد عبيد، الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في العراق.. قراءة في المشهد الاقتصادي والعسكري، مجلة الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد(27)، 2007، ص18-19.

[206] Jeffrey D. McCausland, Iraq After the "Surge", American Foreign Policy Interests, 1080, 29, 2008, PP 22-29.

وفي إطار تقيّم تلك الاستراتيجية وما حقَّقته في العراق، جاء تقرير السفير الأمريكي رايان كروكر (Ryan Croker) وقائد القوات الأمريكية أنداك ديفيد بترايوس إلى الكونجرس في أيلول/سبتمبر 2007، مانحا إدارة بوش مسوغاً للاستمرار في استراتيجيتها لعام آخر، بحجة تحقُّق بعض التقدم الأمني، منذ اعتماد تلك الاستراتيجية. وجاء التقرير في تحليله للأوضاع في العراق خالياً من حلول واقعية لجوهر المعضلة الأمنية، وإلقاء مسؤوليتها على الحكومة العراقية والعراقيين كافة، وإغفاله متعمداً مسؤولية الاحتلال، ودعوته للكونجرس بتبني مشروع جوزيف بإيدن بخصوص تقسيم العراق[207].

أن الأهداف المثالية التي أرادت تلك الاستراتيجية تحقيقها لم يكن بالإمكان تحقيقها مع استمرار التخبط الأمريكي وعدم فهم العقلية العراقية، وتبسيط الأمور والإغفال أو التغافل عن خطورة الوضع في العراق وما يمكن أن تتدهور إليه الأوضاع. فالتخطيط الأمريكي، كما ورد في التقارير الأمريكية، عانى النقص وسوء الإدارة. ويضاف إلى ذلك كله تزايد عمليات المقاومة العراقية التي حقَّقت أرقاماً كبيرة في عدد القتلى والجرحى من الجنود الأمريكان، الأمر الذي فرض على الإدارة الأمريكية، وبالطبع، على القيادة العسكرية الأمريكية في العراق، إدخال تغييرات جديدة على استراتيجيتها[208].

وكانت الخطة بمثابة المحاولة الاخيرة لتصحيح ما هو خاطئ في العراق من خلال التركيز أساسا على الجهد العسكري لقمع المجموعات الاشد تطرفا وعنفا كالقاعدة وجيش المهدي بحيث يؤدي إلى خلق الظروف وتوفير المقدمات لعمل سياسي ضروري ينهي خلافات حكومة الاغلبية الشيعية مع السنة) ملاحظين أن القاعدة كانت اندمجت مع متمردين، لم يهزموا، لأن مجموعاتهم اما إنحلت أو أنها تنتظر إنتهاء الاستراتيجية.

وبالتالي فأن تلك الاستراتيجية لم تحقق أهدافها للاعتبارات التالية:

---

[207] مروان سالم علي، مكان ة الإقليمية الجديدة في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة (العراق أنموذجاً)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، بغداد، 2010، ص195.

[208] عامر هاشم عواد، الاستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة، مصدر سابق، ص129.

1- أن العنف هو نتيجة تحول العراق إلى دولة فاشلة وعاجزة واعمارها يستلزم جهدا مطولا ومستمرا، لا يمكن تحقيقه بالمهلة القصيرة المحددة في تلك الاستراتيجية .

2- بقاء ديناميكيات النزاع غير متغيرة وهي: عنف متعدد الاطياف يتأجج ذاتيا، مقابل عجز الحكومة وتدهور مؤسساتها، وتهجير متواصل وهجرة مستمرة للكفاءات والاختصاصات والادمغة.

3- استمرار التأثير والنفوذ القوي لمجموعات متمردة استراتيجيتها الرئيسية (الارتداد، وإعادة الانتشار، والتدمير.

وفي النهاية فأن استراتيجية (زيادة القوات) هي محاولة للتأجيل وليس الحسم وبالتالي فأن العراق الذي خلفته اميركا وراءها كان دولة متزعزعة ومقسمة تسيطر عليها المجاميع المسلحة وعصابات الجريمة المنظمة وقوى اخرى تواقة للسلطة والموارد..

وساهم الموقف الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية بتسريع وتيرة الانسحاب من العراق. فأن تقل الحديث عن "الانسحاب المشرف" في عامي 2007 و2008 والأقرار بضرورة الخروج من العراق، والتخلي عن فكرة اقامة قواعد عسكرية دائمة الوجود، واللجوء إلى عقد اتفاقية امنية (اتفاقية سحب القوات) مع الحكومة العراقية والتي جاءت كغطاء للهروب من العراق[209].

أما عن الموقف الاقليمي أثناء تلك الفترة، فقد أعربت إيران عن استعدادها ملأ فراغ الانسحاب الامريكي من العراق أو القيام بدور الحامي الأمني الإقليمي له خلال المدة القادمة، خصوصا وأن إيران قد استفادت من الاحتلال الامريكي للعراق بمكاسب غير مباشرة جعل منها الاعب الاقليمي البارز في العراق والأكثر تأثيرا في الساحة السياسية العراقية، وقد غضت أدارة بوش الطرف عن إيران بعد أن اعتبرتها جزءاً من "محور الشر"، وذلك مع توسيع الالتزام العسكري الأمريكي في العراق، والذي جعل من الصعب على واشنطن احتواء إيران بسهولة، وجرى تنسيق امريكي إيراني

(209) (Timeline: Invasion, surge, withdrawal; U.S. forces in Iraq, at: https://www.reuters.com.

قبيل الانسحاب من العراق سأهم في النهاية وباختصار بتعزيز مكانة إيران وأضعف من قدرة الولايات المتحدة داخل العراق [210].

أما الموقف التركي، فعلى مدى السنوات اللاحقة لاحتلال العراق، تعاملت تركيا مع هذه الحقيقة المرة بحذر شديد، وخاصة أن ها رفضت منذ البداية المشاركة في احتلال العراق. وسرعان ما أفرزت تطورات الأحداث في الساحة العراقية ظواهر خطيرة جداً قوامها استمرار تدهور الوضع الأمني وتصاعد وتيرة العنف الطائفي وما رافقها من إطلاق دعوات للإسراع لتطبيق النظام الفيدرالي، واعتبر بمثابة المقدمة لتقسيم العراق [211]، وجاء الانسحاب الامريكي ليعزز من مخاوف تركيا، وخاصة أن إقليم كردستان المجاور للحدود التركية، أصبح نموذجاً لهذا التوجه وبرزت أول إشارات الرفض والتحذير التركي عبر تصريح رجب طيب أردوغان رئيس الحكومة التركية في نهاية عام 2006 بتأكيده "أن العراق تحول في هذه اللحظة إلى أولوية بالنسبة لتركيا، يتقدم على ملف الاتحاد الأوروبي" [212].

وقد أكد هذا التوجه الجديد للقيادة السياسية التركية تحولاً استراتيجيا لثوابت السياسة التركية التي ارتكزت منذ عام 1923 نحو التوجه نحو الغرب، استناداً إلى مقولة مصطفى كمال أتاتورك مؤسس تركيا الحديثة "وداعاً أيها الشرق، مرحباً أيها الغرب"

أن إقرار الولايات المتحدة بالانسحاب من العراق وفقاً للاتفاقية الأمنية لا يعني ترك العراق بدون اي تواجد امريكي، فقد نصت المادة (4) من الاتفاقية الأمنية (يواصل الطرفان جهودهما للتعاون من اجل تعزيز قدرات العراق الأمنية وفقاً لما تتفق عليه، بما في ذلك التدريب والتجهيز والاسناد والامداد وبناء وتحديث المنظومات اللوجستية) فهذه اشارة بصورة ضمنية إلى تواجد امريكي إلى ما بعد إنتهاء مدة سريان

---

[210] Brad Amburn, Who Wins in Iraq?: Iran, foreignpolicy, October 14, 2009, at: http://foreignpolicy.com.

[211] سليم كاطع علي، المتغيرات الإقليمية وأثرها على الاستقرار السياسي في العراق: دراسة في الفاعلين الإيران ي-التركي، مجلة دراسات دولية، العدد(67)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2016، ص76-77.

[212] خضير عباس النداوي، الدور التركي المحتمل في العراق بعد الانسحاب الامريكي، اراء حول الخليج، العدد(89)، مركز الخليج للأبحاث، الامارات، فبراير 2012، ص63.

هذه الاتفاقية وعلى صيغة مستشارين عسكريين ومدنيين امريكيين، وتحتل السفارة الأمريكية في بغداد (104) فدان (6) إضعاف حجم مبنى الأمم المتحدة في نيويورك ويعمل بها أكثر من 3 ألاف ما بين دبلوماسي وأمني وعسكري وعدد كبير من المتعهدين الخاصين ووحدة قوية من المارينز وقد قيمت صحيفة نيويورك تايمز الوضع في العراق بأن "الولايات المتحدة خرجت من الباب لتدخل من الشباك"، مما يعني أن الوجود الأمريكي في العراق لم ينتهي[213].

[213] Micah Zenko, Its Hard to Say Goodbye to Iraq: Why the United States Should Withdraw this Desember, Foreign Affairs, July 28, 2011, at: https://www.foreignaffairs.com.

الفصل الثالث

الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق في ولاية أوباما الأول

(2012–2008)

سلّم الرئيس السابق جورج بوش الابن مفاتيح السلطة للرئيس باراك أوباما في أصعب وقت قد تحتاج به الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحلول، لتجاوز كمّ الأزمات التي تعانيها داخليا وخارجيا ولاسيما في منطقة الشرق الأوسط، فعلى الصعيد الداخلي، فقد أعطاه دولة عظمى تمتلك مشكلة مالية قد أدت إلى الإفلاس لولا الحلول ومحاولة القضاء على تلك الأزمة(*)، إضافة إلى تزايد الاستياء على سياسات بوش وتراجع شعبيته بشكل ملفت. أما على الصعيد الخارجي، فقد ترك الرئيس بوش لخلفه الرئيس أوباما أوضاعا دولية متردية التي خلفتها سياساته تجاه القضايا الدولية المختلفة وفي مقدمتها الحرب على كل من العراق وأفغانستان والحرب على الإرهاب وما تبعها من انتهاكات لحقوق الإنسان ومن ذلك سجنى جوانتانمو وابو غريب في العراق[214]. وكذلك من الأمور التي ورثها أوباما فيما يخص العالم الإسلامي والعربي عن بوش الابن صراع الحضارات المتمثل بالصدام مع الحضارة الإسلامية "وإعلان الحرب على الإسلام" والذي وضع له بوش صورة نمطية في أذهان الأمريكيين، مما جلب العداء للولايات المتحدة الأمريكية من قبل المسلمين وأيضا من غير المسلمين كالحقوقيين والمتضامنين مع قضايا الحرية والعدالة حول العالم والذين نظروا لأمريكا على أنها دولة مارقة تستخدم أساطيلها حول العالم للقيام بعمليات عسكرية هي أشبه ما تكون بأفعال القرصنة، وكذلك تقسيم العالم الى محور الخير ومحور الشر وسياسة الأحلاف التي بنيت على قاعدة- "من ليس معنا فهو ضدنا"[215].

(*) إفلاس مصرف الأعمال الأمريكي "ليمان برادرز" وبيع "ميريل لينش"، لمنافسه "بنك أمريكا" مقابل 50 مليون دولار، وسعى "أمريكان انترناشيونال كروب" (AIG)، أكبر شركة تأمين في العالم، بشكل محموم إلى الحصول على 40 مليار دولار لعدم الانهيار، كما أعلنت عشرة مصارف، بما فيها "اتحاد المصارف السويسرية" (UBS) وكريدي سويس، عن إنشاء "صندوق للتضامن" بقيمة 70 مليار دولار يمكن لكل واحد منها سحب 20 مليون دولار منه في حالة الطوارئ.

(214) مازن أحمد صدقي، السياسة الخارجية الأمريكية بين التغيير والاستمرار في عهد ادارتي جورج بوش الابن الثانية وباراك اوبام الأولى (2004-20012)، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد(3)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2016، ص137.

- (215)Michael Hirsh, Bush and the World: THE NEED FOR A NEW WILSONIANISM, Foreign Affairs, September/October 2002, at: https://www.foreignaffairs.com.

ومع فوز الرئيس الأمريكي باراك أوباما بالانتخابات الرئاسية لعام 2008 ومع تسلمه سدة الرئاسة في كانون الثاني من عام 2009، بدأت تظهر ملامح مرحلة جديدة حملة شعاره الانتخابي وهو "التغيير" الذي نجح على أساسه في فترة كان الرأي الأمريكي يرفض سياسات الرئيس السابق بوش الابن[216]، نتيجة لسياسته المتبعة والمرفوضة محلياً ودولياً فقد وجهت أنظار العالم الى الرئيس أوباما على انه المنقذ الذي سيخرج الولايات المتحدة الأمريكية والعالم من هذا المستنقع الموحل وإتباع سياسة أكثر توازناً مع المجتمع الدولي[217].

وقد حدد الرئيس الأمريكي أوباما عدد من الملفات المهمة التي ورثها عن سلفة، وقد حاز ملف الشرق الأوسط على أولوية على غيره من الملفات، ومن أهم تلك الأولويات إعادة تشكيل العلاقات مع العالم العربي والإسلامي، والقضية الفلسطينية (مبدأ حل الدولتين)، وإيران وخيارات إنهاء الملف النووي الإيراني، وانسحاب القوات الأمريكية من العراق بشكل يحفظ ماء الوجه الأمريكي، والحرب في أفغانستان وكذلك محاولة إرجاع الصورة والرؤية الأمريكي إلى القمة من جديد بعد التشوه الكبير الذي لحق بها في عهد الرئيس السابق بوش الابن[218].

المبحث الأول: استر اتيجية أوباما تجاه الشرق الأوسط

في الحقيقة لا يمكننا فهم الأفكار التي يؤمن بها أوباما وعلاقتها بالشرق الأوسط، دون الرجوع الى مجموعة التوصيات التي تضمنها التقرير النهائي الذي أعدته مجموعة "دراسة العراق"، وهي هيئة تشكلت من عدد من أعضاء الكونجرس من الحزبين

---

[216] Robert Malley and Peter Harling, Beyond Moderates and Militants: How Obama Can Chart a New Course in the Middle East, Foreign Affairs, September/October 2010 Issue, pp.18-19.

[217] Richard N. Haass, The Irony of American Strategy, Putting the Middle East in Proper Perspective, foreign affairs, May/June 2013, at:
https://www.foreignaffairs.com..

[218] Richard N. Haass and Martin Indyk, Beyond Iraq: A New U.S. Strategy for the Middle East, Foreign Affairs, January/February 2009, at:
https://www.foreignaffairs.com. and See also Marc Lynch, Obama and the Middle East: Rightsizing the U.S. Role, Foreign Affairs, September – October 2015, P. 18.

الجمهوري والديمقراطي، ويرأسها كل من وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر، وعضو الكونجرس السابق لي هاملتون، ونشر هذا التقرير في ديسمبر2006.

حثت توصيات التقرير الإدارة الأمريكية على اتخاذ أربع خطوات، هي سحب القوات الأمريكية من العراق، وزيادة عدد القوات الأمريكية في أفغانستان، وأعاده تنشيط عملية السلام العربية- الإسرائيلية، وأخيرا إطلاق حوار دبلوماسي مع إيران ومع شريكها نظام الأسد في سوريا، استنادا إلى أن هذين النظامين يشتركان مع واشنطن في هدفين، هما جلب الاستقرار الى العراق، وإلحاق الهزيمة بالقاعدة و"بالمجموعات الجهادية السنية الأخرى"، وان ذلك قد يساعد على إنشاء منظومة إقليمية يمكن أن تسهم في احتواء مشاكل الشرق الأوسط. وقد تأثرت إدارة أوباما كثيرا بتوصيات تقرير بيكر- هاملتون، وأصبح خطة عمل بالنسبة لسياستها الخارجية، وخاصة فيما يتعلق بالعراق وإيران[219].

كذلك فقد تأثر الرئيس أوباما فيما يتعلق بالشرق الأوسط، بمجموعة الأفكار التي طرحها ستيفن والت، الأستاذ بجامعة هارفارد، حول السياسة الأمريكية تجاه هذه المنطقة، ويرى ستيفن والت أن الشرق الأوسط في منتصف ثورة عميقة، لا يزال مسار مستقبلها غير محدد، والصراع فيها يدور من خلال خطوط عديدة، كالسنة ضد الشيعة، والعرب ضد الفرس، والعلمانية ضد الإسلام، والديمقراطيين ضد السلطويين.. الخ. وفي إطار هذا الموقف المتشابك وغير المفهوم، فإن آخر ما يجب أن تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية هو ان تحاول القيام بدور الحكم، أو أن تحاول فرض رؤيتها السياسية المفضلة على تلك الأحداث، وأن الاستراتيجية الأفضل للولايات المتحدة في المنطقة يجب أن تقوم على تقليل وجودها بها، وإنشاء نظام لتوازن القوى (Balance of power) بين القوى الإقليمية. ويشير والت إلى أن هذه هي السياسة التي انتهجتها الولايات المتحدة في الفترة من 1945 الى 1990، حي لعبت دور الموازن أو المعادل الخارجي في الإقليم. وبالتالي يرى والت أن الحل الواضح للولايات المتحدة هو ان تعود الى هذه الاستراتيجية المتعلقة بتوازن القوى، وأن العقبة الرئيسية لهذه الخطوة هي العلاقات الخاصة للولايات المتحدة مع بعض القوى الإقليمية مثل مصر

[219] James A. Baker, Lee H. Hamilton, The Iraq Study Group Report,: DECEMBER 2006, at: https://online.wsj.

وإسرائيل والسعودية، لذا يرى والت ضرورة أن تتحول هذه العلاقات من علاقات خاصة الى علاقات طبيعية. وفي الوقت نفسه يتوجب على الولايات المتحدة إنشاء علاقة طبيعية الى حد ما مع إيران، تسمح بالتعاون بين حكومتي الدولتين في القضايا ذات الاهتمام المشترك(مثل قضية أفغانستان)، والتفاوض أو الاتفاق على القضايا التي تختلف فيها الدولتان[220].

لقد بات متعارفاً ومنذ عهد الرئيس ترومان 1945-1953، أن هناك عُرف يحكم توجهات الولايات المتحدة الأمريكية واستراتيجياتها، وهو أن كل رئيس جديد يدخل البيت الأبيض يُصدر استراتيجية جديدة يعلن من خلالها عن أهدافه الاستراتيجية وأهداف الولايات المتحدة الأمريكية وما تبغي تحقيقه في الأمد القريب والبعيد، وبهذا أصدر الرئيس أوباما استراتيجيته الجديدة في 27 مايو/أيار 2010 لتحل محل الاستراتيجية التي أصدرها بوش الأبن عام 2002، من خلال الإعلان عن وثيقة الأمن القومي الأميركي (National Security Strategy)، وهي الأولى في عهد الرئيس باراك أوباما، والثانية عشرة منذ بدأت الإدارات الأميركية المتعاقبة بإعدادها بموجب قانون (Goldwater-Nichols Act)لعام 1986. وينص القانون على أن تقوم الإدارة الأميركية بإعداد وثيقة للأمن القومي بشكل دوري ليتم رفعها إلى الكونغرس، وترسم فيها الخطوط الرئيسية للمخاوف المتعلقة بالأمن القومي للبلاد، والكيفية التي تخطط بها الإدارة لمواجهة هذه المخاوف.

تعدّ الوثيقة انعكاسا دقيقا لرؤية الرئيس باراك أوباما الشخصية وفكره المرتبط بشعار "الواقعية والتغيير"، وللسياسات التي اتبعها منذ مجيئه إلى سدّة الرئاسة في مواجهة الوضع الأميركي المتدهور، ومواجهة التحديات المتعاظمة التي تواجهها الولايات المتحدة في ظل المتغيرات العالمية التي طرأت في الآونة الأخيرة، وتحديدا منذ ولاية الرئيس جورج بوش الابن وهجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001، ومن ثمّ حربي العراق وأفغانستان والأزمة المالية العالمية[221].

---

[220] محمد كمال، مبدأ أوباما وسياسته الشرق اوسطية، السياسة الدولية، العدد(201)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ، يوليو2015، ص72.

[221] Matthew Levitt, Obama 's National Security Vision: Confronting Transnational Threats with Global Cooperation, The Washington Institute for Near East Policy, october 2010, pp. 2-5.

ومن هذه الزاوية تحديدا، يمكن اعتبار الوثيقة مجرد تأطير رسمي للتوجهات والسياسات التي وردت سابقا في خطب الرئيس أوباما المفصليّة (في تركيا ومصر على سبيل المثال) والوثائق الاستراتيجية القومية التي صدرت في عهده وسبقت هذه الوثيقة (وثيقة استراتيجية الاستخبارات القومية 2009، وثيقة المراجعة الدفاعية 2010، وثيقة مراجعة الوضع النووي 2010، تقرير تقييم الوضع الأفغاني...إلخ)[222]، إضافة إلى أفكاره التي كان يروج لها إبان الانتخابات الأمريكية الأمر الذي دعا إلى إنشاء فصل كامل عن الاستراتيجية الجديدة بعنوان "الرخاء"، تتناول كل العوامل والأدوات والوسائل التي يمكن من خلالها ضمان الرخاء والازدهار للمجتمع الأمريكي في المستقبل والعمل على ذلك، ولهذا أصبح العامل الاقتصادي هو المميز المهم للاستراتيجية الجديدة خلافا للرؤساء القدامى، ومع ذلك كان للجانب الأمريكي لمحةٌ مميزة حول الأوضاع الأمريكية والمخاطر العسكرية، فقد قامت الاستراتيجية العسكرية على نقطتين مهمتين وهما، تقوية القدرات القومية وتقوية الأمن والإصرار في الداخل[223].

يبدو أن الرئيس أوباما قد أخذ وقته الكافي منذ مطلع العام 2009في البيت الأبيض لاستيعاب ودراسة مشكلات منطقة الشرق الأوسط حتى اصدر استراتيجيته عام 2010 التي جاءت على 60صفحة، وهذا طبيعي بالنظر إلى دولة المؤسسات وطبيعة الأجهزة البيروقراطية التي تسهم في صنع الاستراتيجيات والسياسات التي يعتمد عليها الرئيس وطاقمه، بالإضافة إلى تعقيدات الملفات التي ورثها من سلفه الرئيس بوش الابن لاسيما ملف الحرب على الإرهاب والانسحاب من العراق والملف النووي الإيراني، حدّدت الوثيقة التوجهات الاستراتيجية العامة للإدارة الأميركية بثلاثة عناوين رئيسية هي[224]:

1- بناء الأسس في الداخل: وتتضمن إعادة بناء القدرات الاقتصادية كأساس لقوة أميركا الشاملة، وتحصين الأمن القومي بما يخدم هذا الهدف،

---

[222] تقرير عن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2010، متاح:

http://studies.aljazeera.net

[223] Bobbe, Merrick, Internal and external police over sight in the uinted states , national nonprofit organization, U.S.A, 2009, pp. 1-2.

[224] National Security Strategy 2010, pp. 9-13.

وتعزيز النموذج الديمقراطي الأميركي القائم على الحريات واحترام حقوق الإنسان، كنموذج ملهِم لكل من هم في الخارج على اعتبار أنّ القيادة الأخلاقية قائمة على قوة النموذج وليس على فرض النظام على الشعوب الأخرى.

2- اعتماد سياسة الانخراط الشامل: وتتضمن التعامل مع الأمم والمؤسسات والشعوب حول العالم على أساس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، على اعتبار أنّ هذه السياسة ستشكّل الأداة الفعالة التي ستتيح لأميركا المشاركة في صياغة الأحداث بدلا من الحياة في عزلة ذاتية تحرمها من القدرة على تحديد النتائج. يبدأ الانخراط بأقرب الأصدقاء والحلفاء من أوروبا إلى آسيا، ومن أميركا الشمالية إلى الشرق الأوسط، ويتم من خلاله تعميق التعاون مع كل من روسيا والصين والهند. ويعتمد التواصل الناجح مع كل الأطراف على الاستخدام الفعّال والمتكامل لكل عناصر القوة الأميركية وخاصة الديبلوماسية والتنمية لتسهيل التعاون العالمي بشأن قضايا مثل: التطرف والعنف، وانتشار الأسلحة النووية، وتغير المناخ، وعدم الاستقرار الاقتصادي العالمي، وهي قضايا تمثل تحديا مشتركا لجميع الدول، ولا يمكن لدولة واحدة مواجهتها بشكل منفرد[225].

3- تطوير نظام دولي عادل: يعزز المصالح المشتركة للدول، ويدفع باتجاه العمل الجماعي لمواجهة التحديات المشتركة أيضا، ويعترف بحقوق وواجبات كل الأمم، ويوفر الحوافز التي تشجع الدول على التصرف بمسؤولية، ويحاسب أولئك الذين لا يلتزمون بمسؤولياتهم بالعزل عبر الحرص على إيجاد بدائل فعّالة ومؤثرة للعمل العسكري تتضمن العقوبات وإجراءات أقوى تجبر هذه الأطراف على تغيير سلوكه.

كما تضمّنت الوثيقة عددا من السياسات المتّصلة بملفات الشرق الأوسط وملفات تحظى باهتمام العرب والمسلمين في قضايا لا تزال مشتعلة إلى اليوم، ومنها[226]:

---

[225] Janice J. Terry, Change or more of the same? Obama and Iraq, International Journal of Contemporary Iraqi Studies, Volume 7 Number 1, 2013, P.45.

[226] تقرير عن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، مصدر سابق.

أولاً- أفغانستان وباكستان:

ويتم العمل في أفغانستان على حرمان تنظيم القاعدة من الملاذ الأمن، ومنع حركة طالبان من القدرة على قلب نظام الحكم، وتعزيز قدرات قوات الأمن الأفغانية والحكومة حتى تتمكن من تحمل المسؤولية. أما في باكستان، فيتم التعاون مع الحكومة لمواجهة المخاطر المحلية والإقليمية والعالمية من المتطرفين الذين يمارسون

العنف. ويتم تحقيق هذه الأهداف في البلدين من خلال استراتيجية تتكون من ثلاثة عناصر[227]:

1- مواصلة القوات الأميركية وقوات إيساف (قوات المساعدة الدولية لإرساء الأمن في أفغانستان (استهداف حركة التمرد، والعمل على تأمين المراكز السكانية الرئيسية، وزيادة الجهود المبذولة لتدريب قوات الأمن الأفغانية، بما يسمح بتهيئة الظروف لنقل المسؤولية إلى الأفغان، على أن يتم البدء في تخفيض القوات الأميركية بطريقة مسؤولة في يوليو/تموز 2011، مع الأخذ في الاعتبار الظروف على أرض الواقع.

2- مواصلة العمل مع الشركاء، والأمم المتحدة، والحكومة الأفغانية لتحسين الحكم الخاضع للمساءلة والشفافية.

3- تعزيز العلاقات مع باكستان على أسس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، والاستمرار في توفير المساعدة الأمنية والالتزام بالشراكة الاستراتيجية، وتعزيز الديمقراطية والتعاون في طيف واسع من المجالات.

ثانياً- العراق:

ويتمثّل الهدف الأساسي في جعل العراق سيّدا ومستقرا وقادرا على الاعتماد على نفسه، وهو ما يستوجب الاستمرار في دعم حكومة عراقية عادلة ومسئولة، تمثّل العراقيين وتعمل على حرمان الإرهابيين من الملاذ الأمن، إلى جانب التزام أميركا المستمر بعراق ديمقراطي وحكومة منتَخَبة، بما يؤدي إلى تعزيز العلاقات الثنائية فيما بعد على أساس من المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، وبما يفضي إلى بناء روابط اقتصادية

---

[227] National Security Strategy 2010, p.21.

وتجارية بين العراق والعالم، ويتيح له تبوّء مركزه المستحق في المجتمع الدولي ليسهم في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

ويتم تحقيق هذه الرؤية من خلال استراتيجية تقوم على ثلاثة مكونات رئيسية، هي[228]:

1- إنجاز المرحلة الانتقالية، ونقل الأمن بشكل كامل ليكون من مسؤولية العراقيين، ووقف العمليات القتالية في شهر أغسطس/آب 2010، مع الاستمرار في تدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية، وتقديم المشورة لها، والقيام بعمليات محددة الأهداف لمكافحة الإرهاب بما يتفق مع التزامات أميركا مع العراق ومن بينها الاتفاقية الأمنية، على أن يتم سحب القوات العسكرية في نهاية عام 2011، مع الإبقاء على وجود مدني قوي في العراق بما يخدم المصالح الاستراتيجية.

2- الحفاظ على الجهود السياسية والدبلوماسية والمدنية المبذولة لمساعدة الشعب العراقي، وحل الخلافات المعلقة، ودمج اللاجئين والمشردين الذين يستطيعون العودة بمجتمعهم، ومواصلة تطوير المؤسسات الديمقراطية ومعايير المساءلة.

3- اعتماد الدبلوماسية الإقليمية لضمان تحقيق انسحاب مسئول من شأنه أن يوفّر لأعراق فرصة لتعزيز الأمن الدائم والتنمية المستدامة له ولمحيطه في الشرق الأوسط.

ثالثاً- عملية السلام في الشرق الأوسط:

اعترف الرئيس أوباما في خطابه الشهير في جامعة القاهرة بتاريخ حزيران/يونيو 2009، بأن القضية الفلسطينية هي مصدر كل الإشكاليات التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، لذلك ينبغي معالجتها في أقرب وقت ممكن، واعترف أيضا بمعاناة الشعب الفلسطيني التي لا تطاق[229].

---

[228] National Security Strategy 2010, p. 25

[229] Vasconcelos, Alvaro, Obama and the Palestinian Questions, Europe Institute for Security Studies, ISS Opinion, 2009, at:

ومن هنا فللولايات المتحدة وإسرائيل والفلسطينيين والدول العربية مصلحة في التوصل لاتفاق سلام يتضمن التطلعات المشروعة للإسرائيليين والفلسطينيين في الأمن والكرامة. ولتحقيق ذلك، تسعى أميركا للتوصل إلى دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن: دولة إسرائيل اليهودية تتمتع بأمن حقيقي، وتحظى بالقبول وتوفر الحقوق لجميع الإسرائيليين، ودولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة تنهي الاحتلال الذي بدأ في عام 1967، وتعكس إمكانات الشعب الفلسطيني وتطلعاته.

ويتطلب ذلك التواصل على الصعيد الإقليمي مع الشركاء الذين يشاطرون أميركا نفس الرأي من أجل المضي قدما في المفاوضات التي تتناول قضايا الوضع الدائم: الأمن للإسرائيليين والفلسطينيين، والحدود، واللاجئين، والقدس. وستسعى أميركا أيضا للحصول على الدعم الدولي لبناء المؤسسات التي ستقوم عليها الدولة الفلسطينية بينما يتم التركيز على تنمية اقتصادية تؤمن الفرص للشعب الفلسطيني.

وبينما تعمل الإدارة الأميركية لتحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ستسعى أيضا للسلام بين إسرائيل ولبنان، وإسرائيل وسوريا، وسلام أوسع نطاقا بين إسرائيل وجيرانها، من خلال مبادرات إقليمية بمشاركة متعددة الأطراف إلى جانب المفاوضات الثنائية.

رابعاً- إيران:

ويكمن الهدف في تحويل إيران إلى دولة تتحمل مسؤولياتها والتزاماتها الدولية، وتأخذ مكانها الصحيح في المجتمع الدولي، وتحظى بالفرص السياسية والاقتصادية التي تستحقها ويستحقها شعبها، فقد ظلت إيران لعقود تهدد الأمن الإقليمي والولايات المتّحدة، كما فشلت في تحمّل مسؤولياتها الدولية، فبالإضافة إلى برنامجها النووي غير المشروع، لا تزال تدعم الإرهاب، وتقوض السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وتحرم شعبها من حقوقه العالمية. وبدلا من أن يؤدي الحوار والانخراط مع طهران لسنوات عديدة إلى عكس هذه الدورة وهذا السلوك، أصبح سلوك إيران أكثر خطورة؛ ولذلك، فإن خيار أميركا هو الانخراط مجددا مع إيران بحيث يمكن أن يوفر لها ذلك

http://www.iss.europa.eu/uploads/media/Obama-and-the-Palestinian-question.pdf

طريقا لمستقبل أفضل[230]، على أن يكون القادة الإيرانيون مستعدين لاتخاذ القرار المناسب، وإلا فإن بلادهم ستواجه عزلة كبيرة.

ويكمن تحديد نظرة أوباما لإيران بما يلي:[231]

1- يرى أوباما أن الأسلحة النووية هي مصدر للتوتر الذي طرأ مؤخرا على العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران التي ظلت لسنوات كثيرة تعبر عن هويتها من خلال موقفها المناهض للولايات المتحدة وتاريخها .

2- يؤكد أوباما على استراتيجية أمريكية سابقة بمنع امتلاك السلاح النووي لباقي دول العالم ومنها إيران من باب تفعيل" مبدأ الاحتكار النووي" للدول الكبرى اذ يؤكد "التزام أمريكا بالسعي من اجل عدم امتلاك أي من الدول للأسلحة النووية وينبغي على أية دولة بما في ذلك إيران إن يكون لها حق الوصول الى الطاقة النووية السلمية إذا امتثلت لمسؤولياتها بموجب معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وهذا الالتزام هو التزام جوهري في المعاهدة ويجب الحفاظ عليه من اجل جميع الملتزمين".

وبالتالي يمكننا تلخيص أبرز المستجدات التي أوردتها استراتيجية الرئيس أوباما للأمن القومي الأمريكي 2010 في جانبين[232]:

1- التحول من الأيديولوجيا إلى القانون والمؤسسية:

على خلاف حقبة الرئيس بوش التي طغى فيها التصور الأيديولوجي واليوتوبي على الواقع وعلى استراتيجية الأمن القومي، وجرى لي عنق الواقع ليوائم مع الأفكار واليوتوبيا، وليوجد واقعا تخيلياً، فإن استراتيجية الأمن القومي 2010 جعلت الحقائق أو الواقع هو الأساس في نظرتها للأمن القومي، وأكدت على رؤية العالم "كما هو لا وفق ما نسعى إليه". وتشير استراتيجية 2010 إلى أن "حروب الأيديولوجيا أفسحت الطريق

---

[230] Helene cooper, No Conditions for Talking to Obama, but Many Questions, The New York Times, NOV. 24, 2007, at: http://www.nytimes.com.

[231] جاسم الحريري، السياسة الخارجية الأمريكية: سنة أولى من حكم أوباما، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2010، ص29.

[232] زيد عبد الوهاب، الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الاوسط خلال فترة إدارة الرئيس أوباما، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية، عمان، 2015، ص67-69.

لحروب الهويات الدينية والإثنية والقبلية"[233]. وفي إشارة إلى تأثير أحداث 11 سبتمبر في حرف الرؤية الأمريكية عن قراءة الواقع تشير الاستراتيجية إلى أن "الجانب المظلم من العالم المعولم قفز إلى الواجهة أمام الشعب الأمريكي بعد 11 سبتمبر 2001"[234].

يشير الرئيس أوباما في مقدمته لاستراتيجية الأمن القومي 2010، إلى تفضيله العمل في ظل الأطر الرسمية والمؤسسية الدولية، فأكد أنه: "سوف نكون راسخي العزيمة في تقوية الأحلاف القديمة التي خدمتنا على نحو جيد، مع تحديثها لكي توفي بتحديات قرن جديد. سوف نبني شراكات أجدد وأعمق في كل منطقة ونقوي المعايير والمؤسسات الدولية"[235]، ومن خلال رصد تكرارات الكلمات التي تشير إلى انحيازات وتفضيلات الرئيس أوباما للمؤسسية والنظامية والقانونية، لوحظ حالة من السيطرة المؤسسية والقانونية والنظامية الكاملة على نص وثيقة الاستراتيجية، فقد جاءت الاستراتيجية مليئة بالإشارات إلى: "النظام العالمي" و"النظام الدولي"، و"حكم القانون" و"حقوق الإنسان" و"المؤسسات الدولية".

2- التحول من العَسْكرة إلى المَدْنية:

جاء تركيز الرئيس أوباما على رؤية شاملة للأمن لا ينفصل في ظلها الأمن الوطني الداخلي عن الأمن القومي، وتتعامل في ظلها كل المؤسسات في تناغم طبيعي، في ظل استراتيجية أشمل تقوم فيها كل من: وزارة الخارجية والدفاع والاستخبارات ومختلف الوزارات والهيئات بأدوار محددة، وتترافق فيها التنمية والدبلوماسية مع الدفاع والأمن، والقطاع الخاص مع المجتمع المدني، وأنشطة الأعمال مع المواطنين العاديين، وتتكامل فيه جهود الشركاء والحلفاء، والقوى المدنية مع العسكريين، والمنظمات غير الهادفة للربح مع القطاع الخاص. وعلى جانب آخر، يتضح إعلاء الاستراتيجية من شأن الأدوات غير العسكرية على الأدوات العسكرية، ويبدو ذلك من تأكيدها على "المعايير" و"المؤسسات الدولية" للمساعدة في حل الخلافات، ومنع الصراعات، والحفاظ على السلام، وحيثما أمكن التخفيف من الحاجة إلى استخدام القوة، وفي

---

[233] National Security Strategy 2010, p. 1.

[234] Ibid.

[235] National Security Strategy 2010, p. 12.

تأكيدها على دور الدبلوماسية والتنمية في منع الصراع، وفي حفز النمو الاقتصادي، وفي تقوية الدول الضعيفة والفاشلة، وفي إخراج الناس من الفقر، وفي مكافحة التغير المناخي والأمراض الوبائية، وفي تقوية مؤسسات الحكم الديمقراطي الرشيد[236].

ولم تقتصر الاستراتيجية على تقديم معالجات وخطط أمنية، وإنما أولت اهتمامها للأبعاد الأخرى، فتناولت حال الأزمة التي تعترض الاقتصاد العالمي، وحقيقة التفاوت في معدلات المعيشة بين الاقتصادات النامية والناشئة وداخل الدول وفيما بينها، والتوترات الثقافية والديموغرافية، وزيادة الطلب على الموارد.

ولأجل ذلك كانت التوجيهات الرئاسية وداخل الوزارات بإعداد تقارير المراجعات الرباعية في مجالات مختلفة، منها على سبيل المثال ما تعتزم وزارة الخارجية إعداده تحت مسمى تقرير المراجعة الرباعية للدبلوماسية والتنمية، ومن الاستخبارات تقرير المراجعة الرباعية لأمن الوطن، وذلك على غرار تقرير المراجعة الدفاعية الرباعية الذي تصدره وزارة الدفاع كل أربع سنوات[237]

لقد قدمت استراتيجية أوباما منظومة شاملة من الشروط التي لا تجعل الحرب واستخدام القوات المسلحة قرارا سهلا في يد صانع القرار، وإنما عند الضرورة وكملاذ أخير وبشروط ومعايير محددة "إن القوة العسكرية ضرورية في بعض الأحيان للدفاع عن بلدنا وحلفائنا أو للحفاظ على السلام والأمن الأوسع نطاقا. وسوف نعتمد على الدبلوماسية والتنمية، والمعايير والمؤسسات الدولية للمساعدة في حل الخلافات، ومنع الصراعات، والحفاظ على السلام، وحيثما أمكن التخفيف من الحاجة إلى استخدام القوة". و"سوف نستنفد من الخيارات الأخرى قبل الحرب كلما استطعنا، ونزن بدقة تكاليف ومخاطر العمل في مقابل التكاليف والمخاطر المترتبة على التقاعس عن العمل. وعندما تكون القوة لازمة، سنقوم بذلك بطريقة تعكس قيمنا وتعزز

---

(236) Scott Wilson, Obama makes case for foreign aid to poor nations, Washington Post, September 22, 2010, at: https://www.washingtonpost.com.

(237) Robert Kagan, Obama's Year One: Contra, World Affairs, January/February 2010, at: http://www.worldaffairsjournal.org.

شرعيتنا، وسنسعى إلى توفير دعم دولي واسع، عبر العمل مع مؤسسات مثل حلف شمال الأطلسي ومجلس الأمن الدولي[238].

لقد انتقلت استراتيجية الأمن القومي للرئيس باراك أوباما من المواجهة مع عدو تخيلي وافتراضي غير محدد الهوية وليس له وجود مادي محدد وهو الإرهاب، إلى عدو محدد وله وجود مادي يمكن مواجهته، هو تنظيم القاعدة وروافده، وتلك من أكثر النقاط المستجدة التي أوردتها استراتيجية أوباما.

أن الرئيس الأمريكي يلعب دورا هاما في عملية صنع وتنفيذ الاستراتيجية الأمريكية، وذلك استنادا إلى صلاحياته المخولة له بناءً على مواد الدستور، فضلا عن تصوراته الذاتية لطبيعة سياسة بلاده الخارجية. وعلى الرغم من الاتهامات التي وجهت لأوباما بضعف خبرته في هذا المجال، فإنه يمكن القول إن مواقف وتصريحات أوباما سواء خلال الفترة السابقة لعملية انتخابه رئيسا للولايات المتحدة او بعد تسلمه السلطة تنطوي على مجموعة من الأطر والمبادئ العامة التي حكمت توجهات إدارته على المستوى الخارجي بصفة عامة وتجاه الشرق الأوسط بصفة خاصة، وتتمثل أهمها بما يلي:

- **التخلي عن النزعة الانفرادية في مواجهة الأزمات الدولية**، ولا سيما أزمات الشرق الأوسط المعقدة، وذلك في ظل الخصائص الراهنة للنظام الدولي الحالي وطبيعة موازين القوى السائدة فيه، والتي فرضت على أوباما صياغة سياسات تنسجم مع توجهه بمشاركة المجتمع الدولي في مواجهة الأزمات الدولية والإقليمية المستجدة، من خلال اللجوء المتزايد إلى الأساليب الدبلوماسية عِوضا عن القوة العسكرية التي اعترف بأنها ليست باستطاعتها لوحدها حماية الأمريكيين، ومما عكس هذا التوجه مساعي وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون لتعزيز دور الدبلوماسية الأمريكية على المستوى الخارجي، من خلال التركيز على دور المبعوثين رفيعي المستوى في مناطق

[238] Robert M. Gates, A Balanced Strategy: Reprogramming the Pentagon for a New Age, foreign affairs, January/February 2009, at https://www.foreignaffairs.com..

التوترات والأزمات الدولية، وذلك بهدف إحياء التقليد الذي ساد في ظل إدارة الرئيس الأسبق بيل كلينتون، والذي ارتكز على تعيين العديد من المبعوثين بهدف تنشيط الوساطة الأمريكية في تسوية النزاعات بمنطقتي البلقان والشرق الأوسط، وهو التوجه الذي عبّرت عنه الوزيرة السابقة كلينتون أمام الكونغرس الأمريكي أثناء جلسة الاستماع التي عقدها للمصادقة على توليها منصبها الجديد بقولها: (ليس في وسع أمريكا الانفراد بحل أكثر المعضلات العالمية، وليس بمقدور العالم حل المعضلات نفسها بعيدا عن الدور الأمريكي، وهذا ما يُلزمنا باستخدام ما يسمى "القوة الذكية" المؤلفة من مجموعة من الأدوات لا تزال رهن تصرفنا)[239]

وبذلك اعتمدت إدارة الرئيس أوباما على خلق نوع من التوافق بين القوتين الناعمة والخشنة ودمجهما فيما تسمى بـ"القوة الذكية"، التي تتيح كل أدوات التفاعل مع ملفات الشرق الأوسط عسكرية كانت أم دبلوماسية.

- **محاولة بلورة تصورات مشتركة مع القوى الفاعلة على الساحة الدولية**، لحل الخلافات في وجهات النظر في إطار المبادئ العامة للاستراتيجية الأمريكية، وذلك استنادا إلى إرث الديمقراطيين، لاسيما أفكار وتصورات الرئيس الديمقراطي الأسبق بيل كلينتون بخصوص الشراكة الدولية وخصوصا مع حلفاء واشنطن في الغرب، وهو المبدأ الذي يهدف أوباما من خلاله إلى إعادة تفعيل مبادرات نزع الأسلحة وخفض التوتر في المناطق الساخنة، علاوة على إعادة صياغة العلاقات الأمريكية مع دول العالم بناءً على أُسس ومبادئ جديدة، ترتكز بالأساس على مفهوم "القوة الذكية"، الذي يستند في جوهره إلى إعادة بناء خريطة التحالفات الأمريكية في العالم والالتزام بالتعاون الدولي والآليات الدبلوماسية لحل الأزمات[240]

---

[239] جوزيف ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البجريمي، مكتبة العبيكان، الرياض،2010، ص65.

[240] احمد عادل، قضايا الشرق الأوسط في ولاية أوباما الأولى: الفرص والقيود، مجلة شؤون خليجية، العدد(56)، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2009، ص27.

- **التركيز على إرث الديمقراطيين في اختياراته لأعضاء الفريق المعاون له**، لاسيما على صعيد بناء الاستراتيجية واتخاذ قراراتها، وهو ما تجسد في قيامه باختيار عدد ممن يتمتعون بعنصري الخبرة والكفاءة الذين عملوا في حقبة الرئيس الأسبق كلينتون، مما دفع البعض إلى القول بأن الولايات المتحدة على وشك الدخول في فترة رئاسة ثالثة لكلينتون، وعلى رأس هؤلاء تأتي هيلاري كلينتون السيدة الأولى سابقا كوزيرة للخارجية وغيرها.[241]

- **ثمة محاولة من جانب الرئيس أوباما لإعادة صياغة سياسة بلاده إزاء الشرق** الأوسط، من خلال تبني سياسات جديدة تختلف بشكل جوهري عن تلك التي تبنتها إدارة الرئيس بوش الابن، ترتكز بشكل رئيسي على الحوار مع القوى العربية الفاعلة، وهو ما تجلى في الاتصالات التي أجراها مع عدد من الزعماء العرب في أيامه الأولى في البيت الأبيض، والتي أكد خلالها رغبته في العمل من أجل عملية السلام في المنطقة. بيد أن ذلك لا يعني غض الطرف عن اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها في حالة الضرورة، خاصة في ظل التعاطي مع أزمة البرنامج النووي الإيراني أو تعاطيه مع الملف الليبي عسكريا لإزاحة القذافي.

- **التخلي عن مبدأ الحروب الاستباقية ذلك المبدأ الذي تبنته إدارة الرئيس بوش الأبن**، وجعلت منه أحد أركان استراتيجيتها للأمن القومي، والتي أعلن عنها الرئيس بوش الابن في أعقاب هجمات 9/11 عام 2001 للتعامل مع التهديدات القائمة والمحتملة التي لا تتفق سياساتها وتوجهاتها مع واشنطن، وبمقتضاها شن حربه ضد العراق وقبلها الحرب على أفغانستان.

إن المميز في الاستراتيجية الجديدة لأوباما تجاه الشرق الأوسط، هو اختلافها عن استراتيجية بوش الابن بتأكيده على ان الحرب على الإرهاب هي ليست موجهة ضد الإسلام، وهذا الأمر كان عاملا إيجابيا لسياسته فهو يتيح لدول المنطقة التوسع في

---

(241) Michael Gresson, Obama administration The audacity of moderation in the Middle East, The Washington Post 12/12/2009.

المشاركة والتعاون مع الاستراتيجية الأمريكية في القضاء على الإرهاب وتوفير وتخصيص كل الإمكانيات لذلك

وبذلك وضع الرئيس أوباما في استراتيجيته حدا لسياسة بوش وخطاباته التي كان يخلط فيها بين الإسلام والإرهاب، لا سيما انه كان من أصول إسلامية افريقية، ولهذا كان عامل استبشار للدول وخاصة الإسلامية. ومن الجدير بالذكر أن هناك سببين رئيسيين لوصول أوباما إلى الرئاسة الأمريكية وهما: السياسات الخاطئة للإدارات السابقة ولا سيما التي تعاطاها بوش الأبن، والرغبة في التغيير الجذري ولعلَّ أوباما يكون أداة تحقيقه[242].

وبهذا سعت استراتيجية إدارة الرئيس أوباما إلى تقوية القدرات المحلية لمحاربة القاعدة والحيلولة دون ظهور للقاعدة في الساحة الدولية، وتقوية المؤسسات الوطنية في الدول الفاشلة، وأن تكون هناك حلقة وصل لعملية تقوم على إقامة توازن دائم ما بين مصالح أمريكا والقيم والمثل التي تؤمن بها نشرا وتحقيقا، في بيئة لها أهداف ومصالح للوجود الأمريكي من خلال الترويج لعملية متنامية تدريجية تستهدف تعزيز الطاقة الموجودة وإشاعة الليبرالية، والتركيز على اقامة مجتمع مدني وضمان انفتاح الفضاء السياسي وتوطيد القيم الديمقراطية بما فيها سيادة حكم القانون، استقلال القضاء، حرية الصحافة والتجمع، حقوق المرأة، شفافية السلطة التنفيذية. وبهذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية آمنت بالحاجة إلى التركيز على مؤازرة الجهود الرامية إلى زرع بذور الأمل في المستقبل بجيل جديد كبير ومتنامٍ وإعطائه المسوغات التي تدعوه إلى محاربة الأفكار والرؤى الظلامية التي تبشر بها الحركات الدينية المتطرفة، وكما أوصى جون كولي الباحث الاستراتيجي الكبير في مقولة له، "إذا كانت رغبة الأمريكيين هي الدعوة إلى الديمقراطية في أحسن معانيها وما يصاحبها من قيم في مناطق العالم، فعليهم أن يُحسنوا فهم شعوب العالم ومجتمعاتها فان ذلك هو

[242] Robert Spencer and David Horowitz, Obama and Islam, (David Horowitz Freedom Center: The United States, 2010, pp. 33-36.

السبيل الوحيد نحو سياسة نيرة طويلة الأجل، تحقق الوعد بإنهاء حرب أمريكا الطويلة والسرية في بعض إنحاء العالم وعلى رأسها الشرق الأوسط"[243].

كما أكد الرئيس أوباما على مبدأ المشاركة ونبذ الإجراءات السابقة بعد تأكيده في 20 كانون الثاني 2009 إن نواياه الجادة ودعواته إلى وجوب إقامة علاقات مع الدول الإسلامية تقوم على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، مؤكداً أهمية استخدام القوة الاقتصادية والتحالفات الدبلوماسية إلى جانب القوة العسكرية للحفاظ على أمن بلاده[244]

وعليه لا يخطئ من يعتقد أن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة اخذت تعتمد على التشارك الدولي التعاوني مع الحلفاء (دول حلف الناتو ودول الشرق الأوسط المتعاونة) بتقديم الدعم اللوجستي في المعارك، حتى وإن كانت لا توجد هناك مشاركة فعلية أو محدودة من الولايات المتحدة، مما يعطيها دور الريادة والقيادة وتضمن قيادة الأمور عن بُعد، وهذا العمل دفع بها إلى الاعتماد عليه في الوقت الحاضر عندما دعا أوباما الدول في الشرق الأوسط إلى المشاركة والتعاون مع الولايات المتحدة بتقديم الدعم اللوجستي أولاً، الذي يتيح لها قيادة الأمور وتوجيه المعارك بما يناسب أهدافها[245]

وبالتالي يمكن القول ان استراتيجية أوباما بمجملها تعود إلى الاستراتيجية الأمريكية التي كانت قبل زمن إدارة بوش الأبن، إذ هي تمثل تركيبة من أفكار وتوجهات تبنتها إدارات ديمقراطية بل وجمهورية سابقة الأمر الذي يجعلها بالضرورة مختلفة كثيرا عن رؤية إدارة بوش[246]، فعلى العكس من بوش الذي رأى العالم بأنه مليء بالمخاطر والتهديدات ووجوب مواجهته، فان العالم بنظر أوباما هو عالم يقوم على تعظيم الفرص، ومن ناحية أخرى كانت سياسة بوش الابن ترفض تعاظم أدوار الدول

---

(243) جون كولي، حصاد حرب أمريكا الطويلة في الشرق الاوسط، ط4، شركة المطبوعات للطبع والنشر، بيروت، 1992، ص396.

(244) هشام حصحاص، أوباما: عام أخرمن سياسة بوش، مجلة القدس العربية، مدارات، العدد (6432) ، 12-فبراير2010، ص17.

(245) لورنس فريدمان، الثورة في الشؤون الاستراتيجية، دراسات عالمية، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2010، ص90.

(246) Bahram M. Rajaee and Mark J. Miller, National Security under the Obama Administration, (Palgrave Macmillan US, 2015, pp. 11-15.

وصعودها أو أن تمثل تهديد للوجود الأمريكي من خلال تعاظم وجودها ومكانتها، خلافا لأوباما الذي يرى بأنه أمر طبيعي وواقعي تعاظم وبروز وصعود تلك الدول المنافسة (الصين – اليابان – الهند)، وانه يجب التعامل معها لتعظيم الفرص والمصلحة الأمريكية، وان المنظمات هي وسيلة للعمل لتحقيق المصالح الدبلوماسية ويعتمد عليها بالدرجة الأولى مع عدم التخلي عن استخدام القوة العسكرية إذا لزم الأمر على عكس ما جاء به بوش الذي رأى أنها مناهضة للمصالح الأمريكية[247].

وبذلك تركز الولايات المتحدة الأمريكية تحت إدارة الرئيس الجديد أوباما على الدبلوماسية وإعطاء الأولوية لها في تعاملها مع الخارج وتركز على ما تسميه "القوة الناعمة، وعلى محاولة التواصل وتجعل الخيار العسكري آخر حل يتم اللجوء اليه.

[247] Gokhale, Nitin, China Fears Spark Indo-US Courting , the diplomat stadies center, U.S.A , 2010, p.11.

المبحث الثاني: القضية العر اقية في استر اتيجية أوباما

لا شك أن من أهم أسباب وصول الحزب الديمقراطي الأمريكي الى البيت الأبيض، وتشكيل الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة الرئيس أوباما، يعود الى الفشل الذريع لاستراتيجية الإدارة الأمريكية السابقة (للجمهوريين) برئاسة الرئيس السابق بوش الابن. فمنذ غزوه للعراق في ربيع 2003، ومرورا بست سنوات عجاف تلته، عاش فيها شعب العراق أسوء وضع كارثي في تاريخه الحديث، نال سوء الأوضاع فيه دولة العراق بكافة مؤسساتها، وتمزق المجتمع العراقي وسط فوضى سياسية أمنية عاصفة، أودت بمرتكزات الأمن الوطني العراقي كافة، وفي الوقت نفسه تصدعت الولايات المتحدة سياسيا وعسكريا واقتصاديا، وبات مكوثها في القمة الدولية موضع شك كبير.

وعليه أصبحت القضية العراقية أحد أهم التحديات التي تواجهها الإدارة الجديدة، فسعت بكل ما أوتيت من قوة من أجل إيجاد استراتيجية عملية في مواجهة الوضع العراقي الصعب والمعقد[248]، تتمحور حول المسلك الامثل لإنهاء الحرب في العراق التي كانت خيارا سابقا للإدارة السابقة، وليس خيار الضرورة بحسب وصف الرئيس الجديد أوباما في خطاب القاهرة الشهير في 4/ 6/ 2009. وهذه الاستراتيجية الجديدة رسمت خارطة الطريق لها لجنة بيكر- هاملتون، والتي تمثل الجزء المهم من العقل المفكر لمؤسسات الأمن القومي الأمريكي والذي تعطل تحت الضغوط المعنوية لأحداث 11/ 9/ 2001، فدفع العراق الثمن.

أولا- رؤية أوباما للقضية العر اقية قبل وصوله للسلطة:

يتميز موقف باراك أوباما بخصوص حرب العراق عام 2003، بالعديد من الخصائص المحورية الهامة وعلى رأسها رفضه للحرب قبل بدايتها، حيث أعلن أوباما في خطاب جماهيري ألقاه في أكتوبر عام 2002، عن رفضه لفكرة الحرب والتي اعتبرها حربا "خائبة" أو "غبية" "Dumb war"[249].

---

[248] غازي فيصل، السياسة الخارجية الأمريكية، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص 86-87.

[249] Alec MacGillis, Obama Revisits Key Antiwar Speech, Washington Post, October 3, 2007, at: http://www.washingtonpost.com.

ففي أخر عامه الأول كعضو بمجلس الشيوخ الاميركي عام 2005، أعلن أوباما الملامح العامة لموقفه تجاه الحرب والذي ركز بشكل عام على شعوره بأن حرب العراق غير قابلة للحل العسكري، وبأن الانسحاب التدريجي من العراق بات الحل الأمثل وأن كان غير مثالي في ذاته، حيث أعترف أوباما مرارا بأن الأوضاع المتردية في العراق باتت بلا حل، وأن التعامل معها أصبح من منطلق البحث عما أسماه "بمخرج مسؤول" يضمن عدم وقوع العراق في ايدي الجماعات الإرهابية أو في براثن الحرب الأهلية ويضمن انقاد ما يمكن إنقاذه من سمعة أميركا ومصالحها التي تضررت بسبب الحرب، لذا طالب أوباما بالسحب التدريجي للقوات بشكل معتدل ومتوازن وهو جوهر موقف أوباما العام[250]. وسنتناوله بالتفصيل وكما يلي:

- **معارضة الحرب منذ البداية.**

في أكتوبر عام 2002 ألقى باراك أوباما خطابا خلال مظاهرة معارضة لحرب العراق نظمت في مدينة شيكاغو بولاية ألينوي الأميركية، حيث أكد أوباما على أنه لا يعارض الحروب بشكل عام وعلى أنه يعارض نظام الرئيس العراقي صدام حسين، ولكنه على الرغم من ذلك يعارض حرب العراق لأنها حرب "غبية"[251]، قائمة على أطماع ودوافع أيديولوجية يروج لها بوش والمحافظون الجدد، ولأنها لن تؤدي إلا الى احتلال مفتوح للعراق غير محسوب العواقب من حيث الوقت أو التكلفة أو التبعات السياسية، وأن احتلال العراق بدون دعم دولي قوي ومنطقي واضح سيشعل نيران منطقة الشرق الأوسط وسيشجع على ما هو أسوء من ذلك[252]، كما أنه سيؤدي الى تأليب العالم العربي والإسلامي ضد الولايات المتحدة وتشتيت جهود أميركا في محاربة القاعدة في أفغانستان وحول العالم، ناهيك بتشكيكه بحجج الإدارة الأمريكية آنذاك حول مزاعمها لتبرير احتلال العراق ومنها امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، إذ يقول

---

(250) PETER WEHNER, Obama's War: How Obama's position on the war has shifted--and why it means he's not the change agent he claims to be, commentarymagazine, Apr. 1, 2008, at: https://www.commentarymagazine.com.

(251) Janice J. Terry, Change or more of the same? Obama and Iraq, International Journal of Contemporary Iraqi Studies, Volume 7 Number 1, 2013, P. 44.

(252) Jeffrey Goldberg, The Obama Doctrine, thea tlantic, April 2016, p 10.

"أن غزو العراق سيثبت انه خطيئة باهظة التكاليف ووصف غزو العراق بأنه "غزو أمريكي اخرق ومتهور وطائش انتهك سيادة بلد إسلامي فحفز بدوره عمليات "تمرد" واسعة اعتمدت على الشعور الديني والكرامة الوطنية"[253]. وبالتالي فان قرار الحرب على العراق كما يراه أوباما كان بصورة انفرادية، إذ يقول "وقع القرار بحرب العراق بصورة اختيارية ما آثار خلافات شديدة في بلدي أو في الخارج"، ناهيك عن أن أوباما يركز على فكرة عدم فائدة استخدام القوة في تصريف السياسة الخارجية الأمريكية، اذ يقول "أن أحداث العراق قد ذكرت أمريكا بضرورة استخدام الدبلوماسية وبناء الإجماع الدولي لتسوية مشكلاتنا كلما كان ذلك ممكنا وذكرتنا بكلمات توماس جيفرسون الذي قال "أتمنى أن تنمو حكومتنا بقدر ما تنمو قوتنا، وان تعلمنا هذه الحكمة درسا مفاده أن القوة ستزداد تحطما كلما قل استخدامها"[254]

وبهذا ميز أوباما نفسه منذ البداية عن غيره من المرشحين الديمقراطيين للرئاسة الأمريكية، حيث بات المرشح الأكثر "نقاء" في معارضة حرب العراق بين المرشحين الديمقراطيين الرئيسيين[*]، لذا برز أوباما لكونه قد عارض الحرب منذ بدايتها، كما حظي بتأييد أكبر الجماعات المعارضة للحرب والتي تسمى "موف اون دوت اورج""Move On.org"ويبلغ عدد أعضائها 3.2 مليون عضو والتي أعلنت تأييد أعضائها لأوباما بأغلبية كبيرة(70% مقابل 30% ساندوا هيلاري كلينتون)[255].

كما امتلك أوباما الرؤية والقدرة على التقدير والحكم التي مكنته من معارضة حرب أيدها عدد كبير من السياسيين الديمقراطيين بالكونجرس وخارجه.

---

[253] باراك أوباما، جرأة الامل: أفكار عن استعادة الحلم الأمريكي، ترجمة معين الامام، ط2، مكتبة العبيكان، الرياض، 2009، ص55.

[254] جاسم الحريري، مصدر سابق، ص27.

(*) وهما جون ادواردز وهيلاري كلينتون واللذان ساندا قرار الحرب على العراق في 2002، وان كان ادواردز الذي استقال من عضوية مجلس الشيوخ الاميركي في عام 2004 عاد واكد خلال الانتخابات التمهيدية على انه أخطا في دعمه للحرب عندما كان عضو بمجلس الشيوخ، وعلى انه بات اكثر المرشحين الديمقراطيين جرأة في معارض الحرب، أما هيلاري كلينتون فقد حاولت التنصل من قضية العراق برمتها، وحاولت تصوير مواقف المرشحين تجاه الحرب على انها متشابهة، وحاولت القول بانها كبقية المرشحين تريد الانسحاب من العراق، ولكنها تنصلت من الاعتذار عن قرارها المساند للحرب في 2002 وحاولت التقليل من الجدل حوله وحول حرب العراق بقدر الامكان.

[255] علاء بيومي، باراك أوباما والعالم العربي، ط1، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2008، ص63-64.

ورأى أوباما أن حل مشكلة حرب العراق يكمن في إيجاد مخرج "مسئول" أو "متوازن" يحفظ للعراق قدرا من استقراره ويحفظ لأمريكا قدر من أمنها وهويتها الضائعة، لذا عارض أوباما من يطالبون بانسحاب فوري وسريع للقوات الأميركية من العراق، كما عارض من يحاولون وضع جداول زمنية صارمة لانسحاب القوات الأمريكية من العراق إذ يقول "يجب علينا الخروج من العراق، ولكن ليس بأسلوب يترك خلفنا فراغا أمنيا يعمه الإرهاب والفوضى والاستئصال العرقي والإبادة الجماعية والتي يمكن أن تجرف مساحات واسعة من الشرق الأوسط وتعرض أمريكا للخطر. علينا مسؤولية أخلاقية وأسباب متعلقة بالأمن القومي تجعلنا ندير خروجنا بشكل مسؤول"[256].

في الوقت نفسه عارض أوباما موقف الجمهوريين المطالبين ببقاء القوات الأمريكية في العراق بشكل مفتوح وغير محدد من حيث المدة وحجم القوات، كما عارض إقامة قواعد دائمة وبقاء قوات أميركية دائمة في العراق على غرار ما حدث في بعض بلدان أوربا وأسيا بعد الحرب العالمية الثانية[257]، وعارض أيضا فكرة إرسال المزيد من القوات الأمريكية للعراق ضمن استراتيجية زيادة القوات التي طبقت في أوائل عام 2007.

في المقابل رأى أوباما أن الحل يجب أن يكون تدريجيا وسطا يقوم على بداية انسحاب فوري لبعض القوات الأمريكية ووضع سقف زمني عام لانسحاب القوات الأمريكية المقاتلة والحفاظ على بعض القوات لأغراض تدريب الجيش العراقي ومكافحة القاعدة وضمان عدم وقوع العراق في أتون الحرب الأهلية وحماية المصالح الأمريكية الرئيسية بالعراق كالدبلوماسيين الأمريكيين[258].

---

[256] Barack Obama, Floor Statement of Senator Barack Obama on Iraq Debate Complete Text, June 21, 2006, at: http://obamaspeeches.com/080-Iraq-Debate-Obama-Speech.htm.

[257] سيد ابو ضيف احمد، باراك أوباما: الرئيس الاسود في البيت الابيض، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2009، ص202.

[258] علاء بيومي، مصدر سابق، ص64-65.

ورأي أن بدء الانسحاب ووضع مثل هذا الجدول العام لسحب القوات ضرورة لكي يثبت للعراقيين وغيرهم أن أمريكا غير راغبة في البقاء في العراق بشكل دائم، وأن بقاء بعض القوات الأمريكية المحدودة في العراق على المدى المتوسط ضرورة لكي تثبت أمريكا لأعدائها بأنها موجودة في الشرق الأوسط وقادرة على البقاء في العراق وحماية مصالحها هناك

- **منطق الانسحاب:**

أما سبب الانسحاب التدريجي، أو استراتيجية "إعادة نشر القوات" كما يسميها أوباما، هو اعتقاده بأن حرب العراق باتت مستعصية بلا حل، وبغياب أي حل للمشكلة هناك مع استحالة ايجاد حل عسكري لحرب العراق، يكون حل مشكلة العراق حل سياسي وفي أيدي أبنائها، أو السياسيين العراقيين، إلا أن أوباما يرى أن السياسيين العراقيين يتباطؤون في إيجاد هذا الحل لأنهم منشغلون بانقساماتهم الطائفية الداخلية وبعدم كفاءتهم الشخصية مما حمل القوات الأمريكية تكلفة لا تطاق وغير ضرورية في العراق، وبالتالي فأن البدء في سحب القوات الأمريكية ضرورة لأنه سوف يضغط على السياسيين العراقيين للبحث عن حلول لمشاكلهم الداخلية وسيرسل لهم رسالة قوية عملية مفادها أن صبر أمريكا قد بدء ينفذ[259]

ولا يتوقع أوباما من السياسيين العراقيين أن يجدوا حلولا وافية لمشاكل حرب العراق، وهو غير منشغل بذلك، وعبر مرارا وتكرارا عن إيمانه بأن الأوضاع في العراق باتت صعبة ان لم تكن مستعصية، وان غايته هي أن يترك عراقا مستقرا بعض الشيء ويحول دون تحول العراق لأفغانستان جديدة كالتي يحكمها الطالبان قبل الغزو الأمريكي لها، وان يحول دون نشوب حرب مدنية في العراق يندى لها الجبين، ويؤاخذ أوباما إدارة بوش الابن على موقفها الحالم بأن يتحول العراق لديمقراطية تمثل نواة نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، ويرى أن مثل هذا الحلم هو بمثابة وهم أيديولوجي لا واقع له خاصة أن الديمقراطية لا تفرض بالسلاح وأن تطور مؤسسات المجتمع المدني والإعلام الحر وغيرها من مؤسسات المجتمع الديمقراطي هو مسؤولية

---

[259] Barack Obama, "My Plan for Iraq," The New York Times, 14 July 2008, at: http://www.nytimes.com.

بعيدة المدى تحتاج لعقود لكي تتحقق على أن تنبع من داخل المجتمع ذاته وبأيدي أبنائه[260].

لذا لا يحلم أوباما ببناء عراق ديمقراطي أو ان بترك عراق مزدهر، فغاية ما يطمح إليه هو ترك العراق متماسك بعض الشيء بعيد عن الحرب الأهلية مؤكد على إن نشوب مثل تلك الكوارث قد يدفع القوات الأمريكية للعودة أو البقاء، كما يؤكد أوباما إن القوات الأمريكية مستعدة للبقاء في العراق لفترة أطول أو لإعادة الانتشار بشكل مختلف في حالة إذا طلب العراقيون ذلك بشكل عملي وعبروا للأمريكيين عن سعي الحكومة العراقية الحثيث والجاد لإيجاد حلول لمشاكل العراق[261]، وبهذا يحافظ أوباما على درجة ما وان كانت محدودة من التواصل مع الحكومة العراقية التي يلقي عليها قدرا كبيرا من اللوم والمسؤولية في تردي أوضاع العراق، وان كان أوباما لا ينكر في مواقع أخرى مسؤولية أمريكا عما حدث في العراق، لذا هو يصف الانسحاب المنتظر من العراق "بالانسحاب المسئول" تعبيرا عن كون أمريكا مسئولة عما جرى في العراق وعن إيجاد حل مناسب للأزمة هناك.

- **مواعيد وتفاصيل الانسحاب.**

استند أوباما في طرح نظريته حول الانسحاب الأمريكي من العراق أبان حملته الانتخابية الى دراستين هما اولا المشروع البحثي الواسع الذي قام به كل من مجلس العلاقات الخارجية ومركز سابان لسياسة الشرق الأوسط التابع لمؤسسة بروكينغز، وشارك فيه عدد من الخبراء والمختصين لصياغة استراتيجية جديدة لمنطقة الشرق الأوسط وعالجت من بينها المسألة العراقية، أما الدراسة الأخرى والتي استمد منها أوباما مصطلح الانسحاب المسؤول، هي الدراسة المعنونة (الخطوات الضرورية لانسحاب مسئول من العراق)، وقد اشرف عليها مركز وذرهيد للشؤون الدولية في جامعة هارفرد واشتركت فيه عدت مراكز بحثية مهمة، واجمع المشاركون في تحليلهم

---

[260] Barack Obama, Way Forward in Iraq, Remarks of Senator Barack Obama, Chicago Council on Global Affairs, November 20, 2006, at:
http://obamaspeeches.com/094-A-Way-Forward-in-Iraq-Obama-Speech.htm.

[261] Barack Obama, "Statement on Iraq Redeployment Plans," 15 May 2007, at:
http://obama.senate.gov/press/070515-obama-statement-57/.

المدروس على رغم تنوعهم، بأن وجود القوات الأمريكية في العراق هو عامل مهم في اثارة الصراع والعنف(بالرغم من انه ليس العامل الوحيد)، وان الانسحاب الكامل ليس مرغوبا فحسب، بل هو جوهري لتحقيق تقدم دائم[262].

وفي نوفمبر2005 ألقى أوباما أول خطاب له عن حرب العراق منذ توليه عضوية مجلس الشيوخ الأمريكي، وحدد فيه الكثير من ملامح موقفه تجاه العراق التي ما زالت قائمة حتى الان، حيث أعرب عن إيمانه بأن الحل العسكري للأوضاع بالعراق بات مستحيلا، وبأنه ينبغي على أمريكا البحث عن "مخرج مسئول" من العراق يبدأ بسحب بعض القوات الأمريكية من العراق بشكل تدريجي مسئول، على أن تركز القوات الباقية على مواجهة " المتمردين" وعلى وضع قوات الجيش العراقي في مقدمة العمليات العسكرية والمسؤولية عن الأوضاع الأمنية في العراق، كما طالب بإدماج السنة في العملية السياسية بالعراق وبالتركيز على جهود إعادة البناء، وبأن يكون الانسحاب من العراق تدريجيا مرنا على أن يبدأ خلال لعام 2006[263].

كما طالب أوباما بتفعيل الدبلوماسية الإقليمية والعمل مع جيران العراق وخصوصا إيران وسوريا والسعودية وتركيا للبحث عن حلول لمشاكل العراق بمساعدتهم، حيث أكد على أهمية الحل الإقليمي، واشار أوباما ان كلا من إيران وسوريا تحاول إلحاق الهزيمة بأمريكا في العراق ولكنها لا تريد أن تعم الفوضى في العراق لان مثل هذه الفوضى سوف تعود سلبا على أمن واستقرار إيران وسوريا، ومن هنا يرى أوباما ان الحوار مع إيران وسوريا وإشراكهما دبلوماسيا في إيجاد حل لمشكلة العراق هو أمر ضروري، اذ يقول أوباما "يجب علينا أن ندرك أنه لا إيران ولا سوريا راغبتان في الفجوة الأمنية في العراق مملوءة بالفوضى والإرهاب واللاجئين لان هذا قد يؤثر في عدم الاستقرار عبر المنطقة كلها وداخل بلدانهم". لذا لم يتردد أوباما في تأييد

---

[262] باسل حسين، مستقبل العلاقات الأمريكية العراقية ما بعد الانسحاب الأمريكي، مجلة شؤون عراقية، العدد مزدوج (4-3)، عمان، 2011-2012، ص131.

[263] علاء بيومي، مصدر سابق، ص67.

توصيات "مجموعة دراسة العراق" عام 2006 المشار اليها سابقا فيما يتعلق بأهمية البحث عن حل دبلوماسي إقليمي لمشكلة العراق[264].

وقد وجدت اقتراحات أوباما السابقة تأييدا من بعض المراقبين الذين رأوا أن اقتراحات أوباما هي بداية للتصورات السياسية الايجابية والمعقولة الساعية لإيجاد بدائل لسياسة الإدارة الأمريكية بالعراق دون التطرق الى معارضة الحرب أو تأييدها.

وفي عام 2006 قام باراك أوباما بزيارته الأولى للعراق، حيث كان العراق يعيش" أزمة حقيقية" من الاحتقان الطائفي والعراقي، مما عزز من قناعات أوباما السابقة، وأعرب عن أمله في أن تتحسن الأوضاع في العراق بسرعة كافية، وطالب بدمج السنة في العملية السياسية في العراق، حيث أعرب عن خشيته من أن ينظر البعض لأمريكا على أنها تساند شيعة العراق ضد السنة، كما أكد ان حرب العراق قد شغلت أمريكا عن قضايا الشرق الأوسط الهامة كعملية السلام. وفي أواخر عام 2006 بدا أوباما اكثر تشاؤما بخصوص الأوضاع في العراق، حيث رأي أن سلوك الحكومة العراقية لا يساعد على إيجاد حل لمشاكل العراق مطالبا بربط المساعدات الاقتصادية للعراق بمدى التقدم السياسي الذي تحققه الحكومة العراقية، ثم عاد واكد انه يتمنى أن تبدأ الولايات المتحدة بسحب قواتها في أواخر عام 2006[265]، لذا عارض أوباما عام 2007 استراتيجية زيادة القوات الأمريكية في العراق التي طالبت بهاإدارة بوش الابن وسعى لتمرير قوانين تضع سقفا للقوات الأمريكية هناك مؤكدا ان الحل لمشكلة العراق هو حل سياسي وليس عسكري، كما طالب الإدارة الأمريكية في سحب القوات بداية من شهر مايو 2007

ومع دخول أوباما سباق الانتخابات الرئاسية بدأ في وضع العراق ضمن تصور أكبر لاستراتيجية أمريكا في مواجهة الإرهاب، حيث أكد على أن العراق شغل أمريكا عن

---

[264] Barack Obama, Floor Statement on Bush's Decision to Increase Troops in Iraq, January 19, 2007, at: http://obamaspeeches.com/096-Floor-Statement-on-Presidents-Decision-to-Increase-Troops-in-Iraq-Obama-Speech.htm.

[265]) Barack Obama, Way Forward in Iraq, Remarks of Senator Barack Obama, Chicago Council on Global Affairs ,November 20, 2006, at:

http://obamaspeeches.com/094-A-Way-Forward-in-Iraq-Obama-Speech.htm.

الساحة الأهم للحرب على الإرهاب وهي أفغانستان، واصفاً الحرب بأنها "ملهاة خطيرة تشتت الانتباه عن الحرب في أفغانستان" وأن حرب العراق أضرت بمصداقية أمريكا وبأمنها وبأمن أصدقائها في المنطقة وعلى رأسهم إسرائيل، وذلك لان الحرب قوت جماعات كالقاعدة وأعطت الفرصة لدول كإيران لتطوير برامجها النووية وزيادة دعمها لجماعات مثل حماس وحزب الله، كما طالب أوباما بصفة عامة بضرورة بناء سياسة خارجية لأمريكا تتخطى العراق وتركز على القضايا الأخرى الهامة لأمريكا وأمن شعبها اذ يقول أوباما "إنهاء الحرب ضروري لتحقيق أهدافنا الاستراتيجية الواسعة بداية من أفغانستان وباكستان حيث تعود حركة طالبان وتتملك القاعدة مقرا أمنا. العراق ليست الجبهة المركزية للحرب على الإرهاب، ولم تكن كذلك يوما ما"[266].

كما رأى أن الحرب باتت بالغة التكاليف للجيش الأمريكي الذي بات عاجزا عن مواجهة أي صراعات عسكرية طارئة بسبب انشغال الجنود الأمريكيين في العراق، وان الجنود الأمريكيين باتو يتحملون تكلفة عجز القادة العراقيين عن إيجاد حل لمشاكلهم الداخلية، وسعى أوباما لتمرير تشريعات تزيد الرقابة على عمل شركات الأمن الخاصة في العراق، وأخرى تضمن عدم استخدام الإدارة الأمريكية للقوانين الخاصة بحرب العراق كتفويض لشن حرب جديدة على إيران مؤكدا أن تجربة حرب العراق تفرض عدم الثقة في الإدارة الأمريكية في شن أي حرب أخرى، داعي ان يتحرك الكونجرس الأمريكي لتقييد يد الإدارة الأمريكية وضمان الا تستفيد الإدارة من أي تفويضات أو تصاريح قانونية سابقة في شن حرب على إيران[267].

كما اكد أوباما انه لو صار رئيسا فسوف يبدأ فورا في سحب القوات الأمريكية من العراق في أوائل عام 2009، على أن يقوم بسحب غالبية القوات خلال 16 شهرا مع الإبقاء على عدد محدود للقوات بالتشاور مع القيادات العسكرية الميدانية، لكي تتفرغ أمريكا لمواجهة قضايا داخلية وخارجية أهم كأوضاع الاقتصاد الأمريكي المتردية وحرب أفغانستان.

---

[266] |Barack Obama, "My Plan for Iraq," The New York Times, 14 July 2008, at: http://www.nytimes.com.

[267] علاء بيومي، مصدر سابق، ص69.

يمكن القول ان العراق قد احتل مكانة مركزية في فكر ومواقف أوباما من الشرق الأوسط لا تقل أهمية عن المكانة التي تحتلها إسرائيل وعملية السلام وهما من أهم قضايا الشرق الأوسط المركزية، ويعود ذلك للمشاكل التي ترتبت عن حرب العراق التي شنتها إدارة جورج بوش الابن، وهي مشاكل باتت مستعصية وبات حلها ضروري لفك قيود السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

ثانياً- القضية العر اقية في استر اتيجية أوباما بعد وصوله للسلطة:

لم تكن فكرة الانسحاب التدريجي للقوات الأمريكية من العراق في الأصل، من أفكار وقرارات إدارة الرئيس أوباما الديمقراطية، وإنما كانت أحد القرارات الاستراتيجية لإدارة الرئيس السابق بوش الابن في سنتها الأخيرة، بعد الفشل الأمريكي في بناء "العراق الجديد" ودخوله مرحلة الحرب الأهلية، وتدهور سمعة الولايات المتحدة ومصداقيتها بفعل الخسائر البشرية والمادية الأمريكية[268]، وتفاقم الأزمة الاقتصادية وتداعياتها على الداخل الأمريكي. فتصاعد الجدل الفكري والسياسي الداعي إلى التفكير جديا باستراتيجية الانسحاب من العراق تجنبا للهزيمة العلنية، وذكرت مجلة التايم الأمريكية "بأن بوش مهد قبل مغادرة منصبه الطريق أمام أوباما للانسحاب من خلال التفاوض على الاتفاقية الأمنية مع الحكومة العراقية والتي تتضمن موعدا نهائيا للانسحاب من العراق"[269].

ومن ثم دخلت العلاقة بين الولايات المتحدة والعراق بعد فوز الرئيس أوباما برئاسة الولايات المتحدة، مرحلة أريد لها على ما يبدو أن تكون مرحلة تسكين وتهدئة، ومراقبة ومتابعة دون الانغماس الكبير والواضح في التفاصيل المختلفة للشأن العراقي بانتظار إنضاج ظروف أكثر مؤاتاة داخل العراق في بيئته الإقليمية للتعاطي معها، ولم يكن ذلك ليحصل إلا في اطار التعديلات التي أدخلت على الاستراتيجية الأمريكية في العراق في السنة الأخيرة لإدارة الرئيس بوش الابن، ومتابعتها من قبل إدارة الرئيس أوباما[270].

في خطاب تنصيبه رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية، قال أوباما "سوف نبدأ بإعادة العراق الى شعبه"[271].

---

[268] ايهاب عمر، أمريكا والربيع العربي، اسبارك للنشر والتوزيع ، القاهرة، 2013، ص 40-41

[269] جاسم الحريري، مصدر سابق، ص32.

[270] زيد عبد الوهاب، مصدر سابق، ص135.

[271] محمد تركي بني سلامة، أوباما: درس جديد في الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، العدد(361)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، اذار/ مارس/ 2009، ص15.

وحدد أوباما لذلك جدول زمني مدته 16 شهرا من تاريخ توليه مسؤولية الحكم، ومن ثم وضعت الإدارة الأمريكية الانسحاب موضع التنفيذ وعلى ثلاث مراحل رئيسية[272]:

المرحلة الأولى: وبدأت في عام 2008 وهي مرحلة "إعادة الانتشار" للقوات الأمريكية، بحيث تتمركز خارج المدن العراقية، ونفذت هذه المرحلة في (18) مدينة، واكتملت في يونيو 2009.

المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي اطلق عليها عملية" الفجر الجديد"، وبدأت في الأول من أيلول 2010، وبموجب هذه المرحلة انخفض عدد القوات الأمريكية في العراق حتى 26/ اغسطس 2010 الى 47,500 جندي، يدعمهم 1.2 مليون قطعة عسكرية، فضلا عن تمركز 28 ألف جندي في الكويت وقطر ومياه الخليج العربي لتقديم الدعم اللازم لتلك القوات المتواجدة على الأرض. وقد حدد رالف بيكر قائد القوات الأمريكية في وسط العراق آنذاك مهام القوات المتبقية في هذه المرحلة بأربعة مجالات، وعلى النحو التالي[273]:

1- تطوير القدرة على جمع المعلومات لتحديد الهجمات المحتملة خاصة التي تعتمد على البلاغات التي يقدمها المواطنون، وهو ما يتطلب كسب المواطنين ثقة الحكومة وقواتها وتدريب القضاة على استخدام الأدلة في المحاكمات بدلا من الاعتماد على الاعتراف.

2- المداهمات على مخابئ المسلحين لمكافحة التمرد.

3- تطوير قدرات القوات العراقية في مجال الامتدادات، أي تزويد القوات العراقية بالمعدات اللازمة عندما تحتاج إليها أثناء العمليات العسكرية، وذلك الى جانب عمليات إصلاح وصيانة كافة المعدات.

4- إخلاء الطرق من القنابل باستخدام تكنولوجيا الأجهزة الآلية.

---

[272] باسل حسين، مصدر سابق، ص131-132.

[273] Laura Rozen, Obama's Iraq withdrawal timeline, foreign policy, February 25, 2009, at: http://foreignpolicy.com.

المرحلة الثالثة: وفيها تم سحب 47,500 جندي متبقي من العراق وانسحاب أخر جندي من العراق في نهاية 2011.

كما جاءت وثيقةُ الأمن القومي الأمريكي لعام 2010، والخاصة بالعراق، لتؤكد على "سحب القوات العسكرية في نهاية العام 2011، مع الإبقاء على وجود مدني قوي في العراق بما يخدم المصالح الاستراتيجية، والحفاظ على الجهود السياسية والدبلوماسية والمدنية المبذولة لمساعدة الشعب العراقي،

وكان أوباما يهدف من خلال استراتيجيته الجديدة في العراق الى تحقيق جملة أهداف رئيسية منها[274]:

1- انجاح المشروع السياسي والاستراتيجي الأمريكي في العراق، بالتعويل على الحلول السياسية والدبلوماسية، وبأقل جهد عسكري ممكن.

2- إصلاح النظام السياسي، وتقليص الصراع السياسي في العراق، من خلال تنشيط مشروع مصالحة حقيقي قدر الإمكان، ينهي الاصطفاف العنصري والطائفي، ويوسع المشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية القادمة في العراق.

3- إنهاء الحرب الرسمية في العراق، وسحب القسم البشري الأكبر من القوات الأمريكية من العراق، يرافق ذلك تطوير الكفاءات الأمنية والدفاعية العراقية، للتركيز على الهدف الاستراتيجي الخطير بالقضاء على تنظيم "القاعدة" في موطنه، وكل مصادر التهديد الأخرى، وفي الوقت يبقى العراق في أسبقية متقدمة على أفغانستان في السياسة الأمريكي، لان درجة تأثيره الإقليمي أكبر بكثير من تأثير أفغانستان.

4- تقليص النفوذ الإيراني في العراق من خلال توسيع الدعم العربي للعراق.

لا شك إنّ المصالح القومية للولايات المتحدة، هي السبب الرئيس وراء خفض عدد القوات في العراق. والأهم من ذلك، أن الحكومة العراقية أعربت عن رغبتها في خفض

---

[274] رعد الحمداني، ملامح الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (365)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تومز/يوليو2009، ص142.

مكانة ودور الجيش الأمريكي في البلاد، واعربت عن قدرتها في إدارة الملف الأمني في معظم المحافظات. ومن منظور الولايات المتحدة، من المهم التخفيف من الضغط الذي تتعرض له القوات الأمريكية، والحد من الخسائر والنفقات المرتبطة بالحرب في العراق، وتحرير القدرات العسكرية الأمريكية لغيرها من مناطق الحرب كأفغانستان أو أن تكون رادعاً في مناطق أخرى مثل إيران أو كوريا الشمالية أو الصين. وبالموازنة تجاه هذه الاعتبارات، فإن لدى الولايات المتحدة حاجة استراتيجية قوية أيضا في إبقاء جزء من قواتها في العراق كمنفذ عسكري واستراتيجي[(275)].

وفي الحقيقة، فأن مشكلة الولايات المتحدة في العراق ليست سحب قواتها، على ما في سحبها من أهمية لإرضاء الرأي العام الشعبي الأمريكي والتخفيف من عبء تكاليف قواتها العسكرية المادية وأثارها العضوية، فضلا عن الحاجة لها على الجبهة الأفغانية، وإدراك الولايات المتحدة لصعوبة، إن لم يكن استحالة تحقيق أهدافها على جبهتي العراق وأفغانستان في أن واحد دون خسارة احداها والتي ستؤثر بالضرورة على موقفها في الأخرى، وإنما المشكلة هي مدى تأثير الانسحاب على المصالح الأمريكية وكيفية الحفاظ عليها.

وعلاوة على ذلك، فلابد من أن إدارة الرئيس أوباما، وربما حتى الإدارة السابقة (إدارة بوش الابن) أيضا على الرغم من اندفاعها وتطرفها، قد أدركت أن استمرار وجودها العسكري على ما هو عليه فشل في فرض النموذج الذي أرادته في العراق كما خطط له منذ احتلالها للبلاد في 2003 وعلى مدى السنوات التي أعقبته. فلا هو أفضى الى عملية سياسية يمكن التعويل عليها لإنضاج وبلورة الظروف الموضوعية للاستقرار الذي تريده، ولا هو أتاح المجال لبناء مؤسسات حقيقية قادرة على التعامل مع التحديات الكبيرة والخطيرة التي تواجهها البلاد في مجالات إعادة البناء كافة. كما لم يفضي الى القضاء على العنف والإرهاب الذي تسبب به وجود هذه القوات بعدده وامكانياته، ولا حمى البلاد وحال دون تدخل دول الإقليم لها في شؤونها الداخلية وتهديد أمنها الوطني. لا بل إن وجودها كان سببا رئيسا لهذه التدخلات، التي باتت تشكل هاجسا مقلقا للمصالح الأمريكية وتلقي بظلالها الثقيلة في مدى استمرارها

(275) Michael Knights, Iraq Withdrawal Deadline: Subtle Shift in U.S. Mission, The Washington institute, June 26, 2009, at: http://www.washingtoninstitute.org.

والحفاظ عليها بعد الانسحاب. هذا ناهيك عن الهواجس السياسية والأمنية التي خلفها وجودها لدى شعوب وحكومات دول المنطقة[276].

ويستتبع هذا الإدراك، إدراك أخر مفاده، أن خيار عدم الانسحاب يعني غرقها بشكل أكبر ومتزايد في ما أل إليه الوضع في العراق. والنتيجة هي:

اما هزيمة تعيد شبح ما عانته الولايات المتحدة في حرب فيتنام، أو اندفاع أكبر لاستخدام القوة المادية المفرطة، وفي الحالتين سوف تكون احتمالات فشل أهدافها وتحقيقها قائمة الى حد كبير يصعب تلافيه أو القبول به.

ولذلك حاولت الإدارة الأمريكية إبقاء جزء محدد من قواتها في العراق، لأن جانبا مهما مما تعده كفيلا بالحفاظ على مصالحها سوف يعتمد على قوة لها من القدرات ما يكفي لتأمينها، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الإبقاء على عدد محدود قياسا بما كان موجودا في السابق، وبقدرات وإمكانيات نوعية ينظم وجودها، ويعود ذلك إلى الأوضاع التي يمر بها العراق والتحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها، والتي يمكن أن توظفها الولايات المتحدة الأمريكية لزيادة نفوذها وتدخلها لتوجيه الأمور فيه، ومن أبرز الظروف الموضوعية التي تتطلب إبقاء العدد المحدود من القوات الأمريكية في العراق[277]:

- عدم نضج العملية السياسية وتبلورها إلى الحدود التي تحول دون إعطاء الولايات المتحدة مبررات للتدخل فيها، أو حتى دون حاجة إلى الكثير من أطرافها لتدخلها من حين إلى آخر.
- حاجة العراق إلى المساعدة في حماية أمنه من التهديدات والتحديات الخارجية ومكافحة الإرهاب، حيتى يُعاد تشكيل وتنظيم وتجهيز وتدريب قواته الأمنية من الجيش والشرطة.
- النفوذ الذي يتولد بالضرورة من السلع والخدمات (العسكرية والمدنية) والاستثمارات الأمريكية المباشرة وغير المباشرة، والموجودة فعلا والتي يتوقع لها أن

---

[276] نبيل محمد سليم، العلاقات العراقية-الأمريكية على خلفية انتهاء امد اتفاقية سحب القوات الاجنبية من العراق، مجلة دراسات دولية، العدد(47)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2011، ص50-51.

[277] نفس المصدر، ص52.

تدخل العراق في المستقبل القريب والمنظور ناهيك عن البعيد، وبإرادته أو بخلافها.

- عدم حسم البعض من المشاكل المهمة التي يواجهها العراق، والتي لم يزل بمقدور الولايات المتحدة لعب دور مؤثر في مجرياتها، مثل قضايا الحدود مع دولة الكويت والتعويضات التي تطالب بعض مؤسساتها وغيرها من الدول والشركات والمؤسسات.

- أما الميزة الأهم التي يوفرها سحب القوات الأمريكية من العراق والاكتفاء بعدد محدود منها، هي انه سوف يضمن للولايات المتحدة إلى حد بعيد الاستمرار في العمل على أساس التوجه العام لسياساتها الخارجية ورؤيتها الاستراتيجية، سواء ما تعلق منها بالعراق أو المنطقة والعالم، والتي يعد العراق احد الحلقات الأساسية لتحقيقها.

وفي يوم الثلاثاء 30 حزيران/يونيو من العام 2011، انسحبت القوات الأمريكية من المدن العراقية وفقاً للاتفاق، ورفض العراق محاولات إدارة الرئيس أوباما الإبقاء على قوات أمريكية محدودة ما بعد الانسحاب، فقد عمل مسئولو البيت الأبيض لفترة ثمانية عشر شهراً للتفاوض على اتفاقية مع العراقيين تسمح ببقاء عدد محدد من القوات الأمريكية لما بعد الانسحاب من العراق تلغي ما كان وقعه جورج بوش الابن. فقد نصّت الاتفاقية على انسحاب القوات الأمريكية في كانون الأول/ ديسمبر 2011 انسحابا كاملا[278]، وكان هدف واشنطن من تكثيف جهودها لإبقاء عدد من قواتها في العراق يهدف الى تحجيم النفوذ الإيراني في المنطقة ومنع طهران من استغلال ما تسميه الدوائر الأمريكية بالفراغ المحتمل في العراق بعد سحب القوات الأمريكية منه[279].

واعتبرت إدارة الرئيس أوباما بأن إنهاء التورّط العسكري الأميركي في العراق وانسحابها منه أواخر عام 2011، هو أحد أهمّ إنجازاتها.

---

[278]) Janice J. Terry, Change or more of the same? Obama and Iraq, International Journal of Contemporary Iraqi Studies, Volume 7 Number 1, 2013, P47.

[279] شريف شعبان مبروك، الانسحاب الأمريكي من العراق.. بين الثابت والمتغير، مجلة شؤون عربية، العدد (147)، القاهرة، 2011، ص172.

ومن جانب أخر، فكثيرا ما تحسب الدول مصالحها على أساس الربح والخسارة، وعندما تشعر بأن تكلفة توسعها وامتدادها إقليميا أكثر من فوائدها، فأنها تنسحب وتتراجع، لقد انسحبت الولايات المتحدة من فيتنام بعد شعورها بالهزيمة السياسية والخسارة والتكلفة الاقتصادية، وبالتالي رأت إدارة الرئيس أوباما أن مصالح الولايات المتحدة تتركز أساسا في المحور الآسيوي-المحيط الهادي حيث ثلثي التجارة الأمريكية في هذه المنطقة، ويبدو أن هناك شبه إجماع في إدارة الرئيس أوباما، بأن انزلاق المنطقة في الصراعات العرقية والطائفية وتعدد التنظيمات المتصارعة قد دفعت واشنطن للابتعاد عن التورط فيها،[280].

وبالتالي يمكن القول أن العراق قد تراجعت أهميته ضمن سلم أولويات الإدارة الأمريكية لصالح قضايا وملفات أكثر أهمية وسخونة من وجهة نظر صانع القرار الاستراتيجي الأمريكي، لاسيما بعد موجة التغيير التي اجتاحت أبرز بلدان الشرق الأوسط. فلم تعد الولايات المتحدة في ظل إدارة الرئيس أوباما الأولى فاعلة في الملفات السياسية العراقية والأمنية على الرغم من سلسلة الأزمات التي نشبت في الأيام التي تلت انسحاب القوات الأمريكية على يد حكومة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، وبات الفاعل الإيراني هو الأكثر حضورا ونشاطا وأثرا في الساحة العراقية من خلال نشاط السفارة الإيرانية في بغداد، وتحوّل العراق إلى معبر لطائرات عسكرية بين طهران ودمشق[281].

---

[280] احمد سليم البرصان، مرحلة بداية سقوط الامبراطورية الأمريكية: مبدأ أوباما وافول النجم الأمريكي في الشرق الاوسط: متاح على الرابط التالي:

http://araa.sa/index.php?option=com-content&view=article&id=3779:2016-06-07-09-19-45&catid=1426:opinion&ltemid=172

[281]) عبادة محمد التامر، مصدر سابق، 187.

المبحث الثالث: الآثار المترتبة على استر اتيجية أوباما في العراق

شهد العراق يوم الخميس 12/15/ 2011 مراسم انزال العلم الأمريكي في العاصمة بغداد، إيذانا بانتهاء تواجد القوات العسكرية للولايات المتحدة، وانسحابها رسميا والذي استمر قرابة تسعة أعوام.

لا شك أن الانسحاب الأمريكي من العراق لم يكن نهاية الوجود الأمريكي فيه، بل ظلت الولايات المتحدة حاضرة وبقوة في المشهد السياسي العراقي من خلال قنوات عديدة. فوجودها العسكري الكثيف في الخليج، وسعة انتشار قواتها، وكثرة قواعدها في المنطقة، وقدراتها الاستخباراتية هي ضمانات لذلك، كما أنها خلال السنوات التي أعقبت احتلال العراق، قد اشرفت على صناعة عملية سياسية تستند الى توازنات هشة، من الصعب أدامتها دون وجود أمريكي وسيط وضاغط احيانا أخرى، الأمر الذي ينتفي معه أي استقرار في العراق.

ومع أن قرار الانسحاب قد قوبل بارتياح لدى أوساط عديدة، لأنه ينسجم مع المواثيق الدولية، ويحرر الولايات المتحدة شكليا من أية التزامات نحو العراق، فأن إدارة الرئيس أوباما وجدت نفسها مرغمة على اتخاذ جميع الوسائل التي تبقي خيوط اللعبة في أيديها، لأن قرار الانسحاب لم يحظى برضا العسكريين الذين يرون أن ترك الساحة العراقية لا يخدم أهداف تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط[282].

وقد مهدت واشنطن لوضع إطار جديد من السياسات نحو العراق، من خلال الزيارة التي قام بها جو بايدن، نائب الرئيس الأمريكي، في ظل احتدام الجدل والصراع حول موضوع الانسحاب الأمريكي، ومشروعات الفيدراليات، ومستقبل العملية السياسية في العراق.

ويعد بايدن المنظر لمشروع تقسيم العراق الى ثلاث مناطق أطلق عليها "فيدراليات" في عام 2007، اذ زار بغداد ثلاث مرات، سبقت وأعقبت الانتخابات البرلمانية التي جرت عام 2010، الأولى كانت عقب إعلان قوائم الاجتثاث عشية الانتخابات لمنع بعض المرشحين، والثانية كانت عقب الانتخابات غير الحاسمة والاختلاف حول القائمة

[282] Mark Lander, U.S. Troops to Leave Iraq by Year's End, Obama Says, The New York Times, OCT. 21, 2011, at: http://www.nytimes.com.

الفائزة أو الكتلة الأكبر، أما الثالثة، فجاءت متوافقة مع سيناريو المرحلة الأولى من الانسحاب الأمريكي من العراق، والتي أكد خلالها أن شراكة واشنطن مع بغداد هي شراكة استراتيجية طويلة الامد، وان واشنطن ملتزمة بذلك، حتى بعد انسحابها من العراق، وجاءت زيارته الرابعة لبغداد، لتحمل معها العديد من الدلالات السياسية في ضوء عدة اعتبارات، الأولى أنها تأتي عشية اتمام الانسحاب الأمريكي من العراق، الذي ستترك تداعياته المختلفة اثرا على مستقبل العراق، وهو ما وعد به الرئيس الأمريكي أوباما، والاعتبار الثاني هو أن هذه الزيارة جاءت لوضع الاطر الاستراتيجية الأمريكية الجديدة موضع التنفيذ، وتأمين البقاء الأمريكي في العراق، أي خروج الولايات المتحدة عسكريا من العراق، والبقاء فيه تعاقديا بموجب اتفاقية " الاطار الاستراتيجي". حيث نقلت تلك الاتفاقية التي هي جزء من منظومة اتفاقيات بما فيها الاتفاقية الأمنية لعام 2008، العراق من "الاحتلال العسكري" الى "الاحتلال التعاقدي"، ومن "الاحتلال الخشن" الى "الاحتلال الناعم"[283].

ويتعلق الاعتبار الثالث بالرغبة الأمريكية في منح المدنيين الأمريكيين، الذين يقدر عددهم بثلاثة آلاف، إضافة إلى متعاقدين معهم وطواقم السفارة الأمريكية والشركات الأمنية الخاصة، حصانة قانونية، وهو أمر تصر عليه واشنطن، فضلا عن ترتيب الملفات العراقية الأمريكية، وهي ملفات للتعاون الاقتصادي والثقافي والأمني في إطار اتفاقية التعاون الاستراتيجي.

وبعد الانسحاب الأمريكي من العراق، بقى طبيعة الوجود المادي الأمريكي قائم، متمثلا في السفارة الأمريكي في قلب بغداد، وهي اكبر سفارة أمريكية في العالم، يعمل فيها ما يقارب من 10 الاف عسكري ومدني، وفيها قاعدة جوية صغيرة ومركز استخباري متقدم وقوات خاصة والتي قال عنها الرئيس أوباما، أنها ستملأ الفراغ بعد سحب القوات العسكرية. أما القنصليات الأمريكية الخمس المنتشرة في شمال ووسط وجنوب العراق، فهي الأخرى قواعد ثابتة لكنها بحجم اصغر من قاعدة بغداد، إضافة إلى أن هناك قواعد عسكرية صرف تخصص في السيطرة على الاجواء العراقية وعلى كل الأنشطة الرادارية وأخرى متخصصة في عمليات الكوماندز وأخرى في الاسناد وهي

[283] نائب الرئيس الأمريكي يزور العراق: http://ara.reuters.com

موزعة قرب مطارات المحافظات العراقية التي يوجد فيها القنصليات الأمريكية[284]. فالانسحاب لا يعني التخلي عن الأهداف في العراق، وإنما سيكون عبارة عن نقل او اعادة نشر القوات والعمل وفق استراتيجيات بديلة عن التواجد المباشر والعمل وفق استراتيجية النفاذ غير المباشر بدل التواجد العسكري المباشر(استراتيجية السيطرة عن بعد).

وبالرغم من كل ذلك، فأن الانسحاب الأمريكي من العراق قد آثار العديد من المخاوف والهواجس على المستويين الداخلي والخارجي، فعلى المستوى الداخلي هناك الكثير من الهواجس والمخاوف من الفراغ السياسي والأمني الداخلي والضعف العسكري وتداعياتها على مختلف الصعد، اما على المستوى الإقليمي، يثير الفراغ السياسي والأمني بانسحاب القوات الأمريكية من العراق شهية دول الإقليم لمحاولة ملء الفراغ واستثماره بعيدا عن مصالح الدولة العراقية.

على المستوى الداخلي: آثار الانسحاب الأمريكي من العراق العديد من التحديات الداخلية والتي أخذت ابعاد مختلفة.

1- التحدي السياسي:

مثل العامل السياسي الاختبار الحقيقي الأول لأسس النظام الذي أرسلته الإدارة الأمريكية في العراق بعد انسحاب القوات المقاتلة من العراق، وتحديدا ما يتعلق منها بفكرة التداول السلمي للسلطة، وباحترام قواعد اللعبة السياسية التي تم إرسائها في الدستور العراقي بين أطياف وعرقيات المجتمع العراقي. فقد تركت الولايات المتحدة العراق بنظام سياسي لا تحكمه قواعد مقبولة من القوى السياسية، كما لا تتوفر لدى تلك القوى القدرة على بناء التوافق الذي يسمح بتوليد قواعد جديدة تعمل على تقدم العملية السياسية في العراق. وهذا من شأنه أن يسهل عملية الانقلاب على تلك القواعد، فضلا عن استمرار وضع الأزمة بكل أشكالها والتي اتخذت شكل خلافات

(284) أحمد السيد تركي، أعراض ما بعد الاحتلال: التداعيات السياسية والأمنية للانسحاب الأمريكي من العراق، السياسة الدولية، العدد(187)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يناير2012، ص146-147.

بينية، سني- شيعي، عربي- كردي، كردي- تركماني، وبكل ما له تداعيات أمنية على الوضع العراقي.

فمن **ناحية**، لا يوجد احترام لقواعد اللعبة السياسية على النحو الذي أقره الدستور والقانون، حيث لم يعد تقاسم المناصب السياسية مرتبطا بنتيجة الانتخابات بقدر ارتباطه بضرورة وجود "ممثل" عن الطائفة أو الجماعة العرقية. وقد جاء في مذكرات بريمر (سنتي في العراق)، أن "الانقسامات العرقية التي سيطرت على الساسة العراقيين، كانت أقل وضوحا بين العراقيين العاديين"[285]، وهذا يعني أن مشروع المحاصصة الطائفية هو مشروع نخبوي تفرضه النخبة السياسية، التي نشطت في العراق منذ سقوط نظام صدام حسين. كما إن الممارسة العملية تكشف أيضا عن أن العراقيين لا يقبلون الخروج عن هذه المحاصصة استنادا الى نتائج الانتخابات. فعلى سبيل المثال، لم يتم الاعتراف بحقيقة فوز قائمة أياد علاوي بالأغلبية في انتخابات اذار/مارس 2010. كما إن عدم احترام قواعد اللعبة كان مسئولا عن أزمة تشكيل الحكومة بعد تلك الانتخابات، وهي الأزمة التي نتجت بداية من عدم اتفاق القوى السياسية على تفسير المادة 76 من الدستور العراقي، التي تحدد من له حق تشكيل الحكومة العراقية، هل هو من حصل على أكبر عدد من الأصوات (قائمة اياد علاوي) أم من شكل الكتلة الأكبر (قائمة المالكي)[286].

كما لم يعد هناك أي التزام من جانب القوى السياسية المشكلة للحكومة بأي اتفاق مع القوى السياسية الأخرى، مع تبرير ذلك ببعض مواد الدستور التي يتم انتقائها لذلك الغرض، حيث عطل نوري المالكي تشكيل المجلس الوطني للسياسات، الذي تم الاتفاق عليه في 11/ 2010/11، والذي جرى بموجبه التوصل الى حل لازمة تشكيل الحكومة، استنادا الى كونه غير دستوري، وهذا يطرح سؤال حول سبب القبول بالاتفاق ابتداء، رغم احتوائه على بنود لا تتفق والدستور.

---

[285] بول بريمر، عام قضيته في العراق: النضال لبناء غد مرجو، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2006، 375.

[286] ايمان رجب، العراق بعد عام 2011: التحديات في فترة ما بعد الانسحاب الأمريكي، مجلة المستقبل العربي، العدد (396)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير 2012، ص68.

كما اتجه المالكي بعد الانسحاب الأمريكي إلى إقصاء ممثلي القائمة العراقية في حكومته خاصة عن الوزارات الأمنية(الداخلية والدفاع والأمن الوطني) والتي ظل نوري المالكي يديرها بالوكالة وهدد بتشكيل حكومة أغلبية، وهو ما يشبه انقلابا سياسيا، بعد ان حرصت الولايات المتحدة ومنذ احتلالها للعراق على تشكيل حكومة تمثل جميع القوى السياسية العراقية. إضافة إلى استهدافه لقيادات القائمة العراقية، حيث اصدر مذكرة توقيف في حق نائب رئيس الجمهورية، طارق الهاشمي، بتهمة تورطه في عمليات إرهابية، فضلا عن تهديده بسحب الثقة من نائبه صالح المطلك الذي ينتمي للقائمة العراقية أيضا[287]. وردا على ذلك عملت القائمة العراقية على مقاطعة جلسات مجلس النواب العراقي، مما أدى الى توقف أعمال المجلس، كما قاطع وزرائها اجتماعات الحكومة الأسبوعية، ورغم تراجع أهمية قضية صالح المطلك،إلا أن قضية طارق الهاشمي بقيت من القضايا الساخنة خاصة بعد اكتسابها بعدا إقليميا، نتيجة الزيارة التي قام بها الهاشمي لكل من قطر والسعودية وتركيا، ثم اختياره البقاء في تركيا فيما يشبه منفى اختياريا[288]. وعلى اثر ذلك اتهم قادة القائمة العراقية(أياد علاوي وأسامة النجيفي ورافع العيساوي) رئيس الوزراء المالكي بالاستئثار بالسلطة، وجاء في مقال كتبه هؤلاء في صحيفة النيويورك تايمز" أن العراق يتجه نحو فردية طائفية تهدد باندلاع حرب أهلية، وان زعماء العراقية يتعرضون الى ملاحقة من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي الذي يحاول طردهم من الحياة السياسية العراقية وتأسيس دولة استبدادية ذات الحزب الواحد[289]، وان العراق يقف مر أخرى على حافة الهاوية، كما طلب كاتبوا المقال من قادة الولايات المتحدة أن يفهموا ان دعمهم غير المشروط للمالكي يدفع بالعراق باتجاه الحرب الأهلية. وانه إذا لم تتدارك أمريكا الموقف بسرعة وتساعد في تشكيل حكومة وحدة وطنية ناجحة، فان العراق محكوم

---

[287] Zaid Al-Ali, The Struggle for Iraq's Future: How Corruption,Incompetence and Sectarianism Have Undermined Democracy, (USA: Yale University Press, 2014, P. 157.

[288] ايمان رجب، تعقيدات هيكلية: التأثيرات الإقليمية لازمة تشكيل الحكومة العراقية، مجلة السياسة الدولية، العدد(189)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يوليو 2012، ص132-133.

[289] Ali Khedery, Why we stuck with Maliki- and lost Iraq, The Washington post, July 3, 2014, at: https://www.washingtonpost.com.

عليه بالهلاك"[290]. كل ذلك جعل المكون الذي ينتمي اليه قادة القائمة العراقية، ينظر الى سياسة المالكي على أنها سياسة طائفية يديرها حاكم مستبد مدعوما من إيران[291]، والأمر ذاته ينسحب على العلاقة ما بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة كردستان، والتي وصلت ذروتها باتهام القادة الأكراد لرئيس الوزراء المالكي بالدكتاتورية، ووصل الأمر الى مطالبة مسعود برزاني رئيس إقليم كردستان بسحب الثقة عن المالكي، وتهديده بالانفصال في حالة إعادة إنتاج الديكتاتورية[292]، وقال مسعود برزاني في مقابلة أجرتها صحيفة الحياة اللندنية" إن العراق يسير نحو كارثة، نحو عودة الدكتاتورية وانه من المرفوض ان يشغل المالكي مناصب رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الخارجية ورئيس المخابرات والقائد العام للقوات المسلحة في نفس الوقت".

وفي حقيقة الأمر، فأن ظاهر الخلاف هو سيطرة جهة واحدة على مختلف السلطات والاستئثار بالسلطة، إلا أن حقيقة الخلاف وجوهره هو الاختلاف على المكاسب واختلاف على قضايا مبدئية قد تفضي بالعراق في حال عدم حلها الى الهاوية لا سيما قضية كركوك الغنية بالنفط وذات الموقع الاستراتيجي والتي يصر الأكراد على اعتبارها عاصمة الإقليم، والتي تشهد خلافات حول اقتسام عائدات النفط بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان. وكما هو معروف، فان مشكلة كركوك ليست جديدة، وإنما هي من المشاكل المتوارثة من تسويات الصراع الدولي حول العراق منذ سنوات الحرب العالمية الأولى، والتسويات التي أعقبتها ،والمساومات التي جرت بين

---

[290] احمد فاضل وعامر هاشم عواد ، الدور الأمريكي وتأثيره في معادلة الأمن الوطني في مرحلة ما بعد الانسحاب العسكري، مجلة دراسات دولية، العدد(52)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2012، ص93.

[291] ند باركر، العراق بعد الانسحاب: الدولة الفاشلة المقبلة، مجلة المستقبل العرابي، العدد(398)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ابريل2012، ص227.

[292] تحديات ما بعد الانسحاب من المدن العراقية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، متاح:

- http://www.ecssr.com

بريطانيا وفرنسا لحل إشكالات الاتفاقيات السرية المتناقضة التي حتمت عقدها ظروف الحرب العالمية الأولى.[293]

أما ائتلاف دولة القانون الذي يرأسه نوري المالكي، فقد رد على اتهامات الطرفين، بأن الأكراد يأوون رجلا مطلوبا للقضاء(طارق الهاشمي) وهم يتحدون القضاء العراقي. ورد على رسالة العراقية عبر المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء على الموسوي في رسالة نشرتها صحيفة نيويورك تايمز أيضا بالقول إن "السادة كتاب الرسالة يملكون مقاعد كثيرة في الحكومة والبرلمان ويمكن أن يلجأوا اليها لحل الخلافات وتمرير القناعات والآراء التي يرون صوابها ويستطيعون فرضها حتى على الحكومة أن وفروا لها الأكثرية اللازمة" وانه "من العدل أن نتساءل لماذا لا يحاول هؤلاء السادة صنع التغييرات التي يدعون إليها من خلال الهيئة التشريعية، بدلا من طلب التدخل الخارجي.. ومن ثم فان موقف العراقية مثال حزين للشراكة الوطنية التي يتحدثون عنها في حين أنهم مستعدون لتقديم تنازلات عن المصالح الوطنية للعراق بما في ذلك علاقاتنا الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، من اجل أهداف سياسية خاصة بهم"[294]. لقد وصف النائب الأسبق لرئيس الجمهورية عادل عبد المهدي حال الطبقة السياسية الحاكمة في العراق بالقول" ان معظم القادة السياسيين الذين وصلوا للسلطة وكانوا في الخارج قبل الاحتلال لا يزالون يتصرفون وكأنهم في المعارضة بدلا من بناء الدولة" وهو وصف يختصر حالة فقدان الثقة التي اثرت سلبا على المشهد السياسية العراقي بعد الانسحاب الأمريكي.

من جانب أخر شهدت الفترة المصاحبة لاكتمال الانسحاب الأمريكي من العراق، تزايد المطالبة بالتحول إلى أقاليم من قبل محافظات صلاح الدين والانبار وديالى، والتي يعتبر السنة بها مكونا مهما، وربما يكون هذا التحرك رد فعل على سياسات المالكي أيضا، التي استهدفت قيادات القائمة العراقية والتي تمثل قطاعا واسعا من السنة، حيث شنت الأجهزة الأمنية حملة اعتقالات ضد أساتذة واكاديميين في جامعة

---

[293] ابراهيم خليل العلاف: العراق- تحديات ما بعد الانسحاب الأمريكي، موقع مركز الجزيرة للدراسات في 16/سبتمبر/2010

:http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2010/201172123472723434 4.html

[294] احمد فاضل وعامر هاشم عواد، مصدر سابق، ص93-94.

تكريت، وضباط سابقين، بتهمة انتمائهم الى حزب البعث. كما يمكن إن تكون تلك المطالبات بإقامة الأقاليم ردة فعل على فشل المالكي في تحسين الوضع الاقتصادي والخدمي في البلاد، خلال المئة يوم التي تحدث عنها بعد تشكيل حكومته[295].

وقد ظلت فكرة فيدرالية الدولة العراقية وتحول المحافظات الى أقاليم، استنادا الى المادة 115 من الدستور العراقي، من القضايا الشائكة التي توقع كثيرون أنها قد تفجر العراق، خاصة أنها مرتبطة بصراع كامن حول النفط[296]، فثروات العراق النفطية تتركز في المحافظات الشمالية بنسبة 20%، وفي المحافظات الجنوبية بنسبة 80%، وهو ما يترك الوسط فقيرا نفطيا، والذي يضم غالبية السنة فيه. ويرتبط جوهر هذه المشكلة بالعلاقة بين الحكومة المركزية في بغداد والحكومات المحلية في المحافظات، حيث شهدت الفترة 2006-2011 نزوع المالكي الى تكريس سلطة الحكومة المركزية على حساب الحكومات المحلية، وهو ما خلف حكومات محلية ضعيفة، غير قادرة على الاستفادة من البنود المخصصة لها في ميزانية الدولة في تطوير الوضع الخدمي فيها، فضلا عن عدم قدرتها على محاسبة الشرطة المحلية على التقصير في توفير الأمن[297].

لقد ظهرت دعوات كثيرة بخصوص الأقاليم ، منها تصريح رئيس البرلمان العراقي السابق أسامة النجيفي الذي تحدث عن إقامة الأقاليم ، وبرر لجوء (السنة) لإقامة إقليم أو أقاليم بسبب الإحباط المتولد عن نتائج العملية السياسية. كما صوتت مجالس المحافظات في صلاح الدين وديالى لإقامة الأقاليم ، وهددت محافظة الانبار بإعلان المحافظة إقليما إذا لم تجر إصلاحات سياسية. كما هددت بعض محافظات الوسط والجنوب مثل محافظتي الديوانية وواسط بإعلان المحافظتين إقليمين او الارتباط مع إقليم الجنوب إذا ما سحبت الثقة عن رئيس الوزراء آنذاك نوري المالكي.

---

[295] Emma Sky and Harith al-Qarawee, Iraqi Sunnistan? :Why Separatism Could Rip the Country Apart—Again, Foreign Affairs, January 23, 2013, at:
https://www.foreignaffairs.com.

[296] ابتسام محمد عبد، الفيدرالية وإشكالية العلاقة بين المركز والإقليم في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد (51)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2016، ص160.

[297] ايمان رجب، العراق بعد عام 2011: التحديات في فترة ما بعد الانسحاب الأمريكي، مصدر سابق، ص71-72.

وكانت قبلهما البصرة، فيما أقيم في البصرة مؤتمر إقليم البصرة يوم الخميس31/ أيار/2012 بشأن التباحث حول الموضوع.

إن اخطر ما في الموضوع وكما أشار السيد عمار الحكيم رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في حديث له يوم الخميس 31/ أيار/2012، هو تحول موضوع له صفة دستورية الى أداة ضغط سياسية لا على أساس المصلحة الوطنية وإنما لخدمة مصالح ومطالب ضيقة. ومن ثم فأن الموضوع يمثل تحديا يهدد معادلة الأمن الوطني ان لم يحسن التصرف معه.

الجدير بالذكر، إن الولايات المتحدة ومنذ احتلالها العراق عام 2003، تطرح مشاريع لتقسيم العراق على أسس مختلفة، لا يهم لديها ان كانت طائفية او قومية او عرقية. أذ تتفق معظم اراء صناع الرأي والقرار الأمريكي على ان العودة لنظام مركزي كما كان وضع العراق قبل الاحتلال الأمريكي أمر لا يمكن حدوثه او القبول به لأسباب عديدة، ولذلك فهم يطرحون صيغ عديدة لشكل الدولة او النظام السياسي يتراوح ما بين الكونفدرالية الى الفيدرالية الى التقسيم على اسس ولايات ثلاثة شمالية ووسطى وجنوبية. وقد اشارت دراسات متخصصة بتقسيم العراق والتي قامت بها مراكز البحوث الأمريكية المستقلة أو المرتبطة بجهات معينة إلى أن مستقبل العراق يجب أن لا يخرج عن التقسيم، وما اختلف عندهم هو فقط شكل التقسيم، البعض ارتأى النظام الفيدرالي بإضعاف السلطة المركزية الى ابعد حد وتقوية سلطة الأقاليم . والبعض الأخر تحدث عن شكل كونفدرالي، والأخر فضل الاختراق الناعم للسياسيين العراقيين على أمل موافقتهم يوما على التقسيم الناعم للعراق. وعندما طرح جوزيف بايدن مشروعه لتقسيم العراق الى ثلاث أقسام على أساس القومية والمذهب، فانه والمحللين الأمريكان عنوا واحدا من شيئين: أما انهم غير عارفين بالتداخلات في المجتمع العراقي وتصوروا انه من السهولة الفصل على أساس المذهب والقومية وهو أمر غير دقيق بالمرة وله تداعيات خطيرة، أو أنهم عارفين تماما ما يمكن أن يؤول إليه هكذا تقسيم وما يجره من مخاطر على العراق وإنهم ميالون الى جر العراق لتلك المخاطر لأجل إضعافه. ومن ثم في كلتا الحالتين ان أي تقسيم على أساس مذهبي أو قومي لن يخرج العراق إلى بر الأمان، بل سينشأ إمارات الطوائف التي ستبقى متحاربة

ومتصارعة زمنا طويلا[298]. ومن مفارقات المشهد السياسي العراقي، إن بعض الفئات العراقية تعد بايدن عدوا أو "خصما"، لأنه دعا الى مشروع تقسيم العراق، والبعض الأخر يراه "حكما"، خصوصا بعد اندلاع الصراع الطائفي في العراق، في حين ظلت الحركة الكردية تجد فيه "صديقا"، ما دام مشروعه قريبا من مشروعها بشأن تقاسم السلطة والنفوذ والثروة في العراق. وترتبط بهذه النقطة إشكالية أخرى، وهي إشكالية تحديد أو تعريف العدو لدى النظام السياسي أو حتى الجمهور العراقي، فالعدو مسألة خلافية بين العراقيين فلدى البعض العدو هو إيران، ولدى آخرين هو إسرائيل، والبعض الأخر يرى أنه القاعدة وأخر الميليشيات، ومنهم من يعتقد أنه الأمريكيون، وأخرون منقسمون على انه السوريون أو الكويتيون أو السعوديون وهكذا، بل ينتقل الاختلاف في تعريف العدو الى البيت الداخلي، ففريق يرى أن عدوه هو المذهب المقابل (سني- شيعي)، أو العنصر القومي المناظر له(عربي- كردي- تركماني.. الخ)، وبالتالي نجد أن هناك انقساما حادا في تعريف هذا العدو سواء لدى النخبة أو الجمهور[299] لقد هندس الاحتلال قبل مغادرته العراق وبموافقة القوى السياسية الحاكمة نظاما سياسيا يبقي العراق منقسما على نفسه سياسيا واجتماعيا ودينيا وطائفيا وعرقيا ومناطقيا وهو أمر سيبقى لوقت طويل قادم وليس في الأفق ما يشير الى وجود رغبة حقيقية لتغييره[300].

2- التحدي الأمني:

يعاني العراق بعد الانسحاب الكامل للقوات القتالية الأمريكية إشكالية خاصة بتحقيق الأمن والنظام في المدن العراقية بالاعتماد على قواته فقط. وترتبط هذه الإشكالية في جوهرها بأن القوات العراقية ليست الطرف الوحيد الذي يحتكر امتلاك السلاح، أو استخدام العنف، فضلا عن ضعف تلك القوات وتدني كفائتها[301].

---

[298] احمد فاضل وعامر هاشم عواد، مصدر سابق، ص95.

[299] شريف شعبان مبروك، مصدر سابق، ص181.

[300] Patrick Cockburn, Op. Cit. ,P187.

[301] ئوميد رفيق فتاح ورشيد عمارة، مستقبل العراق في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، ط1، مطبعة ره هه ند، السليمانية، 2013، ص45.

وينصرف مفهوم النظام الى الحياة الطبيعية في المدن، ويعني عمليا غياب حظر التجوال، ورفع الحواجز الإسمنتية الفاصلة بين شوارع المدن، وعودة الطلاب الى المدارس، وحركة الأسواق، وعدم الاعتداء على الملكيات الخاصة، وهو لا يرتبط بالضرورة بارتفاع معدل الأمن، اذ قد يكون هناك نظام على شاكلة النظام الذي فرضة التيار الصدري في مدينة الصدر قبل اذار/ مارس 2008، في ظل انعدام الأمن. وقد استمرت المدن العراقية تشهد حالات من غياب الأمن بعد الانسحاب الأمريكي، وهذا ما تفيد به الحوادث المتكررة لسرقة محلات الصاغة في بغداد، ومحلات الصيرفة والمصارف[302].

وعلى المستوى الأمني، آثار الانسحاب الأمريكي من العراق وجهتي نظر، الأولى: تأزم الوضع الأمني أكثر من ذي قبل، لان الثقل الذي كان للقوات الأمريكية في مساندة القوات العراقية قد زال، وبالتالي فان مهمة القوات الأمنية العراقية باتت صعبة ومربكة، مما يعطي مجالا اكبر للجماعات الإرهابية والعصابات المسلحة لان تتحرك بمساحة أوسع وبشكل أكثر حرية. في حين ترى وجهة النظر الثانية أن بقاء القوات الأمريكية بالعراق هو العامل المؤثر في عدم قدرة القوات الأمنية العراقية على مسك زمام الأمور، واثبات قدرتها على إدارة الملف الأمني في عموم البلاد، وأن من كان يؤثر في عملها هو التدخل من قبل القوات الأمريكية، الأمر الذي أربك عمل القوات الأمنية العراقية، ولم يعطها الفسحة الكاملة في إظهار مقدرتها على مجابهة الأمور[303].

وأيا كانت المبررات، فالذي لا شك فيه أن الانكشاف والفراغ الأمني الذي تتركه القوات الأمريكية سيعطي الجماعات الإرهابية والميليشيات المسلحة مزيدا من الحرية، مستندة على أن أغلب مفاصل الدولة الأمنية" الجيش والشرطة" تدار على أساس المذهب أو الطائفة أي ان أغلب القيادات الأمنية في الملف الأمني خاضعة لضغوطات أو صفقات مع جهات خارجية بالشكل الذي تمليه تلك الجهات، الأمر الذي ينذر بحدوث أزمات[304]، هذا من جانب ومن جانب أخر، فأن هناك تخوف كبير لدى الحكومة العراقية من وجود مخططات إقليمية لدعم جهات داخل العراق للقيام

---

[302] ايمان رجب، العراق بعد عام 2011: التحديات في فترة ما بعد الانسحاب الأمريكي، مصدر سابق، ص72.

[303] Zaid Al-Ali, Op. Cit. ,p. 144.

[304]) Ali Soufan, Op. Cit. ,p. 172.

بأعمال إرهابية، قد تصل الى مستوى الانقلابات العسكرية والحكومية والتصفيات الجسدية[305].

لا شك أن الملف الأمني يشكل هاجسا مرعبا للعراقيين، لا سيما أن المنظومة الأمنية تعاني من وهن شديد نتيجة لعوامل مجتمعة من بينها[306]:

1- عدم توفر الخبرة الكافية لمنتسبيها، مع عدم تجهيز هذه القوات بالقدرة المادية والمعنوية لمواجهة التحديات والتهديدات.

2- تم إبعاد الكثير من العناصر الكفؤة لأسباب واهية، وتم دمج المليشيات في قوات الأمن على أسس غير مدروسة.

3- إضافة إلى ضعف الجانب الاستخبارات.

4- وكما هو معلوم أن الأمن بات الآن صناعة حقيقية، ويمر في العادة بمرحلتين: الأولى: مرحلة صنع الأمن، ويتم فيها بناء الأمن كمنظومة شاملة سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية وثقافية. أما المرحلة الثانية فهي مرحلة حفظ الأمن. والواقع أن العراق لا يزال يمر بمرحلة صناعة الأمن، ومع تلك الحقائق المشار إليها أنفا تبدو صناعة الأمن في العراق هشة ومضطربة. وهناك خشية حقيقية من أن تتحول هذه القوات نتيجة ضعف بنائها العقائدي الوطني الى مجموعة من الأفواج التابعة لأحزاب أو شخصيات سياسية، لتصبح في نهاية المطاف عنصر عدم استقرار بدلا من أن تكون مساهمة في إرساء الاستقرار.

وقد اتسم أمن العراق خلال فترة ولاية نوري المالكي بالهشاشة، نتيجة استمرار الأسباب الهيكلية للعنف، من دون معالجتها بجدية، ممثلة في انعدام الثقة، واستمرار الإقصاء السياسي، والولاءات الضيقة. كما اعتمد المالكي في تقييمه للوضع الأمني، خاصة خلال فترة ولايته الأولى(2006-2010)، على الوجود المادي للقوات الأمنية في المدن، سواء القوات العراقية أو القوات الأمريكية.

---

[305] احمد السيد تركي، مصدر سابق، ص148.

[306] باسل حسين، الانسحاب الأمريكي من العراق - نتائجه وتداعياته، موقع مركز الجزيرة للدراسات، 2010/8/29:

http//www.aljazeera.net/NR/exeres/37056E46-0C12-43D7-885F-5A4284B917C3.htm

ويعتبر ارتفاع منحنى العنف خلال الفترة الانتقالية لنقل السلطات والمسئوليات الأمنية من القوات الأمريكية للقوات العراقية، مؤشراً خطيراً على هشاشة الوضع الأمني، فخلال الفترة نيسان/ ابريل 2010- أب/ اغسطس2010، عاد العنف بقوة في الموصل وبغداد وسامراء وكركوك والفلوجة وبعقوبة. وخلال الفترة تموز/يوليو2011-18كانون الأول/ديسمبر2011، حين تم إنهاء المهمات القتالية للقوات الأمريكية، زادت وتيرة العنف في بغداد والموصل والفلوجة، وارتفعت معدلات القتل خلال الفترة 18-27 كانون الأول/ ديسمبر 2011 بصورة غير مسبوقة، فكانت عالية جدا في بغداد والموصل وبعقوبة وكركوك، وبلغ متوسط عدد الهجمات في بغداد وحدها 9 هجمات في اليوم. واستنادا الى تقرير المحقق العام الخاص بإعادة البناء الى العراق، والمقدم الى الكونجرس في نهاية تشرين الأول/اكتوبر 2011، كانت القوات الأمريكية تقدم الى القوات العراقية حتى فترة إعداد التقرير الدعم اللوجستي والجوي والمعلوماتي والاستطلاعي، في إثناء قيام تلك القوات بأية عملية مداهمة، أو في حال انخراطها في أية مواجهات مع الجماعات المسلحة، ولم يجر بناء هذه القدرات الى حين اكتمال الانسحاب في نهاية عام 2011، وأكد التقرير أن تطوير هذه القدرات يستغرق سنوات عدة، وأكد أيضا تواضع كفاءة القوات العراقية، سواء قوات الجيش أو قوات الشرطة، خاصة في مجال حماية البنى التحتية والحدود، ومكافحة الإرهاب[307].

هذه الحقائق تفسر عدم وجود ثقة كاملة لدى السياسيين العراقيين، ولدى القيادات الميدانية الأمريكية والعراقية في جاهزية القوات العراقية لتأمين نفسها بعد انسحاب كامل القوات الأمريكية، وفي ضوء ذلك، يمكن ان فهم حديث وزير الدفاع الأمريكي السابق روبرت غيتس عن احتمال "حدوث انهيار تام للقوات العراقية يستدعي تدخلا من القوات الأمريكية"، وحديث مسئولين في الجيش الأمريكي عن وجود "عمليات مشتركة" مع قوات الأمن العراقية في المواقف "الحرجة" وإمكانية دعم القوات العراقية في مجال التغطية الجوية باستخدام طائرات هليكوبتر عسكرية ومقاتلات وطائرات من دون طيار[308]، ولعل هذا هو سبب الانقسام في الحكومة

[307]"Special Inspector General for Iraq Reconstruction," Quarterly Report to U.S. Congress (30 October 2011), pp.54-56.

[308]"Measuring Stability and Security in Iraq," Report to the American Congress (Mar 2010), p.47.

العراقية حول التمديد لوجود القوات الأمريكية الى ما بعد عام 2011، وحول إبرام اتفاق منفصل خاص بالمدربين الأمريكيين.

ويعتبر تحدي وجود الجماعات المسلحة السنية أو الشيعية في العراق من التحديات الخطيرة التي أصبحت جزءا من الواقع الأمني في العراق وخاصة بعد اكتمال الانسحاب الأمريكي، وذلك رغم العديد من عمليات الاعتقال والمداهمة التي نفذتها القوات العراقية بالتعاون مع القوات الأمريكية قبل الانسحاب. ويمكن التمييز بين ثلاث مجموعات مسلحة: تتمثل **المجموعة الأولى** بجيوب تنظيم القاعدة والتي نشطت خصوصا في شمال العراق في مدينة الموصل وقد تزامن ذلك مع ما تردد حول تحالف القاعدة مع بعض الجماعات البعثية، خاصة في مدينة كركوك ونينوى.

وتتمثل **المجموعة الثانية** في الجماعات المسلحة السنية، وتحديدا جيش رجال الطريقة النقشبندية الذي نشط في شمال ووسط العراق، ويلاحظ تزايد استهدافه لقوات الأمن العراقية، وعناصر الصحوات، ومسئولين حكوميين.

وتتألف **المجموعة الثالثة** من الميليشيات الشيعية، التي مثلت تحديا كبيرا للحكومة العراقية. واستنادا الى تقرير المفتش العام الخاص بإعادة بناء العراق، تتألف هذه الميليشيات من جيش المهدي، وعصائب أهل الحق، وكتائب حزب الله في العراق، وتمتلك شبكات دعم مادي ولوجستي[309].

وقد ترتب على خفض القوات الأمريكية مزيد من تفكيك سلطة الدولة الأمنية، وفقدانها عمليا لصالح نمو السلطة الأمنية لهذه الجماعات، خاصة أنها تستهدف عادة قوات الأمن العراقية، لا سيما الجماعات الموالية لتنظيم القاعدة، التي باتت استنادا الى تقرير أنتوني كوردسمان، قادرة على التكييف مع البيئة الأمنية المتغيرة. وربما ترتبط خطورة هذه الجماعات أكثر بعلاقاتها بالقوى السياسية، واحتمال لجوئها الى هذه الجماعات لإدارة صراعها السياسي مع غيرها من القوى، خاصة في حالة الميليشيات الموالية للتيار الصدري، ومنظمة بدر التابعة للمجلس الأعلى الإسلامي، وقد حذر قائد القوات الأمريكية كينيث هنزيكر من خطورة الميليشيات في المرحلة المقبلة من الانسحاب، مبين أن " عصائب أهل الحق وحزب الله، واليوم الموعود ما تزال قادرة

(309) "Special Inspector General for Iraq Reconstruction," pp. 56-61.

على شن هجمات.. مضيفا ويجب على قوات الأمن العراقية الاستمرار في مكافحتها لأن وجودها لا يخدم المصالح العراقية.

كما برز تحدي اخر واجه الحكومة العراقية بعد الانسحاب الأمريكي من العراق، وهو ما يتعلق بمسألة دمج الصحوات وقوات البيشمركة الكردية.

وفيما يتعلق **بالصحوات**، وهي مجموعات سنية مسلحة شكلتها القوات الأمريكية لمحاربة تنظيم القاعدة في المناطق السنية، وتبرز تلك المشكلة من حيث شرعية وجود تلك القوات، ومن حيث ضمان تمثيلها في أجهزة الأمن العراقية، التي يعتبر تشكيلها مختلا على نحو يضر بكفاءتها، ومشكلة هذه الجماعات مرتبطة بتحولها الى قضية سياسية يتجاذبها رئيس الوزراء نوري المالكي مع القوى الأخرى، فضلا عن أن في داخل الأجهزة الأمنية العراقية مقاومة لدمجها، وقد تزايد تسييس هذه القضية مع نقل مسؤولية الصحوات فعليا من القوات الأمريكية الى الحكومة العراقية في 4/ 2009، والتي قدر عددها بحوالي 82 الف، ولم يتم دمج عدد كافي منها في الاجهزة الأمنية[310]، كما إن الحكومة العراقية اتخذت عدداً من الخطوات تهدف بطبيعتها الى تصفية عناصر الصحوات، ومنها تأخير دفع رواتبها، وملاحقة ومحاكمة عدد منهم على ما ارتكبوه من جرائم قبل الانضمام الى مجالس الصحوات، وقد أدى تأخر دمج الصحوات الى انصراف أفرادها ونجحت القاعدة في استقطاب عناصر منهم الى صفوفها إضافة إلى استهداف ما تبقى منهم من خلال التصفية لقادتها وافرادها[311].

أما فيما يتعلق بمسالة دمج قوات البيشمركة الكردية بمؤسسة الجيش. فثمة من يقول ان البيشمركة ميليشيا تعود في ولائها للحزبين الكرديين الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني، وبالتالي فهي ليست مستعدة للاندماج بالقطاعات العسكرية العراقية، وغير قادرة لأسباب كثيرة فنية وتسليحية وسياسية على القيام بمهام قتالية دفاعية خاصة عند تعرض حدود العراق الشمالية والشرقية للخطر الخارجي. لكن الأكراد يقولون: "أن

---

[310] Carter Malkasian, Anbar's Illusions:The Failure of Iraq's Success Story, Foreign Affairs, June 24, 2017, at: https://www.foreignaffairs.com.

[311] ايمان رجب، العراق بعد عام 2011: التحديات في فترة ما بعد الانسحاب الأمريكي، مصدر سابق، ص78-80.

البيشمركة ليست ميليشيا، وإنما قوة عسكرية منضبطة تسهر على تحقيق الأمن في إقليم كردستان، كما أنها قادرة على ضبط الحدود". وعلى أية حال فالمصادر الأمريكية الرسمية تعترف بأن قوات البيشمركة قامت في السابق بمقاتلة نظام صدام حسين، وأسهمت في الانتفاضة المسلحة التي اندلعت عام 1991. كما أنها شاركت الى جانب القوات الأمريكية في العمليات العسكرية خلال حرب 2003، وهي تساند وتعمل كقوة نظامية لحفظ الأمن في إقليم كردستان العراق والدفاع عنه. ومعنى هذا أن مسألة دمجها بالجيش ليست صعبة، خاصة وأنها تعتمد الألبسة والتشكيلات والسياقات التدريبية والفنية والعسكرية التي كان يتبعها الجيش العراقي السابق.[312]

ولا يزال الجيش العراقي غير قادر على حماية الحدود العراقية لضعف في قدراته التسليحية والتدريبية، فالجيش بسبب نشره في المدن أصبح اشبه بالشرطة المحلية التي تحفظ الأمن، وليس الجيش الذي يعبأ لصد عدوان خارجي، كما إن احتكاكه المستمر بالمواطن اثر في دوره الحقيقي سلبا. كما إن ضعف الجانب التسليحي كان مقصودا من الجانب الأمريكي الذي لم يسمح للجيش العراقي بان يتسلح بالأسلحة الثقيلة الحديثة، سبيلا لإبقائه ضعيفا وبحاجة الى دعم القوات الأمريكية[313]. وتشير وثيقة صادرة من وزارة الدفاع العراقية إلى أن الجيش العراقي لن يكون في حالة جهوزية الا في عام 2020، وهذا ما اكده صراحة رئيس أركان الجيش العراقي آنذاك بابكر زيباري.

على المستوى الخارجي: إن انسحاب القوات الأمريكية من العراق اتاح فرصة لبعض دول الجوار الإقليمي لتزيد من حجم نفوذها في العراق ومحاولة ملء هذا الفراغ واستثماره بعيدا عن مصالح الدولة العراقية ومن تلك الدول إيران وتركيا.

1- إيران:

تعد إيران الدولة الأكثر ترشيحا للعب هذا الدور في العراق، نظرا لما تمتلكه من قدرات ملموسة ومحسوسة لجعل المصالح العراقية مرتهنة الى حد ما لمصالح إيران الحيوية، فإيران تتكئ على أدوات متعددة، أذ لديها نفوذ واسع على قوى سياسية

---

[312] شريف شعبان مبروك، مصدر سابق، ص181-182.

[313] احمد فاضل وعامر هاشم عواد، مصدر سابق، ص94.

حاكمة في العراق، فضلا عن أنها استطاعت أن تمد نفوذها داخل مناطق وقوى أما رافضة لها أو مختلفة معها عقائديا.[314] ولا شك أن إيران قد أعدت العدة لما بعد الانسحاب الأمريكي من العراق، ويمكن أن يعطي تصريح الرئيس الإيراني السابق محمود احمد نجاد حينما قال "ان قوة الولايات المتحدة تنهار في العراق على وجه السرعة، وان إيران مستعدة للتدخل لملء الفراغ"، تصورا لما يمكن أن يكون عليه الوضع في العراق.[315]

بيد أن ثمة تحولا يمكن رصده في هذا الشأن، الا وهو أن النفوذ الإيراني في العراق مر بمرحلتين[316]:

- الأولى (2003-2007): مرحلة امتداد النفوذ، وفيه كانت المنافع التي تجنيها إيران من نفوذها في العراق أعلى بكثير من كلفته.
- الثانية (2008-2010): مرحلة التوازن، وفيها أضحت كلفة النفوذ الإيراني مكافئة لعوائده.

لا شك أن قدرة إيران على استيعاب بلد ضخم ومتنوع كالعراق، ومن ثم على ملء فراغات القوة التي تسبب بها اكتمال الانسحاب الأمريكي، أمر ليس بالسهل، ذلك أن نهج التوسع والقضم السياسيين سيضع إيران وجها لوجه أمام قطاعات عراقية كانت مستعدة، في ظل الحضور الأمريكي، لملاينتها ومهادنتها، هذا فضلاً عن وجود قوى إقليمية، كتركيا وبلدان الخليج، لا يروق لها البتة تفرد إيران بالعراق وشؤونه.

ومن الجدير بالملاحظة أيضا أن شدة النفوذ الإيراني على القوى السياسية التي كانت تعد بالولاء التقليدي لها قد أصابها الكثير من الوهن، ويدل على ذلك فشل المساعي الإيرانية في توحيد جهود التحالف الوطني لاختيار مرشح محدد لمنصب رئيس الوزراء، وهذا يعود إلى أن تلك القوى قد استقلت ماليا الى درجة كبيرة نتيجة تربعها

---

[314] محمد مجاهد الزيات، إيران والاوضاع في العراق، مجلة أوراق الشرق الاوسط، العدد(36)، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، لقاهرة، مارس 2007، ص105-106.

[315] أمير سعيد، الدور الإيراني بعد انسحاب الأمريكيين، مجلة البيان، العدد(279)، الرياض، نوفمبر2010، ص87.

[316] باسل حسين، مصدر سابق.

على السلطة من جهة، ومن جهة أخرى أنها وجدت قوى إقليمية وعربية أخرى مستعدة لقبولها، وبالتالي لم تعد إيران المنفذ الوحيد لها . لكن مع هذا، فأن فشل إيران في تشكيل الحكومة على النحو الذي تريده، يقابله نجاح في إفشال تشكيل الحكومة على المسار الذي لا يلائم مصالحها[317].

وقد سادت قناعة في مراكز الفكر الدولية بأن الانسحاب الأمريكي من العراق سيحوله الى "دمية إيرانية"[318]. ولكن بدى الأمر بعد الانسحاب الأمريكي ليس بهذه البساطة، وان قدرة إيران على "خلق فوضى يمكن إدارتها" ليست مطلقة، وذلك في ظل ما شهدته إيران من ارتباك في سياستها، على خلفية ما يحدث في سوريا، وعدم توصلها الى اتفاق محدد مع القوى الغربية حول برنامجها النووي. صحيح أن إيران دوما أرادت أن تكون هناك حكومة يسيطر عليها الشيعة، استنادا لقناعة بأن "الشيعة لا يحاربون الشيعة"، ونجحت في خلق تحالف صوري بين القوى الشيعية، رغم ما بينها من خلافات، وضمنت من خلال استمرار نوري المالكي في منصبه، إلا أنها ظلت مدركة أهمية وجود "تمثيل ما" لكل القوى الرئيسية في العراق، مع ضمان وضع مهيمن للقوى الشيعية الموالية لها، وذلك بصرف النظر عن نتائج الانتخابات. ولذا قبلت إيران على مضض الشراكة التي أرساها اتفاق اربيل، ولكن هذه الشراكة لم تنفذ، كما سبقت الإشارة اليها، كما إن قدرة إيران على ضمان استمرار هذه الصيغة لفترة طويلة تواجهها عدة تحديات قد تكون عاجزة عن السيطرة عليها في المرحلة الحالية، بالأدوات التي كانت تستخدمها منذ احتلال العراق في 2003[319].

وقد كشفت تجاذبات الأزمة العراقية التي عاشها العراق عشية الانسحاب الأمريكي، خصوصا ما بين المالكي وخصومه السياسيين ومحاولته لإقصائهم، كشفت أن قدرة إيران على التدخل محدودة، وعندما دخل مقتدى الصدر زعيم التيار

---

(317) محمد عبده: السيناريوهات الأمنية المحتملة لتفجيرات سامراء عراقيا وخليجيا، مجلة شؤون خليجية، العدد(45)، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ربيع2006، ص125.

(318) هناك العديد من التقارير التي صورت إيران على انها الرابح الأكبر من احتلال العراق ومن الانسحاب الأمريكي منه، انظر على سبيل المثال:

Frederic Wehrey, Dalia Dassa Kaye and others, "The Iraq Effect: The Middle East After the Iraq War", RAND reports, 2009.

(319) ايمان رجب، تعقيدات هيكلية: التأثيرات الإقليمية لأزمة الحكومة العراقية، مصدر سابق، ص133.

الصدري في صراع شديد مع المالكي لعدم تنفيذ المالكي لمطالب الصدر ومنها رفضه دمج جيش المهدي في القوات العراقية، كان موقف إيران مرتبكا، ورغم أن تطورات الأزمة تفترض تدخلا قويا من إيران من أجل حل الأزمة، إلا أن إيران فضلت عدم التدخل مباشرة في الأزمة، على نحو يحدث تغييراً حقيقياً في هيكل السلطة في العراق، مع وجود حديث عن دعمها تحرك الصدر باعتباره أداة ضغط على المالكي، حتى يقبل تقديم تنازلات لشركائه، وهو الخيار الذي يضمن استقرار ما في العراق يحقق المصالح الإيرانية في تلك المرحلة. كما أشارت عدة تقارير وتحليلات إيرانية الى قبول إيران استبدال المالكي عند الضرورة على نحو لا يضر بسيطرة القوى الشيعية وذلك بشرط أن يتم منح الثقة للمرشح البديل في ذات جلسة البرلمان التي ستسحب الثقة من المالكي[320].

وبالتالي، ارتبط التحدي الذي واجهته إيران في العراق، في مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي، بقدرتها في الحفاظ على قواعد اللعبة التي تخدم وجود صيغة "محاصصة" بين القوى الشيعية وبعضها، وبينها والقوى الأخرى، تضمن استقرار شكلي يسيطر عليه الشيعة، وتضمن عدم تشكل ديكتاتورية جديدة تحول العراق الى دولة قوية تضر بمصالح إيران.

ويخطئ الظن من يعتقد أن إيران تتحرك وفقا للهوى المذهبي أو الايديولوجي فحسب، لان إيران أكثر منذ ذات مرة اثبتت بان سياستها براغماتية الى حد ما وإنها مستعدة للوصول الى اتفاقات مصلحية بما يخدم مصالحها القومية، فعلى سبيل المثال عندما حدث الصراع ما بين ارمينيا المسيحية وأذربيجان الشيعية وقفت إيران مع أرمينيا المسيحية بالضد من أذربيجان الشيعية لأنها رأت بان مصالحها تتحقق من خلال دعم ارمينيا.

على الجانب الأخر، لا شك إن الخطر الذي تمثله الميليشيات وتوغلها داخل مفاصل الدولة، وخصوصا تلك التي تتبع إيران، مثل أولى التحديات التي واجهت العراق ما بعد الانسحاب، ففي خطوة مفاجئة تم الإعلان في بغداد من قبل وزير

[320] العراق: الثقة الدستورية بنوري المالكي رهن بالتطورات الإقليمية والدولية وليست في اربيل او النجف، الحياة، 7/ يونيو2012.

المصالحة الوطنية عن دمج ميليشيا عصائب أهل الحق وكتائب حزب الله العراقي واللتين كانتا جزءا من جيش المهدي الجناح المسلح للتيار الصدري، بالعملية السياسية وهو ما ووجه بانتقادات قوية من جانب مقتدى الصدر نفسه، والذي اتهم عناصرها بأنهم من القتلة وأنهم باحثون عن المناصب والمكاسب، ويبدو أن عملية الدمج هذه والتي تمت من وراء أبواب مغلقة، جرت بضغوط إيرانية لا تخفى على المراقب[321].

ومن ناحية أخرى، فأن الطابع الإقليمي للنفوذ الإيراني يجعل العراق، من حيث أراد أو لم يرد، طرفاً في التدافع المتصاعد حول مصير الملف النووي الإيراني وعلاقات إيران بالقوى الغربية، وفي التدافع المحتدم حول مصير سوريا ومستقبلها، لاسيما بعد أن أظهر المالكي والقوى السياسية الشيعية في العراق تعاطفاً مع نظام الرئيس بشار الأسد[322].

فقد ازداد الملف النووي الإيراني سخونة خلال العام 2012، وهو ما دفع إيران الى استخدام كل أوراقها المتاحة تحت يدها لأجل إبعاد خطر التعرض الى ضربات جوية أو احتمال اثارة مشاكل داخلية(ربيع إيراني)، سواء من خلال الدفع في تدهور الأوضاع في العراق وإشغال المجتمع الدولي والإقليمي بالشأن العراقي من أجل كسب المزيد من الوقت أولاً، وأيضا من أجل اللجوء اليها للمساعدة على تهدئة ما يمكن أن يحصل في العراق[323].

وبالنسبة لسوريا، حليف إيران الأول في المنطقة، فقد شاب موقفها الكثير من الالتباس بالنسبة للكثير من المراقبين، لان الايدلوجية القومية التي تتبناها لا تتماهى مع الخط الإيراني في العراق من جهة، ومن جهة أخرى اذا كان الخوف من تسونامي الاحتلال دافعا لها نحو المحاولة لإغراق العراق في دوامة من عدم الاستقرار، فأن

---

(321) نزار السامرائي، رؤية عراقية للدور الإيراني ما بعد الانسحاب الأمريكي، مجلة شؤون عراقية، العدد مزدوج (3، 4)، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، عمان، 2011-2012، ص119.

(322) Thomas E. Ricks, What Iran is up to in Iraq:An assessment of its long-range shaping operations, Foreign Policy, October 17, 2012, at:

http://foreignpolicy.com.

(323) مؤيد الونداوي، التحديات الأمنية بعد الانسحاب الأمريكي، مجلة شؤون عراقية، العدد مزدوج(3،4)، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، عمان، 2011-2012، ص51.

الانسحاب القوات الأمريكية ينبغي أن يكون موجها لانفتاح سوري جديد يعيد العراق لحاضنته العربية، وتوقع الكثير من المراقبين ان يكون الموقف السوري بعد الانسحاب الأمريكي من العراق فاعلا سواء سلبا او ايجابا، لان سوريا كانت تمتلك الادوات والتأثير في كلتا الصيغتين[324].

ولكن وبالنظر إلى طبيعة الحكم في العراق، والارتباط الاستراتيجي بين العراق وإيران، فإن أي تغييرا جوهري في الحكم في دمشق سيُنظر إليه بقدر كبير من القلق في بغداد، لا يقل، إن لم يزد، عن القلق الإيراني، لذا ذهبت سوريا باتجاه التقارب مع العراق وظهر ذلك وبصورة واضحة خلال زيارة وزير الخارجية السوري وليد المعلم لبغداد وأعرب عن عزم دمشق التخلي عن علاقاتها الخاصة بأنقرة، وعزمها الارتباط بمحور يمتد من طهران، بغداد، دمشق، وصولاً إلى بيروت. وهو ما يعكس تصوراً استراتيجيا جديداً لسوريا الأسد يجعلها أكثر قرباً من العراق الجديد وارتباطاً بمصيره.

ففي حال انهيار الحكم السوري وبروز حكم أكثر تعبيراً عن إرادة الشعب السوري ستفقد إيران والنظام الحاكم في العراق حليفاً بالغ الأهمية ومركز ثقل إستراتيجي يقبض على جملة من خطوط التدافع السياسي في المشرق. والذي سيترك أثر هاماً على قطاع واسع من القوى السياسية العراقية التي ترفض الطابع الطائفي للحكم في العراق، وتعمل على إعادة بناء الدولة العراقية الجديدة على أسس وطنية. ومهما كان الحل الذي سيصل إليه السوريون للمسألة الكردية في بلادهم، فإن سوريا ما بعد البعث ستترك أثراً آخر على مجمل المسألة الكردية في المشرق. وخلف ذلك كله، سيعاد بناء خارطة التحالفات في المشرق كله، وسيجد العراق نفسه بالتالي في بيئة استراتيجية – سياسية جديدة[325].

2- تركيا:

---

[324] شريف شعبان مبروك، مصدر سابق، ص184.

[325] بشير نافع، العراق: تحديات ما بعد الانسحاب العسكري الأمريكي الرسمي، مركز الجزيرة للدراسات، متاح على الرابط:

http://studies.aljazeera.net/ar/report

أما تركيا فيمكن القول ان هناك نمطين من التفاعل أو التعامل حكما سياسة تركيا مع التغيير الذي حصل في العراق بعد عام 2003، **النمط الأول**: حينما اختطت تركيا سياسة **التكيف السلبي**، وهي السياسة التي استمرت الى حدود عام 2007، وعماد هذه السياسة أن لا تعمد تركيا الى الانغماس في الشأن العراقي، مقابل التأكيد على وحدة وسلامة الأراضي العراقية، وعدم التعامل مباشرة مع الإدارة الكردية العراقية. إلا أنه ومنذ عام 2007 بدا تحول في السياسة الخارجية التركية التي اختطت سياسة جديدة إلا وهي سياسة **التكيف الايجابي**، وذلك بعد أن شعرت بأن تعاظم دورها الإقليمي قد يوفر دوراً لسياستها في رسم التطورات المتعلقة بمستقبل العراق وتحديدا شماله، سواء لجهة التخفيف من مخاوفها إزاء إقامة دولة كردية هناك، أو لجهة إيجاد دور تركي إقليمي في التطورات المقبلة، وهو الأمر الذي يعني لها الظهور بمظهر الدولة الإقليمية القادرة على رسم التصورات المستقبلية للمنطقة. وبهذا فان تركيا قررت العودة الى المعادلة الداخلية لتتزامن مع بدء العد العكسي لانحسار الوجود الأمريكي العسكري على الأقل، تمهيدا للانسحاب الأمريكي الكامل، وما قد يترتب عليه من تجليات وآثار تريد هي أن تكون حاضرة وفاعلة لا مستقبلة لتداعياته فقط، ويمكن اعتبار الزيارة التي قام بها مسعود بارازاني لتركيا عشية الانسحاب الأمريكي من العراق نقطة تحول في العلاقات بين تركيا والأكراد العراقيين، وقد مثلت تغييراً في النهج سواء لدى الرأي العام التركي أو الأوساط السياسية[326].

ويمكن القول أن هناك مجموعة من الثوابت حكمت التوجه التركي حيال العراق بعد الانسحاب الأمريكي[327]:

1- حماية الوحدة السياسية والجغرافية للعراق.
2- تصحيح الخلل في التوازنات بين المجموعات العرقية العراقية.
3-الإشراف الحصري للحكومة المركزية على ثروات النفط والغاز والمصادر الأخرى.
4- إشراف الحكومة الحصري على المداخل الحدودية للعراق.

---

[326] سامح راشد، مخاطر المشهد العراقي ودواعي الحضور العربي، مجلة شؤون عربية، العدد(141)، القاهرة، ربيع2010، ص67.

[327] خضر عباس النداوي، الدور التركي المحتمل في العراق بعد الانسحاب الأمريكي، متاح على الرابط التالي: http://araa.sa

5- تشذيب الدستور العراقي من أي عناصر تقسيمية.

6- حل قضية كركوك بالتفاهم بين سكانها.

7- حماية حقوق التركمان وضمانها دستورياً.

8- إنهاء وجود حزب العمال الكردستاني.

لقد أصبح العراق بعد اكتمال انسحاب القوات الأمريكية المقاتلة في نهاية 2011، والتي كان وجودها بمثابة عازل بين قوتين إقليميتين هما تركيا وإيران، أصبح ساحة مواجهة بينهما، ويرتبط الحديث عن هذه المواجهة باختلاف الخيار السياسي لكل منهما في العراق، والذي اتضح خلال انتخابات 2010، حيث راهنت تركيا على القائمة العراقية التي يتزعمها أياد علاوي، في مواجهة قائمة دولة القانون، التي يتزعمها المالكي، في محاولة منها لتقليص النفوذ الإيراني، من خلال دعم وصول نخبة أقل تبعية لإيران، ومع نجاح إيران في ضمان تمديد ولاية المالكي، تراجعت فرص تمدد تركيا اقتصاديا في بغداد وغيرها من المدن التي تتبع الحكومة المركزية في بغداد، وذلك مقابل تزايد استثماراتها في كردستان.

كما إن الحديث مرتبط بالخلاف بينهما حول الأزمة في سوريا، والذي تصاعد مع استضافة اسطنبول "مؤتمر أصدقاء سوريا" في 1/ابريل/2012، وهو ما صوره نائب وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، "أنه عبثي ومؤشر على تخبط البعض، وعناد البعض الاخر تجاه سوريا". كما كان انعقاد هذا المؤتمر سببا في إعلان وزير الخارجية الإيراني، على أكبر صالحي آنذاك، بعد انعقاده بثلاث أيام، عن أن محادثات 5+1(محادثات الدول الكبرى مع إيران بخصوص برنامجها النووي) قد تتم في العراق او الصين وليس في اسطنبول كما كان هو مقرر، اعتراضا على الموقف التركي تجاه النظام السوري[328].

كما اتجهت كل من تركيا وإيران للاعتماد على الوكلاء في العراق لإدارة المواجهة بينهما، تجنباً للمواجهة المباشرة. وصرح المالكي، بعد انتقاد تركيا لسياسته الداخلية،

[328] ايمان رجب، تعقيدات هيكلية: التأثيرات الإقليمية لأزمة الحكومة العراقية، مصدر سابق، ص134.

وقبيل سفره الى إيران نهاية ابريل/ 2012، بأن تركيا تثير المشاكل مع جيرانها، في إشارة للموقف التركي من سوريا[329].

لا شك أن المواجهة بين تركيا وإيران أصبحت تتجدد مع معاودة الحديث في كل مرة عن القضايا التي فيها مصالح تركية محددة، مثل درجة استقلال إقليم كردستان عن حكومة بغداد، ومصير مدينة كركوك، وما اذا كانت ستنضم الى إقليم كردستان، أم ستكون تابعة لبغداد، أم سيتم التعامل معها كإقليم ذي وضعية خاصة. ويرتبط حجم التوتر في العلاقات بين إيران وتركيا، بدرجة كبيرة بقدرة إيران على إدارة المواجهة المباشرة مع تركيا كشريك لها في العراق، وهو أمر لم يتم اختباره من قبل. كما إن الأزمات السياسية في العراق، سوف تستمر ولفترات طويلة، نظرا لاستمرار الأسباب الهيكلية للصراع بين القوى السياسية العراقية، والتي منها انعدام الثقة بينها، وعدم توفر القدرة لديها على بناء التوافق، أو بناء تحالفات دائمة، الأمر الذي يتطلب حضوراً إقليماً دائماً لحل الخلاف وخصوصاً الحضور الإيراني الأكثر فاعلية وتأثيراً على القوى السياسية العراقية الحاكمة[330].

وعلى عكس إيران، التي تملك تحالفاً إقليميا يشمل حكومة بغداد والنظام السياسي في سوريا وحزب الله في لبنان، لا تملك تركيا تحالفاً كهذا بالرغم من أنها احتفظت بعلاقات جيدة مع الدول العربية كالمملكة العربية السعودية، لكن دون أن ترقى هذه العلاقات الى مستوى التحالف الإقليمي الذي ترغب إيران في قيادته، وهكذا في مقابل معسكر إقليمي تقوده إيران ويشمل الاحزاب الموالية لها في العراق، لا تبدو مروحية التحالفات التركية دائرة الا على اختيارات محدودة من التركمان أولا، ومن بعض الأحزاب العراقية ثانيا. من جانب أخر تعد عملية انضمام تركيا الى الاتحاد الأوربي، من أهم المحددات التي تقيد خيارات السياسة الخارجية التركية في

---

[329] المالكي الى إيران واردوغان ينفي التمييز المذهبي، 14/ مايو 2012، سي ان ان، على الرابط التالي:
http//Arabic.cnn.com.

[330] ايمان رجب، نفس المصدر، ص134-135.

العراق[331]، فأنقرة تعلم أن الاتحاد الأوربي سينظر نظرة سلبية الى أي تدخل عسكري تركي في العراق لوقف الأكراد عن تحقيق الاستقلال أو حتى حكم ذاتي قوي[332].

من هنا أدرك صانعوا ومتخذوا القرار السياسي في واشنطن، أن الانسحاب الأمريكي من العراق يعطي إيران مزيدا من حرية التصرف السياسي ليس في العراق فحسب، وإنما المنطقة كلها، ولذلك بحثت الإدارة الأمريكية عن وسائل واليات جديدة يتم من خلالها تطويق أو على الأقل ترشيد سياسة طهران في المنطقة، بما لا يضر بالمصالح الأمريكية ويحقق استراتيجيتها. ولذلك بدأ المسعى الأمريكي وبخطوات حثيثة، لتحقيق اجندة خاصة لتحقيق مصالحها في العراق والمنطقة، على رأس تلك الأجندة تقليم أضافر إيران، ومحاولة تحطيم الهلال الشيعي أو المحور الإيراني، وذلك من خلال توجيه ضربة الى نظام الأسد في دمشق، بعدما اتضح في الأفق الموقف العراقي الرافض للعقوبات العربية على النظام السوري[333].

وتدرك الولايات المتحدة، أنه لن يكون بمقدور أي قوة دولية في الأمد القليل المنظور، أن تملأ الفراغ العسكري السياسي في منطقة الشرق الأوسط، ولكن ستكون أحدى القوى الإقليمية الرئيسية فيه قادرة على لعب دور حيوي، وتكون لها القدرة على ملء الفراغ: وهي تركيا وإيران. ولهذا سارعت واشنطن بإعادة الدفء لعلاقاتها مع تركيا، وذلك لترجيح كفة الخيار التركي على حساب الخيار الإيراني، والهدف هو لجم الهلال الشيعي أو المحور الإيراني الذي تشكل فيه سوريا رأس حربة هذا المحور أو الهلال[334].

والذي لا شك فيه أن أحد الأهداف الأمريكية للانسحاب هو "تغيير قواعد الاشتباك في العراق والمنطقة"، بحيث تكون مهمة حماية العراق متوزعة بين القواعد

---

[331] Jonathan Tepperman, Turkey's Moment, A Conversation With Abdullah Gul, Foreign Affairs, January/February 2013 Issue, p2.

[332] سعد المشهداني، قضية كركوك في سياسة تركيا الخارجية تجاه العراق، مجلة شؤون عراقية، العدد مزدوج (3,4)، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، عمان، 2011-2012، ص206

[333] Kenneth Pollack, Unthinkable: Iran, the Bomb, and American Strategy, (New York: Simonand Schuster, 2013), pp. 188-193.

[334] أحمد السيد تركي، مصدر سابق، ص147-148.

الأمريكية داخل العراق كرأس حربة، والقواعد الأمريكية في الدول المحيطة بالعراق كإسناد مباشر، والقواعد في المياه الإقليمية والدولية كإسناد لوجستي، وتخويل تركيا للقيام بدور أكبر في العراق، أي إعطاء تركيا دور الوكيل الأمريكي المخول، وهنا ارادت واشنطن ارباك الخطط الإيرانية، وفي نفس الوقت والاهم تفريغ اليد الإيرانية، أي إسقاط استراتيجية التطويق والخطف والاستنزاف من اليد الإيرانية وأطرافها في العراق، وفي نفس الوقت تفريغ ايادي حزب الله وسوريا من الأهداف الأمريكية داخل العراق أيضا، لكيلا تقع واشنطن فريسة الابتزاز والمساومة[335].

كما إن هناك استراتيجية سرية بين واشنطن والحلف الاطلسي "الناتو" في العراق، وتسمى ب"استراتيجية رد الجميل"، أي قيام حلف الأطلسي بالتوغل السري والناعم داخل العراق، وبتنسيق مع أطراف عراقية حاكمة، بحجج التدريب والتعليم وغيرها، ولكن الهدف هو رد الجميل للولايات المتحدة في ليبيا، حيث لعبت واشنطن دورا داعما لحلف الناتو خلال الأزمة في ليبيا. لذا كان هناك تنسيق مباشر بين هذه القوات "الأطلسية" المتغلغلة في العراق بشكل ناعم، وبين السفارة الأمريكية في بغداد من جهة، وبين غرفة العمليات الاطلسية الأمريكية في تركيا من جهة أخرى، وبتخويل أمريكي للأتراك بأخذ زمام المبادرة والقيادة عند الضرورة ودون الرجوع لواشنطن. والهدف منع الهيمنة الإيرانية على العراق والخليج من جهة، ومحاولة طرد إيران وبحرب ناعمة من العراق، وصولا لسوريا والخليج من جهة أخرى.

3- دول الخليج العربي:

شكل الاحتلال الأمريكي للعراق وما رافقه من تحولات ومحددات حكمت العلاقات الخليجية- العراقية باتجاه التطور المنشود او القطيعة والركود، أهمها طبيعة علاقات العراق مع إيران ومدى التدخل الإيراني بالشأن العراقي. ولا يخفى على احد أن دول مجلس التعاون الخليجي تقع بين قطبي المنطقة (العراق وإيران) وخصوصا المملكة العربية السعودية والكويت.

---

[335] Stephen Kinzer, Reset: Iran, Turkey, and America's Future, (New York: Times Books, 2011), pp. 117-120.

وبعد تعثر المشروع الأمريكي في العراق ومنطقة الخليج العربي تعزز الانفراد الإيراني في منطقة الخليج كقوة إقليمية، ولهذا فأن أطر صياغة السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون تجاه العراق وقضايا المنطقة، أخذت تضع متغير طموحات إيران في الحسبان، وتحاول أعادة ترتيب سياساتها وفق المعطيات الجديدة.

وجاء الانسحاب الأمريكي من العراق ليعزز مخاوف وقلق دول الخليج العربي، لما له من تداعيات وتأثير على دول الخليج امنيا وسياسيا واقتصاديا، وقال وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن احمد أل خليفة في مقابلة له "انهم قلقون من أن الانسحاب الأميركي سيترك فراغا، ولكونهم قريبين سيجعلهم ذلك دائما يفكرون مرتين قبل اتخاذ اي إجراء"[336]، لان سقوط العراق من المعادلة الأمنية الخليجية سيعني تغييرا في الميزان العسكري واطلاق يد دول إقليمية في العراق تمثل تهديداً صريحاً للدول الخليجية وفي مقدمتها إيران، التي آثار دورها في العراق، هواجس الخليجيين على أكثر من صعيد، وخاصة بعد التنسيق الأمريكي-الإيراني حول الملف النووي الإيراني، والذي ترجم بسلسلة اجتماعات أمنية، عقدت بين الطرفين في بغداد, فقد انتقدت المملكة العربية السعودية السياسة الأمريكية في العراق ووصفتها بأنها تقدم العراق لإيران "على طبق من ذهب"، وأعربت عن استيائها من تجاهل الإدارة الأمريكية لنصائحها، وهي التي حرصت على أن يكون موقفها الرسمي من العراق، هو الوقوف على مسافة واحدة من الجميع، إلا أن بعض النخب العراقية توعز الوجود الإيراني في العراق الى ضعف الوجود العربي وخاصة دول الخليج العربي. لذلك ايدت الولايات المتحدة وعلى لسان وزير دفاعها آنذاك روبرت غيتس "أن على دول الخليج العربي أن تتواجد في العراق لتوقف المد الإيراني"، إلا أن الموقف الأمريكي تجاه إيران يثير أكثر من تساؤل! وما تعامل الولايات المتحدة مع التجاوزات الحدودية الإيرانية على العراق الا دليل على مدى التهاون الأمريكي مع سياسات إيران تجاه العراق وباقي دول الخليج[337].

---

[336] Thom Shanker and Steven Myers, U.S. Planning Troop Buildup in Gulf After Exit From Iraq, The New York Times, OCT. 29, 2011, http://www.nytimes.com.

[337] ميثاق خير الله جلود، مستقبل علاقات العراق بدول الخليج العربي في المجال السياسي، مجلة دراسات إقليمية، العدد (21)،جامعة الموصل، 2011، ص354.

وعلى الرغم من أن السعودية والدول الأخرى في مجلس التعاون الخليجي كانت سعيدة لرحيل صدام حسين الذي قاتلت ضده إلى جانب الولايات المتحدة، لكنها شعرت بقلق شديد من جراء تداعي النظام العراقي برمته، بما في ذلك الجيش، ومن إدخال سياسات انتخابية ظنت أنها ستكون لصالح الشيعة الأكثر عدداً، وهو ما أكدته انتخابات البرلمانية في العراق أعوام 2005و2010، إذ إن معظم العراقيين صوتوا انطلاقاً من هويات أثنية – طائفية، وبما أن هذه الدول اقتنعت بأن العراق الذي يهيمن عليه الشيعة قد أصبح مفتوحاً أمام النفوذ الإيراني، ومن ثم الهيمنة الإيرانية الكاملة، فهي تحاشت العراق عمداً ،وقاومت الضغوط الأمريكية لتعزيز روابطها مع بغداد، وبالتالي تركت العراق معزولاً في المنطقة، ماعدا علاقاته مع إيران[338].

وجاءت قمة دول مجلس التعاون الخليجي في 18 ديسمبر 2011 لتعزز تلك المخاوف الخليجية تجاه العراق بعد انسحاب القوات الأمريكية، وتناولت ملفات معقدة أهمها، علاقة دول المجلس مع إيران بعد الانسحاب الأمريكي، والخشية من أن يؤدي ذلك إلى إيجاد فراغ أمني في منطقة الخليج العربي وازدياد النفوذ الإيراني في العراق، حيث كانت دول المجلس تعول على الوجود العسكري الأمريكي في العراق لاسيما أنها ترتبط باتفاقيات عسكرية وتحالفات ومصالح مشتركة مع الولايات المتحدة، فضلاً عن تخوف دول المجلس من تصاعد النفوذ والتنافس الإقليمي في العراق. وبشكل خاص مع تصاعد التوتر بين دول المجلس وإيران بعد تدخل (قوة درع الجزيرة) في البحرين في ربيع عام 2011. ودعا العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز قادة دول مجلس التعاون الخليجي إلى التعاون أكثر، وأن أمن السعودية من أمن دول المجلس الأخرى، وأن يتم توحيد الصفوف في (كيان واحد) وتجاوز التعاون إلى (اتحاد) في كيان واحد، وتم طرح فكرة تحويل دول المجلس إلى اتحاد كونفدرالي من نوع ما نظراً لمخاوف المجلس بشأن الوضع الإقليمي، إلا أنها كانت بالواقع مشاورات بين قادة المجلس غير رسمية في هذه القمة[339].

---

[338] مارينا أوتاوي ودانيال قيس يعرض اميرة البربري)، مستقبل النظام السياسي في العراق بعد الانسحاب الأمريكي، متاح على الرابط التالي: http://www.siyassa.org .

[339] مفيد الزيدي، العراق ودول مجلس التعاون: علاقات ما بعد الانسحاب الأمريكي، متاح على الرابط التالي:

ومن المحددات الأخرى المهمة للعلاقات الخليجية- العراقية، هي مستوى المخاوف الخليجية من تأثير الأحداث في العراق على التركيبة الاجتماعية لهذه الدول خاصة وان التركيبة الاجتماعية لدول الخليج العربي مشابهة للمجتمع العراقي الى حد كبير وهي تعلم أن أي خلل يصيب المجتمع العراقي لا بد وأن ينعكس عليها، وبهذا يبقى صانع القرار الخليجي متخوفاً من الاندماج مع العراق في ظل ظروفه القائمة، فتدهور الأوضاع الداخلية في العراق، واحتمال اتساع نطاق الفوضى الأمنية والانفلات الطائفي بعد الانسحاب، قد يلقي بظلاله على الاستقرار فيها. فالامتدادات الإقليمية لبعض مكونات المجتمع العراقي الطائفية والعرقية، واحتمال حدوث مواجهات طائفية قد يضع منطقة الخليج العربي في دائرة العنف والتوتر[340]. كما إن عدم إنجاز المصالحة الوطنية في العراق ما بعد الانسحاب الأمريكي سيعمق من نفوذ إيران فيه؛ فإيران المحرض الأكبر للاستقطاب الطائفي، ولا تخفي سعيها لـ"تشييع" العراق بمختلف الوسائل. وهو أمر إذا ما اتسع نطاقه، سيخلف وضعاً غير مريح على الأوضاع الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجي، وإن بدرجات متفاوتة[341]. وقد ارتبط الحديث عن هذه المسألة بتصريح سابق للملك عبد الله، ملك الاردن الخاص بالهلال الشيعي، وما تبعه من تحذير القيادات السعودية من نشر التشيع في المنطقة، والمفارقة أن من أعاد طرح هذه المسألة هذه المرة هو السيد مقتدى الصدر، حيث أنتقد سياسة التشييع التي يتبعها المالكي في العراق، وحذر من أن تؤدي سياساته الى عزلة شيعة العراق[342].

من جانب أخر لا ترغب دول الخليج العربي بأن ترى عراقاً مستقراً وقوياً خوفا من تكرار تجارب سابقة كاحتلال الكويت، فعلى سبيل المثال عندما ظهر الكلام عن تشكيل الفيدراليات ما بعد الانسحاب الأمريكي نهاية عام 2011، تحدثت أوساط عراقية عن: أن الكويت تشجع اقامة فيدرالية البصرة سبيلاً لتأمين أمنها، ولأضعاف

---

http://araa.sa.

[340] Frederic M. Wehrey, Sectarian Politics in the Gulf: From the Iraq War to the Arab Uprisings, (New York: Columbia University Press, 2014), p. 211.

[341] ميثاق خير الله جلود، مصدر سابق، ص155.

[342] ايمان رجب، تعقيدات هيكلية: التأثيرات الإقليمية لأزمة الحكومة العراقية، مصدر سابق، ص134.

سلطة المركز في بغداد على المحافظات العراقية الأخرى، ويلجأ الكثير من البرلمانيين الكويتيين الى توظيف القضايا العالقة بين الكويت والعراق لمآرب شخصية أو انتخابية، وأحياناً من أجل أيجاد قضية توحد صف الكويتيين في أوقات التأزم السياسي أو الاجتماعي، ولا شك أن احتلال العراق للكويت سيبقى ولفترة طويلة محدداً وكابحاً رئيساً لتطوير العلاقات ما بين البلدين[343].

وبالتالي فان اهم ما يسجل على دول الخليج في هذا المجال، هو الغياب الواضح والمقصود عن الساحة العراقية، مقابل الحضور الإيراني والتركي الفاعل، فضعف الثقة بين دول الخليج والعراق مبنية على آثار ومخلفات الماضي بكل ما فيها من مؤثرات وماسي، في الوقت الذي يجب أن تكون العلاقة ما بين الطرفين متوازنة وقائمة على أساس المعادلة القائلة، ان امن الخليج من امن العراق وامن العراق من امن الخليج.

لا شك إن المشهد العراقي، بعد الانسحاب الأمريكي من العراق، لم يكن يبعث على التفاؤل، فالنظام الذي تركه الاحتلال بعد انسحابه، مبني على انقسامات داخلية عرقية وطائفية عميقة، مع غياب الديمقراطية الحقيقية، ومع استمرار تدخل جيران العراق، كل ذلك، قوض عملية الاستقرار في العراق. وأصبح العراق على شفا انهيار ما بين المركزية المطلقة للسلطة وما بين خطر حرب أهلية قد تقود إلى التقسيم.

[343] شريف شعبان مبروك، مصدر سابق، ص185.

الفصل الرابع

الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق في ولاية أوباما الثانية

(2016–2013)

عدت إدارة أوباما أن تنفيذ وعدها بالانسحاب من العراق في الوقت المحدد، هو أحد أهم إنجازات ها في الفترة الأولى للرئاسة، وفي الواقع فان هذا الانسحاب كان ضمن عنوان أوسع وأعم بدأت تتضح ملامحه في فترة رئاسة أوباما الثانية وهو الانسحاب من منطقة الشرق الأوسط والتوجه نحو أسيا ضمن ما سمي "Asia Rebalance"، ولكن تنامي الفوضى الدولية وإنفجار الكثير من الأزمات في وجه الإدارة الأمريكية مثل الأزمة السورية والعراقية وخصوصا بعد ما سمى بثورات الربيع العربي، ألقى بظلاله على المنطقة[344]، وتحول العراق من قصة نجاح لإدارة أوباما ومعيارا لإنجازات ها في السياسة الخارجية، إلى قصة فشل ومعيار ارتباك في السياسة الخارجية، ويرى منتقدوا إدارة أوباما أن الانسحاب الأمريكي "الاعتباطي" خلق فراغا في العراق ملأه خصوم الولايات المتحدة وأفقدها السيطرة، أو على الأقل التأثير في مجريات الساحة هناك، سواء على مستوى اللاعبين المحليين أو الإقليميين[345].

ولتوضيح ما سبق سنحاول أن نتعرف على أهم الثوابت والمتغيرات في استراتيجية إدارة أوباما في العراق أثناء ولايته الثانية مع التطرق الى استراتيجيته في مواجهة صعود تنظيم "داعش" واحتلاله لأكثر من ثلث مساحة العراق، ومن ثم نحاول أن نستشرف الاستراتيجية الأمريكية ما بعد مغادرة أوباما البيت الأبيض وصعود دونالد ترامب الى سدة الرئاسة الأمريكية.

المبحث الاول: الثابت والمتغير في استر اتيجية أوباما.

مثل وصول الرئيس باراك أوباما لفترة رئاسة ثانية في الولايات المتحدة الأمريكية، مناسبة لطرح تساؤلاً حول حدود الاستمرارية والتغيير في استراتيجيته تجاه العراق، فمما لا شك فيه أن فترة الرئيس أوباما الأولى قد شهدت تحولات مهمة في سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق. لذلك سوف نحاول أن نبين أهم تلك التحولات ومدى استمرارها أو تغيرها في فترته الثانية من خلال ثلاث عناوين فرعية هي فك الارتباط الأمريكي بالعراق كجزء من فك الارتباط الأمريكي بالشرق الأوسط، وموضوعة

(344) Kurt Campbell, "The Pivot: The Future of American Statecraft in Asia", (New York: Twelve, 2016), pp. 307_309.

(345) Colin Dueck, " The Obama Doctrine: American Grand Strategy Today", (New York: Oxford University Press, 2015), P. 118.

الديمقراطية ومدى التزام الإدارة الأمريكية في تطبيقها في العراق وأخيرا موقف الإدارة الأمريكية من إيران وانعكاساته على العراق.

1- فك الارتباط بالعراق كجزء من فك الارتباط بالشرق الأوسط:

قدمنا عند وصول باراك أوباما الى سدة الرئاسة الأمريكية في يناير 2009، حظي الشرق الأوسط بأولوية في سياسته الخارجية، وأعلن عن نيته تبني سياسة نشطة تجاه قضايا الشرق الأوسط، ففي الأسابيع الأولى من توليه منصبه كرئيس للجمهورية، وضع جدولا زمنيا لسحب القوات الأمريكية من العراق، وعين مفاوضا للسلام في الشرق الأوسط في محاولة للسعي لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وفتح صفحة جديدة مع العالم الإسلامي، ومن ثم سعى لتبني سياسات تدعم تطلعات شعوب المنطقة، ورفع التزام الولايات المتحدة بإرسال قوات الى أفغانستان، ومد يده إلى إيران في رسالة رئاسية بمناسبة" عيد النيروز"، اشتملت على ذكر جمهورية إيران الإسلامية صراحة[346].

وفي الحقيقة لم تكن تلك السياسات الأ بداية التمهيد للانسحاب التدريجي من إقليم الشرق الأوسط، لعدة أسباب أهمها:

1- لم تعد هذه المنطقة من العالم مغرية لصانعي القرار الأمريكي كما كان معهودً من قبل، ولم تعد تحظى بالأهمية النسبية التي كانت تحظى بها سابقا بالنسبة للسياسة الأمريكية، بسبب الاكتشافات الهائلة للنفط الصخري في الولايات المتحدة، وهو ما سيؤدي الى وصول الولايات المتحدة الى حالة الاكتفاء الذاتي من الطاقة في المستقبل القريب، وبالتالي عدم الحاجة للواردات النفطية من الخارج وخاصة من الشرق الأوسط[347]. وبالتالي فأن انخفاض حاجة الولايات المتحدة لبترول المنطقة أصبح يؤثر في درجة اهتمامها وارتباطها بها.

2- انسحاب الولايات المتحدة من الشرق الأوسط في عهد أوباما كان أيضا انعكاساً لتوجهات الرأي العام الأمريكي التي لم تعد تتحمس للتدخل الأمريكي

(346) Fawaz A Gerges, Obama and the Middle East: the End of America's Moment? (New York, NY: Palgrave Macmillan,2012,p. 178.

(347) Kurt Campbell, Op. Cit.,p. 355.

بالمنطقة، أو النشاط الزائد بها، نتيجة للثمن الاقتصادي والبشري الذي دفعته الولايات المتحدة في غزوها واحتلالها للعراق. يضاف على ذلك اقتناع أوباما والعديد من دوائر صنع القرار الأمريكي بأن قدرة الولايات المتحدة على التأثير في مجريات الأمور في الشرق الأوسط أصبحت محدودة وغير مرحب بها من غالبية القوى السياسية بهذه المنطقة وخصوصا في مرحلة ما بعد الربيع العربي حيث تم النظر لدور الولايات المتحدة في المنطقة بشيء من التشكيك وعدم المصداقية. أي أن هناك إدراكا أمريكيا لمحدودية الدور الذي يمكن أن تلعبه في المنطقة، وعدم الترحيب به، وبالتالي وصلت بعض دوائر الحكم الأمريكية لاقتناعات واقعية، مفادها أنه لا داعي للقيام بمثل هذا الدور[348].

3- وأخيرا، لا يمكن الفصل بين توجه إدارة أوباما للحد من ارتباطها بالشرق الأوسط، وسعيها في المقابل لزيادة الاهتمام بالقارة الأسيوية، والذي يراه الكثير من المحللين ومنهم "فالي نصر" في كتابه "الأمة المستغنى عنها: السياسة الخارجية الأمريكية في تراجع" وراء تراجع اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط، والتوجه شرقا نحو أسيا نتيجة تنامي أهمية جنوب وجنوب شرق أسيا في الاقتصاد العالمي[349].

وفي يناير 2012، صدرت وثيقة استراتيجية مهمة من البيت الأبيض تتحدث عن تحول في سلم أولويات الولايات المتحدة الأمريكية من الشرق الأوسط وأوروبا الى منطقة حوض الباسفيكي واسيا، وبالتالي شهد الاهتمام الأمريكي بالشرق الأوسط تراجعا خصوصا في الفترة الثانية من إدارة الرئيس أوباما في المقابل زاد الاهتمام الأمريكي بالقارة الأسيوية، سواء للمشاركة في ثمار النمو بهذه القارة الواعدة اقتصاديا، أو لمواجهة تصاعد النفوذ الاستراتيجي الصيني بها، والذي يهدد الوجود الأمريكي في القارة الأسيوية، والذي أصبح مصدر التهديد الرئيسي للولايات المتحدة

---

(348) محمد كمال، السياسة الأمريكية والشرق الأوسط.. حدود الاستمرارية والتغيير، مجلة السياسة الدولية، العدد(203)، مركز الاهرام للدراسات السياسة والاستراتيجية، القاهرة،2016، ص112.

(349) Vali Nasr, The Dispensable Nation: American Foreign Policy in Retreat, New York: Anchor, 2013, p. 155. And See also: Thomas J. Christensen, Obama and Asia: Confronting the China Challenge, Foreign Affairs, September – October 2015, p.29.

الأمريكية وأصبحنا امام ما عرف باستراتيجية "اعادة التوازن نحو أسيا ومنطقة الباسفيك"[350].

في المقابل قامت الولايات المتحدة بإعادة تعريف دورها وحجم انخراطها في الشرق الأوسط في شكل استراتيجية جديدة في ظل التخوف من التبعات الاقتصادية والعسكرية للانخراط المباشر في المنطقة ورفض الرأي العام الأمريكي لهذا الانخراط[351].

نفذت إدارة الرئيس باراك أوباما خطة إعادة هيكلة الدور الأمريكي في الشرق الأوسط، في سياق التحول من الشرق الأوسط الى حوض الباسفيك وأسيا وعلى مرحلتين، الأولى خلال الولاية الأولى من عام 2008 وحتى عام 2012، والثانية جرت خلال الولاية الثانية من عام 2012 وحتى عام 2016، ويمثل الاتفاق النووي مع إيران جزء منها[352].

ويكشف تحليل التعامل الأمريكي مع منطقة الشرق الأوسط خلال المرحلتين عن ملامح واتجاهات عامة لهذا التغيير، ويمكن عرضها في الجوانب التالية[353]:

1- **المرحلة الأولى:** بدأ الرئيس أوباما ولايته الأولى بمحاولات لتجسير الهوة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي وبشكل خاص منطقة الشرق الأوسط، وبرز هذا التوجه في خطاب أوباما التاريخي في جامعة القاهرة عام 2009، وحملة العلاقات العامة التي خاضتها الإدارة الأمريكية للتواصل مع شعوب إقليم الشرق الأوسط، ناهيك عن الخطوات التي تم تنفيذها على مسار انهاء التورط الأمريكي في العراق وأفغانستان عبر الانسحاب التدريجي منهما، فضلا عن خطط إدارة أوباما بأغلاق معتقل "جوانتنمو" والتي لم تكتمل حتى ألان، يضاف الى ما سبق

(350)Fred Kaplan, Obama's way: the president in practice ,Foreign Affairs, January – February 2016, p. 59.

(351) جوان كول، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في الفترة الثانية لباراك اوباما، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2014، ص6.

(352) Mohamed Kamal1& Khalid Hashim Mohammed, Obama and transformation strategy from the Middle East to the Asia – Pacific Region, Asian Social Science, 6 June 2017, p48.

(353) حسام ابراهيم، دمج إيران: السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بعد الاتفاق النووي مع إيران، حالة الاقليم، العدد(19)، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2015، ص6.

تبني أساليب وأدوات غير الانخراط العسكري المباشر في مواجهة الإرهاب في المنطقة، والاعتماد بشكل أساسي على حروب الطائرات بدون طيار، وتكثيف التعامل الاستخبارات والأمني مع دول المنطقة[354].

2- **المرحلة الثانية:** ارتبطت هذه المرحلة بسعي إدارة أوباما لأحداث تكيف هيكلي مع تغير البيئة الاستراتيجية في الشرق الأوسط، نتيجة الثورات العربية، التي شهدتها العديد من الدول العربية أدت تلك الاحتجاجات الى انهيار الدولة الوطنية في عدد من بلدان المنطقة، وصعود حركات الإرهاب العابرة للحدود، ومن ثم أعادت إدارة أوباما صياغة تعاملها مع أزمات وقضايا الشرق الأوسط في أطار رؤية كلية ترتبط بتجنب التورط في حروب جديدة والعمل على دفع دول المنطقة للتعامل مع أزماتها بشكل مباشر وتقليل الاعتماد على الدور الأمريكي، بالإضافة لتبني استراتيجية تعامل مختلفة مع إيران[355].

وفيما يتعلق بالعراق، فقد أظهرت إدارة أوباما في فترة رئاستها الثانية، اهتماما محدودا تجاه الحالة العراقية وكجزء من تراجع الاهتمام الأمريكي العام بالمنطقة،

فقد صمتت إدارة أوباما طوال سنوات حكم نوري المالكي عن ممارساته الطائفية والفساد الذي طبع حكمه. فقد كان هم الرئيس أوباما ينحصر في الانسحاب من العراق والتخلص من التركة الثقيلة لإدارة الرئيس جورج بوش الابن، وفي هذا السياق دعمت إدارة أوباما بقاء المالكي لفترة رئاسة ثانية (2010-2014) على الرغم من أن النتائج أسفرت عن تقدم طفيف للقائمة العراقية بزعامة رئيس الوزراء الأسبق اياد علاوي على ائتلاف دولة القانون برئاسة المالكي، وذلك بذريعة أنه لم يكن في وسع علاوي تشكيل حكومة أغلبية[356].

---

[354] فواز جرجس، اسس ومرتكزات سياسة أوباما في ولايته الثانية، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، متاح: studies.aljazeera.net.

[355] فواز جرجس، أوباما والعالم العربي.. الاستمرارية والتغيير، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، متاح: studies.aljazeera.net.

[356] Emma Sky, How Obama Abandoned Democracy in Iraq, Politio Magazine, April 07, 2015, at: www.politico.com.

ومن ثم قررت تلك الإدارة الاستمرار في اتباع نهج عدم التدخّل في الشؤون السياسية الداخلية للعراق، لكنها لم تنجح في إيجاد بديل للحضور العسكري الأمريكي هناك بمجموعة صلبة من الشراكات المدنية والاقتصادية وغيرها للمحافظة على النفوذ الأمريكي في مواجهة نفوذ القوى الاقليمية الذي بدأ يتمدد داخل العراق. حتى ان أوباما اوكل لنائبه جون بايدن ان يدير الملف العراقي بالنيابة عنه، والذي بدوره لم يفعل الكثير لكبح جماح المالكي بل بدأ يفسخ الصفقات السياسية المبدئية المبرمة بين السنّة والشيعة والأكراد ضمن العراق الفيدرالي. وبالتالي لم يكن الخطأ الذي ارتكبه أوباما هو الانسحاب العسكري من العراق فحسب، بل تراجع الزخم والنفوذ الدبلوماسي، اللذين لو استُخدما بالشكل الصحيح لجعلا وقع انهيار التجربة السياسية العراقية أخفّ[357].

ليس هذا فحسب، بل سعت إدارة أوباما الى توظيف نجاح سيناريو الانسحاب من العراق لتبرير قرارها بسحب قواتها المقاتلة من أفغانستان. وقد ردت تلك الإدارة على الانتقادات التي تتهمها بالتسرع في الانسحاب من العراق وأفغانستان، ما أدى ويؤدي الى أحداث فراغ تقوم إيران وطالبان والقاعدة والتنظيمات المتفرعة عنها بملئه، بأن انسحابها لا يعد كونه تغييرا في قواعد الاشتباك، فبدل التورط العسكري المباشر والمكلف ماديا وبشريا في هذه الدول، فأن "مبدأ اوباما"[358*] في السياسة الخارجية

---

[357] تمارا كوفمان ويتس، بين التراخي والتدخل: عواقب سياسة أوباما في الشرق الأوسط، مركز بروكنجز، في الثلاثاء 15/ مارس/2016، : متاح على الرابط

https://www.brookings.edu/blog/markaz/2016/03/15 ./

وللمزيد انظر: تقرير عمل مجموعة مستقبل العراق: تحقيق استقرار طويل المدى لضمان هزيمة داعش، مركز رفيق الحريري للشرق الاوسط، مايو 2017، ص4.

[*]) يسعى كل رئيس أمريكي لتبني مبدأ أو فكرة أساسية تنطلق منها سياسته الخارجية، ويسجلها التاريخ باسمه. وقد تجنّب الرئيس أوباما الحديث بشكل مباشر عن مبدئه في السياسة الخارجية طيلة أغلب سنوات رئاسته للبيت الابيض، ولكنّه قرر أخيرا أن يضع حدا للاجتهادات بخصوص ذلك، وأعلن صراحة في حواره مع الصحفي الأمريكي توماس فريدمان في العام 2015، أن مبدأه يتلخص في العبارة التالية" الإرتباط Engagementمع الحفاظ على القدرات الأخرى."

الإرتباط هنا يعني الدبلوماسية، أي أن الولايات المتحدة تعطي الأولوية للأداة الدبلوماسية في التعامل مع الدول الأخرى وخاصة خصومها، مع الاحتفاظ بحق استخدام الأدوات الأخرى الاقتصادية والعسكرية في حالة فشل الخيار الدبلوماسي.

يرتبط مبدأ أوباما بشكل أساسي بمنطقة الشرق الأوسط،، والإعلان عنه توافق مع توصل مجموعة "الخمسة زائد واحد"، وعلى رأسها الولايات المتحدة لاتفاق أولي مع إيران بخصوص برنامجها النووي ،ولكن مبدأ أوباما في الواقع يتجاوز موضوع التقارب مع إيران، ويتبنى رؤية أكبر للتعامل مع منطقة الشرق الأوسط. هذه الرؤية تقوم على محورين أساسيين:

المحور الأول هو تخفيض التواجد والارتباط الأمريكي بالشرق الأوسط ويرتبط ذلك بتجربة التدخل الفاشل في العراق، والتي جعلت الرأي العام الأمريكي حذرا من التورط مرة أخرى في مشاكل المنطقة، والتزام الرئيس الأمريكي بعدم الدخول في حروب جديدة، وان لزم الامر فان دور الولايات المتحدة يكون داعم ومساند لتلك الدول عن طريق الاستشارة والتدريب والتسليح، كما يرتبط أيضا بالانخفاض الكبير في حجم اعتماد الولايات المتحدة على واردات البترول من الشرق الأوسط، والتوجه نحو القارة الآسيوية التي يجب أن تحتل الأولوية الاستراتيجية بالنسبة لها، ومواجهة تصاعد النفوذ الصيني بها

المحور الثاني هو إنشاء نظام لتوازن القوى بالمنطقة فبالرغم من سعي الولايات المتحدة لتخفيض تواجدها بالشرق الأوسط، إلا أنها تتخوف في نفس الوقت من أن هذا الأمر قد يترتب عليه فراغ قد تملأه قوى معادية لها، أو قد يؤثر على تدفق البترول من المنطقة، ويؤدي الى ارتفاع السعر العالمي لهذه السلعة، وما له من آثار سلبية على الاقتصاديات الرأسمالية ومنها الاقتصاد الأمريكي، بالإضافة إلى أن حلفاء الولايات المتحدة في أوربا وآسيا مازالوا في حاجة لبترول المنطقة.

انطلاقا من هذه الاعتبارات، يؤمن أوباما بأن إقامة نظام لتوازن القوى بالشرق الأوسط وخاصة منطقة الخليج هو الكفيل بأن يساعد الولايات المتحدة على تخفيض تواجدها بالمنطقة، وفي نفس الوقت الحفاظ على الاستقرار بها. ويقوم هذا التوازن على قوتين هما إيران من ناحية والدول السُنية بالمنطقة من ناحية أخرى (دول الخليج بالأساس ويمكن إضافة مصر وتركيا لها)، وسيؤدى هذا التوازن في القوى إلى منع هيمنة دولة إقليمية واحدة على منطقة الخليج، واستمرار تدفق البترول، واحتفاظ الولايات المتحدة بعلاقة طيبة بطرفي توازن القوى..

ويتطلب إنشاء النظام الجديد لتوازن القوى قيام الولايات المتحدة بالانفتاح على إيران وتطبيع العلاقات معها، وهو ما يتم وضع أساسه في إطار المفاوضات مع إيران بشأن برنامجها النووي. ولكن في نفس الوقت قامت الولايات المتحدة بحثِ دول الخليج على تطوير قدراتها العسكرية لتحقيق التوازن مع إيران وتقليل اعتمادها على التدخل الأمريكي المباشر لتوفير الحماية لها.

خلاصة الأمر، مبدأ أوباما يُعبر عن وضعين، دولي وإقليمي، جديدين، وضع دولي تعترف فيه الولايات المتحدة بأن قدرتها على التأثير لها حدود، وأنها لا تريد أن تتورط في نزاعات خارجية وخاصة باستخدام الأداة العسكرية. ووضع إقليمي يتسم بتراجع الاهتمام الأمريكي بالشرق الأوسط والسعي لدمج إيران، وإقامة نظام للتوازن الإقليمي يتيح للولايات المتحدة الحفاظ على مصالحها دون الحاجة للتواجد الكثيف أو التورط المباشر بالمنطقة.

يقوم بالاعتماد على العمليات الخاصة، والهجمات بطائرات دون طيار، فضلا عن تقديم المشورة، وتدريب قوات الجيش والأمن المحلية في الدول المعنية، وتسليحها[359].

هذا التوجه لا يعني انسحاب الولايات المتحدة بالكامل من العراق، فالولايات المتحدة حافظت على قدر من الاهتمام بالعراق لسببين، الأول، بالنفط، فبالرغم من انخفاض احتياج الولايات المتحدة لاستيراد النفط، فستظل حريصة على استمرار تدفق النفط العراقي لحلفائها وبأسعار معتدلة لان أي هزة تؤثر في إنتاج أو تصدير النفط العراقي سوف تؤدي الى ارتفاع سعر النفط في الأسواق العالمية، أما السبب الأخر، فيتعلق بالمسؤولية الأخلاقية للولايات المتحدة الأمريكية المترتبة على احتلالها للعراق عام 3003، ومسؤوليتها في المحافظة على نظامه السياسي الذي صنعته هناك[360].

وأدت تطورات الوضع في العراق بصعود التنظيمات المتطرفة وعلى رئيسها تنظيم "داعش" كما سناتي لتفصيلها، وضع "مبدأ أوباما" أمام اختبار جدي، فلا التدريب الأمريكي نفع مع الجيش العراقي، ولا تسليح هذا الجيش أهله للتصدي لزحف مقاتلي داعش.

مع ذلك، فقد أعلنت إدارة أوباما بصورة قاطعة أنها لن تنجر الى تورط عسكري جديد في العراق، خصوصا في ظل رأي عام أمريكي معارض. ولكن إدارة أوباما وجدت نفسها في وضع حرج لا يسمح لها بالتغاضي عن تعزيز قبضة "داعش" على كثير من الأرض العراقية واتساع رقعة تمددها، بما يمثله ذلك من تهديد لمصالحها في المنطقة، فضلا عن التهديد الذي تمثله لمصالح حلفائها وأمنهم هناك، وخاصة الأردن والسعودية والأكراد وتركيا، وحصل نوع من العودة الأمريكية للساحة العراقية، واستعادت الولايات المتحدة نفوذها وقوتها في العراق، اللذين فقدتهما مع انسحابها أواخر سنة 2011، هذه الاستعادة ناجمة من أن سيطرة "داعش" على أجزاء واسعة

---

[359] تقدير موقف" معضلة أوباما العراقية وخياراته تجاهها"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، يوليو 2014، ص1_2.

[360] عامر هاشم عواد، دور العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2007، ص184_188.

من البلاد ما بعد 9/يونيو/2014[361]، جعل الأطراف السياسية جميعها طامحة، وبحاجة، الى الدعم الاميركي لمواجهة "داعش"، فالحكومة العراقية التي يمكنها الدعم الأميركي من استعادة المبادرة في مواجهة "داعش"، والقيادات الكردية، التي يساعدها الدعم الأميركي في إيقاف تمدد "داعش" نحو كردستان، والسنة الذين يطمحون في أن يسهم الضغط الأميركي في تصحيح مسار مؤسسة الحكم في بغداد، وإيران التي تطمح في أن تسهم مواجهة الولايات المتحدة لـ "داعش" في إنقاذها من الاضطرار الى أن تخوض حرب استنزاف على "داعش" على رقعة واسعة، تمتد من الحدود العراقية الإيرانية الى الحدود اللبنانية السورية، والدول العربية وتركيا، التي تطمح الى أن يسهم الدعم الأميركي في إيقاف تمدد قنبلة "داعش" الى الإقليم برمته.

ومن ثم، كانت هذه الحاجة الجماعية هي المنفذ الذي مكن الولايات المتحدة من استعادة استثنائية لمصادر قوتها، التي مكنتها بدورها حتى في فرض تصوراتها عن تشكيل الحكومة العراقية بعد انتخابات 2014 على إيران من ناحية[362]، ومن ناحية أخرى، اطلاق الرئيس أوباما استراتيجية شاملة تشمل تنفيذ هجمات جوية ضد مواقع ومعاقل "داعش" وتعزيز ودعم القوات الخاصة العراقية وأيضا إرسال مستشارين عسكريين أمريكيين لتقديم المعونة والاستشارات للحكومة العراقية، فضلا على تسريع تسليم الاسلحة والمعدات التي تم التعاقد عليها مسبقا بين بغداد وواشنطن، وقد شملت الاستراتيجية الأمريكية أيضا التعاون مع الحلفاء الدوليين والإقليميين لتشكيل تحالف دولي للتحرك سياسياً وعسكرياً ضد "داعش"، فيما أسماه أوباما "حملة طويلة الأمد" لهزيمة هذا التنظيم[363].

وكان من اللافت للنظر هنا هو تحول لغة أوباما من لغة الدبلوماسية والتركيز على فتح صفحة جديدة في العلاقة بالعالم الإسلامي، والتي بدئها في فترته الأولى وكما جاء في

(361)) Kathleen Hennessey and David S. Cloud, Obama returns to the quagmire he exited in Iraq, Los Angeles Times, August 8. 2014, at: http://www.latimes.com.

[362] تقدير موقف" استعادة النفوذ الاميركي في العراق"، مجلة شؤون عراقية، العدد(9)، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، عمان، 2014، ص148_149.

[363] ليليان أميل كامل، الادراك كمصدر للسياسة الخارجية: دراسة في أثر ادراك أوباما على السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2016، ص180_181.

خطابه بالقاهرة في يونيو2009، الى لغة الحرب والتهديد والوعيد مع تدشينه الحرب ضد داعش، وهو ما دفع الاعلام الأمريكي ومحللين سياسيين كثيرين الى عقد مقارنات تبين أوجه الشبه ما بين مفردات خطاب أوباما ومفردات خطاب سلفه بوش، وهي مقارنات لا تعجب أوباما وانصاره[364].

لقد حاول أوباما اقناع العالم بأن الحرب التي أعلنت على داعش هي حرب ضرورة وليست حرب اختيار، كتلك التي شنها سلفه بوش الابن على العراق عام 2003، وأن الهدف الوحيد من هذه الحرب هو مكافحة الإرهاب العالمي، ولان الحرب على داعش قد تستمر سنوات طويلة وهنا يستوجب تظافر كل الجهود الدولية للوقوف بوجه هذا الإرهاب[365].

2- الموقف من العملية السياسية العر اقية.

تبنت إدارة أوباما في فترة رئاستها الأولى موقفا معارضا لأفكار إدارة سلفه جورج بوش الابن المتعلقة بالترويج للديمقراطية وتغيير النظم بمنطقة الشرق الأوسط ولم يعطي أوباما أولوية لهذه القضية أو يعدها شرطا لتطوير علاقته مع دول المنطقة[366].

وقد أوضحنا كيف انه تغاضى عن بقاء المالكي في موقع رئاسة الوزراء بعد انتخابات عام 2010، على الرغم من أن النتائج أسفرت عن تقدم طفيف للقائمة العراقية بزعامة رئيس الوزراء الأسبق اياد علاوي على ائتلاف دولة القانون برئاسة المالكي، وذلك بذريعة أنه لم يكن في وسع علاوي تشكيل حكومة أغلبية[367].

ولكن أدت أحداث ما عرف بالربيع العربي في عام 2011 الى تحول في موقف إدارة أوباما من قضية الديمقراطية في الشرق الأوسط، فساندت المظاهرات المطالبة

---

[364] اسامة ابو ارشيد، هل تنساق الولايات المتحدة الأمريكية الى حرب برية جديدة في الشرق الأوسط، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، 2014، ص6.

[365] نفس المصدر، ص183.

(366) Amaney Jamal, "Of Empires and Citizens: Pro-American Democracy or No Democracy at All?", (NJ: Princeton UP2012), P. 76.

(367)) Emma Sky, The Unraveling: High Hopes and Missed Opportunities in Iraq, New york: Public Affairs, 2015, PP. 336_340.

بالتغيير في الدول العربية، وطالبت بتخلي حلفائها عن الحكم، كما حدث مع الرئيسين: بن علي في تونس، وحسني مبارك في مصر[368].

وباراك أوباما يعد قبل أي شيء رجلا براجماتيا، لا يقبل بمحاولة وضع أو تنفيذ رؤية واسعة النطاق بالنسبة الى منطقة مثل الشرق الأوسط، وفي سبيل ذلك اعتمد أنماط ذات تباينات واضحة ونهجا متغيرا لكل حالة على حدة طبقا لمقتضيات الموقف، فهو في الوقت الذي طالب بالتغيير في تونس ومصر، فأنه ظل في الوقت ذاته يميل أكثر الى الابقاء على الاوضاع الراهنة، خاصة في حالة انظمة الحكم الملكية المحافظة، ومن هذا المنطلق بنا أوباما مواقفه تجاه الاحداث التي شهدها العراق خلال تلك الفترة[369].

فقد شهد العراق ابتداء من شهر فبراير 2011، عددا من الاحتجاجات في ساحة التحرير وسط بغداد، من أجل إصلاح العملية السياسية بعد وصولها لطريق مسدود، وقد اعتبرها البعض من اكبر الاحتجاجات منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، تأثرا بالثورات التي اندلعت في عدد من الدول العربية والتي نجحت في الإسقاط السلمي للنخب الحاكمة، كما هو الحال في حالة تونس ومصر، أو من خلال حرب أهلية وعمل عسكري خارجي كما في حالة ليبيا، أو عن طريق تدخل طرف ثالث كما هو في حالة اليمن،

وقد تجددت تلك الاحتجاجات في نهاية عام 2012، مع اعتقال حماية وزير المالية العراقي آنذاك رافع العيساوي القيادي في القائمة العراقية ووصل الأمر الى إصدار مذكرة اعتقال بحقه بتهمة الإرهاب، مما دفع ذلك مجموعة من العشائر والقوى السنية العراقية لتنظيم المظاهرات والاحتجاجات في المحافظات ذات الأغلبية السنية في الغرب والشمال والوسط، انطلاقا من محافظة الانبار، وقد ارتبط استمرار هذه المظاهرات بتأثيرات التقدم الذي أحدثته القوى السنية في سوريا والتي بدى من الواضح أن ميزان القوى بينها وبين نظام الأسد بدأ يميل لصالحها، وقد بلغت تلك الاحتجاجات ذروتها في العام 2013، عندما استخدمت الحكومة العراقية بزعامة نوري المالكي العنف لفض الاشتباكات، وهو ما تسبب في حادث الفلوجة في 25/ يناير/2013

---

[368] محمد كمال، مصدر سابق، ص114.

[369] جوان كول، مصدر سابق، ص5_12.

الذي أدى الى مقتل سبعة أشخاص نتيجة اطلاق الجيش النار على المتظاهرين أثناء تأديتهم صلاة الجمعة[370].

ومن ناحية ثانية سعى السيد المالكي الى تشويه المظاهرات، حيث حذر المالكي في بيان له من "مؤامرات مخابرات اقليمية وبقايا النظام السابق وتنظيم القاعدة لجر الجيش الى مواجهة من المتظاهرين. ومن ناحية ثالثة لجأ المالكي للنأي بنفسه عن المسؤولية عن هذه المظاهرات، حيث حمل مجلس النواب مسؤولية تلبية مطالب المتظاهرين، كما شكل لجنة وزارية تتألف من سبعة وزراء، وترأسها حسين الشهرستاني نائب رئيس الوزراء، لمناقشة مطالب المتظاهرين[371].

جاء موقف إدارة أوباما من تلك الاحتجاجات والمظاهرات على خلاف موقفها الداعم والمساند لما سمي بثورات الربيع العربي، فقد استمرت في دعم ومساندة رئيس الوزراء نوري المالكي وغضت الطرف عن سياساته الاقصائية ورفضه لمطالب المتظاهرين، كما أن رفض إدارة أوباما دعم "الثوار المعتدلين" في سوريا ضد نظام بشار الاسد، سمح لتنظيم "داعش" بالتمدد في سوريا ومن ثم انتقاله الى العراق، ومن ثم وجدت إدارة أوباما من مصلحتها دعم المالكي وقوات الجيش والامن العراقيين لمجابهة أي احتجاجات خوفا من اعادة بعث ل" داعش" في العراق بعد إنجازات ها على الأرض السورية. خصوصا بعد ان بدأ يتردد عن وجود بعض العناصر التي ترفع شعارات متطرفة في تلك الاحتجاجات وكانت تأمل هذه الإدارة أن يكون تمكن قوات المالكي من الحاق هزيمة بهذا التنظيم خير رد على منتقدي الادارة، ودليل على أن "مبدا اوباما" في السياسة الخارجية لا يزال يعمل، وبخاصة في جزئه المتعلق بدعم الحلفاء وتسليحهم وتقديم المشورة لهم من دون حاجة للتدخل مباشرة[372].

---

(370) Jessica Stern and J.M. Berger,ISIS: The state of terror,(New York: Harper Collins Publishers, 2015), PP. 182_189.

(371) التقرير الإستراتيجي(2011_2012)، تطورات العراق في ظل تداعيات الحراك الثوري العربي، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2013، ص167_168.

(372) Peter Beinart, Obama's Disastrous Iraq Policy: An Autopsy, *The Atlantic*, Jun 23, 2014, at: https://www.theatlantic.com.

وفي مقابل دعم المالكي سياسياً وعسكرياً، فإن إدارة أوباما طلبت منه غير مرة أن ينفتح على خصومه السياسيين من العرب والأكراد، وحتى داخل ائتلاف حكمه الشيعي، وأجراء تغيرات تصب في صالح العملية السياسية، لكن المالكي استمر في العناد ورفض تقديم أي بوادر حسن نية تجاه تشكيل حكومة توافقية[373].

- **التحول في موقف اوباما.**

ولعبت عوامل عديدة في إحداث تحول في موقف إدارة أوباما من تلك الأحداث التي شهدها العراق، تمثل في التقدم المفاجئ لقوات "داعش" والعشائر السنية المتحالفة معها مطلع يونيو/2014، وهزيمتها للقوات العراقية وسيطرتها على الموصل ومدن وبلدات في شمال العراق وغربه، وتوحيد "داعش" لمناطق سورية وعراقية على جانبي الحدود تحت سيطرتها، فضلا عن اقترابها من الحدود الأردنية والسعودية، وتزايد مخاطر زحفها نحو بغداد والسيطرة عليها وإعلانها "الخلافة الإسلامية".

وبدا واضحا أن سنوات من تهميش السنة العرب تحديدا، وقمعهم واستهدافهم، خلقت بيئة مواتية في صفوفهم لتقبل "داعش" على حساب النظام الطائفي الذي أرساه المالكي، والجيش الطائفي الذي يقوم على رعايته. وهكذا، فان المالكي الذي أغلق سبل إبقاء أي قوة أمريكية على الأرض العراقية أواخر عام 2011، وجد نفسه يتوسل هذه المرة دعماً عسكرياً أمريكياً لمواجهة زحف "داعش" والعشائر السنية. وأتبع ذلك بمنح القوات الأمريكية الحصانة القضائية التي رفضها قبل سنوات. غير أن تحرك المالكي هذا جاء متأخرا، فالمسالة بدت أكبر من مجرد توفير دعم عسكري أمريكي جوي أو بري، فقد كانت متعلقة بأسلوب حكمه التسلطي الإقصائي[374].

وهو الأمر الذي دعا إدارة أوباما الى التركيز عليه هذه المرة، فربطت أي إسناد عسكري للمالكي كخطوة أولى الى تشكيل حكومة تشاركية توافقية لا تقصي أحدا، وبخاصة العرب السنة والأكراد، ثم وصلت الى المطالبة بتنحيه عن الحكم، واستهدف

---

[373] تقدير موقف "لماذا توقفت واشنطن وطهران على ازاحة المالكي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، اغسطس2014، ص2-3.

[374] ابراهيم درويش، أوباما يتخلى عن المالكي وبايدن يوقف مكالماته.. ورجل واشنطن الجديد في بغداد هو العبادي، القدس العربي، 13/اب/2014، متاح: http://www.alquds.co.uk.

تأخير التدخل العسكري الأمريكي الضغط على المالكي للقبول بتلك الصيغة الموسعة، أو الخروج من المشهد السياسي كليا، وإحلال شخصية أخرى مكانه تكون أقل استقطابا من داخل الائتلاف الشيعي الحاكم. وعلى الرغم من حصول التحالف الوطني الشيعي الذي تعد كتلة دولة القانون التي يقودها المالكي أكبر مكوناته في الانتخابات البرلمانية العراقية في ابريل 2014، على أغلبية ضئيلة لا تمكنه من تشكيل الحكومة منفردا، فان المالكي لم يتمكن الى يوم إعلان سحب ترشحه لرئاسة الوزراء من تشكيل حكومة، وذلك لرفض السنة والأكراد العمل معه بسبب سياساته الاقصائية بحقهم، وكذلك بسبب رفض عدد من مكونات التحالف الشيعي نفسه لشخص المالكي لتهميشه لهم في الماضي[375].

واعتبره الرئيس أوباما بان النظام السياسي القائم على الديمقراطية والمشاركة الواسعة في ظل وجود حكومة شاملة تضم جميع أطياف الشعب هي الضمانة الرئيسية لحل مشكلات دول مثل العراق التي عانت وتعاني من الاقتتال والصراعات الداخلية. وأن مسالة إقصاء أي طرف او مكون شعبي رئيسي من المساهمة في العملية السياسية من شانها تهديد امن ومستقبل تلك الدول[376].

وهنا تعزز الاقتناع الأمريكي بأن رحيل المالكي شرط لمعالجة جذور الازمة في العراق، فالقاعدة الأوسع للثوار السنة على حكومته ليسوا من "داعش"، بل هم من مقاتلي العشائر السنية التي تمردت على سياسته الطائفية والاقصائية ولم تعد تحتملها. بل ان كثيرا من ثوار العشائر السنية كانوا من مقاتلي "الصحوات" الذين ساعدوا الولايات المتحدة على هزيمة تنظيم "القاعدة" عام 2006-2007، وقد رفض المالكي إدماجهم في ما بعد في الجيش وقوات الامن العراقية[377].

ومن ثم فان تدخل الولايات المتحدة عسكريا لمصلحة حكومة المالكي كان سيبدو وقوفا مع الشيعة وإيران ضد السنة وحلفاء امريكا في المنطقة، وخاصة المملكة العربية

---

[375] تقدير موقف "لماذا توقفت واشنطن وطهران على ازاحة المالكي"، مصدر سابق، ص3_4.

[376] صباح عبد الرزاق كبة، سياسة الرئيس باراك أوباما الخارجية تجاه العراق، بغداد، دار الاحمدي للطباعة الفنية، 2015، ص71.

[377] ريناد منصور، المأزق السني في العراق، مركز كارنيجي للشرق الاوسط، 3/مارس/2014، متاح:
http://carnegie -mec.org.

السعودية المستاءة من المالكي وراعيه الإيراني. وفي هذا السياق، أعلن أوباما في مقابلة له مع جريدة نيويورك تايمز، بأنه لن يقبل أن تتحول المقاتلات الأمريكية الى سلاح جو للحكومة الشيعية، كما شدد على أن على إيران أن تفهم بأن السعي للسيطرة المطلقة على العراق عبر حليفها الشيعي ستكون له نتائج وارتدادات عكسية[378].

ومع تواصل الضغوط على المالكي داخليا خاصة من قبل المرجعية الدينية، وخارجيا من قبل واشنطن وكذلك طهران التي رفعت الغطاء عنه عبر مباركة تكليف حيدر العبادي لرئاسة الوزراء، اضطر في النهاية الى إعلان التنازل عن تثبيته بولاية ثالثة. وبهذا تكون ورقة المالكي قد طويت أمريكا بتنسيق مع إيران التي أكد بعض مسؤوليها أن التوافق على العبادي جاء بعد محادثات أمريكية- إيرانية.

3- الموقف من إيران و انعكاساته على العراق:

تبنى أوباما في مطلع رئاسته الأولى سياسة الانفتاح على إيران، ودافع عن سياسة الارتباط او الخيار الدبلوماسي معها، وأوضح ان الدبلوماسية مع إيران يمكن ان تخدم المصالح الأمريكية بشكل افضل من العقوبات، وأن تلك العقوبات نجحت في أن تأتي بإيران الى طاولة المفاوضات ولكنها لم تنجح في تقليص البرنامج النووي الإيراني، بل توسع هذا البرنامج في ظل العقوبات. كما أن استخدام الخيار العسكري في التعامل مع إيران سوف يؤدي الى نتائج مدمرة في منطقة الشرق الأوسط وبالتالي، فالخيار الدبلوماسي هو الأفضل للتعامل مع إيران[379].

وبدأ مسلسل التقارب السياسي معها في رسالة التهنئة بعيد "النوروز" التي وجهها أوباما الى الشعب الإيراني وقيادته، وكان في خلفية تفكيره السعي لتحقيق تقارب ملموس مع إيران. ثم تواصل ذلك عبر الرسائل الشخصية المتبادلة منذ عام 2009 بين

---

(378) Thmas L. Fridman, " Obama on the Word," The New York Times, Augest 8, 2014.

(379) Derek Chollet, The Long Game:How Obama Defied Washington and Redefined America's Role in the World (New York: Public Affairs, 2016), pp. 183_185.

أوباما والمرشد الأعلى على خامنئي، والمفاوضات الثنائية السرية قبل انتخاب حسن روحاني في إيران في ربيع 2013[380].

ومع دخول الفترة الثانية من رئاسة أوباما، تحولت المفاوضات تدريجيا الى شكل ثنائي بين واشنطن وطهران وتوج الأمر في النهاية بعقد الاتفاقية الشاملة للبرنامج النووي الإيراني في أكتوبر 2015، وأوضح الرئيس أوباما شخصيا فكرته عن إن الاتفاق النووي جزء من أعادة الترتيب الأمني في المنطقة، واعتبر هذا الاتفاق "مركز القوس" لسياسته الإقليمية ومحور ارتكازها الأساسي وبات متغيرا يصعب القفز عليه في الحسابات الأمريكية الإقليمية، أو في مقاربة الولايات المتحدة لموازين القوى في المنطقة[381].

لقد تميزت الإدارة الثانية لأوباما بالانتقال من مرحلة "الدبلوماسية الهادئة"إلى مرحلة التعاون المعلن مع طهران وخاصة فيما يتعلق بالشأنين العراقي والسوري، وتلقت العلاقات الأمريكية-الإيرانية دفعة قوية بتولي حسن روحاني الرئاسة في الثالث من أغسطس 2013 حيث دشن عهده بمبادرة للتقارب مع واشنطن.ورد الرئيس الأمريكي باراك أوباما على هذه المبادرة بإرسال رسالة ودية إلى نظيره الإيراني، ثم أتبعها بخطاب آخر إلى روحاني يطالبه فيها بكتابه تعهد نصي يعلن فيه أن بلاده لا ترغب في إنتاج أسلحة نووية تمهيداً للتفاوض المباشر وتحقيق انفراجه في العلاقات الثنائية بين البلدين.وعلى إثر هذه المراسلات تحدثت دراسة لمعهد واشنطن في20 أبريل 2014 عن وجود تحول في المواقف الأمريكية تجاه تقييم الدور الإيراني في المنطقة، أشارت الدراسة إلى وجود توجهات جديدة لدى البيت الأبيض نحو صياغة استراتيجية أمنية شاملة للمنطقة بالتفاهم مع إيران[382].

---

(380) Michael Rubin,Dancing with the Devil: The Perils of Engaging Rogue Regimes, New York: Encounter Books, 2014), P. 217.

(381) مصطفى عبد العزيز مرسي، "عقيدة اوباما" ونزع القناع عن توجهات السياسة الأمريكية، مجلة شؤون عربية، العدد (166)، القاهرة، 2016، ص19_21.

(382) بشير زين العابدين، تطور العلاقات الأمريكية _الإيرانية(2002_1015) وتأثيرها على امن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، متاح على الرابط التالي:

http://almoslim.net/node/238885.

وتفيد الدروس المستفادة من تاريخ السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط الى أن وراء كل تحالف أو اتفاق أمريكي يتعلق بأي من ملفات المنطقة أجندة خفية غالبا ما تكون موجهة ضد المصالح العربية[383].

وفي هذا الإطار فقد سخر أوباما كل جهوده وامكانياته في العراق في سبيل عقد اتفاق نووي مع إيران، وتحدث رئيس مكتب المعارضة العراقية في واشنطن ابان احتلال العراق انتفاض قنبر والذي كان يعتبر الذراع اليمنى لأحمد الجلبي عراب الاحتلال الأمريكي للعراق، "انه عندما تم التوقيع على الاتفاق النووي مع إدارة أوباما كان هناك اتفاقيتان سريتان جانبيتان لم يعلنان للشعب الأمريكي والعالم بخصوص تنسيق أمريكي- إيراني داخل العراق، وهو ما يعني ان إدارة أوباما قد اعطت العراق لإيران على طبق من ذهب"، في سبيل إنجاز ذلك الاتفاق[384].

وفي الحقيقة لا تفتعل إيران الازمات في المنطقة, لكنها تستغل ازماتها في إدارة علاقاتها الخارجية, فهي "بارعة" في استخدام "القوة الناعمة" في إدارة الصراعات الإقليمية. ولعلها استفادة في ذلك من الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982, ومن الغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق عامي 2001و 2003 على التوالي، ووجهت إحداثها ونتائجها الى ما يخدم مصلحتها في المنطقة.

ولا تسعى إيران من امتلاك السلاح النووي، اذا كانت تسعى الى امتلاكها، لاستخدامه في أي معركة عسكرية محتملة. فهذا السلاح لم يوجد ليستخدم، وهو ليس غاية في حد ذاته، بل هو اداة لتعظيم نفوذها في المنطقة، ولاستدراج الغرب للاعتراف بالنظام الإيراني قوة إقليمية في محيطها الجغرافي[385]، وقد حصل النظام السياسي في إيران على اقرار غربي بعد الاتفاق النووي ببقائه، وعدم سعي القوة الغربية لزعزعته أو إطاحته. وادركت إدارة أوباما ان الملفات الإقليمية, وبخاصة الملف العراقي والذي يعتبر "درة التاج" في المشروع الإيراني والملف السوري الذي هو الضامن

---

(383) ليليان أميل كامل، مصدر سابق، ص183.

(384) لقاء تلفزيوني في قناة الفلوجة الفضائي حول الذكرى ال14 لاحتلال العراق وبرنامج الاحتلال الأمريكي.. وعود وحقائق،

https://www.youtube.com/watch?v=Di89ObBkI3Q&t=2549s.

(385) Kenneth M. Pollack, Regional Implications of Anuclear Agreement with Iran, brookings, July 9, 2015, at: https://www.brookings.edu.

الوحيد لهذه الدرة، الأكثر أهمية بالنسبة الى إيران من برنامجها النووي، ووظفت هذه الملفات وسيلة للضغط عليها ودفعها لتوقيع الاتفاق النووي. وهذان البلدان سوف يتأثران, من دون شك بما تئول اليه العلاقات الإيرانية الغربية عبر الملف النووي الإيراني مستقبلاً[386].

كما جاء صعود تنظيم "داعش" وسيطرته على أجزاء شاسعة من العراق وسوريا، ليؤشر عن وجود تقارب أمريكي- إيراني، وصل الى حد التنسيق الاستخباراتي واللوجستي المشترك، وغير المباشر في العراق رغم استبعاد طهران، ابتداء، من التحالف الدولي ضد تنظيم "داعش"، وذلك في ظل الحاجة لنفوذها على أطراف المعادلة السياسية العراقية نحو توحيد جهدها ضد "داعش"، أمام عجز سلاح الجو الأمريكي بمفرده عن الحاق الهزيمة به، ورفض ارسال قوات عسكرية برية الى هناك، فضلا عن قلق واشنطن على مستشاريها العسكريين في العراق من أي توتر محتمل مع إيران قد يرتد سلبيا عليهم[387].

وبدأ التعاون الأمريكي- الإيراني منذ عام 2014 يأخذ أبعادا سياسية وأمنية وعسكرية، سياسياً فان إخراج المالكي من العملية السياسية وتشكيل حكومة عراقية جديدة تعبر بشكل أفضل عن أطياف الشعب العراقي، فرضا على الجانب الأمريكي ضرورة إجراء اتصالات مع الجانب الإيراني الذي يمتلك تأثيرا واضحا في الساحة السياسية العراقي، وهو ما يعني اعترافا أمريكيا بإيران، بوصفها لاعبا رئيسيا في الشأن العراقي، وفي شؤون المنطقة[388].

أما أمنيا وعسكريا فقد سرب المسئول السابق عن الملف السوري في وزارة الخارجية الأميركية فردريك هوف في شهر مارس 2015 تفاصيل سلسلة اجتماعات سرية أمريكية-إيرانية عُقدت في الأشهر الماضية لمناقشة الدور الإيراني في مواجهة

---

(386) تقرير حول الندوة التي نظمها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الاقليمية والدولية"، الدوحة، 2015، ص15_16.

(387) التقرير العالمي 2016: الولايات المتحدة: احداث 2015.

https://www.hrw.org/ar/world-report/2016/country-chapters/285903

(388) محمد سعد ابو عامود، الخيارات الصعبة.. مستقبل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد(199)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2015، ص75.

المخاطر الأمنية المشتركة بين واشنطن وطهران، وتحدث هوف عن أهمية الجولة الخامسة التي انتهت في شهر فبراير الماضي واتفق الطرفان فيها على تقييم المخاطر التي يمكن أن تواجهها المنطقة إذا انهار النظام السوري .

وتأتي تسريبات هوف بالتزامن مع ظهور أرتال من ميلشيا "حزب الله" العراقي المرتبط "بفيلق القدس" الإيراني في مقاطع مصورة وهي مزودة بأسلحة ومعدات أمريكية ثقيلة من ضمنها دبابات من طراز (M1 Abrams tank) وناقلات جنود من طراز (M113) و (Humvees) و (Mine-Resistant Ambush Protected vehicles (MRAP، وذلك في ظل تردد الحديث عن حصول ميلشيات شيعية على أسلحة أمريكية مثل: "عصائب الحق "و"منظمة بدر" و"كتائب اليوم الموعود" والتي تقوم بعمليات قتالية في العراق وسوريا تحت إشراف اللواء قاسم سليماني قائد فيلق القدس.

وكان موقع "بلومبيرغ" قد نشر معلومات خطيرة حول وقوع الأسلحة التي ترسلها الإدارة الأمريكية إلى الجيش العراقي بيد الميلشيات المرتبطة بإيران، ونقل الموقع عن مسؤول رفيع في الإدارة الأمريكية قوله: "إن الإدارة الأمريكية تدرك أن الألوية المشكلة حديثاً في الجيش العراقي تتكون من ميلشيات تعمل تحت إمرة فيلق القدس الإيراني، ولكنهم يغضون الطرف عن ذلك"، وأكد السيناتور جون مكاين أن الجيش الأمريكي يعلم بأن القيادة العراقية قد سلمت الميلشيات التابعة لإيران كثيراً من المعدات والأسلحة التي قامت واشنطن بشحنها للجيش العراقي، وذلك لاعتقادهم أن الجيش العراقي سيحتاج إلى وقت طويل وتدريب شاق حتى يصل إلى مستوى الجهوزية القتالية في حين إن عامل الوقت لا يساعد على ذلك[389].

لقد بات واضحا أن الموقف الأمريكي المتمثل بإدارة باراك اوباما، لم يعد يخفي اعجابه بصمود إيران أمام الحروب والضغوط التي كان يقف وراءها الغرب، وبقيامها ببناء الدولة رغم الحصار المفروض عليها، ونجاحها في التكييف مع نتائج حرب الخليج ضدها، ثم قبولها العمل رغم ذلك مع الإدارة الأمريكية في المجالات التي تتقاطع المصالح بينهما(أفغانستان، العراق، الحرب على الإرهاب). ومن هنا كان استعداد

(389) بشير زين العابدين، مصدر سابق.

الرئيس أوباما للسماح لإيران بالتحول الى "قوة اقليمية ناجحة جدا" اذا ما توصلت الى اتفاق طويل المدى على الملف النووي مع الغرب[390].

وعبر أوباما عن ذلك بقوله "جربنا كل شيء مع طهران وأصبحنا أمام خيارين: الحرب أو الاتفاق فاخترنا الاتفاق". هذا الاتفاق تم التوصل إليه بعد أكثر من ثلاثة عقود من المفاوضات الصعبة ومحاولات احتواء النظام الإيراني وأصبحنا أمام متغير ومقاربة جديدة للمنطقة وفق رؤية اوباما، وهو ما يعني السماح الأمريكي لإيران بتثبيت نفوذها في العراق ومحيطه، وتمكينها من لعب دور أساسي في الحل السياسي في العراق وسوريا، ومن تقاسم النفوذ مع تركيا باعتبارها الوجه الأخر للإسلام السياسي[391].

نستنتج مما تقدم أن حدود الاستمرارية والتغيير في استراتيجية أوباما في فترته الثانية أظهرت كثيرا من الاستمرارية مع بعض التغيير عن الفترة الأولى نتيجة للظروف والمستجدات التي طرأت أثناء فترته الثانية، ففيما يتعلق بفك الارتباط بالعراق أظهر أوباما اهتماما محدوداً تجاه الحالة العراقية وهو جزء من تراجع الاهتمام الأمريكي العام بالمنطقة فقد كان هم أوباما هو الانسحاب من العراق والتخلص من التركة الثقيلة التي تركها له سلفه بوش الابن، لكن تطورات وضع العراق وصعود التنظيمات المتطرفة وعلى رأسها تنظيم "داعش" ساعدت على حصول نوع من العودة الأمريكية للساحة العراقية دون تدخل مباشر. أما فيما يتعلق بالموقف من العملية السياسية في العراق، فقد أعطت إدارة أوباما لموضوع مكافحة الإرهاب وقضايا التعاون الاستراتيجي والأمني أهمية قصوى وذلك على حساب العملية السياسية وما تتطلبه من توازنات عبر الديمقراطية التوافقية التي حكمت العراق منذ عام 2003، ومن ثم عادت تلك الإدارة لتتبنى نهج واقعي في التعامل مع الشأن العراقي. كما أستمرت إدارة أوباما في سياسة الانفتاح على إيران والذي بدأته في الفترة الأولى وتوجته بالاتفاق النووي الذي عده أوباما أهم منجزاته في الفترة الثانية.

المبحث الثاني: استر اتيجية أوباما في مواجهة صعود تنظيم "داعش".

---

[390] سعيد رفعت، الدعم الأمريكي لأدوار القوى الاقليمية غير العربية وتداعياته في المنطقة، مجلة شؤون عربية، العدد (161)، القاهرة، 2015، ص7.

[391] مصطفى عبد العزيز مرسي، مصدر سابق، ص23.

شملت المفاجأة التي فجرها تنظيم "داعش" في يونيو 2014، بالتمدد من سوريا الى العراق والسيطرة على مساحات شاسعة في شمال العراق وغربه، شملت أيضا مدنا وبلدات كبيرة مثل الموصل، ونزوح ألاف الأسر منها وصلت حسب تقديرات أكثر من 846 ألف شخص منها[392]، ثم زحفه نحو كردستان العراق، ادت في النهاية الى إعلان تنظيم "داعش" ما اسماه دولة خلافة إسلامية على المناطق التي يسيطر عليها في كل من سوريا والعراق. هذه المفاجآت هزت "مبدأ اوباما" هزة عنيفة، فوحدات الجيش العراقي التي تعد بعشرات الآلاف، ذات التدريب والتسليح الأميركيين، فرت هاربة من الموصل وما جاورها، تاركة سلاحها الأميركي غنيمة لداعش. ولم تلبث "قوات البشمركة" الكردية أن بدأت هي الأخرى بالتقهقر أمام تقدم داعش، لولا تدخل الطيران الحربي الأميركي[393].

وعلى الرغم من أن الضربات الجوية الأمريكية استطاعت أن تحد من تقدم قوات "داعش" على الأرض، وأفقدتها كثيرا من عنصر المبادرة، فأنها لم تكن معنية بالقضاء عليها وهزيمتها كليا، وبدا أن أوباما مرتاحا إلى هذه المقاربة لتجنب تورط عسكري أميركي بري جديد، وهو الامر الذي سأهم أصلا في وصوله الى الرئاسة[394].

ولم يدفع ارتكاب تنظيم "داعش" للعديد من المجازر على الأراضي العراقية والسورية، الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها للتحرك الجاد للبحث عن سبيل لمواجهته، إلا أن قيام هذا التنظيم بإعدام صحافيين وعمال إغاثة أميركيين وغربيين، الى خضوع أوباما لضغوط أميركية غير مسبوقة، سياسياً ثم شعبيا[395]. فقد تحول الرأي العام الأميركي هذه المرة لمصلحة فعل عسكري، ردا على قتل الصحافيين والموظفين الاغاثيين، ووجد أوباما المتردد نفسه مضطرا الى تحديد استراتيجية لمحاربة داعش، وهو الذي كان قد قال قبل أسابيع قليلة من ذلك أن إدارته لا تملك استراتيجية لمحاربته، بل وصل به الأمر الى أن يستهزئ به وبقدراته، مشبها اياه بفريق

---

[392] Gengiz Yar, The Iraqis Who Fled Mosul, Foreign Policy, September_ October 2017, p.5.

[393] Colin Dueck,Op. Cit.,p.120.

[394] أسامة ابو ارشيد، مصدر سابق، ص5.

[395] محمد سعد ابو عامود، مصدر سابق، ص74.

كرة سلة من الهواة، ولكنه أهمل ذلك كله في خطابه الذي وجهه الى الشعب الأمريكي، يوم 2014/9/10، وأعلن استراتيجية للحرب على تنظيم "داعش"[396].

ولكن هذه الاستجابة جاءت في سياق "مبدأ اوباما"، ابتداءً مع إعلان الرئيس أوباما في7/اغسطس2014، انه امر بتوجيه ضربات جوية "محدودة" لمقاتلي التنظيم وبإلقاء مساعدات على النازحين من المناطق التي هاجمها داعش، خصوصاً الأقليات الدينية "كالأيزيديين" الذين عدهم التنظيم جماعة مشركة يحل له قتل ابنائها وسبي بناتها. واضاف أوباما في إعلانه: "إنني كقائد عام للقوات المسلحة لن اسمح بجر الولايات المتحدة الى حربٍ اخرى في العراق". ويبرز هذا التصريح غلبة منطق ردة الفعل على منطق المبادرة في تلك الاستجابة, ومحاولة أوباما تأكيد ان أي جهد عسكري يجب أن يحصل بما لا يتناقض مع الخطوط العامة لمبدئه.

وفي هذا الاطار قامت الاستجابة السياسية والعسكرية الاميركية على ما يسميه المسئولون الأميركيون بسياسة "داعش أولا، العراق أولا"، فإدارة أوباما كانت تعتقد أن مجابهة "داعش" هي الأولوية الأساسية في هذه المرحلة التي يجب ألا تعيقها محاولة توسيع رقعة الصراع ليشمل قضايا أخرى أكثر تعقيدا مثل الحل السياسي في سورية[397]. كما أنها تولي العراق أولوية لأسباب من بينها وجود اتفاقية أمنية مشتركة بين البلدين ووجود علاقات رسمية مع الحكومة العراقية ومع حكومة إقليم كردستان[398].

وقد تدرج موقف إدارة الرئيس أوباما في التعامل مع الأزمة العراقية ومواجهة صعود تنظيم "داعش" عبر ثلاث مراحل[399]:

---

(396) Jeffrey Goldberg, The Obama Doctrine, The Atlantic, April 2016, p 17. And see also: Derek Chollet, Op. Cit.,p. 49.

(397) Fred Kaplan, Obama's way: the president in practice, Foreign Affairs, January–February 2016, p55.

(398) Fred Kaplan, Op. Cit., p. 55.

(399) حسام ابراهيم، ابعاد تغيير الموقف الأمريكي تجاه الوضع في العراق والتحرك لمواجهة داعش، مجلة اوراق الشرق الأوسط، العدد(64)، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، 2014، ص107.

المرحلة الأولى: خلال هذه المرحلة ركزت إدارة أوباما بشكل أكبر على الخيار السياسي والتعامل مع الاسباب التي أدت الى صعود التنظيم على الساحة العراقية، وفي نفس الوقت كان الخيار العسكري مطروح كأحد أدوات التعامل مع الموقف ولكن بشكل محدود من خلال شن هجمات بطائرات بدون طيار أو مقاتلات عسكرية إذا اقتضى الأمر.

والتحركات الفعلية التي قامت بها إدارة أوباما خلال هذه المرحلة شملت عدد من الإجراءات:

1- الدعوة الى أن تكون العملية السياسية في العراق شاملة وذلك من خلال ممارسة ضغوط على رئيس الوزراء نوري المالكي لأحداث توافق وطني وتغير سياسة الإقصاء والتهميش التي انتهجها المالكي ضد الأطراف السياسية العراقية. لكن تلك الدعوات لم تلقى استجابة من المالكي الذي ظل مستندا الى الدعم الإيراني القوي. وفي ضوء تطور الاوضاع على الأرض وزيادة خطورة وتهديدات تنظيم "داعش" على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وصلت إدارة أوباما الى قناعة بضرورة الإطاحة بنوري المالكي وتشكيل حكومة جديدة قادرة على إتباع سياسة توافق وطني وهو ما تم بالفعل، فتم ازاحة المالكي عن منصب رئيس الوزراء وتكليف حيدر العبادي بتولي تشكيل الوزارة الجديدة[400].

2- تقديم دعم ومساندة عسكرية للعراق عبر التحرك لإرسال مستشارين عسكريين وكان العدد المقدر لهم في البداية 300 خبير ومستشار عسكري، زاد بعد ذلك حتى وصل الى 1000، وتم إنشاء قيادة عمليات مشتركة مع الجانب العراقي، بغرض جمع المعلومات الاستخباراتية وتقديم المساعدة للجيش العراقي من خلال تحديد الأهداف التي سوف يتم استهدافها في حال القيام بهجمات باستخدام الطائرات بدون طيار، لكن خلال هذه المرحلة لم يحدث القيام

(400) حارث حسن، السياسة الاميركية تجاه تنظيم "داعش"، مجلة سياسات عربية، العدد(16)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015، ص40.

فعليا بهجمات، واقتصر الأمر على قيام الطائرات بدون طيار بطلعات استكشافية لجمع المعلومات[401].

المرحلة الثانية: تمثلت التطورات المرتبطة بهذه المرحلة بتجاوز تنظيم داعش الخطوط الحمراء من خلال قيامه بشن هجمات استهدفت الطائفة الايزيدية وتهجيرها الى جبار سنجار، وإتباعه سياسة تهجير قسري بحقهم، وسيطرته على سد الموصل الاستراتيجي، واقترابه من استهداف اربيل عاصمة كردستان العراق.

والتحركات الفعلية التي قامت بها إدارة أوباما خلال هذه المرحلة شملت عدد من الاجراءات:

1- العمليات العسكرية الاغاثية، فقد اصدر الرئيس أوباما قرار بالقيام بضربات جوية باستخدام المقاتلات والطائرات بدون طيار ومقاتلات عسكرية، وإرسال فريق من المستشارين والخبراء العسكريين الى اربيل بلغ عددهم 130، جزء منهم ذهب الى سنجار لتقييم الوضع وتقديم المساعدات للنازحين وجزء آخر تواجد في مركز العمليات العسكرية المشتركة في اربيل وكانت مهمة الخبراء العسكريين تتركز في تقييم قدرات قوات "البشمركة" الكردية وتحديد الدعم لها. وعلى مستوى المساعدات الإنسانية القت المقاتلات الأمريكية 140000 وجبة غذائية و35000 جالون مياه الى الايزيدين الذين تم تهجيرهم على جبل سنجار. كما تم وضع البنتاجون خطط طوارئ لإجلاء النازحين في حال تطور الموقف[402].

2- حصول تحول في السياسة الأمريكية المتعلقة بتسليح القوات الكردية، والتي كانت تتبعها الإدارة الأمريكية في السابق، حيث كانت الإدارة الأمريكية تركز في السابق على بيع أسلحة ومعدات عسكرية للحكومة المركزية في بغداد وهذه الأخيرة وفق الاتفاقيات المبرمة تقدم جزء منها لحكومة اربيل، لكن حكومة المالكي في بغداد رفضت تسليم اربيل أي أسلحة، ومع تطور الأحداث

---

(401) صباح عبد الرزاق كبة، مصدر سابق، ص77-79.

(402) حسام ابراهيم، ابعاد تغيير الموقف الأمريكي تجاه الوضع في العراق والتحرك لمواجهة داعش، مصدر سابق، ص108.

المرتبطة بتقدم "داعش" على الأرض أعلنت إدارة أوباما أن واشنطن سوف تقدم أسلحة لأربيل والتي ساهمت الى حد كبير بصد تقدم "داعش" نحو أربيل[403].

المرحلة الثالثة: خلال المرحلتين الأولى والثانية، ارتكز موقف إدارة أوباما على التعامل مع تطورات الموقف على الأرض، وكان أشبه برد فعل على تحركات تنظيم "داعش"، دون تطوير استراتيجية محددة للقضاء على التنظيم أو محاولة تحجيم خطره، وفي ظل محدودية النجاح الذي تحقق خلال المرحلتين، وقدرة التنظيم فعليا على تطوير ذاته وتجنيد عناصر ومقاتلين جدد من دول أخرى، ووجود تقارير استخباراتي جمعتها أجهزة ووكالات أميركية وغربية بأن التنظيم يعتزم القيام بعمليات إرهابية خارج العراق وسوريا، فرضت تطورات الموقف على إدارة الرئيس أوباما التحرك نحو وضع استراتيجية شاملة للتعامل مع تنظيم "داعش"، لا تتعلق بتوجيه ضربات للتنظيم في شرق العراق، وإنما وضع خطط لتوجيه ضربات للتنظيم في معاقله في سوريا وشمال العراق.

وقد شملت تلك الاستراتيجية على شقين: شق عسكري وشق دبلوماسي سياسي[404].

1- الشق العسكري: تمثل في المحاور التالية:

إقامة تحالف عسكري دولي وإقليمي لغرض مواجهة تنظيم "داعش"، بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، يضم أكثر من عشرين دولة، ومن أبرز الاجتماعات التي عقدتها دول التحالف كان اجتماع جدة يوم 11 سبتمبر/أيلول 2014 على مستوى وزراء الخارجية، حيث اتفقت الولايات المتحدة والسعودية

---

(403) ريناد منصور، كيف ساعد الاكراد في إعادة الولايات المتحدة الى العراق، مركز كارنيغي للشرق الاوسط: http://carnegie-mec.org/2015/06/29/ar-pub-60577.

(404) محمد عبد العال عيسى، الاستراتيجية الأمريكية في الحرب على "داعش" وحدود الفاعلية، السياسة الدولية، العدد(305)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2016، ص78_79.

ومصر والعراق والأردن ولبنان وقطر والكويت والبحرين والإمارات وسلطنة عُمان على محاربة تنظيم الدولة[405]

وتضمنت هذه الخطة ضربات جوية ضد التنظيم، وذلك بالعمل والتنسيق مع الحكومة العراقية، وقد بدأت العمليات العسكرية يوم الثلاثاء 23/سبتمبر/2014 ضد التنظيم، حين قامت قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة وبدعم من بعض الدول العربية، بأول هجمات جوية في سوريا والعراق.

محاولة إلحاق أكبر ضرر ممكن بتنظيم "داعش" وتقويض قدراته التنظيمية والعسكرية والمالية. من خلال زيادة وتيرة تسليح القوات البرية الحليفة، وتدريبها، وإسنادها، مثل الجيش العراقي، وقوات البشمركة الكردية، وبعض قوى المعارضة المعتدلة السورية. وزيادة الاعتماد على التدخل العسكري المحدود الذي يقوم على الضربات الجوية، والنشاط الاستخباري والعمليات الخاصة المحدودة، وتجنب التدخل البري الواسع[406].

المرونة في التحركات والتحالف لمواجهة تنظيم "داعش"، هذه المرونة تتعلق في جانب كبير منها بالموقف من إيران، ومأزق التعامل مع نظام الرئيس السوري بشار الاسد، فمن ناحية بات هناك تقارب وتنسيق واضح بين واشنطن وطهران في مواجهة تنظيم "داعش"، فأمام هذا الوضع المعقد الذي فرضه تنظيم "داعش" وجدت إدارة أوباما نفسها مضطرة الى القبول بتحالف "ضمني" مع إيران على ارض العراق[407]، ومن ناحية أخرى، تطلب القيام بغارات وهجمات عسكرية من طائرات بدون طيار ومقاتلات عسكرية التنسيق مع الجانب السوري، وقد اشارت تقارير صحفية أميركية الى أن إدارة أوباما قدمت

---

[405] محمد السعيد ادريس، الحرب على طالبان العرب "داعش" وخرائط التحالفات المحتملة، افاق سياسية، العدد(11)، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، 2014، ص59.

[406] تقدير موقف" حسابات واشنطن في معركة الموصل"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2016، ص2_4.

[407] ليليان أميل كامل، مصدر سابق، ص184.

معلومات الى نظام الأسد عن قواعد وتحركات التنظيم في الأراضي السورية عبر طرف ثالث[408].

2- الشق الدبلوماسي والسياسي: وتمثل فيما يأتي:

تبنت إدارة أوباما عددا من قرارات مجلس الامن الدولي، ومن ضمنها القرار (2170) أغسطس/ 2014، والقرار (2178) في سبتمبر/ 2014، لجعل العقوبات الدولية أكثر رصانة، وإيقاف تدفق المقاتلين الأجانب والأموال لتنظيم "داعش" وجبهة النصرة التي تنشط في سوريا بوصفها فرعا من تنظيم "القاعدة"[409].

عقدت إدارة أوباما في فبراير/2015 قمة عالمية لمواجهة التطرف، استهدفت جلب زعماء محليين ودوليين لمناقشة سبل مواجهة الايديولوجيات المتطرفة والقائمة على الكراهية التي تؤدي الى نشر التطرف وتعبئة المتطرفين والى الممارسات العنيفة. وسعت الحكومة الأمريكية الى الدخول في ائتلاف دولي وإقليمي يعكس مفهوم أوباما عن أولوية العمل الجماعي وضرورة أن يتحمل الشركاء مسؤولياتهم[410].

قادة إدارة أوباما حملة دبلوماسية استهدفت العمل مع القادة العراقيين ودول أخرى في المنطقة من أجل المساهمة في استقرار العراق، وقد أمر أوباما وزير خارجيته جون كيري التوجه الى أوربا والشرق الأوسط من اجل عقد اجتماعات مع عدد من قادة دولها الحليفة لأميركا بغية التشاور معهم بشأن الوضع في العراق. وبين أوباما بأنه يتوجب على جيران العراق احترام وحدة أراضيه باعتبار أن كل الدول المجاورة للعراق لديها مصالح حيوية في التأكيد بعدم جر العراق الى حرب أهلية وان لا يصبح ملاذا أمنا للإرهابيين[411]. لكن هذا الجهد أعاقته حقيقة عدم اتفاق دول المنطقة الرئيسة على خيار موحد

---

[408] حسام ابراهيم، ابعاد تغيير الموقف الأمريكي تجاه الوضع في العراق والتحرك لمواجهة داعش، مصدر سابق، ص110.

[409] حارث حسن، مصدر سابق، ص37.

[410] محمد عبد العال عيسى، مصدر سابق، ص79.

[411] صباح عبد الرزاق كبة، مصدر سابق، ص78.

للخـروج مـن الصـراع في العـراق وسـوريا، وهـو الصـراع الـذي خلـق الظـروف لصعود تنظيم "داعش".

التنسيق الإقليمي:

على الرغم من أنه لا توجد دولة في المنطقة تتبنى دعم "داعش" بصورة صريحة، فأن هناك اختلافات بين تلك الدول في تقييمها للتهديد الذي يمثله التنظيم وللأولويات الخاصة بالصراع.

فدول مثل السعودية والإمارات والاردن دخلت الى التحالف العسكري الذي أقامته الولايات المتحدة، إلا أن تلك المشاركة كانت محدودة، ولا تعكس اتفاقا سياسياً مع الولايات المتحدة بخصوص تسوية الصراع، خصوصا وأن السعودية انشغلت لاحقا بصراعها الأخر مع تنظيم الحوثيين في اليمن وتوقفت عن إعطاء الصراع مع داعش، خارج الحدود السعودية أولوية كبيرة[412].

في المقابل، انخرطت إيران في دعم بعض الميليشيات المنضوية في الحشد الشعبي الذي تشكل في العراق بعد فتوى المرجع الشيعي الأعلى علي السستاني، والتي دعا فيها المواطنين العراقيين الى الانضمام الى صفوف القوات المسلحة لقتال "داعش".

وكانت إيران قد استبعدت من التحالف الدولي لمحاربة تنظيم "داعش"، إلا أن إيران تعد ذلك التنظيم تهديدا مباشرا لها، وبصورة أكبر لنفوذها في العراق وقد سعت الى توظيف الصراع مع التنظيم لتأكيد هذا النفوذ عبر التسليح والتمويل وأحيانا الإنخراط المباشر في المعارك. الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الى القبول بتلك المشاركة الإيرانية والتنسيق السياسي والعسكري معها[413].

لكن اتفاق المصلحة هذا لم يمنع استمرار التنافس بين الجانبين، اذ ركزت إدارة أوباما على دعم القوات الرسمية العراقية، وأظهرت تحفظا على التعاون مع الميليشيات المنضوية في الحشد الشعبي، خصوصا تلك التي ترتبط بإيران مباشرة. وقد ابلغ السفير الأميركي في العراق، ستوارت جونز، عددا من الزعماء السنة أن الولايات المتحدة ستقوم بطلعات جوية لدعم القوات الخاضعة لسيطرة الحكومة العراقية وليس تلك التي يسيطر عليها مستشارون إيرانيون، فقد امتنعت الطائرات الأميركية عن دعم الهجوم الكبير الذي قامت به القوات العراقية بقيادة ميليشيا بدر وكتائب

---

[412] حارث حسن، مصدر سابق، 37.

[413] محمد السعيد ادريس، مصدر سابق، 59.

حزب الله المرتبطة بإيران، في تكريت، الى أن اضطرت تلك الميليشيات الى الإعلان عن أنها لن تدخل المدينة، وحينها بدأت الطائرات الأميركية في تأمين الغطاء الجوي للقوات العراقية من أجل اقتحام تكريت[414].

ولا يقترن هذا الخلاف الأمريكي - الإيراني بتصورات متباينة حول كيفية مواجهة داعش، بل بصراع على النفوذ وعلى شكل العراق المستقبلي؛ فبينما تدعم إيران تحويل قوات الحشد الشعبي الى بنية عسكرية مستقلة عن الدولة على غرار حزب الله في لبنان, واستخدامها في بسط نفوذها, تريد الولايات المتحدة استخدام الصراع لإعادة هيكلة القوات المسلحة العراقية والحد من النفوذ الإيراني داخلها[415]. ويجادل الباحث في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى, مايكل نايتس, إن تهديد داعش قدم فرصة كبيرة للولايات المتحدة للعودة الى العراق وإقامة شراكة استراتيجية مع الحكومة العراقية والقوات المسلحة العراقية التي قامت الولايات المتحدة بدور كبير في تشكيلها وهيكلتها وتدريبها وتسليحها بعد احتلال العراق[416].

وتمثل تركيا القوة الإقليمية التي يعد موقفها حاسما في توجيه الصراع مع تنظيم "داعش". ويبدو أن تركيا لم تظهر حماسا كبيرا في مواجهة التنظيم، بل ان هناك من يرى أنها قامت بدور في صعوده وتناميه، لسببين رئيسيين[417]:

الأول: أنها رأت أن أي جهد عسكري لمواجهة تنظيم "داعش" يجب أن يقترن بترتيبات سياسية تفضي الى رحيل الرئيس السوري بشار الأسد.

---

[414] Loveday Morris, Karen DeYoung and Missy Ryan, U.S. forces begin airstrikes in Tikrit, where Iran-backed militias are in lead, The washingtonpost, March 25, 2015, at: https://www.washingtonpost.com.

[415] Lina Khatib, Outsourcing the War Against ISIS: A Dangerous Dependency, Foreign Affairs, July 13, 2016, at: https://www.foreignaffairs.com.

[416] رانيا مكرم، محددات الدور: الاستراتيجية الإيرانية بشأن محاربة "داعش"، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، 2015، متاح على الرابط: http://www.acrseg.org/37873.

[417] محمد عبد القادر خليل، مخاطر الاستراتيجية التركية تجاه التحالف الدولي لمحاربة "داعش"، السياسة الدولية، متاح على الرابط: http://www.siyassa.org.eg ..

الثاني: إن مجريات الصراع مع تنظيم "داعش"، والوضع السوري بصورة عامة، سمحا بتنامي قوة التشكيلات الكردية المسلحة مثل وحدات حماية الشعب المرتبطة بدورها بحزب العمال الكردستاني الذي يخوض حربا ضد الدولة التركية منذ عقود ويتخذ من شمال العراق مقرا له ولتنفيذ هجماته. وقد شعرت تركيا بعدم الارتياح لقيام الطائرات الأميركية بدعم القوات الكردية خلال معركة "كوباني" في سوريا، وساعدتها ايضا في السيطرة على منطقة "تل عبيد" بصورة وحدت للمرة الأولى المناطق المنفصلة في "كوباني" و"الحسكة" مانحة الأكراد السوريين كيانا جغرافيا موحدا.

وظلت تركيا تطالب بإقامة منطقة عازلة على الحدود مع سورية، تديرها المعارضة السورية المعتدلة، لكن الولايات المتحدة ظلت تتحفظ على هذا الخيار مشيرة الى انه سيعقد الصراع في المنطقة، وقد ينتهي الى إتاحة ملاذ لهجمات متطرفة أخرى يعتقد أن لديها بعض العلاقات مع الأتراك، مثل "جبهة النصر" التي تتبع تنظيم "القاعدة"[418].

وفي يوليو/2015 جرى الإعلان عن اتفاق بين الجانبين وافقت تركيا بموجبه على السماح للطائرات الأميركية باستخدام قاعدة انجرليك التركية للقيام بهجمات ضد تنظيم "داعش" في العراق، وعلى المشاركة في تلك الهجمات، في مقابل تأكيد الولايات المتحدة رفضها أي تهديد للسيادة التركية، وهو ما فسرته الحكومة التركية على أساس انه دعم وتفهم لحربها ضد المقاتلين الأكراد. وقد تبع ذلك قيام الطائرات التركية بهجمات على مواقع حزب العمال الكردستاني في شمال العراق والإعلان عن أن تركيا ستقوم ببناء منطقة عازلة على الحدود مع سوريا وهو ما لم يتحقق الى الآن[419].

وفي 24 أغسطس/آب 2016، بدأت تركيا عملية درع الفرات في سوريا[*]، كللتها بالنجاح كما وصفها رئيس الوزراء التركي يلدريم في مقابلة مع قناة "إن تي في"

([418]) رعد الحمداني، مخاوف مبررة في ظل استراتيجية غامضة، مجلة شؤون عراقية، العدد(9)، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، عمان، 2014، ص123.

([419]) سليم الحكيمي، تركيا وامريكا: صراع الاستراتيجيات وحسابات الحقل والبيدر، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، متاح على الرابط: http://www.csds-center.com.

([*]) وهي عملية تم تنسيقها بشكل رسمي مع قوات التحالف الدولي، تدعم القوات التركية من خلالها قوات من الجيش السوري الحر من أجل تحقيق عدة أهداف، منها: **1**- إنهاء سيطرة "تنظيم الدولة" في مناطق شمال سوريا وخاصة القريبة من الحدود التركية من أجل تأمين المدن التركية من هجمات التنظيم علمًا بأن العملية

التلفزيونية "أن عملية درع الفرات كانت ناجحة وانتهت، وان أي عملية تالية لهذه العملية سيكون لها اسم مختلف"[420].

وكانت تركيا تتطلع وبرغبة كبيرة في المشاركة في عملية تحرير الموصل مما أدَّى إلى بزوغ توتر وصل إلى مستوى تبادل الانتقادات شديدة اللهجة بين الرئيس التركي ورئيس الوزراء العراقي؛ حيث قال أردوغان للعبادي "أنت لست بمستواي، وصراخك في العراق ليس مهمًّا، فنحن سنفعل ما نشاء، وعليك أن تلزم حدَّك أولًا"، فيما قال رئيس الوزراء العراقي، حيدر العبادي: إن "تصعيد الأتراك للهجتهم يهدف إلى عرقلة عملية تحرير الموصل حتى يتاح لهم الوقت الكافي لإنشاء بديل لتنظيم الدولة الإسلامية

وبالرغم من توتر العلاقة حاولت أنقرة تخفيف الأزمة بالحوار حيث وصل، الاثنين 17 أكتوبر/تشرين الأول 2016، وفد تركي عالي المستوى إلى بغداد لنقاش الخلاف حول التواجد التركي في مدينة "بعشيقة" إلا أن الزيارة جاءت في ظل تأكيد الرئيس التركي رفضه الانسحاب من الأراضي العراقية، قائلًا: "يجب ألا ينتظر منَّا أحد أن نغادر بعشيقة". وقال أردوغان "سنكون جزءًا من عملية الموصل، سنكون موجودين على الطاولة، ومن غير الوارد أن نكون خارج العملية"، في الأخير وجدت أنقرة نفسها أمام التنسيق مع التحالف الدولي بعد أن حاولت الاستدارة حول موقف الحكومة المركزية من خلال رئيس إقليم كردستان الذي وجد نفسه تحت ضغوط كبيرة اضطرته إلى

أتت بعد ثلاثة أيام من مقتل 50 مواطنًا تركيًّا في تفجير نفَّذه التنظيم في حفل زفاف في مدينة غازي عنتاب التركية. 2- كذلك تريد تركيا تحقيق هدف اخر من عملية درع الفرات وهو منع القوات الكردية المتمثلة في حزب الاتحاد الديمقراطي من وصل "الكانتونات" الكردية بين كوباني وعفرين، ويُعَدُّ الاعتماد الأميركي على قوات حماية الشعب الكردية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)، والتي سيطرت على الكثير من الأراضي التي انسحبت منها داعش، أحد أهم محفزات تركيا لإطلاق عملية درع الفرات؛ حيث وصلت الأمور إلى نقطة لم تعد تتحمل عندها تركيا الانتظار طويلًا عندما بقيت القوات الكردية في مدينة منبج بعد هزيمتها لتنظيم الدولة بالرغم من التعهد الأميركي بعودة هذه القوات إلى مناطقها شرق نهر الفرات بعد انتهاء العمليات حيث إن القوات الكردية تقدمت إلى غرب الفرات بضمانات أميركية علمًا بأن قسمًا صغيرًا منها قد انتقل إلى شرق الفرات بعد تهديد نائب الرئيس الأميركي، جو بايدن، برفع الغطاء عنها في حال لم تنسحب إلى شرق الفرات. 3- من بين الأهداف أيضًا حصول تركيا على مطلبها الذي طالما نادت به وهو إقامة منطقة آمنة شمال سوريا تمنع من خلالها المزيد من عمليات النزوح إلى أراضيها وتعمل على إعادة عدد من اللاجئين السوريين إلى هذه المناطق.

([420]) تركيا تعلن انتهاء عملية "درع الفرات" بسوريا، الجزيرة نت: www.aljazeera.net.

دعوة بغداد وأنقرة للتفاهم بشأن الموصل مؤكدًا أن مشاركة أية قوة إضافية في المعركة يجب أن تكون بالتنسيق مع القيادة العامة للقوات العراقية، سواء تعلَّق الأمر بالقوات التركية أو بميليشيات الحشد الشعبي[421].

في المقابل، تدعم إيران المقاتلين الكرد في ما يبدو أنه بعد آخر لحرب الوكالة الجارية في سورية بينها وبين تركيا، فإيران تقوم بأوسع تدخل اقليمي، وهي تسعى لضمان ممر امن للأسلحة العابرة الى حزب الله في لبنان، والحفاظ على وجود لها في مرتفعات الجولان لمهاجمة إسرائيل، والتأكيد أن يتبقى من نظام الأسد ما يكفي ليحاف على قدراتها في المساومة[422].

وبالتالي بالرغم من اتفاق جميع الأطراف الإقليمية ومعهم الولايات المتحدة الأمريكية، على أن "داعش" خطر يهدد الامن والسلامة المحلية والإقليمية، إلا انه كان هناك اختلاف في طريقة التعاطي لكل طرف، وأصبح لميلاد الحرب على تنظيم "داعش" الفضل في تأجيج الصراع الإقليمي في المنطقة، وتشابكه وتداخله في صراعات فرعية أخرى، ولم تتمكن إدارة أوباما بإمساك كل تلك الخيوط بيدها وتوجيها للحرب ضد تنظيم "داعش".

- **تقيـيم اسـتراتيجية أوبامـا في محاربـة تنظـيم "داعـش" في ضـوء استراتيجية الامن القومي 2015.**

في 5/فبراير/2015، أصدرت الإدارة الأميركية ثاني تقرير يحدد استراتيجية الامن القومي منذ تولى الرئيس أوباما منصب الرئيس، وتضمن التقرير تأكيد التزام الولايات المتحدة بقيادة تحالفات دولية لمواجهة التحديات الكبيرة الناشئة عن العداوات، والإرهاب، والأمراض. وجاء التقرير ليؤكد من جديد في القسم الخاص بمواجهة

---

(421) محمد سمير الرنتيسي، تركيا ترتدي "درع الفرات" في طريقها إلى الموصل، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، متاح: studies.aljazeera.net

(422) Andrew J, Tabler, "The New Great Game: How Regional Powers are Carving Up Syria, Foreign Affairs, 11 August 2015, at:
http: // www. Foreignaffairs.com/articles/Syria/2015-08-11/new-great-game.

الإرهاب الى إن الولايات المتحدة تخلت عن النموذج القائم على الانغماس في الحروب البرية المكلفة والواسعة النطاق في العراق وأفغانستان، والتي تحملت فيها القوات الأمريكية أعباء هائلة. بدلا من ذلك يقول التقرير إن الولايات المتحدة اخذت تتبع نهجا قابلا للاستمرار يعطي الأولوية لعمليات مكافحة الإرهاب ذات الأهداف المحددة. والجهد المشترك مع شركاء مسئولين، والعمل بصورة متزايدة على منع نمو التطرف العنيف، وتصاعد النزاعات الراديكالية التي تصنع تهديدات جديدة[423].

ويمكننا تلمس عناصر مهمة من "مبدأ اوباما" في هذا التقرير، وهو مبدأ يبرز اولاً اتجاهات التيار غير الانغماسي للمدرسة الواقعية، ويمثل ثانيا محصلة للتجربة المكلفة والصعبة للحرب في العراق. ومن المعروف أن هناك اتجاهين فكريين متصارعين فيما يخص تحديد الدور الأمريكي في الشئون الدولية: الاتجاه التدخلي والاتجاه الواقعي. يدفع التدخليون باتجاه دور اكبر في الشؤون الدولية، وانخراط سياسي وعسكري أوسع، ويعتقد في إن مصلحة الولايات المتحدة ومثلها تتطلب العمل لصوغ النظام العالمي، وحمايته من الأخطار التي تهدده والعمل بصورة منفردة، كلما تطلب الأمر ذلك.

الامر الاخر ان أوباما ومستشاريه المقربين، بالأخص بن رودس الذي يكتب خطاباته في السياسة الخارجية، وسوزان رايس لديهم موقف ضد الحرب، ويعتقدون في إن أوباما تم انتخابه لإنهاء الحروب، وليس لبدء حروب جديدة.

وفي الحقيقة، فأن هذه العناصر التي تضمنها التقرير هي نفسها التي حكمت نهج أوباما في السياسة الخارجية، طيلة المدة السابقة[424]، وفي ضوئها يمكننا أن نتلمس أهم النقاط التي يمكن استخلاصها من استراتيجية أوباما في حربه على "داعش". علماً أن هذا التقييم سيكون وفقاً لما تحقق من أهداف هذه الاستراتيجية.

---

(423) National Security Strategy of United States of America, 2015

(424) James Traub, The Mess Obama Left Behind in Iraq, foreignpolicy, October 7, 2016, at: http://foreignpolicy.com.

يبدو أن هذه الاستراتيجية متغيرة، وضبابية، وتفتقر للأليات، أو الجداول الزمنية. وأهم الرؤى النقدية لهذه الاستراتيجية التي أفرزت تحالفا أقرب الى الهشاشة منه الى الفاعل الحقيقي كالتالي[425]:

1- أنها استراتيجية غامضة ومتغيرة. فقد جاء مقتل الصحفيين الاميركيين، "جيمس فولي""وروبرت ساتلوف" مخيفا ومربكا للرئيس الأميركي اوباما. وأظهرت استطلاعات الرأي الأميركية اتجاها قويا لمحاربة تنظيم "داعش"[426]. غير أن هذه الحرب لم يخطط لها بشكل جيد، بل تم وضع استراتيجية سريعة وعاجلة افتقدت آليات، أو وسائل واضحة، أو خططا محددة، أو جداول زمنية، مثال على ذلك تركيز النقاش المتعلق بإخفاقات استراتيجية أوباما في محاربة "داعش" حول ما اذا كانت الاستراتيجية تعمل من حيث اعتمادها على ضربات جوية، من دون وجود قوات أميركية فعالة ومعتبرة على الأرض، وحول اذا ما كان ينبغي تسليح العشائر السنية في العراق مباشرة من دون المرور عبر الحكومة المركزية في بغداد التي اثبتت عدم موثوقيتها، فضلا عن دور ميليشيات الحشد الشعبي وراعيها الإيراني. وقد ثارت في وجه إدارة أوباما عاصفة من الانتقادات التي عبر عنها الديمقراطيون والجمهوريون على السواء، تطالبها بمراجعة استراتيجيتها في محاربة تنظيم "داعش" كليا[427].

وفي 29 اغسطس أقر الرئيس أوباما بأن بلاده "لا تملك استراتيجية للتصدى لتنظيم "داعش" الذي يسيطر على مساحات شاسعة من الاراضي في العراق وسوريا". ومن ثم يتضح أن هناك تذبذبات في الموقف الأميركي تراوحت بين التفكير في استراتيجية بعيدة المدى سيعلن أو سيحضر لها الرئيس الأميركي اوباما، ثم الاعتراف

---

[425] محمد عبد العال عيسى، مصدر سابق، ص80.

[426] Jeffrey Goldberg, The Obama Doctrine, thea tlantic, April 2016, p 17.

[427] سعيد رفعت، حرب داعش: ما فرضته من أوضاع وكشفته من حقائق، شؤون عربية، العدد (160)، القاهرة، 2014، ص6.

بعدم امتلاك استراتيجية في التعامل، انتهاء بمحاولة الحفاظ على التحالف الدولي والإقليمي والعمل من خلاله[428].

2- تحالف مفكك وغير منظم: إن التحالف الدولي الإقليمي الذي دعت إليه الولايات المتحدة، يبدو مرتبكا ورخوا، حيث أن كل دولة مشاركة في هذا التحالف لها حساباتها المتباينة مع الدولة الأخرى، وكل دولة تحتفظ بتقديرات تلائم مصالحها القومية والتي لا تتشابه مع الرؤية الأمريكية في الحرب على داعش وابرز مثال على ذلك تركيا التي كان على رأس شروطها إسقاط نظام بشار الأسد، وإيجاد منطقة عازلة للاجئين، وعدم تسليح الأكراد، ورفضها التدخل البري. كما ان كلا من السعودية وقطر لهما حساباتهما الخاصة، بالإضافة الى القلق السعودي من تزايد النفوذ الإيراني في المنطقة وعلاقته ببغداد[429].

وعلى الصعيد الأوروبي، أوضحت المانيا انه لم تتم استشارتها بهذا الخصوص وقال وزير الخارجية الألماني "فرنك ولتر شتاينماير" دعوني أقل بكل وضوح انه لم يطلب استشارتنا في الإسهام بالغارات الجوية ضد مواقع "داعش" ولن نقوم بذلك أيضا" بينما تسعى فرنسا لان تلعب دوراً منفرداً عن الولايات المتحدة، حتى تستطيع ممارسة نفوذ واسع شبيه لقيادتها الحرب في مالي، وهو ما انعكس بقوة في عودتها للمسرح العراقي، بالرغم من ان واشنطن لا تزال اللاعب الرئيسي في قضية مواجهة "داعش"[430].

3- استراتيجية محدودة وقاصرة. عند النظر في هذه الاستراتيجية، نجد أنها تركز على الضربات الجوية الانتقائية السريعة والمحدودة التي لا تؤثر كثيرا في بنية تنظيم "داعش". فالرئيس أوباما لا يرغب في تكرار المشهد العراقي أو الأفغاني مرة أخرى بتوريط الجنود الأمريكان في الحرب ضد "داعش"[431].

---

[428] Stephanie Condon, Why Obama doesn't "have a strategy yet" in Syria, CBS News,August 29, 2014, at: https://www.cbsnews.com.

[429] سعيد رفعت، مصدر سابق، ص10_12.

[430] التقرير الاسبوعي لمراكز الابحاث الأمريكية 2013/7/9، متاح: http://thinktankmonitor.org.

[431] عبد الوهاب بدرخان، حرب اقصائية شاملة أم معركة ذات أفق سياسي محدود، شؤون عربية، العدد (160)، القاهرة، 2014، ص18-19.

ويرى البعض أنه وعلى سبيل المقارنة، فخلال الحملة الجوية لعملية عاصفة الصحراء التي استمرت لمدة 42 يوما ضد صدام حسين في عام 1991، قامت المقاتلات والقاذفات بشن (48,224) غارة جوية، أي بواقع (1,100) غارة يومية. وبعد اثنى عشر عاما، بلغ متوسط الطلعات الجوية في الحملة الجوية الخاصة بعملية "حرب العراق" أكثر من (800) غارة جوية يوميا. وحتى الغارات الجوية في حملة كوسوفو عام 1999، وهجمات 2001 التي استهدفت جماعة طالبان في أفغانستان، اذ بلغ متوسط هذه الحملات الجوية 138، و86 طلعة جوية على الترتيب. ووفقا لما ذكره نائب رئيس الأركان السابق للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، فأن هذا الاستخدام المحدود للقوة الجوية لتدمير "داعش" يثير عدة تساؤلات بخصوص الأهداف التي تتبناها إدارة اوباما. فلا يزال الهدف غير واضح، خاصة منذ استخدام القوة الجوية والى اليوم ورغم انها دقيقة وفعالة بشكل كبير بقدر ما تم استخدامها، فأن درجة استخدامها محدودة جدا، مقارنة بقدرات الاستخدام التي يمكن ان تكون للقوة الجوية. هذا البطء في الاستخدام ترتب عليه نتائج وكوارث في المنطقة، الى الدرجة التي دعا فيها الكاتب الأمريكي "ميشيل فيكرز" الى القول "ان الوقت ليس في مصلحتنا، فالدولة الإسلامية ليست مجرد جيش متمرد إقليمي، بل هي جماعة ارهابية لها نفوذ دولي، وقائد للجهاد العالمي. نحن بحاجة الى استراتيجية تضع سوريا أولوية بدلا من الاستراتيجية التي كنا نتبعها، والتي تضع العراق أولوية .. إن التهديد في العراق محلي، بينما التهديد في سوريا دولي". ولنا أن نتخيل مدى التخبط والإرتباك الواضح في هذه الاستراتيجية التي أعلنها باراك أوباما لمحاربة تنظيم "داعش"[(432)].

(432) تمارا كوفمان ويتس، بين التراخي والتدخل: عواقب سياسة أوباما في الشرق الأوسط، متاح:
https://www.brookings.edu/blog/markaz/2016/03/15

خاتمة

خاتمة

لم يطرأ تغيير كبير على الاستراتيجية الأميركية التي اتبعها باراك اوباما في العام الأخير من رئاسته، سواء على مستوى الاستراتيجيات أو الرؤى السائدة، وكان واضحًا أنّ الرئيس أوباما، في خطابه الأخير أمام الكونجرس الأمريكي عن "حال الاتحاد" في 12/يناير/2016، يحاول تبرئة نفسه وإدارته من أي دور في الفوضى التي عصفت بالشرق الأوسط في عهده، إذ اعتبر أنّ "الشرق الأوسط يعيش تحولات متجذرة في نزاعات تعود إلى ألف عام، وسوف تستمر جيلًا"، وهو ما يعدّ تسليمًا رسميًا بأسطورة الصراع السني - الشيعي كأنه حقيقة؛ متجاهلًا واقع أن الصراعات التي ينسب لها هذا المسمى لم تصل إلى هذا المستوى من التوتر والدموية إلا بعد أن قامت الولايات المتحدة تحت إدارة جورج بوش الابن بغزو العراق عام 2003، وأنشأت فيه محاصصة طائفية، وتركت العراق نهبًا لإيران().

وإذا كانت إدارة بوش مسئولة مباشرة عن هذا الوضع، فإنّ إدارة أوباما ليست بريئة أيضًا من المسؤولية؛ وهي التي ما فتئت تراقب بسلبية، أو تواطؤ، تورط إيران في الشأن العراقي، وهي التي دعمت نوري المالكي لرئاسة الحكومة العراقية ضد نتائج انتخابات قضت بفوز إياد علاوي، وغضت الطرف عن سياسات المالكي الطائفية في العراق، ما صعد التوتر الطائفي في المنطقة.

كما تدل الإنجازات التي استمر تنظيم "داعش" في تحقيقها على أرض العراق على فشل ما يعرف بـ "مبدأ أوباما" في السياسة الخارجية، والقائم جزئياً على ان الولايات المتحدة ستستخدم القوة العسكرية فقط اذا دعت الضرورة إلى ذلك، وفي حال تعرضت "المصالح الأساسية" الأمريكية للخطر. وبأنه في حال لم تكن "المصالح الأساسية" الأمريكية مهددة بصورة وشيكة، فان ارادته ستلجأ إلى اعتماد العمليات الخاصة وعلى الهجمات بطائرات دون طيار، فضلاً عن تقديم المشورة، وتدريب قوات الجيش في الدول محل الاهتمام، كما يجري في العراق اليوم.

يتهاوى هذا المبدأ اليوم في العراق. كما انه اثبت عجزاً عن استيعاب معطيات ساحة الصراع السورية. وتدرك إدارة أوباما ذلك تماماً. ولكنها تبدو اسيرة حسابات رئيسها الذي جاء متعهداً بإنهاء عقد من الحروب، لا بدء عقد جديد منها. ومن ثم فانه لم يكن من المفاجئ ان يعترف البيت الابيض بأن الرئيس المقبل سيرث معضلتي العراق وسورية، فبحسب الناطق باسم البيت الابيض، جوش إرنست "بعد عامين من الان فان الوضع على الارض قد يكون تغير وقد يتطلب ذلك تغيير الاستراتيجية المتبعة .. ولكن سنترك هذا الامر للرئيس المقبل". وقللت إدارة أوباما أيضا من جرعة طموحها بأن تجري استعادة مدينة الموصل في الخريف او الشتاء الاخير من رئاستها.

عوض ذلك، تؤكد الإدارة الأمريكية اليوم إنها أعلنت منذ البدء إن المعركة مع تنظيم "داعش" ستكون طويلة وصعبة. وأشارت الإدارة إلى إنها عندما تقدمت بطلب إلى الكونجرس، في شباط/ فبراير/2016، لتخويلها باستخدام القوة العسكرية ضد "داعش"، فإنها قالت في الطلب ان هذا التخويل "سيعطي قواتنا المسلحة وتحالفنا استمرارية نحتاج اليها للسنوات الثلاث المقبلة".

وهكذا لم تبدي إدارة اوباما أي نية لمراجعة استراتيجيتها في العراق بشكل خاص والشرق الأوسط بشكل عام، فيما تبقى لها من عامها الاخير، وابقت المنطقة تحترق في اتون صراعات ما كانت لتقوم لولا السياسيات الأمريكية الخاطئة منذ عقود فيها. وهذا إن عنى شيئاً، فإنها يعني ان اطفاء حرائق المنطقة لن يقدر عليه الرئيس الأمريكي المقبل ولا غيره، اذا لم تضطلع دول المنطقة بمسئولياتها وتؤسس مقاربة وطنية واقليمية جديدة، تحدد مصادر الخطر الحقيقية لاستقرار منطقتها، وتدمج الجميع، مواطنين وانظمة، في مشروع نهضوي وامني جديد، عمادة الشرعية الشعبية واحترام حقوق الانسان والديمقراطية

ويمكننا القول:

بأن السياسة الأمريكية أتسمت بما يمكن تسميته بالثوابت في استراتيجيتها القومية بغض النظر عمن يتولى السلطة سواء كانوا جمهوريين أم ديمقراطيين، فمثلاً

تعد سياسة الدفاع و الحفاظ على المصالح القومية العليا ومواجهة التهديدات والتحديات الناشئة، والعمل على بقاء الولايات المتحدة القطب الأبرز والأكثر فاعلية في النظام الدولي، من المصالح المتفق عليها لدى الساسة الأمريكان ،هذا الاتفاق شمل أيضاً ضرورة احتواء الأعداء ومواجهة تهديداتهم من أجل القضاء عليها.

ويتضح من خلال الدراسة أن العراق تمتع بمكانة مهمة في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي ومنذ وقت مبكر، ولم يكن هذا الاهتمام يرتبط بحقبة معينة، او حدث معين، حتى انه كما ذكرنا يعد في الأدبيات السياسية الأمريكية بلداً أساسياً، ومفتاحاً مهماً من مفاتيح الشرق الأوسط، كما اختلفت درجة التأثير الأمريكي في العراق بحسب الحقب التي مر بها ابتداءً من العهد الملكي إلى العهد الجمهوري وكما رأينا. وقد تحقق للولايات المتحدة الأمريكية هدفها الاستراتيجي في عام 2003 المتمثل باحتلال العراق واسقاط نظامه.

وقد طرحت الدراسة تساؤلاً بحثياً هو "كيف تعمل الولايات المتحدة لتحقيق أهداف استراتيجيتها في العراق بعد عام 2003؟". يمكن القول:

لقد تأرجحت الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق منذ عام 2003بين التدخل المفرط والطموح، وبين فك الارتباط بشكل خطير. فبينما كانت استراتيجية إدارة جورج بوش الابن التي سيطر عليها المحافظون الجدد، استراتيجية تداخلية مدفوعة بأحداث 11 سبتمبر2001 ومستفيدة منها، متبعة طوراً جديداً في الاستراتيجية الأمريكية وهو التدخل المباشر والواسع، والبقاء على الارض والانخراط المباشر والتفصيلي في صوغ سياسات الشرق الأوسط عبر احتلال أفغانستان وبفجاجة أكبر في احتلال العراق بناءً على مسوغات غير موجودة وتطبيقا لاستراتيجية بوش (2001-2009) المتعارف عليها ب "مبدأ بوش"، والذي صدر في وثيقة الامن القومي الأمريكي عام 2002، والتي أشارت إلى استخدام القوة العسكرية لعمليات استباقية ضد مخاطر قد تنشأ حتى قبل تبلور هذه المخاطر بوضوح وبطريقة منفردة وفرض الديمقراطية بوصفها وسيلة لمحاربة الاستبداد والإرهاب. كانت استراتيجية باراك اوباما استراتيجية "انسحابية" من منطقة

الشرق الأوسط عموما والعراق خصوصاً تاركا للقوى الإقليمية مساحات أوسع في التأثير على الداخل العراقي. ولعل باراك اوباما أدرك أن سياسة القوة قد أضرت كثيرا بصورة الولايات المتحدة، إذ أن تكلفة "الأمبراطورية" أضحت تكلفة استوجبت التفكير باستعمال أدوات أخرى تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية لتغيير صورتها القاتمة.

وعن التساؤل البحثي "ما هي الاستراتيجية التي تبناها الرئيس اوباما تجاه العراق في فترته رئاسته الاولى". يمكن القول:

طبقت الإدارة الأمريكية برئاسة "أوباما" استراتيجية تصحيحية تعد بمثابة مُراجعة للإخفاقات التي وقع فيها سلفه "بوش" على مستوى الاستراتيجية الشاملة وحتى جزئياتها المتعلقة بمكافحة الإرهاب. بيد أن الاختلاف في هذه المراجعة الجديدة هو التزاوج ما بين ما هو مثالي وما هو واقعي.

وصل الرئيس أوباما إلى الرئاسة وفي جعبته وعود بفتح صفحة جديدة وإغلاق فصل من التاريخ الأمريكي شهد حربين في منطقة الشرق الأوسط الكبير. لكن المفارقة هي أن إصراره على إغلاق هذا الفصل قاده إلى اتخاذ قرارات فتحت فصلاً جديداً وهو "الحرب على تنظيم داعش" يشبه سابقاته إلى حد بعيد. ويمكن أن تُعزى أسباب هذه الحرب الجديدة ضد داعش – أي حرب أوباما- نتيجة إصرار الرئيس على المحافظة على وعوده للشعب الأمريكي بتجنّب أخطاء الماضي.

وعن السؤال القائل: ما هي الاثار المترتبة على استراتيجية أوباما تجاه العراق في فترة رئاسته الاولى؟ يمكننا القول:

كان انسحاب أوباما من العراق في ديسمبر/كانون الأول 2011، وهذا لا يعني سحب القوات العسكرية الأمريكية فحسب، بل تراجع الزخم والنفوذ الدبلوماسي، وتخلت تلك الإدارة أيضًا عن شراكات جمع المعلومات الاستخباراتية، وخفضت برامج التدريب والمصالحة المدنية والعسكرية، وخفضت كذلك علاقتها السياسية مع البلاد. وفي هذا السياق، تجاهلت الولايات المتحدة تفكك النظام الداخلي الهش في العراق، فبعد الانسحاب الأمريكي من العراق، قررت إدارة أوباما إتباع نهج عدم التدخّل في

الشؤون السياسية الداخلية للعراق، لكنها لم تنجح في إيجاد بديل للحضور العسكري الأمريكي هناك بمجموعة صلبة من الشراكات المدنية والاقتصادية وغيرها للمحافظة على النفوذ الأمريكي. ففي العام 2011، كانت إدارة أوباما تخطط لتخفيض حاد في عدد البرامج المدنية المخصصة للعراق يتماشى مع تخفيض الوجود العسكري. وخلال السنتين التاليتين، خُفّضت المساعدات الاقتصادية للعراق إلى ما يقارب 50 بالمئة. وحصلت الإدارة على إنذار مبكر حول الضرر الذي كان يتسبب به سلوك رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، على أمن العراق واستقراره. لكن الرئيس ونائبه بايدن، الذي كان يدير الملف العراقي بالنيابة عن أوباما، اختارا ألا يفعلا الكثير لكبح جماح المالكي حين بدأ يفسخ الصفقات السياسية المبدئية المبرمة بين السنّة والشيعة والأكراد ضمن العراق الفيدرالي.

أما عن التساؤل القائل "لماذا كان هناك تحولاً استراتيجيا طرأ على سياسة الرئيس اوباما تجاه العراق في فترة الرئاسة الثانية؟" يمكن القول:

لعبت المتغيرات الاقليمية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط خصوصا ما تعلق "بالربيع العربي "ذات الطبيعة المتسارعة والمتشابكة"، دوراً كبيراً في التأثير على نسق الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة عموما والعراق خصوصا، وأدت بها إلى التراجع والانحسار الامر الذي أضر كثيرا بمصالح الولايات المتحدة، وسرع في ظهور تنظيمات إرهابية أشد خطرا في أساليبها. مما دفع إدارة أوباما إلى أن تعيد حساباتها من جديد وتطلق استراتيجية جديدة لمحاربة الإرهاب.

كما استنكر شركاء الولايات المتحدة الإقليميون ازدياد النفوذ الإيراني في العراق في الوقت الذي تراجعت فيه الولايات المتحدة الأمريكية، لكن البيت الأبيض تجاهل مخاوفهم في العراق وسوريا في الوقت الذي بدأت فيه داعش تحقق نجاحات بين صفوف السكان السنّة المنشقّين عن الحكومة المركزية، لم ترَ الإدارة أي سبب يدعوها للاستثمار في إقناع المالكي بضرورة القيام بتسوية سياسية من شأنها تهدئة المقاتلين

العراقيين السنّة ولم شمل العراقيين من جديد. وهذا لا يعني أن أوباما كان سينجح في محاولته – ولكن لأنه أراد طي صفحة التجربة العراقية، لم يقم بالمحاولة

هذا الخطأ في الفهم والتقدير الناتج عن التزام الرئيس بتجنب أخطاء سلفه، ترك عدداً من المخاطر الكبرى على الأمن الاقليمي دون معالجة، وغذّيا بالتالي تنامي تهديد داعش لدرجة أجبرت أوباما في أغسطس 2014 على قلب خياراته الراسخة وإرسال جنود وأسلحة أمريكية لمحاربة المتطرفين الإسلاميين على الأرض في العراق.

وأهم ما يميز الاستراتيجية الجديدة لأوباما في محاربة الإرهاب استخدام أسلوب "التغيير عن بُعد وبأقل الخسائر المادية والبشرية وبأسرع وقت ممكن". فالحرب في العراق عام 2003، كلفت الولايات المتحدة أكثر من خمسة آلاف قتيل أمريكي، على عكس الحرب على الإرهاب حالياً في كل من العراق وسوريا والتي لم تكلف واشنطن كثيراً قياسا بسابقتها. لكن في واقع الامر، فأن استراتيجية اوباما هي بمثابة استكمال للاستراتيجية السابقة، لكن الاختلاف فقط في الأدوات، وعلى سبيل المثال رغم اختلاف وسائل الولايات المتحدة لمنع وصول ايران لامتلاك القوة النووية بين الإدارتين(إدارة بوش من خلال التهديد المباشر لإيران والدول الاخرى في المنطقة) و(إدارة اوباما من خلال سياسة الحوار المشروط) يبقى الهدف الأمريكي واحداً ومحدداً باتجاه القضاء على قوة ومكانة ايران في المنطقة.

وتجدر الإشارة إلى أن الحرب في العراق عام 2003 قد أدت إلى مصرع ما يقرب من 5000 جندي أمريكي وامرأة، وتوفى مئات الآلاف من العراقيين خلال هذه العملية. كما أنها كلفت الولايات المتحدة 815 مليار دولار من التكاليف المباشرة، ولكنها قد تكلف في نهاية المطاف نحو 1.7 ترليون دولار يمكن أن يكون هناك أي شك في العودة إلى مثل هذا المستوى من التدخل.

وبالتالي يمكننا القول أن استراتيجية أوباما تجاه العراق كانت غير فعالة وأدت إلى وقوعه في الاخطاء. فقد أعطت إدارة أوباما لقضية "الخروج من العراق" الأسبقية والأولوية على غيرها من القضايا، غير مهتم بتصحيح الأوضاع الداخلية في العراق،

وحتى بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق، لم يحدث استقرار للبلاد بل انتشرت المنظمات الإرهابية وعلى رأسها داعش، وبدا أوباما عاجزا أمام الرأي العام الأمريكي في حل المشكلة العراقية مختزل الموضوع العراقي في مجرد الحرب على الإرهاب، وغادر أوباما منصبه من دون حسم نهائي للحرب ضد تنظيم "داعش"، الذي شهد صعوداً كبيراً خلال فترة حكمه، والتي يرى منتقدو سياساته أن شوكة التنظيم المسلح لم تقو إلا بعد مغادرة القوات الأمريكية للعراق، وهو في اعتقادهم مؤشر آخر على تضاؤل نفوذه في المنطقة.

نتائج الدراسة:

1- إن وضع استراتيجية أمريكية فعالة في العراق يتطلب أن تضع الولايات المتحدة وشركاؤها مفهوم الحكم الرشيد في العراق وآلياته في صميم مهمتها، وذلك بالإضافة إلى مساعدتها المستمرة في العراق. ويشمل الحكم الفعال تقديم الخدمات العامة على نحو احترافي، وكذلك تقديم التطبيقات المتوقعة لسيادة القانون، وشفافية الحكومة وإمكان خضوعها للمساءلة. وتعد هذه العناصر أساسية لاستقرار الدولة، وينبغي أن يكون الترويج لها بمثابة حجر الزاوية في النهج الأمريكي تجاه العراق.

2_ وعلى المدى القصير من المهم أن تدعم الولايات المتحدة إجراء انتخابات برلمانية على مستوى المحافظات بطريقة حرة ونزيهة في العراق. فمن المقرر أن تقام الانتخابات البرلمانية في 12/ 5/ 2018، ولكن تظل هنا كمخاوف واسعة النطاق بشأن استقلال المفوضية العليا للانتخابات العراقية، ومخاوف وجود ضغوطات من قبل أطراف معينة قد تمنع المواطنين من ممارسة حقهم في التصويت بحرية، بالإضافة إلى قلق من عدم إتاحة فرصة للنازحين داخليًا للتصويت. وبالتالي يجب معالجة هذه القضايا على وجه السرعة. فمن المهم أن يُنظر إلى الانتخابات الأولى في عراق ما بعد تنظيم داعش على أنها شرعية منقبل جميع العراقيين، وذلك لن يكون إلا إذا أتيحت للبلاد فرصة معالجة الانقسامات المجتمعية البينية.

3_ وعلى المدى الطويل من المهم تعزيز العلاقة بين العراقيين والدولة. حيث يعيش الآن واحد من بين خمسة عراقيين تحت خط الفقر، رغم أن الثروة النفطية الهائلة شهدت معدلات نمو سريعة على مدار العقد الماضي. لذلك فإن تركز الثروة في أيدي نخبة سياسية فاسدة يضر بشرعية الدولة، ويدفع الناس –في بعض الحالات- إلى تبني الأيديولوجيات المتطرفة.

4-لا شك أن التطرف العنيف يزدهر في المجتمعات التي يُنظر فيها إلى مؤسسات الدولة على أنها قمعية وفاسدة وغير فعالة وغير شرعية. لذلك فإن أي هزيمة طويلة الأمد للتطرف العنيف في العراق تتطلب التغلب على فشل الدولة العراقية في كسب ثقة ود عن قطاعات واسعة من الشعب العراقي. وهذا لا يعني أن هناك حاجة إلى بذل جهود ضخمة لبناء الدولة، وإنما ينبغي اعتبار التقدم العراقي في البرامج التشريعية الرئيسية ومبادرات الإصلاح جزءًا حيويًا من جهد شامل لهزيمة التطرف العنيف في العراق. وسيشمل ذلك جهود دولية بقيادة الولايات المتحدة للمساعدة في صياغة اتفاق جديد لتقاسم السلطة والانتقال إلى حكومة فاعلة.

ففي حالة انسحاب الولايات المتحدة من العراق مجدداً، فإن العراق سينزلق نحو حرب أهلية، تشبه تلك الحروب الأهلية المستشرية في المنطقة. فقد انتشرت الحرب السورية حتى وصلت إلى العراق مع تنظيم داعش، وكذلك إلى تركيا حيث اشتدت الاشتباكات مع الأكراد. وقد عبر الكثير من المسؤولين العراقيين أن الرسالة التي وصلت إليهم من الولايات المتحدة هي "نسيان أمر الإصلاحات، والتركيز على تنظيم داعش". وإذا كان هناك رسائل مثل هذه الرسالة قد تم نقلها، حتى وإن كان عن غير قصد، فإنها ستؤدي إلى نتائج عكسية. فإصلاحات الحكم هي مفتاح معركة هزيمة تنظيم داعش، ومفتاح انتصار كل من يسعى لتحقيق النجاح في هذه المعركة، وبالتالي فإن من مصلحة الولايات المتحدة تعزيز مثل هذه الرسالة وما يترتب عليها بلا كلل.

5-لقد أصبح العراق قوة مزعزِعة للاستقرار في الشرق الأوسط، وسيكون لاستمرار تقلبه تأثير كبير على البلدان المحيطة، ويوفر وجود مساحات غير خاضعة للحكم عمقاً إستراتيجياً لشبكات الإجرام والمتمردين والمتطرفين في البلدان.

ولوقوعه بين إيران وتركيا والسعودية، فإن التطورات في العراق تؤجج التوترات وتزيد من خطر نشوب نزاع بين تلك القوى الإقليمية، وربما يؤدي التنافس السعودي الإيراني أيضاً إلى سباق تسلح.

فإيران تعتبر العراق خط دفاعها الأول، وقد استثمرت بشكل كبير في تأمين قوة كبيرة في البلاد. حيث تكمن أهداف الحكومة الإيرانية في تقويض القوة العسكرية للعراق، والحصول على مكاسب من الاقتصاد العراقي، وكذلك ممارسة نفوذ كبير على العملية السياسية العراقية. وقد نجحت إيران في كل هدف من هذه الأهداف، ومكنتها قوة وضعها في العراق من أن تكتسب نفوذًا أكثر قوة عبر الشرق الأوسط، وخاصةً في سوريا ولبنان واليمن.

ولذلك فإن مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط تقوضها الأنشطة المزعزِعة للاستقرار التي تقوم بها إيران، والتي تزيد من حدة التوترات الطائفية، وتزيد كذلك من التطرف العنيف، كما أنها تشكل في بعض الحالات تهديداً مباشراً للأمريكيين في المنطقة. ويُمكن للولايات المتحدة أن تضع نفسها كشريك أكثر جاذبية للعراق من إيران وذلك من خلال التركيز على الفوائد التي يُمكن أن تجلبها للشراكة والتي لا تستطيع إيران تقديمها. فمن الممكن أن تشمل هذه الفوائد الحصول على التمويل العالمي والدعم الاقتصادي والتقني، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتكنولوجيات العسكرية والمخابراتية المتقدمة، واللوجستيات، والنظم التعليمية الرائدة، وكذلك مسار للتوافق مع النظام الدولي. إن إعادة تفعيل الاتفاق الإطاري الاستراتيجي الأمريكي-العراقي الذي تم توقيعه في 2008 يمكن أن يكون وسيلة فعالة للتعاون في كل تلك المجالات.

6-ويمكن أيضاً للولايات المتحدة تشجيع علاقات أقوى بين العراق وجيرانه في مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة، والسعودية بشكل خاص. لخلق توازن في المنطقة يوازي الطموحات الإيرانية، وفي نفس الوقت يعيد للعراق استقراره، كما يمكن للولايات المتحدة أن تؤثر بشكل إيجابي على التطورات عبر عدد من الدول ذات الأهمية الاستراتيجية في الشرق الأوسط.

7-أعرب معظم المسؤولين السياسيين العراقيين الشيعة والسنة والأكراد عن رغبة قوية في بقاء الولايات المتحدة وقوات التحالف في العراق بعد تحرير الأراضي العراقية من سيطرة تنظيم داعش. فهم مدركون أن استعادة الأراضي من التنظيم لا تعني هزيمته، ولكن بالأحرى تعني الانتقال إلى حالة تمرد تقليدية، وستظل المساعدة الأمريكية مطلوبة للتصدي لها.

وهم يعتقدون أيضًا أن وجود جيش قادر ومدرب تدريباً جيداً ومجهز تجهيزاً جيداً هو أمر ضروري لمنع تجدد التطرف العنيف خاصةً بعد أن أصبح واضحاً أن الاستثمار الكبير في تدريب الجيش العراقي في السنوات التي تلت عام 2003 فشل في إنتاج قوة قادرة على الدفاع عن البلاد في عام 2014، لكن من المهم أن نلاحظ أن رئيس الوزراء السابق المالكي قد قوض مهنية الجيش العراقي بعد انسحاب الولايات المتحدة في عام 2011، ليحل محلها الجنرالات من حزبه.

وبذلك فإن الانسحاب المفاجئ من عراق ما بعد داعش من قِبل الولايات المتحدة سوف يُمهد السبيل أمام العودة إلى التطرف العنيف. ويتعين على إدارة ترامب إظهار عزمها على مواصلة الانخراط في العراق، وطمأنة الحكومة العراقية إلى أن التدريب المستمر، وتقديم المشورة، وتجهيز البعثات سيبقى في قلب العلاقات العراقية الأمريكية. ثم إن الالتزام بالحفاظ على مستوى القوات في العراق بما يتناسب مع مهمة تدريب طويلة الأمد سيشير إلى أن حلفاء الولايات المتحدة في العراق لن يتم التخلي عنهم، وسيُعطي السياسيين العراقيين الثقة للتحوط ضد إيران عن طريق العمل مع الولايات المتحدة، وبذلك فإن تحويل الجيش العراقي يجب أن يكون عملية تدريجية،

وسيتحقق النجاح أكثر عن طريق اتساق وطول وقت الجهد المبذول، بدلاً من توفير الموارد على المدى القصير.

8-هناك فقدان كبير للثقة ولحسن النية بين بغداد وحكومة إقليم كردستان، وذلك مع اعتقاد حكومة إقليم كردستان بأنها ضحية لبغداد، بينما تعتبر بغداد نفسها مُستغلَّة من قِبل حكومة إقليم كردستان والأزمة الاخيرة حول الاستفتاء في الاقليم وتداعياتها الخطيرة، مثال على تلك العلاقة المتوترة، هذا التدهور المستمر للعلاقة بين بغداد وحكومة إقليم كردستان ليس من مصلحة أي طرف، ولا يخدم مصالح الولايات المتحدة. ولا يوجد شك في أن معظم الأكراد العراقيين يريدون دولة مستقلة لهم، إلا أن هناك خلافات كبيرة بين الأكراد أنفسهم حول كيف ومتى يمكن أن يحدث ذلك. وهناك إجماع أكبر على أن العملية يجب أن تُدار بطريقة تجعل إقليم كردستان المستقل له علاقة وثيقة مع بغداد، خاصةً في المجالين الاقتصادي والأمني.

ويمكن أن تكون الولايات المتحدة هي الطرف الوحيد الذي يثق به كل من بغداد وحكومة إقليم كردستان لتوجيه هذه الجهود على المدى الطويل والقصير. ويمكن للولايات المتحدة أيضاً أن تستخدم مساعدتها المستمرة بشكل إستراتيجي لتشجيع التعاون بين حكومة إقليم كردستان وبغداد. على سبيل المثال من خلال دعم مشاريع البنية التحتية المشتركة في المناطق المتنازع عليها التي تخدم الاحتياجات المحلية.

وبإيجاد حوافز للتعاون المستمر بين الجانبين يُمكِن أن يحاول الطرف ان تجاوز الإدارة المستمرة للأزمات والتوجه نحو حالة من العلاقات الإيجابية.

وعلى العموم، تسعى إدارة الأمريكية الجديدة برئاسة دونالد ترمب لترتيب أوضاع العراق في مرحلة ما بعد دحر تنظيم "داعش"، فمن الناحية السياسية تعد الولايات المتحدة الأمريكية هي الراعية الحقيقي للنظام السياسي العراقي في مرحلة ما بعد نيسان/إبريل عام 2003م. لذا فهي لا ترغب في فشل تلك التجربة لما له من انعكاسات سلبية على مصالحها في منطقة الشرق الأوسط.

وتبرز ترتيبات الإدارة الأمريكية من خلال اللقاء الذي عقدته اللجنة المشتركة "الأمريكية - العراقية" وناقشت اللجنة التصورات والمقترحات التي تمثل مرتكزات السياسية الأمريكية لعراق ما بعد داعش ، ومن ثم قُدمت إلى حيدر العبادي رئيس وزراء العراقي. وهي على النحو الآتي:

- أولاً: بقاء القوات الأمريكية وزيادة أعدادها لفترة لا تقل عن خمس سنوات.
- ثانياً: التعاون الأمني والاستخباراتي وتأهيل الأجهزة الأمنية العراقية.
- ثالثاً: قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتدريب القوات العراقية المسلحة بكل صنوفها.
- رابعاً: إعادة تأهيل القوات العراقية المسلحة من حيث التنظيم والتسليح.
- خامساً: إعادة تأهيل المناطق المتضررة.

ولكن على العموم، يصعب التكهن بتفاصيل ما يمكن أن تأول اليه استراتيجية ترامب تجاه العراق، غير انه يمكن تلمس بعض مبادئها العامة. وتعود صعوبة التنبؤ بتلك الاستراتيجية إلى أنه لا يملك تصورا متماسكا عنها، كما أنه لا يوجد له تاريخ سياسي يمكن القياس عليه، وهو يقول الشيء ونقيضه، فضلا عن أنه أتى بفريق للأمن القومي غير متجانس، وعلى حد قول المفكر عبدالله النفيسي "فأنه اهم صفة ملازمة لترامب هي (الغموض الاستراتيجي)، حيث من الصعب التكهن حول خطواته القادمة. هذه الصفة أتعبت حلفاءه بل حتى وزراءه".

وعلى الرغم من توقع أحداث ترامب تغييرات كبيرة في مقاربات الاستراتيجية الأمريكية، على نحو قد يؤدي إلى بعض الاضطرابات دوليا، فأنه من المستبعد أن ينجح في قلب تلك الاستراتيجية جذريا، فالمؤسسة البيروقراطية الاميركية، بما في ذلك في مجال الامن القومي والسياسة الخارجية، كبيرة إلى الحد الذي يصعب فيه تغييرها على هذا النحو.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

1_ الكتب العربية:

1. إبراهيم خليل العلاف، العراق والولايات المتحدة الامريكية، ط1، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2006.
2. أحمد إبراهيم محمود واخرون، حال الامه العربية 2010-2011: رياح التغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.
3. أحمد الرشيدي واخرون، الامم المتحدة: ضرورات الاصلاح بعد نصف قرن، وجهة نظر عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.
4. أحمد عباس عبد البديع، العلاقات الدولية أصولها وقضاياها المعاصرة، مطبعة الشباب الحر، القاهرة ، 1988.
5. أحمد عطا الله، التخطيط الإسترتيجي والادارة الإسترتيجية: مفاهيم ونظريات وحالات تطبيقية، ط2، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1996.
6. اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولة، دراسة تحليلة مقارنة، منشورات ذات سلاسة، الكويت، 1987.
7. أمين المشاقبة وسعد شاكر شلبي، التحديات الامنية للسياسة الخارجية الأمريكيةفي الشرق الاوسط: مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1990_2008، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
8. ايان انطوني واخرون، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي: النظام الاطلسي_الاوربي والامن العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.
9. ايهاب عمر، امريكا والربيع العربي، اسبارك للنشر والتوزيع ، القاهرة، 2013.
10. بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، ، ط7، مكتبة الانجلو – المصرية، القاهرة، 1989.

11. بكر مصباح تنيرة، التطور، السياسه الامريكيه والعرب، مركز دراسات الوحدة العربيه، بيروت،1987.

12. بوب ودوورد، القادة اسرار ما قبل وبعد ازمة الخليج، ترجمة عمار جولاق ومحمود العايد ، دار الجبل، بيروت، 1991.

13. حسن البزاز، القوى العظمى بين شريعة الغاب وصراع الفيلة، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1988.

14. حسن لطيف الزبيدي واخرون، العراق والبحث عن المستقبل، المركز العراقي للبحوث والدراسات، بيروت، 2008.

15. حميد حمد سعدون، الفوضى الامريكية: دراسة في الافكار والسياسة الخارجية "العراق أنموذجا"،دار ميز بوشاميا للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2013.

16. ختسان الغريب، مأزق الامبراطورية الامريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.

17. خليل إبراهيم السامرائي، تطور المفاهيم الإستراتيجية الأمريكيةتجاه الوطن العربي: العرب والقوى العظمى، العرب والولايات المتحدة الامريكية، بيت الحكمة، بغداد، 1998.

18. خير الدين حسيب، العراق من الاحتلال الى التحرير، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

19. خير الدين حسيب، مستقبل العراق، الاحتلال، المقاومة، التحرير والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

20. سعد محيو، مأزق الحداثة العربية من احتلال مصر الى احتلال العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2010.

21. سلام الناصري، الاعلام والسياسة الخارجية الامريكية، مطبعة دار الشؤون العامة، بغداد، 2000.

22. سموحة فوق العادة، الدبلوماسية الحديثة، دار اليقظة العربية، دمشق، 1973.

23. سوسن العساف، استراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكيةالجديدة والاستقرار الدولي، الشركة العربية للابحاث والنشر، بيروت، 2008.

24. سيد ابو ضيف أحمد، باراك اوباما: الرئيس الاسود في البيت الابيض، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2009.

25. سيد غالب ياسين، الأدارة الإسترتيجية، دار البازوري العلمية، عمان، 1998.

26. شادي فقيه، بوش ويوم الرب العظيم،دار العلم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2004.

27. شمران حمادي، النظم السياسة، ط3، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1973.

28. صباح عبد الرزاق كبة، سياسة الرئيس باراك اوباما الخارجية تجاه العراق، دار الأحمدي للطباعة الفنية، بغداد، 2015.

29. صباح ياسين، الاحتلال الامريكي للعراق: اعلام احتلال العراق..الصدمة والرعب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

30. صلاح المختار، الاحتواء المزدوج بين الوهم والحقيقه: دراسة نقديه للسياسة الامريكيه تجاه العراق، مركز الجمهوريه للدراسات الدولية، دار الحريه، بغداد، 1995.

31. ضاري رشيد ياسين، احتلال العراق الاهداف_ النتائج _المستقبل: مستقبل الوجود العسكري الامريكي في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

32. عامر هاشم عواد ،دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإسترتيجية الأمريكيةالشاملة بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2010.

33. عامر هاشم عواد، الإسترتيجية الأمريكيةفي العراق والمنطقة.. الآثار المحتملة للتنافس على صعيد الداخل الأمريكي في مستقبل الإسترتيجية الأمريكيةفي العراق، دار الصنوبر، بغداد، 2008،

34. عبادة محمد التامر، سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية(إيران_العراق_سورية_لبنان أنموذجا)، ط1، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015.

35. عبد الجبار الحلفي، الاقتصاد العراقي: النفط الاختلال الهيكلي، مركز العراق للدراسات، مطبعة البينة، بغداد، 2008.

36. عبد الحسين شعبان، احتلال العراق، الاهداف، النتائج، المستقبل: المشهد العراقي الراهن: الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

37. عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثالث، ط7، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988.

38. عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الإسترتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005.

39. عبد الوهاب القصاب، برنامج لمستقبل العراق بعد انتهاء الاحتلال: اعادة تشكيل الجيش العراقي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

40. عبد الوهاب الكيالي واخرون، موسوعة السياسة، الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983.

41. علاء بيومي، بارك اوباما والعالم العربي،ط1، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2008.

42. عماد يوسف واروى الصباغ، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الاوسط، ط3، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، 2003.

43. غازي فيصل، السياسة الخارجية الأمريكية، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2017.

44. فاضل الربيعي، الاحتلال الامريكي للعراقصوره ومصائره: تكتيك الهروب من كابوس الشرق الاوسط الجديد: نتائج وتداعيات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

45. فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، مطبعة شفي، بغداد، 1975.

46. فواز جرجيس، السياسة الأمريكيةتجاه العرب: كيف تصنع ... ومن يصنعها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

47. فوزي حسن حسين، التخطيط الإستريتيجي في السياسة الخارجية وبرامج الامن القومي للدول (الولايات المتحدة نموذجاً)، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2013.

48. لهيب عبد الخالق، بين انهيارين: الإستريتيجية الامريكيه الجديدة، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

49. ماجدة عود الله ابو جاموس، سياسة الولايات المتحدة الأمريكيةفي منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة وازمة الخليج، مديرية المطابع العسكرية، عمان، 1996.

50. مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية دراسة نظرية، مطابع دار الحكمة، بغداد، 1991.

51. مجموعة مؤلفين، الشرق الاوسط في ظل أجندة السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب، ط1، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2017.

52. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2013.

53. محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط4، دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع، القاهرة،2014.

54. محمد حسنين هيكل، الامبراطورية الأمريكيةوالاغارة على العراق، دار الشروق، القاهرة، 2004.

55. محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النهضة الحديثة، بيروت، 1972.

56. محمد عوض الهزايمة، السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق، ط1، دار عمان للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

57. محمد يوسف الحافي، الهيمنة الأمريكيةعلى الامم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014.

58. مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم السياسة: مصطلحات مختارة،ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، بدون تاريخ.

59. مصطفى علي العبيدي، صفحات احتلال العراق: مشاهدات من حرب لاتنتهي 2003-2007، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008.

60. نبيل مرسي خليل، التخطيط الإستريتيجي، سلسلة الكتب الإستريتيجية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1994.

61. نورهان الشيخ، سلسلة مفاهيم: المصلحة الوطنية: طغيان الواقعية وتراجع المثالية في العلاقات الدولية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستريتيجية، القاهرة، 2009.

62. نيفين عبد المنعم مسعد، صناعة الكراهية في العلاقات العربية الامريكية: السياسية الخارجية تجاه الدول العربية بعد احداث 11 سبتمبر 2001، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

63. هيثم غالب الناهي، المحددات الدولية والاقليمية التي ساهمت في تفتيت الدولة العراقية: العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة و تكريس الفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.

64. ياسين سويد، الوجود العسكري الاجنبي في الخليج، واقع وخيارات دعوة الى افق عربي اسلامي في الخليج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

65. ئوميد رفيق فتاح ورشيد عمارة، مستقبل العراق في ظل المتغيرات المحلية والأقليمية والدولية، ط1، مطبعة ره هه ند، السليمانية، 2013.

2- الكتب الاجنبية المترجمة:

1. اريك لوران، حرب ال بوش، ترجمة سلمان حرفوش، دار الخيال، الكويت، 2003.

2. الان غريش ودومنيك فيدال، الخليج مفاتيح لفهم حرب معلنه، ترجمة إبراهيم العريش شركة الارض للنشر المحدودة، بيروت، 1991.

3. آندريه بوفر، مدخل الى الإستراتيجية العسكرية، ترجمة اكرم دوري والهيثم الايوبي، دار الطليعة، بيروت، 1968

4. باراك اوباما، جرأة الأمل: أفكار عن استعادة الحلم الامريكي، ترجمة معين الامام، ط2، مكتبة العبيكان، الرياض، 2009.

5. برادلي آ.تاير، السلام الامريكي والشرق الاوسط: المصالح الإستراتيجيه الكبرى لامريكا في المنطقة بعد 11 ايلول، ترجمة، عماد فوزي شعيبي، ط1، الدار العربيه للعلوم، بيروت،2004.

6. بول بريمر، عام قضيته في العراق: النضال لبناء غد مرجو، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2006.

7. تيم نبلوك، العقوبات والمنبوذون في الشرق الاوسط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

8. جوان كول، السياسة الأمريكيةفي الشرق الاوسط في الفترة الثانية لباراك اوباما، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبي، 2014.

9. جورج تنيت، في قلب العاصفة، السنوات التي قضيتها في السي أي إي، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007.

10. جورج ماكغفون، ووليم بولك، الخروج من العراق، خطة عمل الانسحاب من الان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

11. جوزيف ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البجريمي، مكتبة العبيكان، الرياض،2010.

12. جون كولي، حصاد حرب امريكا الطويلة في الشرق الاوسط، ط4، ترجمة عاشور الشامس، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1992.

13. دكستر بركنس، فلسفه السياسة الخارجيه الامريكيه: دراسة وتحليل، ترجمة حسن عمر، مكتبه النهضة المصرية، القاهرة، 1952.

14. روجر كوفمان، مناهج التخطيط الاداري تشخيص وحل مشكلات مدخل النظم، ترجمة محمد حمزاوي ومحمد حنفي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1994.

15. ريتشارد هاس، الفرصة، لحظة أميركا المواتية لتغيير مسار التاريخ ، ترجمة، اسعد كامل الياس، العبيكان للنشر، الرياض، 2007.

16. زبيغيني بريجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم ام قيادة العالم، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004.

17. زبيغيني بريجنسكي، رؤية استراتيجية: ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2012.

18. فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة حسين أحمد امين، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة،1993.

19. فليب آجي، اساطير وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية، ترجمة حمدي الصاحب، دار الاوائل، دمشق، 2004.

20. الفن توفلر، صدمة المستقبل، ترجمة عبد اللطيف الخياط، مطبعة جميل، بغداد 1979.

21. كارل فون كلاوزفيتز، عن الحرب، ترجمة سليم شاكر الامامي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1997.

22. لورنس فريدمان، الثورة في الشؤون الإستراتيجية، دراسات عالمية، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبي، 2010.

23. ليون هادار، عاصفة الصحراء فشل السياسة الأمريكيةفي الشرق الاوسط، ترجمة سعد الحسنية، ط1، الدار العربية للعلوم ، بيروت، 2005.

24. مكسيم لوفايفر، السياسة الخارجية الامريكية، ترجمة حسين حيدر، ط1، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، 2006.

25. نعومي شومسكي، الهيمنة ام البقاء: السعي الامريكي الى السيطرة على العالم، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004.

26. هارون بريف واخرون، حرب الخليج (ابعاد اسرائيل)، ترجمة بدر عقيلي، دار الجليل للنشر، عمان، 1993.

27. هنري كيسنجر، العقيدة الإسترتيجية الأمريكيةودبلوماسية الولايات المتحدة، ترجمة حازم طالب، الدار العربية، بغداد، 1987.

28. هنري كيسنجر، هل تحتاج الولايات المتحدة الى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسيه للقرن الحادي والعشرين، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002.

29. يفجيني بريماكوف، العالم بعد احداث 11/ سبتمبر وغزو العراق، مكتبه الجيبكاف، الرياض، 2004.

3- الدوريات العلمية:

1. أبتسام محمد عبد، الفيدرالية واشكالية العلاقة بين المركز والاقليم في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد(51)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2016.

2. إبراهيم نوار، مستقبل العراق: مهمات اعادة البناء السياسي والمؤسسي، مجلة السياسة الدولية، العدد(152)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2003.

3. أحمد إبراهيم محمود، ظاهرة الفوضى والعنف المسلح في النظام الدولي الجديد، السياسة الدولية، العدد(108)، القاهرة، 1992.

4. أحمد السيد تركي، أعراض ما بعد الاحتلال: التداعيات السياسية والامنية للانسحاب الامريكي من العراق، السياسة الدولية، العدد(187)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2012.

5. أحمد باسل البياتي، دور الرئيس والكونكرس في السياسة الخارجية الامريكية، مجلة قضايا سياسية، العدد(1)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد،2001.

6. أحمد عادل، قضايا الشرق الأوسط في ولاية أوباما الأولى: الفرص والقيود، مجلة شؤون خليجية، العدد(56)، مركز الخليج للدراسات الإسترتيجية، القاهرة، 2009.

7. أحمد فاضل وعامر هاشم عواد ، الدور الامريكي وتاثيره في معادلة الامن الوطني في مرحلة ما بعد الانسحاب العسكري، مجلة دراسات دولية، العدد(52)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2012.

8. أحمد فخر، الحروب العادلة بين المفاهيم النظريه والتطبيقات العمليه في الشرق الاوسط، قضايا استراتيجيه، العدد (4)، المركز العربي للدراسات الإسترتيجيه، لندن، 1996.

9. اسامة ابو ارشيد، هل تنساق الولايات المتحدة الأمريكيةالى حرب برية جديدة في الشرق الاوسط، سلسلة تحليل سياسات، المركز العربي للابحاث ودراسات السياسات، الدوحة، 2014.

10. اسراء علاء الدين نوري، العملية السياسية في العراق: مشاهد الاستقرار والتغيير، مجلة المستقبل العراقي، العدد(8)، مركز العراق للابحاث، بغداد، 2006.

11. أمير سعيد، الدور الايراني بعد انسحاب الامريكيين، مجلة البيان، العدد(279)، الرياض، 2010.

12. انتوني كوردسمان، تطور قوات العراق وتحدي الحرب الاهلية، هل بمقدور القوى العراقية انجاز المهمة، مجلة المستقبل العربي العدد(134)، بيروت، 2006.

13. ايان دوغلاس، الولايات المتحدة في العراق: جريمة ابادة جماعية، مجلة المستقبل العربي، العدد(350)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.

14. ايمان رجب، العراق بعد عام 2011: التحديات في فترة ما بعد الانسحاب الامريكي، مجلة المستقبل العربي، العدد(396)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.

15. ايمان رجب، تعقيدات هيكلية: التأثيرات الاقليمية لازمة تشكيل الحكومة العراقية، مجلة السياسة الدولية، العدد(189)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2012.

16. باسل حسين، مستقبل العلاقات الأمريكيةالعراقية ما بعد الانسحاب الامريكي، مجلة شؤون عراقية، العدد مزدوج (4_3)، عمان، 2012_2011.

17. باسل يوسف بجك، قراءة قانونية لمستقبل وحدة شعب العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (323)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

18. بدرية صالح عبدالله، المحافظون الجدد: اليهود، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد (6)، مركز الدراسات الفلسطينية، بغداد، 2005.

19. تميم حسين الحاج محمد التميمي، تحديات الإستراتيجية العسكرية الأمريكيةبعد احداث (11) ايلول، مجلة دراسات عراقية، العدد (4)، مركز العراق للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2006.

20. جاسم الحريري، السياسة الخارجية الامريكية: سنة أولى من حكم أوباما، شؤون الاوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، 2010.

21. جاسم محمد مصحب، العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الامريكية، مجلة دراسات دولية، العدد(64_65)، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، بغداد، 2016.

22. جون الترمان، بنى رسمية وغير رسمية في السياسة الخارجية الأمريكية، أبحاث استراتيجية أمريكية، مركز المعطيات والدراسات الإستراتيجية، دمشق، 2004.

23. جون مير زهايمر وستيفن والت، اللوبي الاسرائيلي وسياسة امريكا الخارجية، المستقبل العربي، العدد (327)،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

24. حارث حسن، السياسة الاميركية تجاه تنظيم "داعش"، مجلة سياسات عربية، العدد(16)، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015.

25. حامد عبيد، الإستراتيجية الأمريكيةالجديدة في العراق (قراءة في المشهد الاقتصادي والعسكري)، في مجلة الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد27، سنة 2007.

26. حسام ابراهيم، ابعاد تغيير الموقف الامريكي تجاه الوضع في العراق والتحرك لمواجهة داعش، مجلة اوراق الشرق الاوسط، العدد(64)، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، القاهرة، 2014.

27. حسام ابراهيم، دمج ايران: السياسة الأمريكيةتجاه الشرق الاوسط بعد الاتفاق النووي مع ايران، حالة الاقليم، العدد(19)، المركز الاقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2015.

28. حسين حافظ وهيب، المرتكزات الاساسية للاستراتيجية الأمريكيةتجاه الشرق الاوسط، مجلة دراسات دولية، العدد(64_ 65)، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2016.

29. حميد حمد السعدون، الاستخدام الامريكي للقوة الصلبة والقوة الناعمة في السياسة الخارجية، مجلة دراسات دولية، العدد(64_65)، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2016.

30. حيدر نعمة نجيب وعبد الوهاب محمد جواد، البطاله في العراق: المظاهر والاثار وسبل المعالجة، دراسات اقتصادية، العدد(21)، دار الحكمة، بغداد، 2010.

31. خديجة عرفة، الصين وامن الطاقة: رؤية مستقبلية، السياسة الدولية، العدد(164)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2006.

32. خضير عباس النداوي، الدور التركي المحتمل في العراق بعد الانسحاب الامريكي، اراء حول الخليج، العدد(89)، مركز الخليج للابحاث، الامارات، 2012.

33. خليل العنابي، اللوبي النفطي الامريكي: النفوذ واليات التاثير، السياسة الدولية، العدد(164)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2006.

34. خير الدين حسيب، العراق الى اين، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(327)، بيروت، 2006.

35. دونالد ابليسون، تأثير مراكز الابحاث الإستراتيجية على صناعة القرار في الولايات المتحدة الامريكية، مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية، العدد (9)، تركيا، 2005.

36. الحمداني، مخاوف مبررة في ظل استراتيجية غامضة، مجلة شؤون عراقية، العدد(9)، المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية، عمان، 2014.

37. رعد الحمداني، ملامح الإستراتيجية الأمريكيةالجديدة في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد(365)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

38. سامح راشد، مخاطر المشهد العراقي ودواعي الحضور العربي، مجلة شؤون عربية، العدد(141)، القاهرة،2010.

39. سعد المشهداني، قضية كركوك في سياسة تركيا الخارجية تجاه العراق، مجلة شؤون عراقية، العدد مزدوج (3,4)، المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية، عمان، 2011_2012.

40. سعيد رفعت، الدعم الامريكي لادوار القوى الاقليمية غير العربية وتداعياته في المنطقة، مجلة شؤون عربية، العدد(161)، القاهرة، 2015.

41. سعيد رفعت، حرب داعش: ما فرضته من أوضاع وكشفته من حقائق، شؤون عربية، العدد(160)، القاهرة، 2014.

42. سليم كاطع علي، المتغيرات الأقليمية وأثرها على الاستقرار السياسي في العراق: دراسة في الفاعلين الايراني_التركي، مجلة دراسات دولية، العدد(67)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2016.

43. سليم كاطع، مقومات القوة الأمريكيةواثرها في النظام الدولي، مجلة الدراسات الدولية، العدد(42)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2009.

44. سوسن اسماعيل العساف، المؤسسة العسكرية الأمريكيةفي ظل النظام الحربي الجديد، اوراق امريكية،العدد (115)، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2002.

45. سوسن اسماعيل العساف، بعد مرور عام على احداث (11) ايلول/2001: حتميه القيادة الامريكيه لادارة العالم، اوراق امريكيه، العدد 114، مركز الدراسات الدوليه, بغداد، 2002.

46. شريف شعبان مبروك، الانسحاب الامريكي من العراق.. بين الثابت والمتغير، مجلة شؤون عربية، العدد(147)، القاهرة، 2011.

47. صلاح المختار، من يصنع القرار الامريكي؟ وكيف، افاق عربيه، العدد(11)، بغداد، 1992.

48. عادل محمد سليمان، النظام الحربي العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد (145)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة, 2001.

49. عامر هاشم عواد، دور العراق الجديد في الإستراتيجية الأمريكيةتجاه منطقة الشرق الاوسط، مجلة الدراسات الدولية، العدد(33)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007.

50. عبد المنعم السيد علي، التداعيات الاقتصادية لمشروع الاتفاقية الامنية العراقية الأمريكيةطويلة الامد، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد(50)، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، 2010.

51. عبد الوهاب بدرخان، حرب اقصائية شاملة أم معركة ذات أفق سياسي محدود، شؤون عربية، العدد(160)، القاهرة، 2014.

52. عبد علي المعموري ومحمد حسن رستم، مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية الامريكية: مشاهد مختلفة، مجلة قضايا سياسية، العدد(18)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2009.

53. عبير بسيوني، الولايات المتحدة الأمريكيةوالتدخل لحماية حقوق الانسان والديمقراطية، مجلة السياسة الدولية، العدد (27)، القاهرة، 1997.

54. علي الدين هلال، الأمن القومي العربي، دراسة في الأصول، مجلة شؤون عربية، العدد(35)، القاهرة، 1984.

55. علي عبد الخضر محمد، استراتيجية الحرب الوقائية: في وثائق الامن القومي الامريكي،(2002_2006)، مجلة العلوم السياسية، العدد(53)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2017.

56. عيسى إسماعيل العبادي، الإسترتيجية الأمريكيةبعد الانسحاب من العراق، اراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، العدد(89)، ابو ظبي، 2012.

57. قحطان حسين طاهر، تقييم أداء الامم المتحدة في تسوية النزاع العراقي الكويتي، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، العدد(20)، جامعة بابل، 2005.

58. مازن أحمد صدقي، السياسة الخارجية الأمريكيةبين التغيير والاستمرار في عهد ادارتي جورج بوش الابن الثانية وباراك اوبام الاولى(2004_20012)، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد(3)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2016.

59. مثنى مشعان المزروعي، الاهمية الإستراتيجية لنفط العراق في منظور الولايات المتحدة الامريكية، مجلة المستقبل العربي، العدد (376)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

60. محمد السعيد ادريس، الحرب على طالبان العرب "داعش" وخرائط التحالفات المحتملة، افاق سياسية، العدد(11)، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، 2014.

61. محمد تركي بني سلامة، اوباما: درس جديد في الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، العدد(361)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

62. محمد جواد علي، الشرق الاوسط الجديد وتداعيات الربيع العربي، مجلة العلوم السياسية، العدد(52)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2016.

63. محمد سعد ابو عامود، الخيارات الصعبة..مستقبل السياسة الأمريكيةفي الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد(199)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2015.

64. محمد عبد العال عيسى، الإستراتيجية الأمريكيةفي الحرب على "داعش" وحدود الفاعلية، السياسة الدولية، العدد(305)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2016.

65. محمد عبده، السيناريوهات الامنية المحتملة لتفجيرات سامراء عراقيا وخليجيا، مجلة شؤون خليجية، العدد(45)، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2006.

66. محمد كمال، السياسة الأمريكيةوالشرق الاوسط.. حدود الاستمرارية والتغيير، مجلة السياسة الدولية، العدد(203)، مركز الاهرام للدراسات السياسة والإستراتيجية، القاهرة، 2016.

67. محمد كمال، مبدأ اوباما وسياسته الشرق اوسطية، السياسة الدولية، العدد(201)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ، يوليو2015.

68. محمد مجاهد الزيات، ايران والاوضاع في العراق، مجلة أوراق الشرق الاوسط، العدد(36)، االمركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، لقاهرة، 2007.

69. محمود خلف، أجهزة المخابرات الامريكية: الهياكل التنظيمية والمهام الرئيسة، السياسة الدولية، العدد(156)، القاهرة، 2004.

70. مصطفى عبد العزيز مرسي، "عقيدة اوباما" ونزع القناع عن توجهات السياسة الامريكية، مجلة شؤون عربية، العدد(166)، القاهرة، 2016.

71. موسى الزعبي، الإسترتيجية الشاملة للولايات المتحدة: حرب على المنافسين: اعداء واصدقاء، مجلة الفكر السياسي، العدد (21)، دمشق، 2005.

72. مؤيد الونداوي، التحديات الامنية بعد الانسحاب الامريكي، مجلة شؤون عراقية، العدد مزدوج(3،4)، المركز العراقي للدراسات الإسترتيجية، عمان، 2011_2012.

73. ميثاق خير الله جلود، مستقبل علاقات العراق بدول الخليج العربي في المجال السياسي، مجلة دراسات أقليمية، العدد(21)، جامعة الموصل، 2011.

74. نبيل محمد سليم، العلاقات العراقية_الأمريكيةعلى خلفية انتهاء امد اتفاقية سحب القوات الاجنبية من العراق، مجلة دراسات دولية، العدد(47)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2011.

75. ند باركر، العراق بعد الانسحاب: الدولة الفاشلة المقبلة، مجلة المستقبل العرابي، العدد(398)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.

76. نزار السامرائي، رؤية عراقية للدور الايراني ما بعد الانسحاب الامريكي، مجلة شؤون عراقية، العدد مزدوج(3، 4)، المركز العراقي للدراسات الإسترتيجية، عمان، 2011_2012.

77. نصير عاروري، حرب جورج دبليو بوش "الوقائيه" بين مركزية الخوف وعولمة ارهاب الدولة، المستقبل العربي، العدد(297)،مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

78. نعومي كلاتين، بغداد السنة صفر: نهب العراق سعياً الى يوتوبيا المحافظين الجدد، مجلة المستقبل العربي، العدد(308)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

79. هشام الغريري، صنع القرار في السياسة الامريكية، دراسات استراتيجية، العدد(18)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2001.

80. هشام حصحاص، اوباما: عام أخر من سياسة بوش، مجلة القدس العربية، مدارات، العدد (6432)، لندن، 2010.

4- الرسائل الجامعية:

أ- رسائل الدكتوراة:

1. احسان عدنان عبد الله، توظيف فكرة الديمقراطية في الإستراتيجية الامريكية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2010.

2. باسل محمود سلوم ، المجمع الصناعي العسكري والاعلام الامريكي ودورهما في رسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية1990-2002 ، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2004.

3. زيد عبد الوهاب، الإستراتيجية الأمريكيةتجاه الشرق الاوسط خلال فترة ادارة الرئيس اوباما، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الاسلامية، عمان، 2015.

4. سهاد اسماعيل خليل إبراهيم العزاوي، المجال الحيوي في الإستراتيجية الأمريكيةالشاملة، رسالة دكتوراة، جامعة النهرين، بغداد، 2011.

5. ليليان أميل كامل، الادراك كمصدر للسياسة الخارجية: دراسة في أثر ادراك اوباما على السياسة الخارجية الأمريكيةفي الشرق الاوسط، رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2016 .

6. محمد إبراهيم خليل، الجزاءات الدولية كاسلوب لإدارة الازمات، دراسة لحالتي الحظر الجوي على كل من العراق وليبيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2008.

7. محمد وائل القيسي، الأداء الإستراتيجي الأمريكي بعد العام 2008(إدارة باراك أوباما أنموذجا)، رسالة دكتوراة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2014..

8. نها عبد الحفيظ، الاستمرار والتغيير في السياسة الدفاعية الأمريكيةبعد احداث 11 سبتمبر 2001, رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2012.

9. ياسين محمد حمد، دور المؤسسات الدستورية والقوى السياسية في صنع القرار السياسي الامريكي، رسالة دكتوراة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 2005.

ب- رسائل الماجستير:

1. أحمد عبد الكاظم موسى، السياسة الخارجية الأمريكيةحيال ايران بعد عام 2003 وافاق المستقبل، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2012.

2. أديم وضاح اسماعيل الشيخ، منهج التفكير الإستراتيجي الاميركي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، بغداد، 2005.

3. أرشد مزاحم مجبل راشد الغريري, تطور العلاقات الأمريكيةالعراقية في ظل حكومة المالكي, رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية, معهد البحوث والدراسات العربية, القاهرة، 2009.

4. باهر مردان، مستقبل الإستراتيجية الأمريكيةتجاه العراق، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2007.

5. حسين السيد محمود، تيار المحافظون الجدد و توجهات السيادة الخارجية الأمريكيةلإدارة بوش 2001-2004، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2011 .

6. حيدر سامي عبد، استراتيجية الولايات المتحدة تجاه العراق 2001 - 2009، رسالة ماجستير، جامعة بيروت العربية، بيروت، 2011.

7. خليل عرنوس، التحولات في النظام الدولي والادارة الأمريكيةللازمات الدولية "دراسة حالة الازمة العراقية" 2002-2004، رسالة ماجستير، ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2010.

8. دينا هشام محمد، التوجه الاسيوي في السياسة الخارجية الأمريكيةواثره على الشرق الاوسط(2009_2014)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2017.

9. رنا خالد عبد الجبار العلي، دور المملكة المتحدة في الإستراتيجية الأمريكيةحيال العراق. في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2002.

10. صفاء مهدي صالح الكناني، المتغيرات الإقليمية والإستراتيجية الأمريكيةفي العرق بعد 2003، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، بغداد، 2012.

11. عامر هاشم، التنافس الدولي على منطقة قلب اوراسيا ومستقبل التوازن الدولي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2000.

12. عبد الجبار كريم، السياسة الخارجية الأمريكيةحيال الخليج العربي بعد عاد 2003، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2011.

13. عبد الخالق شامل، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الامريكية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسة، جامعة بغداد، بغداد، 2005.

14. علي غريب، العراق في المشروع الامريكي الشرق اوسطي بعد الاحتلال(عام 2003)، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2012.

15. فاطمة محمد رضا، الابعاد الجيوستراتيجية للأمن القومي الامريكي بعد عام 2001، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2012.

16. محمد وائل عبد الرحمن القيسي، مكانة العراق في الإستراتيجية الأمريكيةتجاه الخليج العربي، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، بغداد، 2010 .

17. مروان سالم علي، مكانة الإقليمية الجديدة في الإستراتيجية الأمريكيةالشاملة (العراق أنموذجاً)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، بغداد، 2010.

5- المحاضرات والبحوث:

1. شريف عبود محمد، عدم مشروعية التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية(دراسة تطبيقية لتدخل ايران في شؤون بعض الدول العربية)، بحث دبلوم، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، 2011.

2. علي شاكر علي، السياسة الأمريكيةتجاه العراق 1968-1990، بحث مقدم الى ندوة تاريخ المصالح الأمريكيةفي العراق، نظمتها اللجنة الاستشارية للثقافة والفنون وجمعية المؤرخين والاثاريين في نينوى في 4 نيسان 1995.

3. مجموعة محاضرات حول جماعات المصالح والضغط في الولايات المتحدة الأمريكيةمحمد كمال، مادة السياسة الخارجية الامريكية، تمهيدي دكتوراة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2014.

4. محمد كمال مادة السياسة الخارجية الامريكية، تمهيدي دكتوراة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، لسنة 2014.

6- التقارير وتقدير الموقف:

1. تقدير موقف "لماذا توقفت واشنطن وطهران على ازاحة المالكي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، اغسطس2014.

2. تقدير موقف "معضلة أوباما العراقية وخياراته تجاهها"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، يوليو 2014.

3. تقدير موقف" استعادة النفوذ الاميركي في العراق"، مجلة شؤون عراقية، العدد(9)، المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية، عمان، 2014.

4. تقدير موقف" حسابات واشنطن في معركة الموصل"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2016.

5. التقرير الإستراتيجي (2011-2012)، تطورات العراق في ظل تداعيات الحراك الثوري العربي، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2013.

6. تقرير حول الندوة التي نظمها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "الاتفاق النووي الايراني وتداعياته الاقليمية والدولية"، الدوحة، 2015.

7. تقرير عمل مجموعة مستقبل العراق: تحقيق استقرار طويل المدى لضمان هزيمة داعش، مركز رفيق الحريري للشرق الاوسط، مايو 2017.

المو اقع الالكترونية العربية:

1. إبراهيم خليل العلاف: العراق تحديات ما بعد الانسحاب الامريكي، موقع مركز الجزيرة للدراسات في 16/سبتمبر/2010، متاح: http://studies.aljazeera.net.

2. إبراهيم درويش، اوباما يتخلى عن المالكي وبايدن يوقف مكالماته.. ورجل واشنطن الجديد في بغداد هو العبادي، القدس العربي، 13/اب/2014، متاح: http://www.alquds.co.uk.

3. أحمد سليم البرصان، مرحلة بداية سقوط الامبروطورية الامريكية: مبدأ اوباما وافول النجم الامريكي في الشرق الاوسط: متاح: http://araa.sa .

4. ازاد شيخ عبد الله، وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكيةفي عهد جورج دبليو بوش، متاح على الموقع الالكتروني: www.hekar.net/modules/php?name=Newsandfil=articleandsid.

5. الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية http://www.usinfo.state.gov.

6.المادة الثانية الفقرة الاولى من دستور الولايات المتحدة: متاح على موقع وزارة الخارجية الامريكية

http://www.usinfo.state.gov.

7.المادة الاولى، الفقرة الاولى من الدستور الولايات المتحدة: متاح على موقع وزارة الخارجية الامريكية

http://www.usinfo.state.gov

8. التقرير العالمي 2016: الولايات المتحدة: احداث 2015، متاح:

https://www.hrw.org/ar/world-report/2016

9. المالكي الى ايران واردوغان ينفي التمييز المذهبي، 14/ مايو 2012، سي ان ان، على الرابط التالي:

http//Arabic.cnn.com.

10. الاهرام، العدد(42669)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2003، متاح:

http://www.ahram.org.

11. العراق: الثقة الدستورية بنوري المالكي رهن بالتطورات الاقليمية والدولية وليست في اربيل او النجف، الحياة، 7/يونيو2012، متاح:

http://www.alhayat.com.

12. باسل حسين، الانسحاب الامريكي من العراق_نتائجه وتداعياته، موقع مركز الجزيرة للدراسات، 2010/8/29، متاح:

http//www.aljazeera.net

13. بشير نافع، العراق: تحديات ما بعد الانسحاب العسكري الامريكي الرسمي، مركز الجزيرة للدراسات، متاح:

http://studies.aljazeera.net.

14. بشير زين العابدين، تطور العلاقات الأمريكية_الايرانية(1015_2002) وتاثيرها على امن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، متاح:

http://almoslim.net/node/238885.

15. تحديات ما بعد الانسحاب من المدن العراقية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، متاح:
http://www.ecssr.com
16. توماس جورجيسيان، أجندة كونغرس 2007 العربية، تقرير واشنطن، العدد(90)، 1/6 /2007، متاح:
http://www.taqrir.org/showarticle
17.تقرير واشنطن، العدد(11)، 2005/6/18، الموقع:
www.ta4rir.org/showarticle.cfm.
18. تقرير عن استراتيجية الامن القومي الامريكي 2010، مركز الجزيرة للدراسات، http://studies.aljazeera.net.
19. تركيا تعلن انتهاء عملية "درع الفرات" بسوريا، الجزيرة نت، متاح:
www.aljazeera.net.
20. تمارا كوفمان ويتس، بين التراخي والتدخل: عواقب سياسة اوباما في الشرق الاوسط، مركز بروكنجز، في الثلاثاء 15/ مارس/2016، متاح:
https://www.brookings.edu/blog/markaz/2016/03/15.
21. جريدة البيان، العدد(202)، لندن، يوليو2004، متاح:
http://www.elbyan.com
22. خضر عباس النداوي، الدور التركي المحتمل في العراق بعد الانسحاب الامريكي، متاح:
http://araa.sa
23. دراسة بعنوان "امريكا والعراق ما بعد داعش"، مركز الروابط للدراسات، متاح:
http://rawabetcenter.com .
24. ريتشاردهاس، مؤسسات الرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية، للمزيد من التفاصيل انظر الموقع الالكتروني:
http//: www.usinfo.state .govjournal/itps/1102/ijpa/haass.html.

25. ريناد منصور، المأزق السني في العراق، مركز كارنيجي للشرق الاوسط، 3/مارس/2014، متاح:
http://carnegie -mec.org.
26. ريناد منصور، كيف ساعد الاكراد في اعادة الولايات المتحدة الى العراق، مركز كارنيغي للشرق الاوسط:
http://carnegie-mec.org.

27. رانيا مكرم، محددات الدور: الإستراتيجية الايرانية بشأن محاربة "داعش"، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، 2015، متاح على الرابط:

http://www.acrseg.org/37873 .

28. سعيد اللاوندي، هجمات 11سبتمبر.. هل كانت حقا صناعة امريكية؟ عسكرة الاقتصاد أسلوب جديد أستحدثته امريكا في أدارة الصراع وفرض الهيمنة، ملفات الاهرام، متاح:

http://www.ahram.org.eg

29. سليم الحكيمي، تركيا وامريكا: صراع الإستراتيجيات وحسابات الحقل والبيدر، مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، متاح:

http://www.csds-center.com.

30. طه المجدوب، رؤية استراتيجية اضواء على الازمة العراقية : الولايات المتحدة الأمريكيةواستراتيجية الاحتواء الجديدة، ملفات الاهرام، العد (123)، 3يناير 1999، متاح:

www. Ahram.org.

31. عبد الجليل زيد، العراق في الرؤية الأمريكيةالجديدة، موقع الجزيرة، متاح:

www.aljazeera.net

32. عمر كنعان، معركة الانتخابات الامريكية، متاح:

htpp//www.gor.sy/index.asp.

33. فواز جرجس، اسس ومرتكزات سياسة اوباما في ولايته الثانية، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، متاح:

studies.aljazeera.net.

34. فواز جرجس، اوباما والعالم العربي..الاستمرارية والتغيير، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، متاح:

studies.aljazeera.net.

35. كمال مساعد، التاثير بسرعة: خطة استراتيجية امريكية ضد الارهاب، صحيفة الحياة في 2006/6/1، متاح:

http://www.alhayat.com.

36. لقاء تلفزيوني في قناة الفلوجة الفضائي حول الذكرى ال14 لاحتلال العراق وبرنامج الاحتلال الامريكي.. وعود وحقائق، متاح:
https://www.youtube.com/watch?v=Di89ObBkI3Q&t=2549s

37. مارك لاجون وسارة جريبوسكي، الدبلوماسية المجتمعية الأمريكيةتجاه الصين والسعودية، متاح:
www.rcsmideasti.

38. مارينا أوتاوي ودانيال قيسي(عرض اميرة البربري)، مستقبل النظام السياسي في العراق بعد الانسحاب الامريكي، متاح:
http://www.siyassa.org.

39. مفيد الزيدي، العراق ودول مجلس التعاون: علاقات ما بعد الانسحاب الامريكي، متاح على الرابط التالي:
http://araa.sa.

40. معتز سلامة، العلاقات السياسية العراقية- الأمريكية1979- 2003، بحث على موقع الجزيرة نت:
www.aljazeera.net

41. محمد الشنقيطي، بوش طغيان الحماس الديني على البصيرة السياسية، موقع الجزيرة نت، 2004/3/11
www.aljazeera.net

42. محمد عبد القادر خليل، مخاطر الإستراتيجية التركية تجاه التحالف الدولي لمحاربة "داعش"، السياسة الدولية، متاح:
http://www.siyassa.org.eg.

43. محمد سمير الرنتيسي، تركيا ترتدي "درع الفرات" في طريقها إلى الموصل، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، متاح:
http://studies.aljazeera.net.

44. ناجي صادق شراب، ترامب ومحددات السياسة الخارجية الامريكية، مقال متاح:
http://www.alquds.com
45. هناء عبيد، هوليود والسياسة الخارجية الامريكية، موجة افلام تمجيد القوة العسكرية ، ملف الاهرام الإستراتيجي، 2007، متاح:
www.ahram.org
46. هشام سلام، مجلس الأمن القومي ودوره في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، شابنام اسلم، فساد أعضاء الكونكرس.. بين معضلة فصل السلطات والحقوق الدستورية، تقرير واشنطن، العدد(64)، 2006/6/24، متاح:
http://www.taqrir.org/showarticle.
27. وليام كوانت، ما لذي تعنيه سياسة "الاحتواء المزدوج"، صحيفة الحياة، العدد(77)، 1993، متاح:
alhayat.com.
48. وسام حسين علي العيثاوي، دور الاعلام في تنفيذ السياسة الخارجية، الحوار المتمدن، متاح:
www.m.ahewar.org.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

A: Documents:

1. The National Security Strategy the United States,2002, at:
https://georgewbush-whitehouse.
2. The National Security Strategy the United States,2006, at:
https://georgewbush-whitehouse.
3. The National Security Strategy the United States, 2010, at:
https://georgewbush-whitehouse.

The National Security Strategy the .4
United States, 2015, at:
https://georgewbush-whitehouse.

B.- Books:

Ali Soufan, Anatomy of Terror: From the Death of bin Laden to **.1**
the Rise of the Islamic State(New York: W.W. Norton and Company, 2017).

Alex Edwards, A Neocclassical Realist Analysis of American .2
"Dual Containment" Policy in The Persian Gulf 1991-2001, (The London School of Economics and Political Science, Jan,2013).

Of Empires and Citizens: Pro-American "Amaney Jamal, .3
.)Democracy or No Democracy at All?", (NJ: Princeton UP2012

Amin Hewedy, Militarization and Security in The Middle East, .4
(London: Pinter Publishers, 1989).

Bahram M. Rajaee and Mark J. Miller, National Security under .5
the Obama Administration, (Palgrave Macmillan US, 2015).

Claus Witz. On War,edited by anatol Rapopot, (peuguin book, .6
U.S.A. 1978).

Colin Dueck, "The Obama Doctrine: American Grand Strategy .7
Today", (New York: Oxford University Press, 2015).

David Wurmser, Tyranny's Ally: America's Failure to Defeat .8
Saddam Hussein, (The American Enterprise Institute, Washington: 1999).

.9 Derek Chollet, The Long Game: How Obama Defied Washington and Redefined America's Role in the World (New York: Public Affairs, 2016).

.10 Eliot A. Cohen, The Big Stick: The Limits of Soft Power and the New York: Basic Books, 2017). (Necessity of Military Force,

.11 .Emma Sky, The Unraveling: High Hopes and Missed Opportunities in Iraq, (New york: Public Affairs, 2015).

.12 Fawaz A Gerges, Obama and the Middle East: the End of America's Moment? (New York, NY: Palgrave Macmillan, 2012).

.13 Frederic M. Wehrey, Sectarian Politics in the Gulf: From the Iraq War to the Arab Uprisings, (New York: Columbia University Press, 2014).

.14 George Modelski, Atheory of Foreign Policy, (New York: praegerPublisher, 1963).

.15 Jane K. Cramer, A. Trevor Thrall, Why Did the United States Invade Iraq?,(Landon: Routledge 2012).

.16 Jessica Stern and J.M. Berger,ISIS: The state of terror,(New York: Harper Collins Publishers, 2015),

.17 Joseph,J Romm, Defining National Security:The Nonmilitary Aspects, (New York: Council on Foreign Relations, 1993).

.18 Joshua Muravchik, Exporting Democracy:Fulfilling America's Destiny, (Washington:The American Enterprise Institute, 1992).

.19 Kenneth Pollack, Unthinkable: Iran, the Bomb, and American .)Strategy, (New York: Simonand Schuster, 2013

Kurt Campbell, "The Pivot: The Future of American Statecraft in Asia", (New York: Twelve, 2016), .20

M.GangedhaveRao, surya.p. Rao, strategic planning and Decision making, 1ed. Kanshka Publishers Distributions, (New Delhi – India, 1995). .21

Michael Rubin, Dancing with the Devil: The Perils of Engaging New York: Encounter Books, 2014). (Rogue Regimes, .22

Noam Chomsky, Who Rules the World?,(New York: Metropolitan Books, 2016). .23

Patrick Cockburn, Chaos & Caliphate: Jihadis and the West in the Struggle for the Middle East, (New York: OR books 2016). .24

Patrick Cockburn,The Rise of Islamic State:ISIS and the new Sunni Revolution,(London: Verso Books, 2015). .25

Robert Spencer and David Horowitz, Obama and Islam, (David Horowitz Freedom Center: The United States, 2010). .26

Richard N. Haass, The Opportunity: America's Moment to Alter History's Course, (U.S:Public Affaire, 2005). .27

Richard N. Haass, A World in Disarray: American Foreign Policy and the Crisis of the Old Order, (New York: Penguin Press, 2017). .28

Roy Macridis, Foreign Policy in World Policy, New Jersey, Englewood cliffs, (Prentic Hall 1958). .29

Stephen Kinzer, Reset: Iran, Turkey, and America's Future, (New York: Times Books, 2011). .30

Vali Nasr, The Dispensable Nation: American Foreign Policy in Retreat, (New York: Anchor, 2013). .31

William C. Martel, Grand Strategy in Theory and Practice: The Need for an Effective American Foreign Policy, (Cambridge University Press 2015). .32 .33

William A. Knowlton, Jr, The Surge: General Petraeus and the Turnaround in Iraq, Industrial College of the Armed Forces, National Defense University Press Washington, December 2010. .34

Youssef Bassil, The 2003 Iraq War: Operations, Causes, and Consequences, IOSR Journal Of Humanities And Social Science (JHSS), (Nov. - Dec. 2012). .35

Zaid Al-Ali,The Struggle for Iraq's Future: How Corruption, Incompetence and Sectarianism Have Undermined Democracy, (USA: YaleUniversity Press, 2014). .36

Zbigniew Brzezinski, Strategic Vision: America and the Crisis of Global Power, (U.S: Basic Books, 2012). .37

C.- Reports:

Bobbe, Merrick, Internal and external police over sight in the uinted states, national nonprofit organization, (U.S.A, 2009). .1

Frederic Wehrey, Dalia Dassa Kaye and others, "The Iraq Effect: The Middle East After the Iraq War", RAND reports, (2009). .2

Matthew Levitt, Obama's National Security Vision: Confronting Transnational Threats with Global Cooperation, The Washington Institute for Near East Policy, (october 2010). .3

Measuring Stability and Security in Iraq, Report to the American Congress (Mar 2010). .4

Quadrennial Defense Review Report, Department of Defence, 2010).(February .5

Quadrennial Defense Review Report, Department of Defence, (30 Seftemper 2001). .6

Special Inspector General for Iraq Reconstruction, Quarterly Report to U.S. Congress (30 October 2011). .7

D.- Periodicals:

Francis Fukuyama, Nation-Building, The atlantic, January/February 2004. .1

Fred Kaplan, Obama's way: the president in practice, Foreign Affairs,January – February 2016. .2

GengizYar, The Iraqis Who Fled Mosul, Foreign Policy, September_ October 2017. .3

Gedeon Rose, Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy, World Politics 51, no. 1, (Oct, 1998). .5

Hal Brands and Peter Feaver, Trump and Terrorism: U.s. Strategy After ISIS, Foreign Affairs, March/April ,2017. .6

Janice J. Terry, Change or more of the same? Obama and Iraq, International Journal of Contemporary Iraqi Studies, Volume 7 Number 1, 2013. .7

Jeffrey Goldberg, The Obama Doctrine, theatlantic, April 2016. .8

.9 Jonathan Tepperman, Turkey's Moment, A Conversation With Abdullah Gul, Foreign Affairs, January/February 2013.

.10 Mohamed Kamal1& Khalid Hashim Mohammed, Obama and transformation strategy from the Middle East to the Asia – Pacific Region, Asian Social Science, 6 June 2017.

.11 Marc Lynch, Obama and the Middle East: Rightsizing the U.S. Role, Foreign Affairs, September – October 2015.

.12 Meghan L. O 'Sullivan, Lessons Learned: The Iraq Invasion, World Affairs, May/ June 2013.

.13 Michael V. Hayden, Lessons Learned: The Iraq Invasion, World Affairs, May/ June 2013.

.14 Michael Hirsh, Bush and the World:THE NEED FOR A NEW WILSONIANISM, Foreign Affairs,September/October 2002.

.15 Richard Perle, Lessons Learned: The Iraq Invasion, World Affairs, May/ June 2013.

.16 Robert Malley and Peter Harling, Beyond Moderates and Militants:How Obama Can Chart a New Course in the Middle East,Foreign Affairs, September/October 2010.

.17 Robert M. Gates, A Balanced Strategy: Reprogramming the Pentagon for a New Age, foreign affairs, January/February 2009.

.18 Richard N. Haass and Martin Indyk, Beyond Iraq: A New U.S. Strategy for the Middle East, foreign affairs, January/February 2009.

.19 Richard N. Haass, The Age of Nonpolarity: What Will Follow U.S. Dominance, Foreign Affaire. May/june 2008.

20. Richard N. Haass, The Irony of American Strategy, Putting the Middle East in Proper Perspective, foreign affairs, May/June 2013.

21. Stephen M. Walt, International Relations: One World Many Theories, Foreign Policy, on 110, Special Edition, Frontiers of Knowledge, (spring 1998).

22. Thomas J. Christensen, Obama and Asia: Confronting the China Challenge, Foreign Affairs, September – October 2015.

23. Tudor Onea, Putting The Classical in Neoclassical Realism: Neoclassical Realist Theories and US Expansion in The Post-Cold War, International Relations 26, no. 2, (2012).

24. Walter Laqueur, Lessons Learned: The Iraq Invasion, World Affairs, May/ June 2013.

E.- Newspapers:

1. Michael Gresson, Obama administration The audacity of moderation in the Middle East, The Washington Post, 12/12/2009

2. PAUL BREMER, How I Didn't Dismantle Iraq's Army, The New York Times, SEPT. 6, 2007.

3. Reuters Staff, Timeline: Invasion, surge, withdrawal; U.S. forces in Iraq, December 15, 2011.

4. Thmas L. Fridman, "Obama on the Word",The New York Times, Augest 8, 2014.

F.- Internet Links:

.1 Andrew J, Tabler, "The New Great Game: How Regional Powers are Carving Up Syria, Foreign Affairs, 11 August 2015, at:https://www.Foreignaffairs.com.

.2 Anton Grizold, The Concept of National in The Contemporary World, International Journal on World Peace, vol.11,No.3,September1994,at:http://www.Jstor.org/stable/20751984.

.3 Alec Mac Gillis,Obama Revisits Key Antiwar Speech, WashingtonPost,October3,2007,at:http://www.washingtonpost.co.

.4 Ali Khedery, Why we stuck with Maliki- and lost Iraq, The Washingtonpost,July3,2014,at:https://www.washingtonpost.com.

.5 Barack Obama, "My Plan for Iraq," The New York Times, 14 July 2008, at: http://www.nytimes.com.

.6 Brad Amburn, Who Wins in Iraq?: Iran, Foreign Policy, October 14, 2009, at: http://foreignpolicy.com.

.7 Barack Obama, Floor Statement of Senator Barack Obama on Iraq Debate Complete Text, June 21, 2006, at: http://obamaspeeches.com/080-Iraq-Debate-Obama-Speech.htm.

.8 Way Forward in Iraq, Remarks of Senator Barack Obama, Barack Obama, Chicago Council on Global Affairs, November 20, 2006, at:

http://obamaspeeches.com/094-A-Way-Forward-in-Iraq-Obama-Speech.htm.

.9 Barack Obama, "Statement on Iraq Redeployment Plans," 15 May 2007, at: http://obama.senate.gov/press/070515-obama_statement_57/.

.10 Barack Obama, Floor Statement on Bush's Decision to Increase Troops in Iraq, January 19, 2007, at: http://obamaspeeches.com/096-Floor-Statement-on-Presidents-Decision-to-Increase-Troops-in-Iraq-Obama-Speech.htm.

.11 Barack Obama, Way Forward in Iraq, Remarks of Senator Barack Obama, Chicago Council on Global Affairs,November20,2006,at:http://obamaspeeches.com/094-A-Way-Forward-in-Iraq-Obama-Speech.htm.

.12 Carol E. Lee, "Obama s Strategy Against IsIamic State Under Scrutiny After Setbacks, The Wall Street Journal, 22/5/2015, at: http://goo.gl/JNeMcx.

.13 Carter Malkasian, Anbar's Illusions:The Failure of Iraq's Success Story, Foreign Affairs, June 24, 2017, at: https://www.foreignaffairs.com.

.14 DilipHiro, How Bush's Iraqi Oil Grab Went Awry: Want proof the Iraq War was all about oil?,Thenation, October 8, 2007, at: https://www.thenation.com.

.15 Daniel W. Drezner, The latest Iraq autopsy, Foreign policy, August 20, 2004, at: http://foreignpolicy.com.

.16 Emma Sky, How Obama Abandoned Democracy in Iraq, Politio Magazine, April 07, 2015, at: www.politico.com.

Emma Sky and Harith al-Qarawee, Iraqi Sunnistan?:Why .17 Separatism Could Rip the Country Apart—Again, Foreign Affairs, January 23, 2013, at: https://www.foreignaffairs.com.

Greg Bruno, U.S. Security Agreements and Iraq, Council .18 onForeign Relations, December 23, 2008, at: https://www.cfr.org.

Gokhale, Nitin, China Fears Spark Indo-US Courting , the .19 diplomat stadies center, U.S.A, 2010, at: https://thediplomat.com

Helene cooper, No Conditions for Talking to Obama, but .20 Many Questions, The New York Times, NOV. 24, 2007, at: http://www.nytimes.com.

Hon.Sonyki.U.SPolicyTowordIraq",SenateAngust31,1998,at: .21 http//www.iraq.org/havernment/us/letters.

Hisham Melhem, How Obama's Syrian Chemical Weapons .22 Deal Fell Apart, *The Atlantic*, Apr 10, 2017, at: https://www.theatlantic.com. .23

Jethro Mullen, After Ramadi, what options does U.S. have for .24 ISIS fight in Iraq? CNN, 25/5/2015, at: http://WWW.cnn.com/2015/05/25/politics/iraq-isis-us-options.

James Traub, The Mess Obama Left Behind in Iraq, Foreign .25 Policy, October 7, 2016, at: http://foreignpolicy.com.

John O. Brennan, Obamas Battle AgainstTerrovism to Go .26 Beyond Bombs and Bullets, Washington 2009, at: http://www.washingtonpost.com

James A. Baker, Lee H. Hamilton, The Iraq Study Group .27
Report,:DECEMBER 2006, at :https://online.wsj.

John Kerry, "Remarks on the United States Foreign Policy .28
Agenda for 2016," at the National Defense University, U.S. Department of State, January 13, 2016, at: .http://1.usa.gov/1OsV90S

Kathleen Hennessey and David S. Cloud, Obama returns to .29
the quagmire he exited in Iraq, Los Angeles Times, August 8. 2014, at: http://www.latimes.com.

Kenneth M. Pollack, Regional Implications of Anuclear .30
Agreement with Iran, brookings, July 9, 2015, at:
https://www.brookings.edu.

Loveday Morris, Karen DeYoung and Missy Ryan, U.S. forces .31
begin airstrikes in Tikrit, where Iran-backed militias are in lead, The Washington post, March 25, 2015, at:
https://www.washingtonpost.com.

Laura Rozen, Obama's Iraq withdrawal timeline, foreign .32
policy, February 25, 2009, at: http://foreignpolicy.com.

LinaKhatib, Outsourcing the War Against ISIS: A Dangerous .33
Dependency, Foreign Affairs, July 13, 2016, at: https://www.foreignaffairs.com.

Micah Zenko, Its Hard to Say Goodbye to Iraq: Why the United .34
States Should Withdraw this Desember, Foreign Affairs, July 28, 2011, at: https://www.foreignaffairs.com.

35. Michael Howard, US military to build four giant new bases in Iraq, the guardian, Monday 23 May 2005,at: https://www.theguardian.com.

36. Michael Knights, Iraq Withdrawal Deadline: Subtle Shift in U.S. Mission, The Washington institute, June 26, 2009, at: http://www.washingtoninstitute.org.

37. Mark Lander, U.S. Troops to Leave Iraq by Year's End, Obama Says, The New York Times, OCT. 21, 2011, at: http://www.nytimes.com.

38. Michal Lehuta, A Political History of UN Security Council Resolution 1441, 17 March 2003, at: http//referaty.atlas.sk.

39. National Strategy to Combat weapons of massed Struetion, 2002, availabie at:www.whitehouse. Gov.

40. Nafeez Ahmed, Iraq invasion was about oil, The guardian, Thursday 20 March 2014, at: https://www.theguardian.com.

41. Peter Beinart, Obama's Disastrous Iraq Policy: An Autopsy, *The Atlantic*, Jun 23, 2014, at: https://www.theatlantic.com.

42. PETER WEHNER, Obama's War: How Obama's position on the war has shifted--and why it means he's not the change agent he claims to be, commentary magazine, Apr. 1, 2008, at: https://www.commentarymagazine.com.

43. Phyllis Bennis, Bush on Middle East Democracy? & Ending Occupation? in Iraq, Institute for Policy Studies, Nov 18, 2003, at: http://www.ips-dc.org.

Robert Kagan, Obama's Year One: Contra, World Affairs, .44 January/February2010,at:http://www.worldaffairsjournal.org

Richard N. Haass, The United States and Iraq: A Strategy for .45 the Long Haul, Brookings, Tuesday, October 15, 1996, at: https://www.brookings.edu.

Remarks of President Barack Obama, State of the Union .46 AddressAsDelivered,at:https://obamawhitehouse.archives.gov.

"RemarksBy the president at the United States Military .47 Academy Commencement Ceremony," The White House, Office Of the Press Secretary, at: http:// goo.g1/aE8zW

Stephen M. Walt, Top 10 Lessons of the Iraq War, foreign .48 policy, March 20, 2012, at: http://foreignpolicy.com.

48.Stephanie Condon, Why Obama doesn't "have a strategy .49 yet" in Syria, CBS News,August 29, 2014, at: https://www.cbsnews.com.

Scott Wilson, Obama makes case for foreign aid to poor .50 nations, Washington Post, September 22, 2010, at: https://www.washingtonpost.com.

Thomas E. Ricks, What Iran is up to in Iraq:An assessment of its .51 long-range shaping operations, Foreign Policy, October 17, 2012, at: http://foreignpolicy.com.

The National Security Strategy 2006, at: https://georgewbush- .52 whitehouse.

53. Thom Shanker and Steven Myers, U.S. Planning Troop Buildup in Gulf After Exit From Iraq, The New York Times, OCT. 29, 2011, http://www.nytimes.com.

54. Vasconcelos, Alvaro, Obama and the Palestinian Questions, Europe Institute for security Studies, ISS Opinion,2009,at:http://www.iss.europa.eu/uploads/media/Obama_and_the_Palestinian_question.pdf.

55. Warren stobel, YaraBayoumyAnd Jonathan Landay, "For U.S. and Obama, Mosul campaign is calculated risk," Reuters, October 18, 2016, accessed on 31/10/2016, at: http://reut.rs/2dwHxJC.

56. "Jeffrey D. McCausland, Iraq After the Surge", American Foreign Policy Interests, 1080, 29, 2008.

منشـــورات
المـــركز الديمقـــراطي العـــربي
للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية
برليـــن – ألمانيـــا

كل الحقوق محفـوظة للـناشـر
المركز الديمقـراطي العـربي برلين – ألمانيا

Berlin10315 Gensingerstr :112
Tel :0049-code Germany
54884375-030
91499898-030
86450098-030
book@democratica.de